ناديا أوربيناتي

أنا الشعب

كيف حوّلت الشعبوية مسار الديموقراطية



ترجمة
عماد شيحة

دار الساقي

ناديا أوربيناتي

أنا الشعب

كيف حوّلت الشعبوية مسار الديموقراطية

ترجمة

عماد شيحة

دار الساقي

Nadia Urbinati, *Me the People: How Populism Transforms Democracy*, Harvard University Press, 2019

Published by arrangement with Harvard University Press

الطبعة العربية

الطبعة الأولى 2020

ISBN 978-614-03-2134-2

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 2033—6114
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على
@DarAlSaqi
دار الساقي
Dar Al Saqi

إلى ذكرى أبي

بعد عشرين عاماً

المحتويات

مقدمة

نمط جديد من أنماط الحكم التمثيلي

إنّ مسار "الصيرورة" والتحول، بالنسبة إلى نظامٍ ديموقراطي، هو حالته الطبيعية.[1]

نوربيرتو بوبيو، *The Future of Democracy* [مستقبل الديموقراطية]

الشعبوية ليست حديثة. فقد ظهرت إلى جانب سيرورة الدمقرطة في القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك الحين عكست أنماطها أنماط الحكومات التمثيلية التي تحدتها. أمّا ما هو جديد اليوم، فهو حدّة تجلياتها وتفشيها: ظهرت الحركات الشعبوية في كل الديموقراطيات تقريباً. يمتد وجودها حالياً من كراكاس إلى بودابست، ومن واشنطن إلى روما. لا بدّ لأي فهم للسياسة المعاصرة يتطلع إلى أن يؤخذ على محمل الجد أن يجد طريقةً للتعامل مع الشعبوية. إنّما قدرتنا على دراستها محدودة حالياً لأنّه حتى عهد قريب، دُرست هذه الظاهرة بإحدى طريقتين محددتين للغاية: بـ"مفهمة" بسيطة تضع الشعبوية في إطار نوع فرعي من الفاشية، أو بدراستها بوصفها نمطاً من الحكم يُعتقد أنّه يقتصر على هوامش الغرب، خاصة بلدان أميركا اللاتينية[2]. تعدّ هذه البلدان

١ العبارة مقتبسة من كتاب:
Norberto Bobbio, *The Future of Democracy,* trans. from the Italian by Roger Griffin, ed. Richard Bellamy (Cambridge: Polity Press, 1987), p. 17.

2 Edward Albert Shils, *The Torment of Secrecy* (Glencoe, IL: Free Press, 1956); Gino Germani,

موطن الشعبوية لأنّها أفادت كبوتقة للتعميمات التي نطبّقها على الأنماط السياسية الشعبوية، والسيرورات الناشئة، والشروط الاجتماعية الاقتصادية للنجاح والإخفاق، والابتكارات المؤسسية على مستوى الدولة[١].

كما أنّ الاهتمام الجديد بالشعبوية في أوساط الباحثين والمواطنين أمرٌ جديد أيضاً. فحتى أواخر القرن العشرين كان هذا الاهتمام أشدّ بين أولئك المفكرين الذين رأوا الشعبوية مشكلةً تتصل بسيرورة البناء الوطني في البلدان المستعمَرة سابقاً، بوصفها نمطاً جديداً من التحشيد ضد الديموقراطية الليبرالية والطعن بها، أو إشارةً إلى نهضة الأحزاب اليمينية في أوروبا[٢]. ارتأت قلّة من الباحثين أنّه قد يكون للشعبوية دور

Authoritarianism, Fascism, and National Populism (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1978); Roger D. Griffin, "The 'Post-fascism' of Alleanza Nazionale: A Case Study in Ideological Morphology," *Journal of Political Ideologies* 1, no. 2 (1996): 123–145.

١ هذه الملاحظات مستقاة على نحو واسع من:

Federico Finchelstein and Nadia Urbinati, "On Populism and Democracy," *Populism* 1, no. 1 (2018): 1–24.

انظر أيضاً:

Enzo Traverso, *Les nouveaux visages du fascisme* (Paris: Textuel, 2017); Federico Finchelstein, *From Fascism to Populism in History* (Oakland: University of California Press, 2017); John B. Judis, *The Populist Explosion: How the Great Recession Transformed American and European Politics* (New York: Columbia University Press, 2016); Michael L. Connitt, ed., *Populism in Latin America*, 2nd ed. (Tuscaloosa: University of Alabama Press, 2002); Alan Knight, "Populism and Neo-populism in Latin America, Especially Mexico," *Journal of Latin American Studies* 30, no. 2 (1999): 223–248; Kurt Weyland, "Clarifying a Contested Concept: Populism in the Study of Latin American Politics," *Comparative Politics* 34, no. 1 (2001): 1–22; Carlos de la Torre and Enrique Peruzzotti, eds., *El retorno del pueblo: El populismo y nuevas democracias en América Latina* (Quito, Ecuador: FLACSO, 2008); Carlos de la Torre, *Populist Seduction in Latin America* (Athens: Ohio State University Press, 2010); Kirk A. Hawkins, *Venezuela's Chavismo and Populism in Comparative Perspective* (New York: Cambridge University Press, 2010); Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser, eds., *Populism in Europe and the Americas: Threat or Corrective for Democracy?* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013); and Steven Levitsky et al., *The Challenges of Party Building in Latin America* (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

2 Ghiţa Ionescu and Ernest Gellner, eds., *Populism* (London: Macmillan, 1969); Yves Mény and Yves Surel, eds., *Democracies and the Populist Challenge* (New York: Palgrave, 2002); Pierre-André Taguieff, "Le populisme et la science politique," *Vingtième-siècle: Revue d'histoire* 56 (1997): 4–33; Piero Ignazi, *Il popolo escluso: Profilo del Movimento Sociale Italiano* (Bologna: Il Mulino, 1989).

انظر إعادة بناء ممتازة للتقارير المبكرة عن الشعبوية في الخطاب الأوروبي:

Anton Jäger, "The Semantic Drift: Images of Populism in Post-war American Historiography and Their Relevance for (European) Political Science," *Constellations* 23, no. 3 (2017): 317–319.

إيجابي تؤديه في الديموقراطيات المعاصرة. وقد رأوا فضائلها معنويةً أساساً، وادّعوا أنّها استتبعت رغبةً في "التجديد الأخلاقي" وفي التطلعات "الانعتاقية" للديموقراطية، أو أنّها شجعت "السياسة الشعبية" أكثر من "السياسة الممأسسة"، أو فضّلت التجربة الحية للجوار المحلي على دولة نائية مجردة، وأنّها قد تفيد كوسيلة لتحقيق السيادة الشعبية، إذ تسود على المؤسسات والقواعد الدستورية وتعلو عليها[١].

كان هذا في الماضي. أمّا اليوم، في القرن الحادي والعشرين، فقد أصبح الباحثون والمواطنون الذين تجتذبهم الشعبوية أكثر عدداً، واهتمامهم بها سياسي في المقام الأول. إنّهم لا يتصورون الشعبوية بوصفها مجرد عرَض لإعياء بسبب "مؤسسة الحكم" والأحزاب الراسخة، بل كذلك بوصفها دعوة مشروعة للسلطة من الناس العاديين الذين أُخضعوا لسنوات للدخل المتدني والنفوذ السياسي. كما أنّهم يرون فيها فرصةً لاستعادة شباب الديموقراطية وسلاحاً قد يستخدمه اليسار لهزيمة اليمين (الذي شغل تقليدياً منصب الوصي على الخطاب الشعبوي وإستراتيجيته)[٢]. والأهم من ذلك كله أنّهم رأوا أنّ الحركات الشعبوية قد تجاوزت إلى حد بعيد موطنها السابق، أي أميركا اللاتينية، ووطدت أقدامها في حكومات في أماكن بقوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ورغم العدد المتنامي للباحثين المتعاطفين مع الشعبوية ومن النجاحات الانتخابية للمرشحين الشعبويين، لا يزال مصطلح "شعبوية" يُستخدم في معظم الأحيان كأداة جدالية لا تحليلية. فهو يستخدم كاسمٍ حركي (nom de battaille) لوسم ووصم

1 Isaiah Berlin's comments in "To Define Populism," précis of the conference held in London in 1967, *Government and Opposition* 3, no. 2 (1968): 177; Margaret Canovan, "'Trust the People!' Populism and the Two Faces of Democracy," *Political Studies* 47 (1999): 2–16; Cas Mudde, "In the Name of the Peasantry, the Proletariat, and the People: Populisms in Eastern Europe," *East European Politics and Societies* 15, no. 1 (2001): 33–53.

2 Ernesto Laclau, *On Populist Reason* (London: Verso, 2005); Laclau, "Populism: What's in a Name," in *Populism and the Mirror of Democracy,* ed. Francisco Panizza (London: Verso, 2005), pp. 22–49; Jason Frank, *Constituent Moments: Enacting the People in Postrevolutionary America* (Durham, NC: Duke University Press, 2010); Chantal Mouffe, "The 'End of Politics' and the Challenge of Right-Wing Populism," in Panizza, *Populism,* pp. 50–71; Mouffe, "The Populist Moment," democracia Abierta, December 5, 2016, https://www.opendemocracy.net/democraciaabierta/chantal-mouffe/populist-challenge; Nancy Fraser, "Against Progressive Neo-liberalism: A New Progressive Populism," *Dissent Magazine,* January 28, 2017, https://www.dissentmagazine.org/online_articles/nancy-fraser-against-progressive-neoliberalism-progressive-populism.

الحركات السياسية والزعماء السياسيين، أو كصيحة استنفار لمن يتطلعون إلى استعادة النموذج الديموقراطي الليبرالي من أيادي النخب، معتقدين أنّ هذا النموذج هو النمط الوحيد الصالح من الديموقراطيات التي بحوزتنا[1]. أخيراً اعتمد السياسيون وصناع الرأي، ولاسيما بعد استفتاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (Brexit) عام ٢٠١٦، مصطلح الشعبوية للإشارة إلى أيّ حركة معارضة: وسم أيّ شخص من الوطنيين الكارهين للأجانب بأنهم منتقدون للسياسات النيوليبرالية. يحوّل هذا الاستخدام نعت "شعبوي" إلى مصطلح لوصف جميع من لا يحكمون بأنفسهم لكنّهم بالأحرى ينتقدون الحكّام. تضحي المبادئ الكامنة وراء نقدهم عديمة الصلة بالموضوع. ويكون أحد التأثيرات الجانبية المتوقعة لهذه المقاربة الجدالية هو اختزال السياسة بنزاع بين الشعبوية وقابلية الحكم، حيث تكون "الشعبوية" اسماً يُطلق على أيّ حركة معارضة، و"قابلية الحكم" سياسة ديموقراطية أو مجرد مسألة إدارة مؤسسية[2]. لكن حين تستولي الحركات الشعبوية على السلطة، تصبح المقاربة الجدالية عاجزةً عن الكلام. فلا يمكنها تفسير تبني الشعبوية داخل الديموقراطيات الدستورية، وهو ما بات نقطةً مرجعية وهدفاً للأغلبيات الشعبوية. وهذا يعني أنّ هذه المقاربة لا تستطيع المساعدة في وضع إستراتيجية مناهضة للشعبوية.

مشروعي في هذا الكتاب هو إصلاح هذه الركاكة المفاهيمية. أقترح أنّه ينبغي التخلي عن الموقف الجدالي وتناول الشعبوية بوصفها مشروع حكم. أقترح كذلك أنّه ينبغي أن ننظر إليها بوصفها تحوّلاً في ركائز الديموقراطية الحديثة الثلاث: الشعب ومبدأ الأغلبية والتمثيل. لست أحذو حذو الرأي الواسع الانتشار بأنّ الشعبويين هم معارضون أساساً وليس في مقدورهم الحكم. لكنّني أشدد على القدرة التي تمتلكها الحركات الشعبوية لبناء نظام خاص من داخل الديموقراطية الدستورية. أرى أنّ الشعبوية في السلطة هي نوع جديد للحكم التمثيلي، لكنّه مشوّه، ويقع ضمن مقولة

1 Marco D'Eramo, "Populism and the New Oligarchy," trans. from the Italian by G. Elliott, *New Left* 82 (2013): 5–28; Jan-Werner Müller, *What Is Populism?* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2016); Yascha Mounk, *The People vs. Democracy: Why Our Freedom Is in Danger and How to Save It* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2018); Steven Levitsky and Daniel Ziblatt, *How Democracies Die* (New York: Crown, 2018).

2 William H. Riker, *Liberalism against Populism: A Confrontation between the Theory of Democracy and the Theory of Social Choice* (Long Grove, IL: Waveland Press, 1982).

"التشوّه" التي ابتكرتها في كتابي السابق[1].

تتألف هذه المقدمة من أربعة أقسام تشكّل البيئة المفاهيمية للنظرية التي طوّرتها في بقية العمل. أولاً أعرض نبذةً عن السياق الديموقراطي الدستوري والتمثيلي الذي تتطور فيه الشعبوية حالياً، وينبغي أن يُحكم عليها وفقه. ثانياً أحاجج في أنّه يمكن فهم الشعبوية بوصفها نزوعاً عالمياً له نمط ظاهراتي يمكن التعرف إليه، غير أنّ كل مثالٍ معيّن من الشعبوية يحتفظ بسمات من هذا النمط يحددها السياق المحلي. ثالثاً أعرض لمحةً عامةً تركيبيةً ونقديةً للتفسيرات المعاصرة الرئيسية للشعبوية، وأطوّر نظريتي بالصلة معها. وأخيراً أقدّم خريطة طريقٍ موجزةٍ للفصول التالية.

كيف تحوّل الشعبوية مسار الديموقراطية التمثيلية

يسعى هذا الكتاب إلى فهم الآثار المترتبة على عودة ظهور الشعبوية في ما يتعلق بالديموقراطيات الدستورية. الديموقراطية الدستورية نظام سياسي يتعهد حماية الحقوق الأساسية (الجوهرية بالنسبة إلى السيرورة الديموقراطية) بالحدّ من سلطة الأغلبية في الحكومة، وبتوفير فرصٍ مستقرة ومنتظمة لتغيير الأغلبيات والحكومات، وبضمان آلياتٍ إجرائية واجتماعيةٍ تتيح لأكبر عددٍ ممكن من السكان المشاركة في لعبة السياسة، والتأثير في القرارات وتغيير صانعيها. وهي تقوم على ذلك بالفصل بين السلطات واستقلالية القضاء. كان من المفترض أن تبطل الديموقراطية الدستورية، التي استقرّت بعد عام ١٩٥٤ مع هزيمة الدكتاتوريات الجماهيرية، مفعول المشكلات التي تحاول الشعبوية حالياً الاستفادة منها[2]. وهذه المشكلات هي: (١) مقاومة المواطنين الديموقراطيين الوساطة السياسية، وعلى وجه الخصوص الأحزاب السياسية التقليدية والمنظمة (٢) انعدام ثقة الأغلبية بالضوابط المؤسسية على السلطة التي تستمدها الأغلبية بشرعية من تصويت المواطنين (٣) مناخ الضيق بالتعددية أو بوجهات النظر

1 Nadia Urbinati, *Democracy Disfigured: Opinion, Truth and the People* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014), introduction.

2 Jan-Werner Müller, *Contesting Democracy: Political Ideas in Twentieth-Century Europe* (New Haven, CT: Yale University Press, 2011), p. 5.

والمجموعات التي لا تتفق مع المعنى الأغلبوي (majoritarian) لـ"الشعب". أحاجج في أنّ التمثيل هو الميدان الذي تجري على ساحته المعركة الشعبوية على هذه القضايا. وأرى الشعبوية بمكانة اختبارٍ حاسم لتحوّلات الديموقراطية الدستورية[١].

دعوني أحاول تلخيص النظريةً التي سأطرحها. أحاجج في أنّ الديموقراطية الشعبوية هي اسم نمط جديد من الحكم التمثيلي يرتكز على ظاهرتين: علاقة مباشرة بين الزعيم وأولئك الذين يعرّفهم الزعيم بأنهم "صالحون" أو "أخيار" من بين أعضاء المجتمع؛ وتخويل سلطةٍ مفرطة لجمهور المتلقين (audience). وأهدافها المباشرة هي "العقبات" التي تعترض تطور هاتين الظاهرتين: هيئات صنع الرأي الوسيطة كالأحزاب، ووسائل الإعلام المعتمدة، والأنظمة ذات الطابع المؤسسي المخصصة لرصد السلطة السياسية ومراقبتها. تحدد نتيجة هذه الأفعال السلبية والإيجابية مظهر الشعبوية الخارجي بوصفها تأويلاً لـ"الشعب" و"الأغلبية"، تشوبه سياسة تحيّزٍ سافرة، ومفعمة بالحماسة في الواقع. في مقدور هذا التحيّز أن يشوّه بسهولة حكمَ القانون (الذي يقتضي التزام المسؤولين الحكوميين والمواطنين القانون والعمل وفقه)، وكذلك الفصل بين السلطات التي تتضمن مجتمعة الإشارة إلى الحقوق الأساسية، والعملية الديموقراطية، ومعايير العدالة أو الحق. وأن تشكّل هذه العناصر جوهر الديموقراطية الدستورية لا يعني ضمنياً أنّها تتطابق بصورةٍ طبيعية مع الديموقراطية بوصفها كذلك. إذ إنّ تداخلها حدث عبر سيرورةٍ تاريخية معقدة ودراماتيكية في أحيان كثيرة ونزاعيةٍ دائماً، كانت (ولا تزال) مرحلية وعرضةً للتحوّل ومحدودة. تمكن مراجعتها وإعادة تشكيلها، والشعبوية هي إحدى الصور التي تتخذها مراجعتها وإعادة تشكيلها[٢]. يريد الشعبويون إحلال ديموقراطية شعبوية محل الديموقراطية الحزبية. وعندما ينجحون في ذلك، يوطدون حكمهم بالاستخدام غير المقيّد للوسائل

---

١ الطريق الذي أتبعه يتماشى مع نظرة يتبناها كثيرون في الدراسات المعاصرة، وتقول إن الشعبوية ظهرت بالصلة مع أزمة التمثيل السياسي أو نمط قائم من الحكم التمثيلي. انظر خاصة:
Kenneth M. Roberts, "Populism, Political Mobilizations, and Crisis of Political Representation," in *The Promise and Perils of Populism: Global Perspectives*, ed. Carlos de la Torre (Lexington: University Press of Kentucky, 2015), pp. 140–158.

٢ يجب أن يحثنا ذلك على تجنب الإيمانية، وعلى التمسك بمنظور نقدي حول الطبيعة الطارئة للديموقراطية الدستورية:
John Dunn, *Breaking Democracy's Spell* (New Haven, CT: Yale University Press, 2014), p. 34.

والإجراءات التي توفّرها الديموقراطية الحزبية. على وجه التحديد، يروج الشعبويون للتحشيد الدائم للجمهور (جمهور المتلقين) لدعم الزعيم المنتخب في الحكومة، أو يعدّلون الدستور القائم بطرقٍ تحدّ تقييدات سلطة الأغلبية في صنع القرار. مختصر القول: "تسعى الشعبوية إلى احتلال حيّز السلطة التأسيسية"[١].

ثمة قطعاً أسباب ثقافية واقتصادية واجتماعية أصيلة لنجاح المقترحات الشعبوية في ديموقراطياتنا. في وسعنا ادعاء أنّ نجاحاتها بمكانة اعترافٍ بأنّ الديموقراطية الحزبية قد أخفقت في تحقيق الوعود التي قطعتها الديموقراطيات الدستورية بعد ١٩٤٥. هنالك وعدان من بين الوعود غير المحققة يعملان على وجه الخصوص لمصلحة النجاحات الشعبوية: تنامي اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، إذ لن تكون هنالك فرصة للسواد الأعظم من السكان للتطلع إلى حياة اجتماعية وسياسية كريمة، أو أنّ هذه الفرصة ضئيلة، و(ثانياً) تنامي أوليغاركيةٍ مستفحلة وجشعة تجعل السيادة سراباً. يتداخل هذان العاملان؛ إنّهما يشكلان انتهاكاً للوعد بالمساواة، ويجعلان الديموقراطية الدستورية بحاجةٍ ماسّة إلى إجراء تأمل ذاتي نقدي حول "إخفاقها في وضع حدٍّ للسلطة الأوليغاركية"[٢]. هذه الوعود غير المحققة هي مصدر الازدواجية بين الأقلية المتنفذة والأكثرية، والأيديولوجيا المناهضة لمؤسسة الحكم التي تخصب الشعبوية. يفترض هذا الكتاب مجموعة الشروط الاجتماعية الاقتصادية تلك لكنّه لا يعتزم دراسة سبب تنامي الشعبوية أو سبب استمرار تناميها. مطمح هذا الكتاب أضيق نطاقاً: أسعى إلى فهم الكيفية التي تحوّل فيها الشعبوية (تشوّه في الواقع) مسار الديموقراطية التمثيلية.

مصطلح "شعبوية" ملتبس بحد ذاته، ومن الصعوبة في مكانٍ تعريفه على نحوٍ صارم ولا جدال فيه. ذلك لأنّها ليست أيديولوجيا أو نظاماً سياسياً محدداً، بل إنّها بالأحرى سيرورة تمثيلية، تتكون عبرها ذاتٌ جمعية بحيث يكون في مقدورها الوصول إلى السلطة. ورغم أنّ الشعبوية "طريقة لممارسة السياسة يمكن أن تتخذ

1 Andrew Arato, "How We Got Here: Transition Failures, Their Causes, and the Populist Interests in the Constitution," Public Seminar, October 11, 2017, http://www.publicseminar.org/201710//how-we-got-here/

2 Bobbio, *Future of Democracy,* p. 30.

صوراً شتى، رهناً بالفترات الزمنية والأمكنة"، لكنّها مغايرة للأشكال السياسية غير الديموقراطية[1]. ذلك لأنّها تؤطر نفسها كمحاولةٍ لبناء ذات جمعية بموافقة الناس الطوعية، وكمحاولةٍ للتشكيك في نظامٍ اجتماعي باسم مصالح الناس.

وفقاً لـ**قاموس أكسفورد الإنكليزي**، السياسة الشعبوية هي ضربٌ من السياسة يسعى إلى تمثيل مصالح ورغبات الناس العاديين "الذين يشعرون بأنّ جماعات النخبة المترسخة تتجاهل شواغلهم"[2]. ثمة في هذا التعريف طرفان فاعلان محددان مسبقاً: الناس العاديون والنخب السياسية المترسخة. ما يحدد هذين الطرفين الفاعلين ويربط بينهما شعور الطرف الأول تجاه الطرف الثاني، أي شعور أنّ الزعيم التمثيلي يعترض ويشيد ويحكي. تتضمن الشعبوية مفهوماً إقصائياً للشعب، ومؤسسة الحكم "خارجانية" بفضل ما تتصوره عن نفسها، وبمواجهته. الدينامية الشعبوية هي تكوينٌ من التكوينات الخطابية. وهي تتضمن متكلماً يترجم (أو متكلمةً تترجم) مطالب الجماعات المستاءة ويوحدها (أو توحدها) في سردية، وقبل كل شيء في شخصه (أو شخصها). بهذا المعنى، وكما لاحظ إرنستو لاكلاو (Ernesto Laclau)، تُسمّي الحكومات الشعبوية كافةً نفسها باسم زعيمها[3]. وتكون الحصيلة حركةً إذا طُلب منها توضيح ما الذي يجعلها ترى نفسها صوت الشعب، تجيب بتسمية أعداء الشعب[4].

يصحح التفسير الذي أتقدّم به تفريق مارغريت كانوفان (Margaret Canovan) بين الشعبوية في المجتمعات "المتخلفة اقتصادياً" (حيث يمكن أن تتوسع الشعبوية لتنجب زعماء بنزعة تسلطية قيصرية)، والشعبوية في المجتمعات الغربية الحديثة (حيث يمكن أن توجد افتراضياً حتى دون زعيم)[5]. وفقاً لتأطير كانوفان، تتمتع المجتمعات الغربية بضربٍ من الاستثنائية يجعل "الشعبوية" لا تكاد تتميز عن الحالات الانتخابية لما يُدعى الأغلبيات الصامتة، تلك التي يتملّقها ويجتاحها المرشحون المحنّكون

1 Mouffe, "Populist Moment."

2 *Oxford English Dictionary,* http://www.oed.com.ezproxy.cul.columbia.edu/view/Entry/147930?redirectedFrom=populism#eid (accessed February 1, 2019).

3 Laclau, "Populism," p. 40.

4 Christopher Meckstroth, *The Struggle for Democracy: Paradoxes of Progress and the Politics of Change* (Oxford: Oxford University Press, 2015), p. 179.

5 Margaret Canovan, *The People* (Cambridge: Polity Press, 2005), p. 87.

والأحزاب الجامعة[1]. والقصد من تفسيري للشعبوية أنّها تحوّل للديموقراطية التمثيلية هو الطعن في هذا الرأي. ففي نظريتي، يسلك جميع الزعماء الشعبويين السلوك عينه، سواء أكانوا غربيين أم لا. وعلى هذا، في وسع المطامح التمثيلية للزعماء الشعبويين في مجتمعات ليست بعد ديموقراطية بالكامل أن تقوّض النظام المؤسسي القائم (رغم أنّها لا تكاد تستطيع جعل البلد ديموقراطية مستقرة)[2]. وهذا ما حدث مع الفاشية الإيطالية في عشرينيات القرن الماضي، ومع أنماط حكم الزعيم العظيم (caudillismo) والدكتاتورية التي يشاهدها المرء تعمل في بلدان أميركا اللاتينية.

فضلاً عن ذلك أرى أنّ جميع الزعماء الشعبويين، قبيل وصولهم إلى السلطة، يبنون شعبيتهم بمهاجمة الأحزاب السائدة والسياسيين البارزين (من اليمين واليسار). وحالما يتولون مقاليد السلطة، يعيدون تأكيد تماهيهم مع "الشعب" على نحوٍ يوميّ بإقناع جمهورهم المتلقي بأنّهم يخوضون معركةً جبارة ضد مؤسسة الحكم المستحكمة من أجل الحفاظ على "شفافيتهم" (وشفافية الشعب) ومن أجل تجنب أن يصبحوا مؤسسة حكم جديدة. فتطوير علاقة مباشرة بالشعب وجمهور المتلقين أساسي لهذا الغرض. هكذا، أمضى هوغو شافيز (Hugo Chávez) "أكثر من ١٥٠٠ ساعة وهو يندد بالرأسمالية في برنامجه التلفزيوني الخاص به: ألو رئيس"[3]. أمّا سيلفيو بيرلوسكوني (Silvio Berlusconi)، فكان لسنواتٍ كثيرة حاضراً يومياً في محطاته التلفزيونية الخاصة

١ تحليل المنافسة الانتخابية مثلما تحكمها الأحزاب الجامعة بهدف أولي هو توسيع هيئتها الانتخابية أكثر من زيادة عدد أعضائها أو منتسبيها. قدمه منذ سنوات عدة أوتو كيرشايمر في:
Otto Kircheimer, "The Transformation of the Western European Party Systems," in *Political Parties and Political Development*, ed. Joseph La Palombara (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966), pp. 177–200.

٢ يمكن العثور على تحليلٍ ثري ومفيد حول "الأشكال غير الكاملة للسياسة إما الشمولية وإما الديموقراطية"، وتحديداً "النظام التسلطي" وهل يمكنه الانتقال إلى الديموقراطية، في:
Juan J. Linz, "An Authoritarian Regime: Spain," in *Mass Politics: Studies in Political Sociology*, ed. Erik Allardt and Stein Rokkan, with a foreword by Seymour M. Lipset (New York: Free Press, 1970), pp. 252–254.

هذه الشعبوية التي تؤدي إلى "التسلطية التنافسية" هي الأطروحة المركزية في كتاب:
Steven Levitsky and James Loxton, "Populism and Competitive Authoritarianism: The Case of Fujimori's Peru," in Mudde and Rovira Kaltwasser, *Populism*, pp. 160–181.

٣ في هذه الأثناء، إنّ تشافيز "هاجم الإنترنت بوصفه 'خندق معركة' يجلب 'تياراً من التآمر'":
Evgeny Morozov, *The Dark Side of Internet Freedom: The New Delusion* (New York: PublicAffairs, 2011), p. 113.

وفي التلفزيون الرسمي الإيطالي، كما أنّ دونالد ترامب (Donald Trump) يغرد ليلاً ونهاراً على "تويتر".

التكوين التمثيلي للشعبوية ذو طابع خطابي، وهو مستقلٌ عن الطبقات الاجتماعية والأيديولوجيات التقليدية. وكما يقولون في أوروبا، إنّه يقع خارج الانقسام بين اليمين واليسار. إنّه تعبير عن فعلٍ ديموقراطي لأنّ خلق الخطاب الشعبوي يحدث أمام الملأ بموافقةٍ طوعيةٍ من الأنصارِ المعنيين وبموافقةٍ طوعيةٍ من جمهور المتلقين[1]. بأخذ هذا كله بالحسبانِ السؤال المركزي في هذا الكتاب هو: أيّ نوع من النتائج الديموقراطية تؤدي إليها الشعبوية؟ إجابتي أنّ الديموقراطية التمثيلية اليومَ هي في آنٍ معاً البيئة التي تتطور فيها الشعبوية وهدفها المنشود، أو ما تدّعي أنّ سلطة حكمها تستهدفه. يتنافس الزعماء الشعبويون والحركات الشعبوية مع باقي الفاعلين السياسيين بخصوص تمثيل الشعب، ويسعون إلى الفوز الانتخابي كي يثبتوا أنّ "الأشخاص" الذين يمثلونهم هم الشعب "الصالح" وأنّهم يستحقون الحكم من أجل مصلحته.

يسعى هذا الكتاب إلى إظهار كيف تحاول الشعبوية تحويل نفسها إلى نمط جديد من الحكم التمثيلي. إذ إنّ الشعبوية في الأدبيات المتعلقة بالشعبوية، التي سأتفحصها في القسم الثالث من هذه المقدمة، تعارض في أحيان كثيرة الديموقراطية التمثيلية. وهي مرتبطة بمطالبة أصحاب السيادة الشعبية بالسلطة الفورية. كما أنّها ترتبط أحياناً بالديموقراطية المباشرة. خلافاً لذلك يسعى هذا الكتاب إلى إظهار أنّ الشعبوية تنبع من داخل الديموقراطية التمثيلية وتبتغي إنشاء حكومتها التمثيلية الخاصة بها وشعبها الممثَل الخاص بها. فالشعبوية في السلطة لا تطعن في ممارسة الانتخابات، لكنّها بالأحرى تحوّلها إلى احتفالٍ بالأغلبية وزعيمها، وإلى نمط جديد من إستراتيجية الحكم النخبوي قائم على تمثيلٍ مباشر (على ما يُفترض) بين الناس والزعيم. وفي هذا التأطير، تعمل الانتخابات كاستفتاء شعبي أو كتزكية. وهي تفعل ما لا يُفترض أن تفعله: تعرض مسبقاً ما يؤخذ بوصفه إجابةً صحيحة وتكون بمكانة تأكيد للفائزين الصالحين[2]. وهو ما يجعل الشعبوية فصلاً من فصول ظاهرةٍ أوسع: تشكيلِ النخب

1 Michael Saward, *The Representative Claim* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

٢ بعد فوز الجنرال خوان دومينغو بيرون بالانتخابات عام ١٩٤٩، قال: "لقد منحنا الشعب فرصة

واستبدالها. ما دمنا نتصور الشعبوية بوصفها مجرد حركة احتجاج أو سردية، لن يكون في وسعنا رؤية هذه الحقيقة. لكن عندما نتأملها كما تتجلى بمجرد تولّيها السلطة، تصبح هذه الحقائق بادية بجلاء. وفي المقابل، يمكننا القول إنّنا نستطيع رؤية الأمور أفضل عندما نتوقف عن المشاركة في نقاشات تتعلق بماهية الشعبوية – هل هي أيديولوجيا "هزيلة" أم ذهنية أم إستراتيجية أم أسلوبٌ – ونتجه إلى تحليل ما تفعله، ولاسيما حين نسأل عن كيفية تغييرها إجراءات ومؤسسات الديموقراطية التمثيلية وإعادة تشكيلها.

تفسير الشعبوية كنوع جديد من أنواع الحكم المختلط، كما أقترح في هذا الكتاب، يستفيد من نظرية ثنائية الحكم في الديموقراطية التمثيلية التي طورتها في مؤلفي السابق[1]. تفهم هذه النظرية فكرة الديموقراطية بوصفها حكماً بواسطة الرأي. الديموقراطية التمثيلية ثنائية الحكم لأنّها نظامٌ تمارس فيه "الإرادة" (أعني بها حق التصويت، والإجراءات والمؤسسات التي تنظّم صنع القرارات السلطوية) و"الرأي" (أعني به الأحكام والآراء السياسية في تعبيراتها المتعددة الأوجه خارج المؤسسات) تأثيراً متبادلاً بعضهما في بعض، لكنّهما يبقيان مستقلين[2]. المجتمعات التي نعيش

الاختيار... انتخبنا الشعب، وهكذا حُلت المشكلة"؛ ذُكر في كتاب:
Ernesto Laclau, *Politics and Ideology in Marxist Theory: Capitalism, Fascism, Populism* (London: Verso, 2011), p. 189.
بأسلوب يذكّرنا بالدساتير التي "منحها" الملوك لرعاياهم في القرن التاسع عشر في أوروبا، كانت انتخاباتُ بيرون ممنوحة للشعب على يد حاكمهم الأبوي؛ وقد أدت الانتخابات وظيفة تأكيد أكثر مما أدت وظيفة اختيار.

1 في حين أنّ "الحكم المختلط" كان في الأصل مقولة قديمة، فقد تبناها برنار مانان ليصف بها الحكومات المستندة إلى الانتخابات في كتابه:
The Principles of Representative Government (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

2 Urbinati, *Democracy Disfigured*, introduction; and beforehand, Nadia Urbinati, *Representative Democracy: Principles and Genealogy* (Chicago: University of Chicago Press, 2006), particularly chap. 1.
يقدم مانان فكرة الحكم الثنائي التي أقترحها باستعارة مكانية لانقسام بين "الإرادة العليا" و"الإرادة الدنيا" في صفحة ٢٠٥ من كتاب:
Principles of Representative Government.
المقصود من مصطلح الحكم الثنائي الذي أستخدمه هو تقديم فكرة هذه المسافة بأسلوب مماثل، في حين أتجنب الإحالة إلى نظام تراتبي.

فيها ديموقراطيةٌ ليس لأنّها تتمتع بانتخابات حرة يتنافس فيها حزبان أو أكثر فحسب، بل لأنّها أيضاً تتعهد بالسماح بالتنافس السياسي الفعال والنقاش بين وجهات النظر المختلفة والمتنافسة. يتيح استخدام المؤسسات التمثيلية – وسائل الإعلام الحرة والمتعددة، وكذلك الانتخابات المنتظمة للممثّلين، والأحزاب السياسية، وما شابه – الوقت لتشكيل الأحكام السياسية، وتقديم المعلومات اللازمة لعملية التصويت. كما يتيح الوقت لمراجعة القرارات وإعادة التفكير فيها، وتغييرها إن اقتضت الضرورة. وفي حين تقوض الديموقراطية المباشرة الزمن بين الإرادة والحكم وتعلي شأن لحظة القرار، تفصل الديموقراطية التمثيلية بينهما. وهي بذلك تفتح العملية السياسية أمام تشكيل الرأي والخطاب العامين وسريانهما. حين نضع ثقتنا في قدرات التمثيل في الحياة السياسية، نستغل آليةً أيديولوجية تتيح لنا استخدام الوقت كمورد لتوجيه سياساتنا. هكذا، يعد الحكم الثنائي (Diarchy) بأنّ الانتخابات ومنتدى تبادل الآراء ستجعل المؤسسات موقعاً للسلطة الشرعية وموضوعاً للمراقبة والتدقيق في آن. يُفترض بدستور ديموقراطي أن ينظم كلتا السلطتين ويصونهما.

خلاصة القول: تقدم نظرية ثنائية الحكم للديموقراطية التمثيلية زعمين. أولهما تأكيدها أنّ "الإرادة" و"الرأي" قوتان للمواطنين أصحاب السيادة. وثانيهما تأكيدها أنهما مختلفان في المبدأ، ولا بدّ من أن يتمايزا في التطبيق، رغم أنّه ينبغي لهما أن يكونا على تواصل مستمر أحدهما مع الآخر (وهما كذلك). الحكم الثنائي هو تسميتي لنوع توسطي أو غير مباشر للحكم الذاتي، يفترض مسافةً واختلافاً بين صاحب السيادة والحكومة[1]. تنظم الانتخابات هذا الاختلاف، في حين ينظم التمثيل (هو في الوقت عينه مؤسسة داخل الدولة وعملية مشاركة خارجها) هذه المسافة. إنّ ما تشكك فيه أنواع التمثيل الشعبوية وتحوّله هو على وجه التحديد هذا الاختلاف وهذه المسافة، وهو ما تحاول الشعبوية في السلطة التغلب عليه[2]. لكنّ "مباشرته" تظل داخل الحكومة التمثيلية.

١ وفق ريتشارد تاك، بدأ المنظرون الحديثون للسيادة تقديم هذا الفصل وكان أساسياً لازدهار الديموقراطية؛ انظر كتابه:
The Sleeping Sovereign: The Invention of Modern Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

٢ للمزيد حول هذا الموضوع، انظر الفصل الثالث.

بهذه الطرق، يتميّز النظام المختلط الجديد الذي دشّنته الشعبوية بالتمثيل المباشر. التمثيل المباشر هو تناقض لفظي أستخدمه (أفككه في الفصل الرابع) للإحاطة بفكرة أنّ الزعماء الشعبويين يريدون التحدث مباشرة إلى الشعب ونيابةً عنه، دون حاجة إلى وسطاء (لاسيما الأحزاب ووسائل الإعلام المستقلة). هكذا، رغم أنّ الشعبوية لا تنبذ الانتخابات، لكنّها تستخدمها كاحتفال بالأغلبية وزعيمها عوضاً عن استخدامها كمنافسة بين الزعماء والأحزاب تسهّل تقييم تعدد الأفضليات. وعلى نحوٍ أكثر تحديداً، إنّها تضعف الأحزاب المنظمة التي اعتمدت عليها التنافسات الانتخابية حتى الآن وتخلق حزبها الخاص المطواع والضئيل الشأن الذي يدّعي توحيد المطالب بعيداً عن الانقسامات الحزبية. يستخدم الزعيم (أو تستخدم الزعيمة) هذه "الحركة" كما يحلو له (أو لها)، ويتخطاها (أو تتخطاها) إن اقتضت الحاجة. في ديموقراطية تمثيلية تقليدية، تُعدّ الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام هيئات وسيطة أساساً. فهي تتيح التواصل بين داخل الدولة وخارجها دونما دمج. خلافاً لذلك تسعى ديموقراطية تمثيلية شعبوية إلى التغلب على تلك "العوائق". إنّها "تضفي الطابع الديموقراطي" على الجمهور العام (أو هكذا تزعم) بإقامة تواصلٍ مباشر ومحكم بين جانبي الحكم الثنائي ودمجهما في الحالة المثلى. فالهدف من معارضة "الأشخاص العاديين" لـ"الأقلية المتنفذة الراسخة" هو إقناع الناس بأنّهم يمكن أن يُحكموا بطريقة تمثيلية دون حاجة إلى طبقة سياسية منفصلة أو "مؤسسة الحكم". واقع الأمر، كما أوضّح في الفصل الأول، أنّ المطلب المركزي للحركات الشعبوية كافة هو التخلص من "مؤسسة الحكم" (أو أيّ شيء آخر مُتصور أنّه يقع بيننا "نحن"، الشعب في الخارج، وبين الدولة، مفهومةً بوصفها أدواتٍ داخلية لصانعي القرار المنتخبين أو المعينين). لقد كانت بالتأكيد الموضوع الأساسي الذي تخلل خطاب ترامب الافتتاحي، حينما أعلن أنّ وصوله إلى واشنطن لا يمثّل وصول "مؤسسة الحكم"، بل بالأحرى وصول "مواطني بلدنا".

المحوري بالنسبة إلى تحليل الشعبوية هذا هو العلاقة المباشرة التي يقيمها الزعيم مع الناس ويحافظ عليها. وهذه هي أيضاً الدينامية التي تطمس الحكم الثنائي الديموقراطي. فعندما تكون الشعبوية في المعارضة، تشدد على ثنائية الأكثرية والأقلية

المتنفذة، وتوسع جمهورها المتلقي بشجب الديموقراطية الدستورية. إذ يجادل الشعبويون في أنّ الديموقراطية الدستورية أخفقت في تحقيق وعدها في ضمان تمتع جميع المواطنين بسلطة سياسية متساوية. لكن حالما يصل الشعبويون إلى السلطة، ينبرون دون كللٍ لإثبات أنّ زعيمهم الحاكم ما هو إلا حلول لصوت الشعب وينبغي أن يقف في مواجهة المطالبين التمثيليين الآخرين جميعاً وفوقهم، وأن يصلح خلل الديموقراطية الدستورية. يؤكد الشعبويون أنّه يمكن الحدّ من دور التداول والتوسط إلى أبعد الحدود، وأنّ إرادة الشعب يمكن أن تفرض نفسها بقوةٍ أكبر، لأنّ الشعب والزعيم اندمجا على نحوٍ فعال ولم تعد هنالك نخبة وسيطة تفرق بينهما.

هذا الأمر هو ما يجعل الشعبوية مختلفة عن الديماغوجيا. وكما سأوضّح في الفصل الثاني، ينظم الشعبوية في الديموقراطيات التمثيلية مجاز "التوحيد مقابل التعددية". وقد ظهر هذا المجاز عينه في ديماغوجيا قديمة تتعلق بالديموقراطية المباشرة. لكنّ تأثير الدعوة الشعبوية لتوحيد "الشعب" مختلف. ففي الديموقراطية المباشرة القديمة، كان للديماغوجيا تأثير مباشر في سنّ القوانين لأنّ المجلس كان صاحب سيادة دونما وساطة، وليس هيئةً تتألف من أشخاص ليس لهم حضور مادي ويحددهم بالتالي المنافسون السياسيون ويمثلونهم. غير أنّ الشعبوية تتطور داخل نظام للدولة يحدد فيه مبدأٌ مجردٌ السيادة الشعبية، تاركاً بلغاء الخطابة يتشاجرون على تأويلات ذلك المبدأ ويتنافسون لتمثيله في الدولة. يصح هذا رغم أنّ الشعبوية تتطور بدايةً في المجال غير السيادي للرأي (عالم الأيديولوجيا)، وقد تبقى هناك بأحسن حال إذا لم تنل أغلبيةً لتحكم. بهذا المعنى أنا أدرك على أفضل وجه الاختلافات الحاسمة التي تجلبها تلك الانتخابات إلى الديموقراطية. لكنّني أزعم أنّ الرجوع إلى التحليلات القديمة للديماغوجيا قد يساعدنا في توضيح أمرين: (١) على غرار الديماغوجيا في إحالة أرسطو إلى البوليتيا (*politeia*) [الحكم المختلط]، تتدخّل الشعبوية عندما تتدهور بالفعل شرعية النظام التمثيلي (٢) علاقة الشعبوية بالديموقراطية الدستورية نزاعية؛ يساعدنا هذا النزاع في تسمية وفضح الطرق التي تستغل فيها الشعبوية مبدأ الأغلبية من أجل تركيز سلطتها الخاصة بها وتدشين حكم أغلبوي (majoritarianist)[١].

١ لم يكن لكلمة "ديماغوجيا" معنى تبخيسي في الممارسة الديموقراطية الكلاسيكية، وكان في

في مؤلفي السابق، حاججت في قلة وتبسيطية التفكير من زاوية الفصل البسيط بين الديموقراطية المباشرة والديموقراطية التمثيلية... كأنّ المشاركة انحازت إلى الأولى والأرستقراطيات المنتخبة انحازت إلى الأخيرة[1]. دائماً ما تكون السياسة الديموقراطية سياسةً تمثيلية بقدر ما تعبِّر عنها أغلبية الأصوات الفردية وتظهرها على شكل تأويلات، وانتماءات حزبية، ومشاركات، وأخيراً قرارات. هذه العمليات لا تسفر عن أغلبية فحسب؛ إنّها تسفر عن الأغلبية والمعارضة في جدلية متناقضة من دون انقطاع. إذ إنّ تعبير المواطنين عن مقترحاتهم واعتراضهم على الأفكار وموافقتهم على المقترحات والأفكار (والمرشحين الذين يتكلمون باسمهم) كلها مكونات حكم الديموقراطية الثنائي من الإرادة والرأي.

وباعتماد منظور ثنائية الحكم، أستطيع دحض الحكمة التقليدية التي تُفهم الشعبوية وفقها على أفضل وجه بوصفها "ديموقراطيةً غير ليبرالية"[2]. فديموقراطية تنتهك الحقوق السياسية الأساسية – لاسيما الحقوق الضرورية لتشكيل الآراء وإصدار الأحكام، والتعبير عن المعارضة، وتغيير وجهات النظر والأحكام – وتمنع بمنهجية إمكانية تشكيل أغلبيات جديدة ليست ديموقراطية على الإطلاق. إذاً، يعني الحدّ الأدنى لتعريف ديموقراطية ما (بوصفها انتخابية) ضمناً أكثر من مجرد انتخابات، إن كان موضوعاً بالفعل لوصف الديموقراطية[3]. وكما يكتب بوبيو (Bobbio)، الناخبون "ينبغي أن تُعرض عليهم بدائل حقيقية وأن يكونوا في موضع يسمح لهم بالاختيار بين هذه البدائل. كي يتحقق هذا الشرط، لا بدّ أن يُضمن إلى أبعد الحدود لأولئك

وسع الديماغوجي أن يحرك المجلس باتجاه طغياني أو باتجاه أكثر ديموقراطية:
Melissa Lane, "The Origins of the Statesman: Demagogue Distinction in and after Ancient Athens," *Journal of the History of Ideas* 73, no. 2 (2012): 179–200.

1 Urbinati, *Representative Democracy,* chap. 1.

٢ من أجل نقاش حول علاقة الشعبوية بالديموقراطية والديموقراطية الليبرالية، انظر:
Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser, "Populism and (Liberal) Democracy: A Framework for Analysis," in Mudde and Rovira Kaltwasser, *Populism,* p. 10.

٣ يؤكد المنظرون الأدنويون للديموقراطية الانتخابية هذا الافتراض الأكثر من أدنوي عندما يزعمون أنّ الانتخابات تعمل بشرط أن يلتزم المتنافسون قواعد اللعبة ويطوروا أخلاقيات للثقة. وهكذا، نظريتهم ليست في نهاية المطاف أدنوية إلى هذا الحد؛ انظر:
Adam Przeworski, "Minimalist Conception of Democracy: A Defense," in *Democracy's Value,* ed. I. Shapiro and C. Hacker-Cordón (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 23–55.

المدعوين لاتخاذ القرارات ما يدعى الحقوق الأساسية: حرية الرأي والتعبير والقول والاجتماع وتشكيل الجمعيات"[1].

يعني الحكم الثنائي للإرادة والرأي أنّه لا يمكن تصور الديموقراطية عملياً دون التزام الحريات المدنية والسياسية، ما يتطلب ميثاقاً دستورياً لإعلانها وتعهداً بصيانتها، وتقسيماً للسلطة وسيادة القانون لحمايتها وضمانها. بطبيعة الحال ليست هذه الحريات مطلقة. ولكن من الضرورة بمكانٍ ألّا يقع تفسير مداها بين أيدي الأغلبية في السلطة، ولا حتى أغلبية في السلطة يبدو أنّ سياساتها تلبي المصالح الاجتماعية للأكثرية[2]. هذا هو الشرط اللازم لعمل الديموقراطية التمثيلية، وكي تبقى سيرورتها مفتوحة وغير محدودة. وبناء عليه، إنّ التفكير والتحدث من زاوية تمييزٍ بين "ديموقراطي" و"ديموقراطي ليبرالي" مضلل، مثلما هو مضللٌ التفكير والتحدث من زاوية "ديموقراطية ليبرالية" و"ديموقراطية غير ليبرالية"[3]. فهذه التعابير، مع كونها شعبية، قصيرة النظر وغير دقيقة لأنّها تفترض وجود ما لا يمكن أن يوجد في الواقع: ديموقراطية دون حقوق في حرية الكلام وحرية تشكيل الجمعيات، وديموقراطية بأغلبيةٍ ساحقة بما يكفي لمنع تطوراتها وطفراتها المحتملة (أي منع وجود أغلبياتٍ أخرى)[4]. من منظور ثنائية الحكم الديموقراطية الليبرالية إطنابٌ والديموقراطية غير

1 Bobbio, *Future of Democracy*, p. 25.

2 Josiah Ober, *Demopolis: Democracy before Liberalism in Theory and Practice* (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), preface; Elizabeth Anderson, "How Should Egalitarians Cope with Market Risks?," *Theoretical Inquiries in Law* 9 (2007): 61–92.

في هذا الكتاب الأخير، تناقش إليزابيث أندرسون بأنّ على الديموقراطيين الإبقاء على بعض المخاطر في مشاريعهم لتحقيق مزيد من المساواة الاجتماعية.

٣ تم تعريف الديموقراطية غير الليبرالية بوصفها نظاماً يمزج الانتخابات بالنزعة التسلطية؛ انظر:
Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: W. W. Norton, 2007).

حول الخط الفكري عينه، انظر:
Mounk, *People vs. Democracy;* and Levitsky and Ziblatt, *How Democracies Die.*

من أجل حجة مضادة للتهجين بين انعدام الليبرالية والأوتوقراطية وبين الديموقراطية، انظر:
Ober, *Demopolis*, pp. 10–11.

٤ "لم تكن "الحرية" مدرجة في قائمة الشروط لنظام سياسي، لأنّها بمعنى أدنوي حشوٌ في ما يتعلق بالسياسة، ولأنّها بمعنى أكثر تطوراً مشتقة من نظام سياسي أو ثقافة موجودين أصلاً؛ انظر:
Bernard Crick, *In Defense of Politics*, 4th ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1993), p. 184.

الليبرالية تناقضٌ في المصطلحات، تناقض لفظي[١].

فضلاً عن ذلك يخدم مفهوم "الديموقراطية الموصوفة بأنها ليبرالية" أغراض من يدعون أنّ الشعبوية هي الديموقراطية في أعلى مستوياتها. فهو يتيح لدعاة الشعبوية ادّعاء أنّ نعت "ليبرالية" يحدّ من القوة الداخلية المنشأ للديموقراطية، ألا وهي دعم سلطة الأغلبية. وهذا يناسب الزعم الشعبوي على أفضل وجه. في خطابٍ ألقاه خوان دومينغو بيرون (Juan Domingo Perón) (الأب المؤسس للشعبوية الأرجنتينية)، أطلق على نفسه لقب ديموقراطي حقيقي، خلافاً لخصومه الذين اتهمهم بأنّهم ديموقراطيون ليبراليون: "أنا، إذاً، أكثر ديموقراطية من خصومي بكثير، لأنّني أسعى إلى ديموقراطيةٍ حقيقية، في حين أنّهم يدافعون عن مظهرٍ للديموقراطية، عن شكل الديموقراطية الخارجي"[٢]. المشكلة، بطبيعة الحال، أنّ "شكل الديموقراطية الخارجي" أمرٌ جوهري للديموقراطية. فهو ليس مجرد "مظهر"، وليس حكراً على الليبرالية وحدها. إن اعتمد المرء مفهوماً لا ثنائي الحكم للديموقراطية وشدّد على لحظة اتخاذ القرار (للناس أو ممثليهم) بوصفها جوهر الديموقراطية، فإنّ تحشيد المواطنين ومعارضتهم يظهران كإشارة إلى أزمةٍ في الديموقراطية بدلاً من ظهورهما بوصفهما مكونين من مكونات الديموقراطية. اختزال اللحظة الديموقراطية بالتصويت أو الانتخابات فحسب يحوّل الحيّز خارج المؤسسات إلى موقع طبيعي للشعبوية، وبفعل ذلك، كما كتب وليام ر. بيكر (William R. Riker) منذ سنواتٍ، تضحي الليبرالية والشعبوية الخيارين الوحيدين الجديرين بالاعتبار[٣]. تتيح لنا نظرية ثنائية الحكم الديموقراطية تجنب هذا الشرك.

وكما سنرى في هذا الكتاب، تبدي الشعبوية نفاد صبرها من ثنائية الحكم الديموقراطية. كما أنّها لا تبدي تسامحها مع الحريات المدنية بقدر ما: (١) تمتثل

---

١ انظر: Claus Offe, *Europe Entrapped* (Cambridge: Polity Press, 2016), p. 144.
سأكرر ببساطة ما كتبه إيمانويل كانط عن "السلام الدائم": بما أنّ السلام يعني "نهاية كل الأعمال العدائية"، فإنّ مجرد تعليق الأعمال العدائية لا يعني السلام، بل الهدنة. في النتيجة، إنّ "ربط صفة 'الدائم' بها قريبٌ أصلاً من الحشو"؛ انظر:
Kant, Perpetual Peace: A Philosophical Sketch (1795), in Political Writings, ed. Hans Reiss (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 93.

2 Quoted in Laclau, *Politics and Ideology*, p. 189.

٣ تكون الديموقراطية إما "أدنوية" (أي تحديداً التصويت بوصفه اعتراضاً)، أو شعبوية:
Riker, *Liberalism against Populism,* particularly pp. 241-253.

على وجه الحصر للأغلبية الفائزة لحل الخلافات ضمن المجتمع (٢) تميل إلى تهشيم توسط المؤسسات بإخضاعها مباشرةً إلى إرادة الأغلبية الحاكمة وزعيمها (٣) تكوّن تمثيلاً للناس يُدرج الأغلبية العظمى، في حين يقصي القسم الآخر مسبقاً. إذ يُعدّ الإدراج والإقصاء حدثين داخل الجدلية الديموقراطية بين المواطنين الذين يختلفون على أمورٍ كثيرة، والجدلية الديموقراطية هي لعبة الحكم والمنافسة. تعني الديموقراطية أنّه ما من أغلبية هي الأغلبية الأخيرة، وأنّه ما من وجهة نظرٍ مخالفة تقتصر مسبقاً على موقف عجزٍ هامشي أو خضوع لمجرد أنّ من يطرحها من الأشخاص "الطالحين"[١]. لكن كي تتواصل هذه الجدلية المفتوحة ليس في مقدور الأغلبية المنتخبة التصرف كأنّها الممثّل المباشر عن بعض الأشخاص "الصالحين" (واقع الحال أنه ما من قرارٍ، على المستوى الحكومي، "يمكن اتخاذه دون قدرٍ من التعاون مع الخصوم السياسيين"؛ وعلى هذا هؤلاء الخصوم هم دوماً جزء من اللعبة)[٢]. فالديموقراطية من دون حريةٍ فردية – سياسية وقانونية – لا يمكن أن توجد[٣]. بهذا المعنى، يكون تعبير "ديموقراطية ليبرالية" تناقضاً لفظياً[٤]. فهو يدلّ على أنّ "الديموقراطية قبل الليبرالية"، بمعنى أنّها قائمةٌ بذاتها أو

١ يصح هذا أيضاً على الديموقراطية المباشرة، وفق بعض أكثر الباحثين في الديموقراطية الأثينية تبصراً. من أجل نقاش ممتاز حول الديموقراطية بالصلة بالتحدي الذي تطرحه الشعبوية اليوم، انظر:

Paulina Ochoa Espejo, "Power to Whom? The People between Procedure and Populism," in de la Torre, *Promise and Perils,* pp. 59–90.

2 Jonathan White and Lea Ypi, *The Meaning of Partisanship* (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 148.

٣ هكذا، يشتهر ما تحدث به يورغن هابرماس عن "الأصالة المشتركة" للحرية السياسية والحرية الفردية:

"Constitutional Democracy: A Paradoxical Union of Contradictory Principles?," *Political Theory* 29, no. 6 (2001): 767.

٤ لهذا السبب، أعتقد أنّ التعديل التخطيطي لليبرالية والديموقراطية الذي اقتُرح في العلوم السياسية غير مرض ومجرد؛ تأتي رؤية أفضل من المنظرين السياسيين الذين فهموا كيف ترتبط الإجراءات الديموقراطية والحقوق، المدنية والسياسية، بعضها ببعض بمعنى أكثر عمقاً. من أجل مقارنة لهاتين التيبولوجيتين للديموقراطية، انظر على سبيل المثال:

Guillermo O'Donnell, "Horizontal Accountability in New Democracy," *Journal of Democracy* 2, no. 3 (1998): 112–126; and Bobbio, *Future of Democracy,* in particular pp. 65–67.

حول هذه المسألة، انظر أيضاً:

Maria Paula Saffon and Nadia Urbinati, "Procedural Democracy: The Bulwark of Equal Liberty," *Political Theory* 41 (2013): 441–481.

غير معتمدة على الليبرالية، رغم أنّها استفادت تاريخياً من بعض الإنجازات الليبرالية[1]. ليست الحال هكذا بسبب أنّ الديموقراطية سبقت الليبرالية فحسب؛ فالأكثر أهميةً أنّها كذلك بسبب أنّ الديموقراطية هي ممارسة الحرية في الفعل وعلى الملأ مشبعة بالحرية الفردية، "تتطلب الممارسة السياسية للديموقراطية شروطاً تتوافق مع جوهر القيم الجمهورية والليبرالية في الحرية والمساواة"[2]. وهذا ما يجعلها لعبةً مفتوحة يكون تغيير الحكومة فيها ممكناً دوماً ومدرجاً ضمن حكم الأغلبية. وكما يكتب جيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori) "يتوقف مستقبل الديموقراطية الديموقراطي على قابلية تحوّل الأغلبيات إلى أقليات وتحوّل الأقليات، في المقابل، إلى أغلبيات"[3]. وعلى هذا النحو، ليست الديموقراطية الليبرالية في الواقع إلا الديموقراطية[4]. ووراء ذلك، نصل إلى الفاشية التي ليست "ديموقراطية من دون ليبرالية"، ولا ديموقراطية، ولا ليبرالية سياسية. وبطبيعة الحال، عرف منظروها وزعماؤها الأوائل ذلك على أكمل وجه[5].

---

1 Ober, *Demopolis,* p. 7.

٢ المرجع نفسه.

3 Giovanni Sartori, *The Theory of Democracy Revisited* (Chatham, NJ: Chatham House, 1987), p. 24.

4 Jürgen Habermas, *Between Facts and Norms: Contribution to a Discourse Theory of Law and Democracy,* trans. William Rehg (Cambridge, MA: MIT Press, 1996), chap. 7.

٥ ربما يكون مفيداً إنعاش ذاكرتنا بطموحات الفاشية:

هكذا إذاً، تتعارض الفاشية مع كل التجريدات الفردانية المستندة إلى مادية القرن الثامن عشر. ... يشدد التصور الفاشي للحياة على أهمية الدولة ولا يقبل الفرد إلا طالما تتقاطع اهتماماته مع اهتمامات الدولة... وتتعارض الفاشية مع الليبرالية الكلاسيكية التي ظهرت رداً على الحكم المطلق واستنزفت وظيفتها التاريخية عندما أصبحت الدولة التعبير عن ضمير الشعب وإرادته. لقد رفضت الليبرالية الدولة باسم الفرد؛ تعيد الفاشية تأكيد حقوق الدولة بوصفها تعبيراً عن الجوهر الحقيقي للفرد...

لا وجود لأفراد أو مجموعات (أحزاب سياسية، جمعيات ثقافية، اتحادات اقتصادية، طبقات اجتماعية) خارج الدولة... في المحصّلة، تتعارض الفاشية مع الاشتراكية...

بعد الاشتراكية، تستهدف الفاشية الكتلة الكاملة للأيديولوجيات الديموقراطية، وترفض مقدماتها المنطقية وتطبيقاتها وإنجازاتها العملية في آن معاً. تنكر الفاشية أنّ الأعداد، بوصفها كذلك، تستطيع أن تكون العامل الحاسم في المجتمع البشري؛ وهي تنكر حق الأعداد في الحكم عبر الاستشارات الدورية، كما أنها تؤكد التفاوت القاطع والخصب والمفيد بين البشر الذين لا يمكن مساواتهم بآلة ميكانيكية وخارجية المنشأ كالتصويت العام. يمكن وصف أنظمة الحكم الديموقراطية بأنها تلك التي ينخدع في ظلها الناس فيظنون أنهم يمارسون السيادة بين حين وآخر، في حين أنّ السيادة الحقيقية تكمن كل الوقت في آخرين يمارسونها، ويكونون أحياناً

يحاول الشعبويون تكوين شكلٍ للتمثيل يتخلص من حكم الأحزاب، ويتخلص من الآلية التي تحدث مؤسسة الحكم السياسية وتفرض التسويات والتعاملات، وينتهي بتمزيق تجانس الناس. إذا كان المبدأ الذي يحكم الديموقراطية التمثيلية هو الحرية – في النتيجة إمكانية المعارضة والتعددية والتوافق – فالمبدأ الذي يحكم الشعبوية هو الوحدة الجماعية التي تدعم الزعيم في قراراته (أو الزعيمة في قراراتها). برؤية هذا، نستطيع فهم كيف أنّ الشعبوية في السلطة نمط من الحكم التمثيلي يقوم على علاقةٍ مباشرة بين الزعيم وأولئك الذين يُعتبرون الأشخاص "الصالحين" أو "الأخيار": أولئك الذين يدعو الزعيم إلى توحيدهم وإيصالهم إلى السلطة والذين تظهرهم الانتخابات، ولكنّها لا تخلقهم.

ثمة أثر آخر يترتب على نفاد صبر الشعبوية من الانقسام الحزبي، ألا وهو تحويلها التصور الإجرائي لـ"الشعب" إلى مالك. هذه النقطة بالغة الأهمية، وهي مهملةٌ بوجه عام في الأدبيات الضخمة المتعلقة بالشعبوية. يجب أن نتغلب على هذا الإهمال. يتعامل الشعبويون، حينما يصلون إلى السلطة، مع الإجراءات والثقافات السياسية كمسألة ملكية وحيازة. المبدأ الهادي للشعبوية هو حقوق"نا" (مثلما نسمع من تصريحات رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان (Viktor Orbán)، ومن تصريحات وزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيني (Matteo Salvini)، ومن رئيس الولايات المتحدة ترامب). إنّهم يلخصون التحوير الشعبوي للأفكار والممارسة والثقافة القانونية المرتبطة بالحقوق المدنية. أعني: التشميل والنظر على قدم المساواة. توصيف الشعبوية بأنّها تصور تملكي للمؤسسات السياسية هو أساس طابعها الفئوي. وهو ما يزيد نفاد صبرها من الأحكام الدستورية وفصل السلطات، ويسلط الضوء على طابعها المتناقض: الشعبوية في السلطة محكومة بأن تكون مختلة التوازن (كما في حملة دائمة) أو بأن تصبح نظام حكم جديداً. إذ ليس في وسعها أن تكون حكومة ديموقراطية من بين حكومات أخرى لأنّ الأغلبية التي تمثلها ليست أغلبية من بين أغلبيات أخرى؛ إنّها الأغلبية

قوى خفية وغير مسؤولة. الديموقراطية نظام حكم لا ملك فيه، موبوء بملوكٍ كثر، هم أحياناً أكثر استئثارية وطغياناً وتدميراً من ملك واحد، حتى إذاً كان طاغية.
(Benito Mussolini and Giovanni Gentile, "The Doctrine of Fascism" [1932], in Mussolini, *Fascism Doctrine and Institutions* [1935], http://www.worldfuturefund.org/wffmaster/Reading/Germany/mussolini.htm)

"الخيّرة" التي توجد قبل الانتخابات وبصورةٍ مستقلة عنها.

كذلك، يتعذر التنبؤ بالآثار المترتبة على طابع الشعبوية التملكي على صعيد السياسة العامة. قد يُصرف هذا النهج بتطلعات حمائية لكنّه قد يُصرف أيضاً بمطالبات ليبرالية سيظل تمييزها شبه مستحيل ما دمناً نصرّ على فهم الشعبوية باعتبارها فرعاً من الأيديولوجيات الفاشية التقليدية، أو كموجةٍ حمائية بطرازٍ فاشي قديم. وكما كتب روجرز بروبيكر (Rogers Brubaker) فيٍ تحليله المتبصر لنزعة التحضّر (civilizationism) الشعبوية الهولندية:

> اكتسبت نزعة فورتاين (Fortuyn) التحررية المعادية للإسلام زخماً في سياقٍ شكّلته وجهات النظر التقدمية المتميّزة للشعب الهولندي "الأصلي" حولٍ النوع الاجتماعي والأخلاقيات الجنسية، والقلق في أوساط المثليين من التحرش والعنف ضد المثليين المنسوب إلى الشبان المسلمين، واللغط العام الذي أثاره شجب إمام مغربي مقيم في روتردام للمثلية الجنسية على برنامج الأخبار الوطني الهولندي[1].

لم يتبنّ (حتى الآن) زعماء من أمثال مارين لوبين (Marine Le Pen) من "الجبهة الوطنية" الفرنسية، ورئيس الوزراء النمساوي سيباستيان كورتس (Sebastian Kurz)، وسالفيني من "الرابطة الإيطالية" خطاباً يهاجم مباشرةً المساواة الجندرية (رغم محاولة بعضهم إبطال القوانين التي تنظم الإجهاض والارتباطات المدنية أو الزيجات من الجنس عينه). كما أنّهم لم يرفضوا الحريات الفردية التي جلبتها الحقوق المدنية لشعوبهم (رغم أنّهم هددوا وتوعدوا الصحف "المناوئة"). لكنّهم يستخدمون بالتأكيد لغة الحقوق بطريقةٍ تقوض وظيفتها الحقيقية. يستخدمون لغة الحقوق لإعلان السلطة المطلقة للأكثرية على "حضارتهم" والمطالبة بها، ومن ثمّ الحقوق التي تصبح سلطةً لا يمتلكها إلا أعضاء الشعب الحاكم ولا يسمح بالتمتع بها إلا لهم. وفي عين لحظة انفصالهم عن معانيها المتماثلة والحيادية (أي العالمية والإجرائية)، تصبح الحقوق امتيازاً. ويمكن أن تكون شاملة فحسب ما دامت غير

1 Rogers Brubaker, "Between Nationalism and Civilizationism: The European Populist Moment in Comparative Perspective," *Ethnic and Racial Studies* 40, no. 8 (2017): 1195.

مشروطة بهوية المطالبين بها القومية أو الثقافية. فالممارسة التملكية للحقوق تسلب منها طابعها التطلعي وتحولها إلى وسيلة لحماية وضع حظي به جزء من السكان. صدّ المهاجرين عن الشواطئ الإيطالية ورفض مساعدتهم عند الاقتضاء يتم باسم "حقوقنا" التي تفوق في القيمة "حقوق الإنسان". تعليق النزعة العالمية هو نتيجة مباشرة لتصورٍ تملكي، وفي النتيجة نسبي، للحقوق. نحن لا نرى هذا الوجه للشعبوية بالتشديد على النتائج غير الليبرالية لديموقراطية تركتها الليبرالية جامحة، بل نراه عندما نتابع باستمرار السيرورة الديموقراطية بكل تعقيد ثنائية الحكم الخاصة بها.

كما سأوضّح في هذا الكتاب، الشعبوية ظاهريات (phenomenology) تنطوي على استبدال الكل بأحد أجزائه، ما يسبب تلاشي تخيلات (المبادئ التوجيهية للتصرف كما لو أنّ) العالمية والشمول والحيادية. سوف يستتبع نجاح الشعبوية في تحقيق أهدافها المعلنة في نهاية المطاف استبدال المعنى الإجرائي للشعب، واستبدال العمومية المبدئية للقانون (إزاء الجميع *erga omnes*)، بمعنى وقانون غير جوهريين اجتماعياً، ويعبّران عن إرادة ومصالح جزء من الشعب فحسب (من أجل شخص *ad personam*). أقترح في الفصل الثالث أنّ عملية توحيد "بوبولوس" (*populus*) [العامة] سياسياً وحقوقياً أو إضفاء طابع عرقي عليه تنطوي على محاولة الزعماء الشعبويين المطالبة بتماه لـ"الشعب" مع الجزء (المكون méros) الذي يدّعون تجسيده. إذاً، تصير الديموقراطية متماهيةً مع نزعة أغلبوية (majoritarianism) متطرفة، أو مع "كراتوس" (*kratos*) [سلطة] أغلبيةٍ معينة تدّعي أنّها – وتحكم كأنّها – أغلبية الأخيار الوحيدة (أو الجزء الوحيد) التي أظهرها انتخابٌ ما. يقتضي هذا التماهي، بطبيعة الحال، افتراض أنّ المعارضة لا تنتمي إلى شعب "الأخيار" عينه. كما يقتضي مماهاة "مبدأ الأغلبية" (أحد أسس الديموقراطية) مع "حكم الأغلبية". وبما أنّ الشعبوية نزعة أغلبوية محض، هي تشويه لمبدأ الأغلبية والديموقراطية (ليسا إنجازها ولا معيارها)، و"لا تحتاج عواقبها غير الليبرالية إلى أن تعقب بالضرورة أزمةً لليبرالية في دولةٍ ديموقراطية"، بل قد تتطور من ممارسة الديموقراطية ومفهوم الحرية[1].

ليست الشعبوية في نهاية المطاف مطالبةً بسيادة الشعب كمبدأ عام للشرعية.

1 Ober, *Demopolis*, p. xv.

إنّها بالأحرى إعادة تأكيد متطرفة لـ"معقلٍ يمثّل مفهوماً ممثلاً للمجتمع المحلي"[1]. يدعي هذا المعقل أنّه سيدٌ اللعبة الشرعي الوحيد والحقيقي. ويقوم بذلك بالإشارة إلى أغلبيته العددية أو بإظهار نفسه ككيانٍ شعبي أسطوري لا بدّ أن يترجم نفسه مباشرة إلى الرغبة في السلطة. أتفحص في الفصل الثاني هذه المقاربة الجدالية، وأقترح أنّ حكم الأغلبية – ضمن ما أحدده بوصفه مفهوم تملك أو شبه ملكية وإدارة للسلطة السياسية – يتوقف عن أن يكون إجراءً لاتخاذ قرارات شرعية في بيئة تعددية ومتنازع عليها، ويصبح عوضاً عن ذلك وقائعية السلطة التي تبيح لأيّ جزءٍ من المجتمع يسعى إلى "كراتوس" التعويض عن إهمال الأحزاب المنتخبة السابق له، وتجيز له أن يحكم وفق مصالحه الخاصة وفي مواجهة "مؤسسة الحكم" ومصالح ذلك الجزء الذي لا ينتمي إلى جزء "الأخيار".

ينطوي هذا التصور التملكي للسياسة على خطر الوصول إلى "حلول" تنذر بخطر اقترابها من أن تكون فاشية. إذاً، عندما أتعامل مع الشعبوية بوصفها ظاهرةً ديموقراطية، أزعم أيضاً أنّها توصل الديموقراطية إلى حدودها القصوى. وراء هذه الحدود قد ينبعث نظام آخر، لعله سيكون استبدادياً أو دكتاتورياً أو فاشياً. ليست الشعبوية من هذا المنظور حركةً هدّامة، بل عملية تستولي على معايير السياسة التمثيلية وأدواتها. ومثلما نشاهد اليوم، يستغل الشعبويون أوجه الخلل في الديموقراطية الدستورية ويحاولون أحياناً إعادة تشكيل الدستور. ومن هنا الجِدة في الشعبوية المعاصرة لأنّها تطورت داخل الديموقراطيات الدستورية. تشير هذه الجِدة إلى حقيقة أنّ الأنماط الشعبوية تعكس على وجه التحديد النظام السياسي الذي تتصدى له.

أحاجج في أنّ الشعبوية تتميز بنيوياً بتحيّزٍ متطرفٍ وبرمجي في تفسيرها للشعب والأغلبية. هذه هي الحال سواء وضِع النداء إلى "الشعب" بمصطلحات اليسار أم اليمين الأيديولوجية. على هذا النحو، إذا وصلت الشعبوية إلى السلطة، فقد يكون لها تأثير تشويهي في المؤسسات التمثيلية التي تشكّل الديموقراطية الدستورية: نظام الأحزاب، وسيادة القانون، وفصل السلطات. في وسعها دفع الديموقراطية الدستورية بعيداً إلى درجة أنّها تشرع الأبواب أمام الحكم التسلطي أو حتى الدكتاتوري. المفارقة

1 Paul Taggart, "Populism and the Pathologies of Representative Politics," in Mény and Surel, *Democracies and the Populist Challenge*, p. 67.

بطبيعة الحال أنّه حين يحدث فعلاً تغيّر نظام كهذا، تتوقف الشعبوية عن الوجود. وهذا يعني أنّ مصير الشعبوية مرتبط بمصير الديموقراطية: "ما لا يحدث إلى حدٍ بعيد (هو) جزء من أدائها"[1]. وعلى هذا الأساس، يقارن بعض الباحثين الشعبوية بطفيلي كي يوضحوا هذه العلاقة الخاصة[2]. ولأنّ الشعبوية ليست لديها أسس خاصة بها، هي تتطور من داخل المؤسسات الديموقراطية التي تحوّلها (لكنّها لا تحل محلها بالكامل أبداً). تحيا الديموقراطية والشعبوية معاً وتموتان معاً؛ ولهذا السبب من المنطقي القول إنّ الشعبوية هي الحدود القصوى للديموقراطية الدستورية حيث تتحضّر الأنظمة الدكتاتورية بعدها للظهور.

أياً يكن قياس التمثيل الذي تستخدمه حركة شعبوية بعينها، ستكون تجلياتها سياقيةً ومعتمدةً على الثقافة الدينية والاجتماعية والسياسية للبلد قيد النظر. لكنّ الشعبوية أكثر من مجرد ظاهرةٍ مشروطة تاريخياً، ومن حركةٍ موضع نزاع، إذ إنّها تتعلق بتحويل الديموقراطية التمثيلية. وهذا الأمر ينبغي أن يكون، كما أزعم، النقطة المرجعية لأيّ مقاربة نظرية للشعبوية. كما أنّها تيسّر الأمور، لأنّه رغم "أنّنا لا نملك ببساطةٍ ما يشبه نظرية عن الشعبوية"، نستطيع الاستفادة من صلتها الداخلية المنشأ بالتمثيل والديموقراطية، التي تكون أسسها المعيارية وإجراءاتها مألوفة جداً لنا[3].

كذلك، أضع تمييزاً بين الشعبوية بوصفها حركة شعبية والشعبوية بوصفها سلطةً حاكمة. يدرِج هذا التمييز الشعبوية ضمن أسلوبها الخطابي، وضمن دعايتها ومجازاتها وأيديولوجيتها، وأخيراً ضمن أهدافها وإنجازاتها. يتوافق هذا التمييز مع طابع ثنائية الحكم للديموقراطية الذي أوجزته سابقاً. نحتاج إلى وسيلةٍ لفهم الشعبوية بوصفها حركة رأي واعتراض وبوصفها نظاماً لصنع القرار. حلل كتابي السابق *Democracy Disfigured* [الديموقراطية مشوّهة] الشعبوية من ناحية الاختصاص الأول، أمّا هذا الكتاب، فيحللها من ناحية الاختصاص الثاني.

---

1 Jacques Derrida, *Limited Inc.*, trans. from the French by Samuel Weber (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1988), p. 90.

2 Benjamin Arditi, *Politics on the Edges of Liberalism: Difference, Populism, Revolution, Agitation* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2007).

3 Jan-Werner Müller, "Towards a Political Theory of Populism," *Notizie di Politeia*, no. 107 (2012): 23.

في ما يتعلق باختصاص الرأي، حاججت في *Democracy Disfigured* أنّه من غير الصحيح التعامل مع الشعبوية أساساً بوصفها متطابقة مع الحركات الشعبية أو الاحتجاجية[1]. قد تتضمن الحركات الشعبية بمفردها خطاباً شعبوياً، ولكنه ليس بعد مشروع سلطة شعبوية. تضم الأمثلة الحديثة على مثل هذا الخطاب حركات الاعتراض والاحتجاج الأفقية الشعبية التي تستخدم المجاز المزدوج: "نحن، الشعب"، مقابل: "أنتم، مؤسسة الحكم"، على غرار حركة Girotondi في إيطاليا عام ٢٠٠٢، وحركة Occupy Wall Street [احتلوا وول ستريت] في الولايات المتحدة عام ٢٠١١، وحركة Indignados [المستنكرين] في إسبانيا عام ٢٠١١. تظل الحركات الشعبية إلى حدٍ كبير ما كانت عليه دوماً، لولا وجود سردية تنظيمية وشيء من التطلع إلى الفوز بمقاعد في مجلسي النواب أو الشيوخ وقيادة تدّعي أنّ أعضاءها هم التعبير "الحقيقي" عن الشعب بأسره. إنّها حركات ديموقراطية مقدّسة للاعتراض على اتجاهٍ اجتماعي يرى المواطنون المعبؤون أنّه خيانةٌ للمبادئ الأساسية للمساواة (التي تعهّد المجتمع، كما يعتقدون، احترامها والوفاء بها). وهذا الأمر يختلف كثيراً عن المقاربات الشعبوية التي تسعى إلى التغلب على المؤسسات التمثيلية والفوز بأغلبيةٍ حكومية من أجل نمذجة المجتمع وفق أيديولوجيتها الخاصة بالشعب. تتضح الأمثلة على هذا الضرب من المقاربات في الأغلبيات التي نشأت في هنغاريا (٢٠١٢) وبولونيا (٢٠١٤) والولايات المتحدة (٢٠١٦) والنمسا (٢٠١٧) وإيطاليا (٢٠١٨). لكنّ هذه الحالات، والحالات الأقدم في أميركا اللاتينية، تظهر أنّه في مقدور حكومة شعبوية، حتى لو لم تغيّر دستوراً على نحوٍ سافر، أن تغيّر مع ذلك فحوى الخطاب العام والسياسة العامة عن طريق نشر دعاية يومية تحقن عداوة في المجال العام وتسخر من أيّ معارضة أو مبادئ أساسية كاستقلالية القضاء. تعوّل أيّ حكومة شعبوية على جمهور متلقين متعنت بشدة يطالب بصخب بترجمة آرائه مباشرة إلى قرارات، كما تعززه وتضخمه. يصبح جمهور المتلقين هذا غير متسامح مع المعارضة ومستخفاً بالتعددية، ويدعي فضلاً عن ذلك شرعية كاملة باسم الشفافيةً، وهي "فضيلة" يُفترض أنّها تسقط "نفاق" السياسة البراغماتية. هكذا، يصبح تحرك الزعيم الشعبوي لإهانة الخصوم والأقليات

1 Urbinati, *Democracy Disfigured*, pp. 129-131.

في الخطابات العامة علامة صراحة مقابل ازدواجية الصائب سياسياً. كان هذا الأمر أيضاً أسلوب الفاشية التي ترجمت تلك الصراحة مباشرةً إلى قوانين عقابية وقمعية. وهذا على وجه التحديد ما يجعل الشعبوية في السلطة مختلفة عن الفاشية في السلطة، رغم أنّ الشعبوية قد ترعى أفكاراً وتنشر آراءً لا تُطاق كتلك التي ترعاها وتنشرها الفاشية. غير أنّه ينبغي لفهم طابع الديموقراطية الشعبوية ألّا نشغل أنفسنا فحسب في ما يقوله الزعيم ويردد جمهور المتلقين صداه. علينا أيضاً تحليل الطرق التي تغيّر فيها الشعبوية في السلطة المؤسسات الديموقراطية والإجراءات القائمة.

السياقات والمقارنات وظلال الفاشية

الشعبوية ظاهرة عالمية[١]. لكن تكاد تكون حقيقة بديهية أنّ أيّ "تعريف" للشعبوية سيكون محفوفاً بالمخاطر. فالظاهرة تقاوم التعميم. ولذلك، حريّ بعلماء السياسة الراغبين في دراستها أن يتحولوا إلى مختصين بالمقارنة، لأنّ لغة الشعبوية ومحتواها مشبعان بالثقافة السياسية للمجتمع الذي تنشأ فيه حالة معينة. ففي بعض البلدان، يتخذ التمثيل الشعبوي صبغة دينية، وفي بلدان أخرى صبغة أكثر علمانية وقوموية. يستخدم في بعض البلدان لغة وطنية جمهورية، في حين يعتمد في أخرى مفردات النزعة القومية والسكان الأصليين ومعاداة المهاجرين وأسطورة "المقيمين الأوائل". ويشدد في بعض البلدان على الانقسام بين المركز والأطراف، في حين أنّه يشدد في بلدان أخرى على الفجوة بين المدينة والريف. في الماضي، امتدت جذور بعض التجارب الشعبوية في المحاولات التي بذلتها الأعراف الزراعية الجماعية لمقاومة التحديث والتغريب والتصنيع. وجسّد بعضها الآخر ضرباً من "رجل عصامي" في الثقافة الشعبية، يقدّر قيمة العمل الحر على نطاق صغير. لكنّ آخرين طالبوا باستعادة تدخل الدولة من أجل إدارة التحديث، أو بحماية رخاء الطبقة الوسطى وإعانتها. إنّ تنوع شعبويات الماضي والحاضر استثنائي، وما قد يصح في أميركا اللاتينية لا يصح بالضرورة في أوروبا أو الولايات المتحدة. وبالمثل ما يكون صحيحاً شمال أوروبا

١ تلقي ضوءاً على هذا الموضوع بداية الكتاب الذي حرره يونسكو وغيلنر عام ١٩٦٩ بعنوان:
Populism: "A spectre is haunting the world-populism."

وغربها قد لا يكون صحيحاً شرق القارة القديمة وجنوبها. يمكن أن تنطبق تعليقات أشعيا برلين (Isaiah Berlin) المتعلقة بالرومانسية على الشعبوية بالقدر عينه: "كلما شرع شخص في تعميم" الظاهرة (حتى لو كان تعميماً "حميداً")، "فسيكون هنالك دوماً شخص يَخلص إلى دليل مناقض"[1]. من شأن هذا أن يكون كافياً لنحترس من تعريف هجين (hybris definitoria).

غير أنّ أهمية الشعبوية لا تنبع من قدرتنا على استخلاص تعريف واحد واضح ومتميز لها أو عجزنا عن ذلك. إذ إنّ أهميتها تأتي من حقيقة أنّها "حركة" ملموسة للغاية، رغم أنّها تتملص من التعميمات، وقادرة على تحويل حياة وأفكار الناس الذين يعتنقونها ومجتمعهم. وكما بيّن الباحثون في مؤتمر عُقد عام ١٩٦٧ في كلية لندن للاقتصاد بتحليلاتهم الريادية المتعددة التخصصات حول الشعبوية على الصعيد العالمي، الشعبوية مكون من مكونات العالم السياسي الذي نعيش فيه، وهي تشير إلى تحوّلٍ في النظام السياسي الديموقراطي[2]. لعلّ تعليقات برلين الأخرى حول الرومانسية لا تنطبق هنا، بأنّها "تحوّل جبار وجذري، لن يبقى بعده شيء على حاله"[3]. لكنّنا نستطيع القول بشيء من الثقة إنّ الشعبوية جزء من ظاهرة "جبارة" وعالمية تدعى الدمقرطة. في وسعنا القول أيضاً إنّ كيانين رئيسين يغذيان جوهرها الأيديولوجي، الإثنوس (*ethnos*) [الأمة] والديموس (*demos*) [عامة الشعب]، وهما اللذان جسّدا السيادة الشعبية في عصر الدمقرطة منذ بداياته في القرن الثامن عشر. الشعبوية "دائماً أحد الردود الممكنة على أزمة السياسة الديموقراطية الحديثة" لأنّها تقوم على "مزاعم حول" تفسير السيادة الشعبية[4]. إنّ ما تفعله الشعبوية بالمجتمع الديموقراطي، والآثار التي تتركها في ذلك المجتمع، هي الأساس لتغيير أسلوب الخطاب العام ومحتواه في الآن عينه، حتى عندما لا تغيّر الشعبوية الدستور. هذه القدرة على إحداث التغيير هي

1 Isaiah Berlin, "In Search of a Definition," in *The Roots of Romanticism,* 2nd ed., ed. Henty Hardy, with a foreword by John Gray (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 1–2.

2 Berlin, "To Define Populism," p. 138.

3 Berlin, "In Search of a Definition," p. 2.

4 Duncan Kelly, "Populism and The History of Popular Sovereignty," in *The Oxford Handbook of Populism,* ed. Cristóbal Rovita Kaltwasser, Paul Taggart, Paulina Ochoa Espejo, and Pierre Ostiguy (Oxford: Oxford University Press, 2018), pp. 512–513.

أفق نظريتي السياسية في الشعبوية.

وبما أنّ الشعبوية غير قابلة أن تصبح مفهوماً دقيقاً، ارتاب الباحثون بحق في: هل يمكن أن تعامل كظاهرة متميّزة بالمطلق بدلاً من اعتبارها إبداعاً أيديولوجياً أو حتى مجرد "أغلبية أخرى"؟ ففي بلدانٍ كثيرة، تمضي الشعبوية جنباً إلى جنب مع مواقف المواطنين النقدية إزاء الانتخابات – التي تمتد جذورها في اعتقادٍ مفاده أنّ الانتخابات ليست سوى إعادة إنتاج لحكم "مؤسسة الحكم" – ما من شأنه أن يجعل الباحثين يتحدثون عن الشعبوية بوصفها "أزمة للديموقراطية"[1]. أمّا أنا، فلا أستخدم لغة الأزمة ولا أغازل رؤى كارثية. ليس هنالك ما هو "غير ديموقراطي" في انتخاب زعيم كاره للأجانب، ولا ما هو "غير ديموقراطي" في صعود الأحزاب المناهضة لمؤسسة الحكم[2]. فالديموقراطية ليست في أزمة لأنّها، أو عندما، تقدّم إلينا أغلبية لا تعجبنا أو جديرة بالازدراء.

إذاً، لماذا علينا أن نكترث بالشعبوية؟ جوابي هو: مجرد حقيقة أنّ مصطلح "الشعبوية" يظهر حالياً باستمرار في السياسة اليومية والمنشورات الأكاديمية في آنٍ معاً سبب كافٍ لتسويغ اهتمامنا البحثي. ندرس الشعبوية لأنّها تحوّل ديموقراطياتنا.

لدراسة الشعبوية، يجب أن ننتبه إلى السياق دون أن نُغلق على أنفسنا داخله. في بدايات دراسة الشعبوية، ربط الباحثون بينها وبين ردّ الفعل على عمليات التحديث (في المجتمعات ما قبل الديموقراطية وما بعد الاستعمار) والتحوّل الشائك للحكم التمثيلي (في المجتمعات الديموقراطية)[3]. ظهر المصطلح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدايةً في روسيا، النارودنيك (narodničestvo)، ثم في الولايات المتحدة، حزب الشعب (The People's Party). في الحالة الأولى، كانت الشعبوية تسمية لرؤية فكرية، وفي الثانية، كانت في المقابل تسمية لحركةٍ سياسية مثلنت مجتمعاً زراعياً من قرى مجتمعية ومنتجين أفراد، ووقفت في النتيجة في مواجهة التصنيع ورأسمالية الشركات. ثمة اختلافات أخرى أيضاً: في روسيا، كان الصوت الشعبوي في المقام

1 Roberto Stefan Foa and Yascha Mounk, "The Democratic Disconnect," *Journal of Democracy* 27, no. 6 (2016): 5–17.

2 Adam Przeworski, *Why Bother with Elections?* (Cambridge: Polity Press, 2018), pp. 2–3.

3 Germani, *Authoritarianism.*

الأول صوت مثقفي المدن الذين تخيلوا مجتمعاً مثالياً من فلاحين غير ملوثين. أمّا في الولايات المتحدة، فكان صوت المواطنين الذين يعارضون النخب الحاكمة باسم الدستور[1]. وعليه، إنّ حالة الولايات المتحدة، لا روسيا، هي التي تمثّل المثال الأول للشعبوية بوصفها حركة سياسية ديموقراطية تعرض نفسها كممثّلٍ حقيقي عن الشعب ضمن نظام أحزابٍ وحكومة[2].

لكن من الأهمية بمكانٍ تذكّر أنّ الشعبوية في الولايات المتحدة – كذلك في كندا عندما بدأت الحركة الشعبوية الكندية – لم تفضِ إلى تغييرات في النظام، بل تطورت إلى جانب موجة دمقرطة سياسية وتأثير إقامة اقتصاد السوق في مجتمع تقليدي. تحدثت هذه الموجة عن طرقٍ لشمل قطاعات أوسع بكثيرٍ من السكان، في وقتٍ كانت فيه المدينة الدولة لا تزال حقاً أوليغاركيةً منتخبة[3]. وفي سياق الدمقرطة، في مقدور الشعبوية أن تصبح في الواقع إستراتيجية لإعادة التوازن إلى توزيع السلطة السياسية بين المجموعات الاجتماعية الراسخة والناشئة[4].

كذلك، ظهرت في بلدان أميركا اللاتينية حالات مهمة أخرى لأنظمة شعبوية. هنا، تمكّنت الشعبوية من أن تصبح سلطةً حاكمة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد قوبلت بمشاعر مختلطة في أطوارٍ تاريخية مختلفة، اعتماداً على هل قُيّمت في بدايات مسيرتها أو ذروتها، وهل قُيّمت كنظامٍ في كلٍّ متماسك أو نظامٍ يواجه تعاقباً في السلطة، وهل قُيّمت بوصفها حزباً معارضاً يُمارس التعبئة ضد الحكومة القائمة أو بوصفها حكومة بذاتها[5]. وكما الحال في روسيا والولايات المتحدة، ظهرت الشعبوية في أميركا اللاتينية في عصر التحديث الاجتماعي الاقتصادي، لكنّها اتجهت نحو الحداثة بصورة مشابهة للفاشية في البلدان الكاثوليكية في أوروبا، باستخدام سلطة الدولة

1 Andrzej Walicki, "Russia," in Ionescu and Gellner, *Populism,* pp. 62–96; Richard Hofstadter, *The Age of Reform* (New York: Alfred A. Knopf, 1956); Taguieff, "Le populisme et la science politique."

2 Margaret Canovan, *Populism* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1981); Cas Mudde, "The Populist Zeitgeist," *Government and Opposition* 39, no. 3 (2004): 541–563.

3 C. B. Macpherson, *Democracy in Alberta: The Theory and Practice of a Quasi-Party System* (Toronto: University of Toronto Press, 1953).

4 Nadia Urbinati, "Democracy and Populism," *Constellations* 5, no. 1 (1998): 110–124.

5 De la Torre, *Populist Seduction in Latin America.*

لحماية الطبقتين الوسطى والشعبية وتقويتهما، وتقزيم المعارضة السياسية، وتطويع الأيديولوجيا الليبرالية، كل هذا وهي تطبّق سياسات الرعاية الاجتماعية وتصون القيم الأخلاقية التقليدية. أخيراً تصادف ظهور الشعبوية في أوروبا الغربية بالاتفاق مع ظهور الأنظمة ما قبل الديموقراطية مطلع القرن العشرين. هنا، تزامن الأمر مع النزعة التوسعية الاستعمارية، وعسكرة المجتمع التي جرت أثناء الحرب العالمية الأولى، وتنامي النزعة القومية العرقية، التي كشفت رداً على الكساد الاقتصادي الانقسامات الأيديولوجية القائمة في ظل أسطورة أمة جامعة[1]. في أوروبا ما قبل الديموقراطية، تجلّى رد الشعبوية على أزمة الحكم التمثيلي الليبرالي في نهاية المطاف بتشجيع الأنظمة الفاشية.

لم تصبح الشعبوية اسماً لنمط من الحكم إلا بعد انهيار الفاشية، في أميركا اللاتينية بداية. ومنذ ذلك الحين، باتت نمطاً سياسياً يقع بين الحكم الدستوري والدكتاتورية، إذ إنها أظهرت أوجه تشابه عائلي بالأنظمة السياسية التي تقع على طرفي نقيض معها. أمّا اليوم، فهي تنمو في مجتمعات تتحوّل نحو الديموقراطية ومجتمعات ديموقراطية بالكامل. وهي تتخذ أنموذجها الأكثر نضجاً وإزعاجاً في الديموقراطيات التمثيلية الدستورية. وإذا سعينا إلى رسم اتجاه عام من هذه السياقات الكثيرة المختلفة، يمكننا القول إنّ الشعبوية تتحدى الحكم التمثيلي من الداخل قبل الانتقال إلى ما يتجاوز الشجب والسعي إلى إعادة تشكيل الديموقراطية بصورة جوهرية كنظام سياسي جديد. غير أنّها، خلافاً للفاشية، لا تعلق الانتخابات التنافسية والحرة، ولا تنكر عليها دوراً شرعياً. واقع الأمر أنّ الشرعية الانتخابية بُعدٌ أساسي يميّز الأنظمة الشعبوية[2].

ومن المثير للاهتمام أن نرى رغم ذلك اتهامات متكررة بأنّ الشعبويين في السلطة ليسوا سوى "فاشيين". وهي اتهامات شائعة اليوم، لأنّ سالفيني يظهر تعاطفاً مع الحركات النازية الجديدة التي تكتسح شوارع المدن الإيطالية وتضرب المهاجرين الأفارقة وترهبهم، ولأنّ مساعدي ترامب اعترفوا صراحةً بالعثور على إلهام في كتب

1 Berlin, "To Define Populism," p. 138.

2 Enrique Peruzzotti, "Populism in Democratic Times: Populism, Representative Democracy and the Debate on Democratic Deepening," in *Latin American Populism in the Twenty-First Century,* ed. Carlos de la Torre and Cynthia J. Arnson (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2013), pp. 61–84; Finchelstein, *From Fascism to Populism.*

وأفكار يوليوس إفولا (Julius Evola)، وهو فيلسوف فاشي باطني وغامض حاجج في أنّ الأيديولوجيا الفاشية الرسمية تعتمد أكثر مما يجب على مبدأ السيادة الشعبية وأسطورة المساواة لعصر التنوير إذ لا يمكن اعتبارها فاشية أصيلة. كذلك، أدلى زعماء شعبويون أوروبيون آخرون بتصريحات منذرة بالخطر بشأن سبل "تلويث" الأفكار الإسلامية للجذور المسيحية لأممهم، أو سبل تلويث الهجرة للجوهر العرقي للشعب. هذه المزاعم مدهشة ومنذرة بالخطر. لكنّني أواصل مقاومة الفكرة التي مفادها أنّ النمط الجديد من الحكم التمثيلي الذي استهلته الشعبوية حكم فاشي. وكما سأوضّح في الفصل الثالث، حيث أناقش أوجه التشابه والاختلاف بين مناهضة الحزبوية (antipartyism) من منطلق الشعبوية ومناهضتها من منطلق الفاشية، من الصحيح أنّ الفاشية هي أيديولوجيا ونظام في الوقت عينه، وهو أمرٌ يصح إلى حد كبير على الشعبوية، ومن الصحيح أيضاً أنّ الفاشية ظهرت كـ"حركة" وكافحت الأحزاب المنظمة مثلما فعلت الشعبوية إلى حد كبير[١]، لكن ينبغي أن تبقى الفاشية والشعبوية منفصلتين مفاهيمياً، لأنّ حزباً فاشياً لن يتخلى إطلاقاً عن خطته بالظفر بالسلطة لإقامة مجتمع فاشي، مجتمع سيكون مناوئاً بشدة للحقوق والحريات السياسية، والديموقراطية الدستورية في الواقع. لهذا السبب على وجه التحديد، انتقد إفولا قراءة الفاشية بوصفها نسخةً من نسخ السيادة الشعبية المطلقة استُمدّت فيها الفاشية من الثورة الفرنسية (هي في النتيجة شعبية و"متعلقة بالشعبوية populistic"). في المقابل، تُصوّر الفاشية كوجهة نظرٍ في السياسة والمجتمع تراتبية جذرياً وكلّانية، وهي وجهة نظرٍ تناقض كلياً الليبرالية والديموقراطية بسبب إنكارها الجذري لرؤية موحّدة للبشر[٢]، ووجهة نظرٍ لم تكن متطفلة على الديموقراطية، بل كانت مشروعاً مناهضاً للديموقراطية على نحوٍ جذري.

١ استشفّت حنة أرندت بنفاذ بصيرة النتائج المناهضة للليبرالية وللبرلمانية التي أدى إليها التحرك الفاشي ضد الأحزاب، فكتبت: "المظهر الوحيد الحديث نمطياً لدكتاتورية الحزب الفاشي هو أنّ الحزب، هنا أيضاً، ألحّ على أنّه حركة؛ وقد ظهر جلياً – حالما استولى على آلة الدولة من دون أن يغير بنية السلطة في البلد بفظاظة، لاكتفائه بملء المناصب الحكومية بأعضاء الحزب – أنّه ليس مطلقاً حركة، بل انتحل هذا الشعار لاجتذاب الجماهير".
The Origins of Totalitarianism (New York: Harcourt, Brace & World, 1968), p. 257.

2 Julius Evola, *Il fascismo visto dalla destra: Note sul terzo Reich* (Rome: G. Volpe, 1979).

لا تكتفي الفاشية في السلطة بإحراز بضع تعديلات دستورية وممارسة أغلبيتها كأنّها الشعب. الفاشية نظامٌ قائم بذاته يريد تشكيل مجتمع وحياة مدنية وفق مبادئه. الفاشية هي اندماج الدولة بالشعب[١]. وهي ليست مجرد تطفلٍ على الحكم التمثيلي، لأنّها لا تقبل الفكرة القائلة إنّ الشرعية تنبع صراحة من السيادةً الشعبية والانتخابات التنافسية الحرة. الفاشية طغيان، وحكومتها دكتاتورية. الفاشية في السلطة هي مناهضة للديموقراطية على طول الخط، ليس بالكلمات فحسب، بل بحكم القانون أيضاً. إنّها لا تكتفي بتقزيم المعارضة بالدعاية اليومية؛ هي تستخدم قوة الدولة والقمع العنيف من أجل إخراس المعارضة. تبتغي الفاشية إجماعاً، لكنها لا تجازف بخطر الاعتراض، ولذلك تلغي المنافسة الانتخابية وتقمع حرية التعبير والتجمع التي تُعدّ ركائز السياسة الديموقراطية. وفي حين أنّ الشعبوية غامضة، الفاشية ليست كذلك؛ على غرار الديموقراطية، تعتمد الفاشية على نواةٍ صغيرة من الأفكار الواضحة تيسّر التعرف عليها فوراً. سبق لرايموند آرون (Raymond Aron) التلميح إلى هذا التفسير أواخر خمسينيات القرن الماضي عندما حاول أن يفهم "أنظمة من دون أحزاب" "تتطلب نوعاً من عدم تسييس المحكوم" ولم تصل بعد إلى تفشي وحدّة الأنظمة الفاشية[٢].

لقد ذكرتُ مجاز التطفل لتوصيف أوضاع تنمو الشعبوية فيها من داخل الديموقراطية التمثيلية. ومن أجل تمثيل طابع الشعبوية الغامضَ وعلاقتها بكلٍ من الفاشية والديموقراطية، أرى أنّ علينا أيضاً استخدام مجاز فتغنشتاين (Wittgenstein) "التشابه العائلي"[٣]. يلتقط هذا المجاز المطابقة الحدية للشعبوية. "بدلاً من التعامل الحصري مع السمات الأكثر وضوحاً المكتشفة في جميع الصور الشخصية" لأفراد العائلة، "أخذ فتغنشتاين في الحسبان وجود الحواف الضبابية المرتبطة بالسمات غير الشائعة أو حتى الاستثنائية. قاده هذا التحوّل إلى إعادة صياغة 'أوجه التشابه العائلي' من ناحية التصالب المعقد

١ "إذا كان للدولة أن تمثل الأمة حقاً، يجب أن يكون الشعب الذي يكوّن الأمة جزءاً من الدولة"، هذا ما ذكره منشور لكونفيدرالية الصناعيين عام ١٩٣٩، واقتبسته أرندت في كتاب:
Origins of Totalitarianism, p. 258 n 95.

2 Raymond Aron, *Sociologie des Sociétés Industrielles: Esquisse d'une théorie des régimes politiques* (Paris: Le Centre de Documentation Universitaire, "Les Cours de la Sorbonne," Sociologie, 1958), p. 50.

٣ أول اقتراح لاستعمال استعارة "التشابه العائلي" لدراسة الشعبوية كان في:
Ionescu and Gellner's edited collection, Populism, in 1969.

للتماثلات بين أفراد فئة بعينها"[1]. فنشوء المنهج المركّب في صُنع الصورة الشخصية "ساعد في صياغة تصورٍ جديد للفرد: مرن وضبابي ومطلق" نتيجة عمل تحليلٍ مقارن يكشف الحافات الضبابية التي تجعل المعالم تظهر خارج البؤرة[2]. إنّ تصور تشابهٍ عائلي، يتجسد بالحافات الضبابية التي تتشاطرها الشعبوية مع كلٍ من الديموقراطية والفاشية، هو مجازٌ مفيد لنا لموضعة ظاهرة الشعبوية بالنسبة إلى الأنظمة الشعبية الحديثة. على سبيل المثال: تحدث بيرون الأرجنتين بكل فخر في ١٩٥١ عن نظامه بوصفه بديلاً عن كلٍ من الشيوعية والرأسمالية. بعد بضع سنوات، شدد على الروابط مع دكتاتورية فرانشيسكو فرانكو (Francisco Franco) في إسبانيا وبدأ تصوير موقفه الثالث كمقاومةٍ جديدة تتخطى الحدود القومية لـ"ليبرالية الشعب (demoliberalismo)"[3]. كانت شعبوية بيرون تشبه الفاشية لكنها لم تتطابق معها، لأنّه لم يلغِ الانتخابات ولم ينكر دورها الشرعي. واقع الأمر أنّ الشرعية الانتخابية كانت بُعداً محَدداً أساسياً في سيادة بيرون الشعبوية، رغم أنّه استخدم الانتخابات بطريقةٍ تشبه استفتاءً شعبياً لقائمة حزبه، وليس حساباً لتفضيلاتٍ فردية يُستخرج بعد تنافسٍ مفتوح بين مجموعة أحزاب[4]. موجز القول: تدمّر الفاشية الديموقراطية بعد استخدام وسائلها لتقوية نفسها. أمّا الشعبوية، فتشوّه الديموقراطية بتحويلها دون تدميرها[5].

---

1 Carlo Ginzburg, "Family Resemblances and Family Trees: Two Cognitive Metaphors Author(s)," *Critical Inquiry* 30, no. 3 (Spring 2004): 548.

يحيل غينزبرغ إلى لودفيغ فتغنشتاين في كتاب:
Ludwig Wittgenstein, *Philosophical Investigations,* 2nd ed., trans. G. E. M. Anscombe (1958; repr., Oxford: Basil Blackwell, 1998), §67

كتب بخصوص محاولة تعريف كلمة "لعبة": "ليس في وسعي التفكير في تعبير أفضل لتحديد سمات هذه التشابهات من تعبير 'تشابهات عائلية'، لأنّ التشابهات المتنوعة بين أفراد عائلة: البنية، الملامح، لون العينين، المشية، المزاج وما إلى ذلك، تتراكب وتتقاطع بالطريقة عينها. سوف أقول: 'الألعاب' تشكل عائلة".

2 Ginzburg, "Family Resemblances and Family Trees," p. 549.

3 Quoted in Federico Finchelstein, *The Ideological Origins of the Dirty War: Fascism, Populism, and Dictatorship in Twentieth Century Argentina* (Oxford: Oxford University Press, 2014), p. 88.

4 Peruzzotti, "Populism in Democratic Times," pp. 72–84.

٥ تتضمن دراسة نيكوس بولانتزاس عن الفاشية تعريفاً لكلمة "استحالة" تناسب قراءتي للشعبوية بالصلة مع الديموقراطية. استحالة الأيديولوجيا الإقطاعية، أو أيديولوجيا القومية الليبرالية في الفاشية، لا تعني أنّ تلك العناصر يمكن أن تفيد مختلف الأنظمة، فتنتقل من نظام حكمٍ إلى آخر،

ومثلما يفترض مجاز التشابه العائلي، تشترك الفاشية والشعبوية بسمات مهمة يمكن التعرف عليها. "عرضت الفاشية نفسها بوصفها حزباً مضاداً، وأشرعت الأبواب أمام المرشحين، متيحةً لسوادٍ غير منظم بتغطية همجية (selvaggio) تدفق العواطف والكراهية والرغبات في مُثُلٍ سياسية غائمة وغامضة"[1]. إن وضعنا جانباً الإشارة إلى العنف (selvaggio)، يمكن استخدام هذا الوصف للفاشية الإيطالية الذي قدّمه أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) عام ١٩٢١ لوصف الظاهرة الشعبوية في يومنا. تميّز الشعبوية المعاصرة أيضاً مقاربة "سلبوية (negativist)" سأناقشها في الفصل الأول. تضع الشعبوية نفسها في مواجهة مؤسسة الحكم ليس لمجرد معارضة الحكّام الحاليين فحسب، بل كذلك لمنح العواطف المنظمة فرصة الحكم لمصلحتها الخاصة. أستكشف كيفية حدوث هذا الأمر في الفصل الثاني. في مقدور الحكومات الشعبوية وضع سياسات تتسم بالعنف على الصعيد البلاغي، ومهاجمة خصومها، وإقصاء الأجانب والمهاجرين... وكثيراً ما تفعل ذلك. وفي مقدور الشعبويين في السلطة استهداف غير المواطنين ونبذهم، وغالباً ما يفعلون ذلك؛ إذ نرى ذلك يحدث في معظم البلدان التي يحكمونها. لكن من اللحظة التي يبدأ فيها الحكم استخدام العنف (غير الدستوري) ضد مواطنيه أنفسهم، واللحظة التي يبدأ فيها قمع المعارضة السياسية والحيلولة دون حرية الكلام وتشكيل الجمعيات، تصبح حكومته الشعبوية المزعومة نظاماً فاشياً.

حتى بالتسليم بهذا التمييز المهم، إنّ الانحدار إلى الفاشية يلوح دائماً في الأفق. لقد تميّز تاريخ الديموقراطية في القرن المنصرم بكثيرٍ من المحاولات الحثيثة لفصل نفسها عن الفاشية، وتحقيق نفسها كبديل عنها[2]. أضحى هذا الانفصال نهائياً في اللحظة التي اعتنقت الحكومات الديموقراطية الفكرة القائلة إنّه ما من تمثيلٍ كلّاني للشعب يتوافق في الواقع مع الديموقراطية، وإنّه ليس في وسع حزبٍ واحد على الإطلاق أن يمثّل مختلف مطالب المواطنين. بهذا المعنى، شكّل انقسام "الشعب" إلى

بل إنّ النظام يستطيع إدماج عناصر من أنظمة حكم أخرى وتنظيمها في أيديولوجيا فريدة نوعاً ما، أو غير قابلة للتمييز في أنظمة حكم أخرى:
Fascism and Dictatorship: The Third International and the Problem of Fascism (London: NLB, 1974), p. 128.

1 Antonio Gramsci, "Forze elementari," *L'Ordine Nuovo,* April 26, 1921, in *Scritti giovanili,* ed. Paolo Spriano (Rome: Editori Riuniti, 1971), p. 428.

2 Müller, *Contesting Democracy,* particularly chap. 1.

مجموعات متحزبة القطيعة الأقوى بين الديموقراطية والفاشية. وكان الأثر المترتب على هذا الانقسام أنّ "الشعب" هو في الوقت عينه معيار للشرعية ومؤشر على عمومية تشميلية لا تتطابق مع أيّ مجموعة اجتماعية معينة أو أغلبية منتخبة. ما من شك في أنّ ديموقراطية ما بعد الفاشية تقدّر العمل السياسي الحر، وتعدد المنافسين، والتناوب على الحكم. وهي تنبذ مزج السلطة بالملْكية (الأكثرية أو الأغلبية على سبيل المثال) وتبقي إجراءاتها مستقلةً عن الفاعلين السياسيين الذين يستفيدون منها. أمّا الفاشية، فهي نظامٌ من غير الممكن فيه أن تطعن نداءات المعارضة إلى الشعب في نداءات الزعيم أو أن تواجهها. يصح هذا حتى لو أقامت الحكومة شرعيتها على قبولٍ منظم (ليس في مقدور حتى أعتى الدكتاتوريات البقاء على قيد الحياة إن اعتمدت سلطتها على القمع حصرياً). إنّ الإرث الحقيقي للانفصال بين الديموقراطية والفاشية هو الجدلية بين الأغلبية والمعارضة، وليس الاحتفاء بالوحدة الجمعية للجماهير.

تدلل الفاشية، على العكس من ذلك، على معضلة الديموقراطية الأصعب: ليست مشكلة كيف نقرر في جماعة، بل مشكلة ماذا نفعل بالمعارضة وبالمعارضين. وكما أوضّح في الفصلين الأول والثاني، لا تستبعد العملية الديموقراطية مكاناً للزعامة، لكنّ الزعامة التي تنشئها مجزأة. لهذا السبب، تكون الانتخابات موقع اختلاف جذري بين الديموقراطية والفاشية. توحيد الشعب كله تحت راية زعيم واحد هو انتهاك حقيقي لروح الديموقراطية، حتى لو كان المنهج المستخدم للوصول إلى هذا التوحيد (الانتخابات) ديموقراطياً. يبيّن هذا الأمر أخيراً أنّ التمثيل وحده ليس شرطاً كافياً للديموقراطية (واقع الأمر أنّه في مقدور زعماء أوتوقراطيين استخدامه، كما يظهر التاريخ بجلاء). وكما أوضّح في الفصل الثالث، علينا من أجل فهم التحويل الشعبوي للديموقراطية أن نمعن النظر في الكيفية التي يمارَس فيها التمثيل.

كذلك، علينا أن نفكك الالتباس المتعلق بمبدأ الأغلبية؛ أفعل ذلك في الفصل الثالث. من المعروف تماماً أنّ المجلس الأعلى (Gran Consiglio)، الحكومة الفاشية، كان هيئة جماعية اعتمدت قاعدة حكم الأغلبية في صنع القرارات[1]. غير أنّ مبدأ

[1] أسس بينيتو موسوليني المجلس الأعلى على نحو غير رسمي عام ١٩٢٣، لكن هذا المجلس بات جهازاً رسمياً في الدولة، أو حكومة النظام، في ١٩٢٨. تشكل في الأصل من خليط من السياسيين والتكنوقراط من غير الفاشيين بالضرورة، وعدد من الناس الذين عيّنهم موسوليني مباشرةً وكل مرة

الأغلبية في الديموقراطية لا يهدف فحسب إلى تنظيم صنع القرار ضمن جماعة مؤلفة من أكثر من ثلاثة أشخاص. الأكثر أهميةً أنّه مصمم لضمان أن يجري صنع القرار في العلن، وأن يبقى المعارضون دائماً جزءاً من العملية لا أن يُصمتوا ويُخضعوا، ولا أن يختفوا عن أعين الجمهور العام. يولي الزعماء الشعبويون وأحزابهم بالتأكيد اهتماماً بإحراز أغلبية مطلقة، ولكن طالما أنّهم يُبقون احتمال الانتخابات قائماً، وطالما أنّهم يحجمون عن تعليق أو تقليص حرية الرأي وحرية تشكيل الجمعيات، ستظل محاولاتهم لإحراز مثل هذه الأغلبية طموحاً غير محقق. لهذا السبب تتوضع الشعبوية في منتصف الدرب بين الديموقراطية والفاشية.

مجمل القول: إذا أمعنا النظر في النمطين الفاسدين للسلطة اللذين يصفان الفاشية – الديماغوجيا والطغيان –، فسنرى أنّ الشعبوية تنطوي على الأول لكنها لا تنطوي على الثاني. إذ إنّ الشعبوية تظل نمطاً ديموقراطياً ما دامت فاشيتها الكامنة لا تزال غير محققة، ولا تزال ظلاً. كانت الفاشية تزعم أيضاً حيازتها شرعية مستمدة من الدعم الجماهيري المتحمس. لكنّ تصنيف الفاشية كنمط من الديموقراطية سيكون خطأً بالكامل، لأنّها لا تتمثل فحسب في الإبهار الديماغوجي للجماهير، إنّما على نحوٍ أكثر جذرية في رفض ضربٍ من القبول يفترض أنّه في إمكان المواطنين الأفراد التعبير عن أنفسهم على نحو مستقل، والتجمع وتقديم العرائض بحرّية والاعتراض إن رغبوا. تفترض الديموقراطية أغلبيةً هي مجرد أغلبية واحدة محتملة، تعمل دائماً إلى جانب معارضة تطمح بصورةٍ شرعيةٍ إلى الحلول محل الأغلبية القائمة حالياً، وتعلم أنّها قادرة تماماً على ذلك.

وفي النتيجة عوضاً عن استخدام الفاشية كنقطةٍ مرجعية لي أستوحي المبادئ التوجيهية التي أتّبعها لفك مغالق دينامية الشعبوية في السلطة من وصف برنار مانان (Bernard Manin) للمراحل التاريخية للحكم التمثيلي. يوجز مانان ثلاث مراحل في تطور الحكم التمثيلي[1]:

بمبادرة خاصة منه وفق القضايا التي نوقشت في المجلس، وقد أتوا من أهم قطاعات بيروقراطية الدولة والطبقات الزراعية والصناعية:

Alberto Aquarone, *L'organizza zione dello Stato totalitario* (Turin: Einaudi, 1965), pp. 15–22.

1 Manin, *Principles of Representative Government*, chap. 6.

١. حكم النبلاء: يتضمن اقتراعاً مقيّداً، وميثاق حقوق هزيلاً، ونزعة دستورية، وحزباً وسياسةً برلمانيين، ومركزيةً في السلطة التنفيذية.
٢. ديموقراطية الأحزاب: تتضمن اقتراعاً عاماً، وأحزاباً خارج البرلمان وداخله كمنظمات الرأي والمشاركة، ومنظومة وسائط إعلام واتصالات ترتبط بالانتماءات الحزبية، ونزعة دستورية، ومركزية البرلمان أو مجلس الشيوخ.
٣. ديموقراطية جمهور المتلقين: تتضمن جماعة المواطنين بوصفها جمهوراً عاماً غير متمايز وغير منظم، والآراء العائمة والأفقية بوصفها محكمة مخولة بالحكم، وأفول الأحزاب والولاءات الحزبية، ووسائل الإعلام التي تتمتع بوضع مستقلٍ عن الانتماءات الحزبية، ومواطنين لا يشاركون في صنع الأجندات السياسية والحياة الحزبية، وشخصنة التنافس السياسي، ومركزية السلطة التنفيذية، وأفول دور البرلمان.

تضم مرحلة مانان الثالثة الشروط التي يمكن أن تنمو فيها الشعبوية وتصل إلى السلطة. وكما أوضّح في الفصل الرابع، عزز الاستخدام الهائل للإنترنت – وسيلة ميسورة التكلفة وثورية للتفاعل وتبادل المعلومات بين المواطنين العاديين – التحويل الأفقي لجمهور المتلقين إلى (وجعل الجمهور العام) الفاعل السياسي الوحيد القائم خارج المؤسسات والمولود من المجتمع المدني. يعارض هذا الجمهور العام جذرياً الحزب كنمط من أنماط التنظيم أو أيّ "منظمة متوارثة" تعتمد على هيكلٍ غير مباشرٍ لصنع القرار[١]. أدعو ظاهرة إلغاء الوساطة هذه "ثورةً على الهيئات الوسيطة"، وأحاجج في أنّها تيسّر التمثيل المباشر الذي يتشبث به الزعيم (أو تتشبث به الزعيمة) الذي يفسر (أو التي تفسر) المطالبات المتعددة التي تنبع من شعبه (أو شعبها) ويجسدها (أو تجسدها)[٢]. ورغم أنّ ديموقراطية جمهور المتلقين تدّعي أنّها ستكون تقدماً نحو

١ تعبير "منظمة متوارثة" مستخدم في:
Paolo Gerbaudo, *The Digital Party: Political Organization and Online Democracy* (London: Pluto Press, 2019), p. 13.

حول هذا الموضوع، انظر:
Peter Mair, "Populism Democracy vs. Party Democracy," in Mény and Surel, *Democracies and the Populist Challenge*, pp. 81–98.

2 Nadia Urbinati, "A Revolt against Intermediary Bodies," *Constellations* 22, no. 4 (2015): 477–486.

المشاركة المباشرة، فإنّها نمط من الحكم التمثيلي في مقدور الشعبوية أن تجد فيه حاجتها من الأكسجين، وغالباً ما تفعل. الديموقراطية الشعبوية ما هي إلا ديموقراطية مناهضة للأحزاب (antiparty) لكنّها ليست معادة التنظيم بالضرورة لتكون ديموقراطية أكثر مباشرة وتشاركية[1].

بطبيعة الحال، ليست سيرورات الديموقراطية الثنائية الحكم – مثلها في ذلك مثل الحكم التمثيلي – ساكنة أو جامدة عبر الوقت، لكنّها بالأحرى تمرّ بمراحل متمايزة. تمرّ الشعبوية أيضاً بمراحل متمايزة، ويبدو أنّ تجلياتها المختلفة عبر التاريخ تعكس تحوّلات الحكم التمثيلي. يمكننا القول مع مانان إنّ الحكم التمثيلي مرّ بتحولات في الشكل منذ نشوئه في القرن الثامن عشر، وقد حدثت الاحتجاجات والتحشيدات الشعبوية في الغالب أثناء الانتقال من مرحلة من مراحل الحكم التمثيلي إلى مرحلة أخرى. ولا أعتزم أن أعرض "فلسفةً لتاريخٍ الحكم التمثيلي" (والشعبوية) تتسمً بالعمومية، ولا أن أطوّر استعراضاً تاريخياً للصور المتعددة التي اتخذتها الشعبوية في اللحظات الانتقالية التي حدثت في تاريخ الحكم التمثيلي. ما يشغل فكري واهتمامي هو الشعبوية في القرن الحادي والعشرين.

أقترح أنّه حريٌ بنا أن نضع نجاح الشعبوية المعاصر ضمن مرحلة الانتقال من "ديموقراطية الأحزاب" إلى "ديموقراطية جمهور المتلقين" (أو "ديموقراطية الجمهور العام"). كان تحطيم الولاءات والعضويات الحزبية لمصلحة سياسات الشخصنة، أو المرشحين الذين يتملقون الجمهور العام مباشرةً بالصلات الشخصية. وكما أوضّح في الفصلين الثالث والرابع، يقاوم التمثيل بوصفه تجسيداً (للناس وللزعيم) الاعتماد على الفاعلين الجمعيين الوسطاء كالأحزاب. ومن هنا، إنّ الديموقراطية الشعبوية المعاصرة تبدو مثل ديموقراطية تتمحور حول زعماء أكثر من تمحورها حول أحزاب مهيكلة؛ وتبدو مثل ديموقراطية تكون الأحزاب فيها أكثر مراوغةً وقدرةً على زيادة جاذبيتها لأنّها تعتمد على تماه عاطفي مع زعيم (أو زعيمة) وخطاباته (أو خطاباتها) أكثر من اعتمادها على المطالبات الحزبية. وكما سأوضّح في الفصل الثالث، تُعدّ الأحزاب الشعبوية حركات كلّانية ذات تنظيمٍ فضفاض. وبناءً عليه هي قادرة على

1 Gerbaudo, *Digital Party*, in particular pp. 1-21 and 81-91.

الجمع بين كثيرٍ من المطالبات المختلفة تحت راية زعيم تمثيلي واحد. الجمهور العام غير المتمايز – جمهور المتلقين – هو التربة الخصبة التي يرسّخ فيها نمط شعبوي من الديموقراطية جذوره. تنبثق الأنماط الحزبية المتغيّرة أو الجديدة بالفعل في ديموقراطية الأحزاب، مثلما وثّق علماء السياسة. تستغل هذه الأنماط الجديدة أقطاب الجذب التي في وسعها توسيع الإجماع، بفضل زعيم شعبي لم يعد متحصناً داخل هيكل الحزب ويستهتر بمؤسسات الحزب، وهو على أهبة الاستعداد لاستخدام آلة الحزب لتملّق جمهورٍ متلقٍّ (وهيئة انتخابية) ليس أوسع من عضوية الحزب (كما في الديموقراطية الانتخابية) فحسب، بل كذلك غير حزبي بطريقةٍ أو بأخرى، بمعنى أنّه قادر على تحفيز كثيرٍ من المصالح والأفكار المختلفة تحت راية زعيم الشعب.

يشير مانان في الصفحات الأخيرة من كتابه إلى أنّ الديموقراطية التمثيلية التي ستتطور، عندما لا يعود المجال العام مشكّلاً من الأحزاب السياسية وصحفها الحزبية، سوف تكون أكثر تماشياً مع مجاز المسرح (الأداء على المسرح). في هذا المجال العام الجديد، لن تكون القوانين المقترحة حصيلة تحالفات وتسويات ومساومات ومعارضات بين ممثلي الأغلبية والأقلية. يعترف مانان بأنّه لا يعرف ماذا يدعو هذا "النمط الجديد من التمثيل"، ويصفه بأنّه يتمحور حول شخصياتٍ تمثيلية بدلاً من تمحوره حول أحزابٍ جمعية تمثّل خطوطاً حزبية. وهو يرى أنّها تنطوي على ممثلين "لم يعودوا ناطقين رسميين" للأفكار أو الطبقات أو البرامج السياسية، لكنّهم بالأحرى "فاعلون يبحثون عن الانقسامات ويعرضونها" بعيداً عن الأحزاب والخطوط الحزبية وخارجها[1]. أقترح إطلاق تسمية الشعبوية على هذا النوع الجديد من الحكم التمثيلي.

التأويلات

كيف يرتبط تأويلي للشعبوية كنمطٍ جديد من الحكم التمثيلي بالمعرفة الأكاديمية الحالية بشأن هذه الظاهرة؟ يخيف كمّ ونوعية المعرفة الأكاديمية المنتجة أخيراً بشأن

1 Manin, *Principles of Representative Government*, p. 226.

الشعبوية كل من يقرر الشروع بتأليف كتابٍ عن هذا الموضوع[١]. بل إنّ الأمور أكثر تعقيداً، نظراً إلى الطابع السياقي المحدد للحركات والحكومات الشعبوية، وإلى تنوع الشعبويات الماضية والراهنة، وهو تنوع استثنائي يتجاوز أيّ قدرةٍ فردية على استيعابها في نظريةٍ عامة. وباستثناء مشروعي بحثٍ عامّين ومحوريين يعودان بتاريخهما إلى أواخر ستينيات وأواخر تسعينيات القرن الماضي، وبعض الدراسات اللاحقة، دُرست الشعبوية بصورةٍ عامة بصلتها بسياقاتها النوعية[٢]. لقد أعاقت التباينات السياقية بين البلدان وضمنها، إلى جانب الاستخدام الجدالي للمصطلح في السياسة اليومية، المحاولات الأكاديمية الرامية إلى التوصل إلى تعريفاتٍ مفاهيمية. ومع ذلك، ظهر حالياً اتفاق أساسي بشأن طابع الشعبوية الأيديولوجي والخطابي، وبشأن علاقتها بالديموقراطية وإستراتيجيتها للوصول إلى السلطة[٣]. أفترض مسبقاً هذا المتن الغني من المعرفة الأكاديمية، وأستفيد منها في هذا الكتاب، لكنّ استكشافاتي ستكون نظريةً أساساً. ولن أشير إلى حركاتٍ وأنظمةٍ شعبوية ملموسة إلا بغرض الإيضاح.

يمكن تقسيم المعرفة الأكاديمية المعاصرة المتعلقة بالشعبوية إلى مجالين واسعين: الأول هو مجال التاريخ السياسي والدراسات الاجتماعية المقارنة، والثاني مجال النظرية السياسية والتاريخ المفاهيمي. يُعنى العمل في المجال الأول بظروف الشعبوية أو شروطها الاجتماعية والاقتصادية. كما أنّه يهتم بالبيئة التاريخية للشعبوية وتطوراتها النوعية، ويشكك في موثوقية التنظير المستمد من الحالات التجريبية[٤]. أمّا العمل في

١ نجد قائمة مدهشة من المنشورات في:
Noam Gidron and Bart Bonikowski, "Varieties of Populism: Literature Review and Research Agenda" (Working Paper Series, no. 13-0004, Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, 2016).

2 Ionescu and Gellner, *Populism;* Mény and Surel, *Democracies and the Populist Challenge;* Paul Taggart, *Populism* (London: Open University Press, 2000); Mudde, "Populist Zeitgeist"; Laclau, *On Populist Reason;* Müller, *What Is Populism?;* Judis, *Populist Explosion;* Benjamin Moffitt, *The Global Rise of Populism: Performance, Political Style, and Representation* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2016); Michael Kazin, *The Populist Persuasion* (New York: Basic Books, 1995).

٣ يمكن العثور على لمحة شاملة مقتضبة وممتازة عن تاريخ تأويلات الشعبوية في:
Carlos de la Torre, "Populism Revived: Donald Trump and the Latin American Leftist Populists," *The Americas* 47, no. 4 (2018): 734–738.

4 Maria Victoria Murillo, "La historicidad del pueblo y los límites del populismo," *Nueva Sociedad*, no. 274 (March–April 2018): 165–174.

الثاني، فيهتمّ في المقابل أساساً بالشعبوية بذاتها: طبيعتها السياسية وخصائصها. وهو يتفق مع الأول على أنّ الخبرة الاجتماعية التاريخية أساسية لفهم مختلف تنوعات الشعبوية، مثلما أنّها أساسية لفهم مختلف تنوعات الديموقراطية. ولكن خلافاً لدراسات الديموقراطية يشق العمل في المجال الأول طريقه بجهد للتوصل إلى اتفاقٍ حول ما تتمثل منه بدقة مقولة الشعبوية لأنّ الشعبوية، كما لاحظْتُ، مفهوم ملتبس لا يتطابق مع نظام سياسي نوعي، ما يعني أنّ الأنواع الفرعية من الشعبوية الناتجة عن التحليل التاريخي تُعرّض الباحثين لخطر جعلهم حبيسي السياق المحدد الذي يدرسونه، وخطر جعل كل نوع فرعي حالةً مستقلة. والنتيجة النهائية هي كثير من الشعبويات لا شعبوية واحدة. فكل ما يكتسبه التحليل الاجتماعي التاريخي من تعمقه في دراسة تجارب نوعية يخسره في التعميم وفي المعايير القياسية للحكم على تلك التجارب. وهذا يعني أنّنا بحاجة إلى إطارٍ نظري نستطيع به دمج التحليلات المحددة السياق هذه. بخلاف ذلك، سنكون عالقين في التحليل السياقي الذي يفضي بمجرد "إيماءات تفتقر إلى الحماسة" إلى فكرة مفهومٍ قابلٍ للتصدير عن الشعبوية[1].

تَظهر إحدى المحاولات المبكرة لدمج التحليل السياقي والتعميم المفاهيمي في تصنيف تنوعات الشعبوية وأنواعها الفرعية، بالصلة مع الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية، التي صاغها كتّاب من أمثال جيتا يونيسكو (Ghiţa Ionescu) وإرنست غيلنر (Ernest Gellner) وكذلك كانوفان التي كانت رائدةً حقيقية في دراسة الشعبوية[2]. استخدمت كانوفان مجموعةً واسعةً من التحليلات السوسيولوجية مستوحاةً من جينو جيرماني (Gino Germani) وتوركواتو دي تيلا (Torcuato di Tella)، الباحثين الأرجنتينيين (الأول منفي من إيطاليا الفاشية) اللذين تطلعا إلى وضع مقولة وصفية للشعبوية[3]. حاجج السوسيولوجيان السياسيان جيرماني ودي تيلا في أنّ المجتمعات التي تفتقر إلى نواةٍ قومية وتتكون من جماعاتٍ إثنية غير

1 Taggart, "Populism and the Pathologies," p. 66.

٢ بقلم مارغريت كانوفان. انظر الكتاب المذكور: *Populism*; *People*؛ انظر أيضاً:
"'Trust the People!'";

كذلك انظر:
"Taking Politics to the People: Populism as the Ideology of Democracy," in Mény and Surel, *Democracies and the Populist Challenge*, pp. 25-44.

3 Ernesto Laclau, "Toward a Theory of Populism," in *Politics and Ideology*, p. 147.

متجانسة تؤدي إلى نشوء حاجةٍ إلى "بناء الشعب". من وجهة نظرهما هذه المهمة هي التي تحوّل الشعبوية إلى مشروع وظيفي لبناء الدولة القومية وتجعلها موقعاً لـ"مفارقة السياسة": تحدي تشكيل ذاتٍ الديموقراطية – الشعب – بوسيلة ديموقراطية، أو على نحوٍ أبسط تحدي "تحديد من يشكّل الشعب"[1]. أخذت كانوفان هذين العاملين – العلاقة بالأنظمة السياسية ومفهوم الشعب – ليكونا النقطتين المرجعيتين الأساسيتين اللتين سيحتاجهما الباحثون إذا أرادوا تأويل شروط وظروف شعبوياتٍ محددة. وقد جلبت المعرفة الأكاديمية الاجتماعية التاريخية المتعلقة بالشعبوية إلى ميدانٍ نظري ومعياري رائع وربطته بقضايا الشرعية السياسية.

تندرج نظريات الشعبوية التي تهيمن حالياً على الأدبيات في فئتين رئيسيتين: النظريات الأدنوية والنظريات الأقصوية. تهدف النظريات الأدنوية إلى شحذ أدوات التأويل التي ستمكننا من تمييز الظاهرة حين نراها. وتهدف أيضاً إلى استخلاص بعض الشروط الأدنوية من حالاتٍ للشعبوية من أجل أغراضٍ تحليلية. من جانبٍ آخر، تبتغي النظريات الأقصوية تطوير نظريةٍ عن الشعبوية بوصفها بناءً تمثيلياً يمتلك ما هو أكثر من مجرد وظيفةٍ تحليلية. تزعم مثل هذه النظريات أنّها تعرض على المواطنين أنموذجاً يستطيعون اتباعه لتكوين ذات جمعية قادرة على اكتساح الأغلبية والحكم. ففي مقدور المشروع الأقصوي هذا، ولاسيما في أوقاتٍ الأزمة الدستورية وتدهور الشرعية بين الأحزاب التقليدية، أن يؤدي دوراً سياسياً ويساعد في إعادة تنظيم نظامٍ ديموقراطي قائم.

أصنف في فئة النظريات الأدنوية تأويلات الشعبوية كافة التي تحلل استعاراتها الأيديولوجية (كاس موديه Cas Mudde، وكريستوبال روفيرا كالتواسير Cristobal Rovira Kaltwasser)، وأسلوبها في السياسة بالصلة مع الأدوات الخطابية والثقافة الوطنية (مايكل كيزين Michael Kazin، وبنجامين موفيت Benjamin Moffitt)، والإستراتيجيات التي وضعها زعماء الشعبوية للوصول إلى السلطة (كورت ويلاند

1 Bonnie Honig, "Between Deliberation and Decision: Political Paradox in Democratic Theory," *American Political Science Review* 101 (2007): 8.

كذلك، تكرس لـ"مفارقة" تحديد الشعب الكتاب التالي:

Frank, *Constituent Moments.*

Kurt Weyland، وآلان نايت Alan Knight). الهدف من هذه المساعي هو تجنب الأحكام المعيارية لمصلحة فهم غير متحيّز، وإدراج أكبر قدرٍ ممكنٍ من تجارب الشعبوية كافة. لقد ساهم موديه أكبر مساهمة في تحديد الإطار الأيديولوجي لهذه الأدنوية (minimalism) غير المعيارية. وهو يحاجج في أنّ الرؤية "الأخلاقية" المانوية للعالم هي التي أسفرت عن معسكرين متعارضين للشعبوية: الشعب مقترناً بكيانٍ أخلاقي وغير قابل للتجزئة، والنخب متصورةً ككيانٍ فاسد فساداً لا مفرّ منه. تبدو الشعبوية أشبه بـ"أيديولوجيا هزيلة التمركز ترى أنّ المجتمع ينقسم في نهاية المطاف إلى مجموعتين متجانستين ومتخاصمتين... وتحاجج بأنّه حريٌّ بالسياسة أن تكون تعبيراً عن إرادة الشعب العامة"[١]. الحركات الشعبية قادرة على تخطي الانقسام بين اليمين واليسار، وهي شعبوية لأنّها تقوم بتقييم أخلاقي للسياسة يُعلي شأن الإرادة العامة (la volonté générale) ويقلل شأن الاحترام الليبرالي للحقوق المدنية بصورةٍ عامة وحقوق الأقليات على وجه الخصوص. لكن بعيداً عن وجود هذه الأيديولوجيا التي تعارض بين الأكثرية "النزيهة" والأقلية المتنفذة "الفاسدة"، تملك الشعبوية بضعة جوانب مميزة. واقع الأمر أنّ الأحزاب الشعبوية، من وجهة نظر موديه وروفيرا كالتواسير، لا تتطلب حتى زعامة خاصة: "يبدو أنّ ألفةً انتقائية تقوم بين الشعبوية والزعماء الأقوياء. لكنّ الأولى يمكن أن توجد دون الأخيرين"[٢]. فضلاً عن ذلك لا يظهر التمثيل ولا تجذُّر الأغلبية في تقديمهما الأدنوي للشعبوية. تتمثّل الخطوة الأولى للمقاربة التي اعتمدتها في هذا الكتاب في تأملٍ نقدي حول هذا التقديم الأدنوي. ثمة ثلاث مجموعاتٍ من الملاحظات النقدية وضعتها حول هذه المقاربة الأدنوية: اثنتان منهما تخصّان عجزها عن تمييز الشعبوية من الأنماط السياسية الأخرى، ومجموعة تخصّ الآثار المعيارية المترتبة عليها.

بدايةً لا تنفرد الأحزاب الشعبوية والخطاب الشعبوي بالتضاد الأيديولوجي بين الأكثرية "النزيهة" والأقلية المتنفذة "الفاسدة". فمن المؤكد أنّها تأتي من تقليدٍ ذي

1 Mudde, "Populist Zeitgeist," p. 543.

2 Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser, "Populism and Political Leadership," in *The Oxford Handbook of Political Leadership*, ed. P. T'Hart and R. A. W. Rhodes (Oxford: Oxford University Press, 2014), p. 383.

نفوذ مؤثر يعود بتاريخه إلى جمهورية روما القديمة التي استندت بنيتها إلى ثنائية بين "الأقلية المتنفذة" و"الأكثرية"، و"أشراف الرومان" و"العوام". وقد غذّى هذا التقليدَ انعدامُ الثقة الشعبي والشهير بالنخب الحاكمة، مع خضوعها لمراقبة الناس الدائمة. ثمّ أضحى التضاد الأيديولوجي عينه موضوعاً محورياً في النزعة الجمهورية (republicanism)، ونسمع صداها في كتابات مكيافيلي (Machiavelli) وإنسانويين آخرين[1]. لكنّ القراءة الأدنوية للشعبوية لا تساعدنا في فهم السبب في أنّ الشعبوية ليست "نويعاً" (subspecies) من "نويعات" السياسة الجمهورية، رغم أنّها مبنية وفقاً للنوع عينه من منطق النظام الثنائي.

ثانياً إنّ ثنائية "نحن أخيار" و"هم أشرار" هي محرك أنماط التجمع الحزبي كافة وإن كان ذلك بكثافات وأساليب متباينة. لكنّنا لا نستطيع إدراج كل تجمع حزبي بوصفه "نويع فعل شعبوي" ما لم نرغب في المحاججة في أنّ السياسات كافة شعبوية. وكما سأوضّح في الفصل الأول، فقدان الثقة في من يتولون السلطة وانتقادهم هما مكونان من المكونات الأساسية في الديموقراطية. إذ إنّ حكم الأغلبية والتغيّرات المنتظمة في الزعامة يستتبع، في سياقات ديموقراطية، أنّه في مقدور الأحزاب في المعارضة تصوير (هي تفعل ذلك بالفعل) الأحزاب الحاكمة الراهنة بوصفها نخباً فاسدة ومنعزلة ولا تمثل أحداً. التشديد على الشعبوية بوصفها "أسلوباً سياسياً"، كما يفعل كيزين وموفيت، لا يحل المشكلة. حتى إذا كانت هذه المقاربة تتيح لنا تجاوز "تنوع السياقات السياسية والثقافية"، فهي لن تتيح لنا اكتشاف ما هو خاصٌّ بالشعبوية مقارنةً بالديموقراطية[2]. يكمن القصور الرئيسي في المقاربات الأيديولوجية والأسلوبية في حقيقة أنّها لا تولي اهتماماً كافياً بالجوانب المؤسسية والإجرائية التي تتصف بها الديموقراطية وتظهر الشعبوية ضمنها وتعمل. تشخص هذه المقاربات ظهور الاستقطاب بين الأكثرية والأقلية المتنفذة لكنّها لا توضح ما الذي يجعل تركيز الشعبوية المتصل بمناهضة مؤسسة الحكم مختلفاً عمّا نجده في البارادیغم (paradigm)

١ من أجل فهم تاريخي أساسي للنزعة الجمهورية الإنسانوية، انظر:
Quentin Skinner, *The Foundations of Modern Political Thought*, vol. 1, *The Renais sance* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978).

2 Moffitt, *Global Rise of Populism*, p. 3.

الجمهوري، أو في السياسة المعارضة التقليدية، أو حتى التحزب الديموقراطي.

أمّا الاعتراض الثالث الذي أقدمه، فيشير إلى الافتراضات (المعيارية) التي لا تُحصى والتي تدعم هذه المقاربة غير المعيارية المزعومة. تتعلق هذه الافتراضات بتأويل الديموقراطية نفسها. يبتغي الإطار الأدنوي أيديولوجياً تجنب أن يكون معيارياً – أي تعريف الشعبوية بوصفها خيراً أو شراً بالضرورة – كي يمكن أن يتقبل كل الأمثلة التجريبية للشعبوية[١]. وبغرض "التوصل إلى موقف غير معياري بشأن العلاقة بين الشعبوية والديموقراطية"، و"للمحاججة في أنّه في إمكان الشعبوية أن تكون تصحيحاً وتهديداً للديموقراطية في آنٍ معاً"، يقيم موديه وروفيرا كالتواسير وصفانيتهما (descriptivism) على افتراض مفاده أنّ هنالك تمييزاً بين الديموقراطية والديموقراطية الليبرالية، ما يسمح لهما باستنتاج أنّ الشعبوية تضمر علاقةً ملتبسة بالديموقراطية الليبرالية، ولكن ليس بالديموقراطية بصورة عامة. "من وجهة نظرنا، تحيل الديموقراطية (من دون نعوت) إلى مزيج من السيادة الشعبية وحكم الأغلبية لا أقل ولا أكثر. ومن ثم، في إمكان الديموقراطية أن تكون مباشرة أو غير مباشرة، أو ليبرالية أو غير ليبرالية"[٢]. أرى أنّ هذا التعريف لا يخلو في الواقع من التحيّز لأنّه يوحي بأنّ الديموقراطية – إن لم تعدّل بالليبرالية – عُرضة للمخاطر كافة التي ننسبها إلى الشعبوية. هذا الافتراض موضوع من أجل مقاربةٍ وصفيةٍ صرف، لكنّها تملك بالضرورة تأثيراً معيارياً لأنّ لمفهوم "ليبرالي" الذي يربطها بقوام الديموقراطية مهمة ضمان أن تصون الديموقراطية وترعى مصلحة الحرية (الحرية الفردية والحقوق الأساسية)، إذ يُفهم من ذلك أنّها وظيفة في إمكان الليبرالية أن تؤديها لكن ليس في إمكان الديموقراطية تأديتها. إنّ حُكم إسناد قيمة الحرية إلى الليبرالية لا إلى الديموقراطية، يعجز عن توضيح العملية الديموقراطية نفسها. فضلاً عن ذلك تفترض النظرية الأدنوية عن الشعبوية رؤيةً للديموقراطية تتضمن فصلاً بين الحرية والسلطة. وهي تزعم أنّ الديموقراطية ليست نظرية عن الحرية لكنّها

---

١ من أجل تحليل نقدي لهذه المقاربة التوصيفية، انظر:
Espejo, "Power to Whom?"; and Moffitt, *Global Rise of Populism,* pp. 138–140.

2 In Mudde and Rovira Kaltwasser, "Populism and (Liberal) Democracy," p. 10
في الصفحة عينها: "لأنّ الخلط بين الديموقراطية والليبرالية مضلل، من الخطأ أيضاً النظر إلى الديموقراطية إزاء الليبرالية بوصفها معاكسة لليبرالية"، كأنّ الليبرالية تتمتع وحدها بالقدرة على تنظيف الديموقراطية من شعبويتها اللاليبرالية الذاتية النشوء.

نظرية عن السلطة ليس إلا: سلطة الأغلبية ممارسةً باسم السيادة الشعبية وتأتي سيطرتها واحتواؤها من الخارج - أي من الليبرالية (نظرية عن الحرية). وعلى هذا الديموقراطية نظام غير مقيَّد لسلطة الشعب، ويشبه الشعبوية كثيراً، فالاختلاف والتوتر الحقيقيان هما بين الشعبوية والليبرالية.

يقرأ التنويع الأخير للمقاربة الأدنوية الشعبويةَ بوصفها حركةً إستراتيجية في المقام الأول، إذ ليست الشعبوية سوى فصلٍ من فصول إستراتيجية متواصلة لاستبدال النخب، فيصبح المحتوى السياسي أقل أهميةً بكثير. بهذا الفهم للشعبوية، تكون قادرة على التراوح بين النيوليبرالية والحمائية، وهكذا تجتذب الأيديولوجيات اليسارية وكذلك اليمينية، نظرياً على الأقل. غير أنّ ويلاند يبيّن في مقالته (Neoliberal Populism in Latin American and Eastern Europe [الشعبوية النيوليبرالية في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية]) أنّ ما يصدق نظرياً قد لا يصدق عملياً. وبالفعل، تتفاوت السياسة الشعبوية وفقاً للظروف، إذ إنّ الزعماء الشعبويين (كألبيرتو فوجيموري وكارلوس منعم في أميركا اللاتينية، أو ليخ فاليسا Lech Walesa في أوروبا مثلاً) يستغلون بين حينٍ وآخر دعمهم الشعبي لإجراء إصلاحاتٍ نيوليبرالية مؤلمة. تكمن المشكلة في أنّ الشعبوية قد لا تكون ملائمة لتوطيد النيوليبرالية لأنّ الزعماء الشعبويين المنخرطين في الجهود الرامية إلى الإبقاء على سلطة حكمهم نادراً ما يفوضون، كما يلاحظ نايت، المؤسسات التي يمكن أن تسمح للنيوليبرالية بالاستمرار[١].

على هذا الأساس، يحاجج ويلاند في أنّ الشعبوية "معرّفة على نحوٍ أمثل بوصفها إستراتيجية سياسية يسعى بها زعيم شخصاني للحصول على، أو ممارسةِ، سلطة حكم قائمة على دعم مباشر ومن دون وساطةٍ وذي صبغةٍ غير مؤسساتية من أعداد ضخمةٍ من الأتباع غيرِ المنظمين في الغالب"[٢]. ورغم خطّاب الشعبوية الجماهيريّ، فإنّها من وجهة نظر ويلاند تتلخص في تلاعب النخب بالجماهير. فضلاً عن ذلك، حتى لو اعتُبرت ضربةً موجهة لفساد الأغلبية القائمة، قد ينتهي الأمر بها إلى دفع عجلة الفساد بدلاً من معالجته حالما تتولى السلطة، لأنّها تحتاج إلى توزيع المزايا واستغلال موارد

1 Kurt Weyland, "Neoliberal Populism in Latin America and Eastern Europe," *Comparative Politics* 31 (1999): 379–401; Knight, "Populism and Neo-populism."

2 Weyland, "Clarifying a Contested Concept," p. 14.

الدولة لحماية تحالفها أو أغلبيتها بمرور الزمن[1]. وفقاً لهذه القراءة تتحول الشعبوية لتصبح آليةً للفساد ومزايا المحاباة، وتنشر دعايةً تظهر مدى الصعوبة التي تعترضها في الوفاء بوعودها بسبب المؤامرة المستمرة (دولياً ومحلياً) التي تحيكها حكومة لصوص عالمية وكلية القدرة. يتمثّل الجانب الأكثر أهمية في هذه القراءة المستندة إلى الإستراتيجية في ملاحظتها أنّ السياسة ذات الطابع الشخصاني تعكس الأحزاب الشعبوية المعدّة تباعاً للعمل كحركات أكثر من عملها كأحزابٍ منظمة على نحوٍ تقليدي. وهذه السمة هي ما يجعلها أسهل انقياداً لتلاعب إرادة الزعيم الذي ليس سوى "وسيلة شخصية بمستوىً متدنٍ من المأسسة"[2]. يخطو هذا التوصيف خطوةً مهمة في الاتجاه الذي سأسلكه في هذا الكتاب. إذ إنّه يشدد على دور التنظيم الإستراتيجي: التنظيم الذي يعمل قبل أيّ شيء آخر على إشباع رغبة نخبة جديدة في السلطة، ويحوّل بذلك مؤسسات الديموقراطية وإجراءاتها إلى أدوات أشبه بالممتلكات في أيدي الفائز أو الأغلبية. إنّ المؤلفات الكلاسيكية لغايتانو موسكا (Gaetano Mosca) وروبرت ميشيلس (Robert Michels) وفيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) وتشارلز رايت ميلز (C. Wright Mills) تقدم تبصرات إضافية في الطريقة التي تعمل بها الشعبوية، وما تهدف إليه، ونتائجها حالما تصل إلى السلطة... وباختصار: تبصراتٍ في تأثيراتها في الديموقراطية الدستورية التمثيلية.

لعل التقديم الإستراتيجي مقنع ورحب، لكنّه لا يربط الشعبوية مباشرةً بتحوّل الديموقراطية نفسها. فمعيار النجاح الذي تعلنه الشعبوية هو قدرتها على تحقيق ما تعتزمه، لكنّ الحجة الإستراتيجية لا تتحدث كثيراً عن الكيفية التي سيؤثر فيها نجاحها في المؤسسات والإجراءات الديموقراطية[3]. فضلاً عن ذلك، وبما أنّ النجاح الانتخابي جزء لا يتجزأ من الديموقراطية، والأحزاب تتطلع إلى أغلبيةٍ كبيرة وطويلة الأمد، يعجز التقديم الإستراتيجي عن توضيح السبب في أنّ الشعبوية مختلفة إلى هذا

1 Pierre Rosanvallon, *La contre-démocratie: La politique à l'âge de la défiance* (Paris: Seuil, 2006), p. 276.

2 Weyland, "Neoliberal Populism," p. 381.

٣ ضمن هذا المجال الواسع من القراءة الإستراتيجية، أنجز غييرمو أودونيل والباحثون الذين أدرجوا الشعبوية ضمن نظريته في الديموقراطية التفويضية والديموقراطية التسلطية عملاً مهماً:
Guillermo O'Donnell, "Delegative Democracy," *Journal of Democracy* 5, no. 1 (1994): 55-69; Peruzzotti, "Populism in Democratic Times."

الحد عن ديموقراطية أوسع نطاقاً، وأشد خطراً عليها. مثلما عرضت سابقاً وسأكرر ذلك في أرجاء الكتاب، علينا لفهم الشعبوية التسليم بأنّ الإجرائية (proceduralism) الديموقراطية ليست مجرد مجموعة من القواعد تحدد الوسائل والقنوات لبلوغ أيّ نوع من السلطة، ولا مجرد مرشدٍ شكّلي للنصر (أيّ نوع من النصر). حالما نسلّم بهذه الحقّيقة، سنكون قادرين على رؤية المقاربة التملكية التّي تنقلها الشعبوية إلى السلطة والدولة، وتقييم هل الشعبوية متوافقة مع الأسس المعيارية للإجراءات والمؤسسات الديموقراطية، الأسس التي تجعل هذه الإجراءات والمؤسسات تعمل بطريقةٍ شرعية مع مرور الوقت، ولجميع المواطنين على قدم المساواة.

وإذا انتقلنا إلى النظرية الأقصوية للشعبوية، نرى أنّها مدفوعة بنقلة تربط صراحةً الشعبوية بالديموقراطية. النظرية الأقصوية، كما أشرت، لا تعرض مفهوماً نظرياً للشعبوية فحسب، بل كذلك أنموذجاً عملياً لتتبعه الحركات والحكومات الشعبوية. وهي تقترح مفهوماً بنائياً خطابياً للشعب. تتداخل النظرية الأقصوية مع المفهوم الأيديولوجي بقدر ما تشدد على اللحظة الخطابية، ولكن خلافاً للمفهوم الأيديولوجي، لا حاجة لها إلى إقامة الشعبوية على ثنائية أخلاقية مانوية بين الشعب والنخبة. يجعل إرنستو لاكلاو، وهو واضع النظرية الأقصوية، من الشعبوية الاسم نفسه الذي يطلَق على السياسة والديموقراطية. فهي من وجهة نظره عمليةٌ تبني بموجبها جماعة من المواطنين نفسها بحريةٍ وعلانية بوصفها ذاتاً جمعية ("الشعب") تقاوم ذاتاً جمعيةً (غير شعبية) أخرى وتعارض هيمنةً قائمة بحيث تستطيع بنفسها تولي السلطة[١]. يرى لاكلاو الشعبوية ديموقراطية في أفضل أحوالها، لأنّها تمثّل وضعاً يشيّد فيه الشعب إرادته بالتحشيد والقبول المباشرين[٢]. كما أنّه يراها سياسة في أفضل

١ هذه النظرية متضمنة في الأعمال الرئيسية لإرنستو لاكلاو وشانتال موف. انظر خاصة: Laclau and Mouffe, "Hegemony and Radical Democracy," in *Hegemony and Socialist Strategy: Toward a Radical Democratic Politics*, 2nd ed. (London: Verso, 2001), pp. 149–194; Laclau, *On Populist Reason;* Francisco Panizza, "Introduction: Populism and the Mirror of Democracy," in Panizza, *Populism,* pp. 1–31; Arditi, *Politics on the Edges.* For a reconstruction and critical interpretation of the hegemonic reading of populism see Yanni Stavrakakis, "Populism and Hegemony," in Kaltwasser et al., *Oxford Handbook of Populism*, pp. 535–553.

2 Ernesto Laclau, "The Future of Radical Democracy," in *Radical Democracy: Politics between Abundance and Lack,* ed. Lars Tønder and Lasse Thomassen (Manchester: Manchester University Press, 2005), pp. 256–262.

أحوالها، لأنّها – كما يظهرها بناءً على الإرادوية (voluntarism) لدى جورج سوريل (Georges Sorel) – مكونة من أساطير تبهر الجمهور المتلقي، وفي النتيجة توحّد كثيراً من المواطنين والجماعات (ومطالبهم) بفن الإقناع ليس إلّا. الإرادوية هي جرأة التحشيد وعامل متكرر في لحظات التحوّل السياسي، وفي إمكانها أن تكون في آنٍ معاً فوضوية (anarchical) ومعارِضة، وسلطوية التوجه[1]. على خطى لاكلاو، يقيم منظرو الديموقراطية الراديكالية تعاطفهم مع الشعبوية على قوة الإرادة الشعبية؛ هم يرون الشعبوية بمنزلة إجابةٍ عن مفهوم شكلي للديموقراطية بتفسيرها المفرط الكونية للحقوق والحرية، وإحياءً من الداخلٍ لديموقراطية قادرةٍ على خلق كتلة سياسية جديدة وقوة رائدة جديدة للحكم الديموقراطي[2]. الإرادوية السياسية (لزعيم وحركته أو زعيمة وحركتها) موجهة لإحراز النصر؛ والحكم هو مقياس مكافأتها بمجرد أن يكونَ العمل السياسي غير خاضع لمفهوم شكلي للديموقراطية. بطريقةٍ ما، تُعدّ نارودنيكية فلاديمير لينين نموذجاً أساسياً لتأويل لاكلاو للشعبوية الحديثة بوصفها إرادوية سياسية. فهي بمكانة دليلٍ على أنّ "الشعب" كيانٌ مصطنع بالكامل (صاغ لينين التعريف الأول للشعبوية الذي سيصبح باراديغمياً، وآثار تفسيره الأيديولوجي قابلة للكشف في دراسات برلين حول الرومانسية والنزعة القومية والشعبوية، على سبيل المثال)[3]. "الشعب"، كما يكتب لاكلاو، هو "دالّة فارغة" ليس لها أساس في أيّ

1 Paolo Gerbaudo, *The Mask and the Flag: Populism, Citizenship and Global Protest* (Oxford: Oxford University Press, 2017), pp. 6–9.

2 Laclau, "Future of Radical Democracy," p. 259.

٣ ينبغي ألا نشعر بالمفاجأة لدى معرفة أنّ أول من اكتشف ودرس الشعبوية كان سياسياً وليس باحثاً: Vladimir Ilyich Lenin, *What the "Friends of the People Are" and How They Fight the Social-Democrats* (1894), in *Lenin: Collected Works*, vol. 1 (Moscow: Progress Publishers, 1960), pp. 129–332, https://www.marxists.org/archive/lenin/works/1894/friends/index.htm
بالنسبة إلى أندري فاليكي، إنّ مفهوم الشعبوية "يدين للينين بطريقة لا يمكن مقارنتها" مما يدين لأي شخص آخر، إذ إنه "منحه دلالة تاريخية وسوسيولوجية أكثر تجسداً"، صفحة ٦٥ من كتاب: ...*Russia*. حلل لينين الحركة الأيديولوجية والفكرية الروسية المعروفة باسم نارودنيك، أو "أصدقاء الشعب". بدأ استخدام تعبير نارودنيك في أواخر القرن التاسع عشر للتمييز بين الأنماط الأدبية المبكرة من الشعبوية والأنماط التالية لها والتي كانت أكثر سياسيةً ومرتبطة بالأيديولوجيات الرجعية أو الإرهاب. لم تكن روسيا لينين ديموقراطية، كما لم تكن بعد مصنعة إلى حد كبير أو رأسمالية. ولم يكن طموح لينين طموح باحث بل طموح زعيم سياسي. كزعيم سياسي وحزبي، كان مهتماً باكتشاف جذور الاشتراكية الثورية ضمن ثقافة بلده السياسية لجعل

بنية اجتماعية، وهي تقوم حصراً على قدرة الزعيم أو الزعيمة (قدرة مثقفيه أو مثقفيها) على استغلال استياء جماعات مختلفة كثيرة وتعبئة إرادة الجماهير التي تعتقد أنّها تفتقر إلى تمثيلٍ ملائم لأنّ الأحزاب القائمة لا تستمع لمطالباتها. إذاً، ليست الشعبوية مجرد اعتراضٍ على المناهج التي تستخدمها الأقلية المتنفذة للحكم في لحظة معينة من الزمن. إنّها بالأحرى سعي إرادوي لتحقيق سلطة سيادية من أولئك الذين تتعامل معهم النخب باعتبارهم "مستضعفين"، والذين يريدون جعل القرارات التي تشكل النظام الاجتماعي السياسي بأيديهم. يريد هؤلاء المستضعفون إقصاء النخب، ويريدون في نهاية المطاف الظفر بالأغلبية كي يستطيعوا استخدام الدولة لقمع خصومهم أو استغلالهم أو احتوائهم وتشريع خطط إعادة التوزيع الخاصة بهم. تعبّر الشعبوية عن أمرين في الوقت عينه: شجب الإقصاء، ووضع إستراتيجية إدماج بواسطة الإقصاء (إقصاء مؤسسة الحكم). وهي تشكل في النتيجة تحدياً جدياً للديموقراطية الدستورية، نظراً إلى وعود إعادة التوزيع التي تقطعها الديموقراطية على نفسها عندما تعلن نفسها حكماً قائماً على سلطة المواطنين المتساوية[1]. يختفي مجال العمومية (domain of generality) بوصفه معياراً للشرعية في قراءة الشعب البنائية. فتصبح السياسة أساساً ساعيةً للسلطة ولتشكيل السلطة، وهي ظاهرة تتمثل الشرعية فيها بمجرد الظفر بالنزاع السياسي والتمتع برضا جمهور المتلقين. يدعي لاكلاو أنّ الشعبوية توضح السلطة التكوينية للأيديولوجيا والطابع العرَضي للسياسة[2]. ففي قراءته، تصير الشعبوية معادلاً للنسخة الراديكالية من الديموقراطية، معادلاً يتصدى للنمط الديموقراطي الليبرالي،

الاشتراكية تبدو ذاتية المنشأ وغير مستوردة من الخارج. انظر خاصة:
Richard Pipes, "Russian Marxism and Its Populist Background: The Late Nineteenth Century," *Russian Review* 19, no. 4 (1960): 316–337; Neil Harding, "Lenin's Early Writings: The Problem of Context," *Political Studies* 23, no. 4 (1975): 442–458; and Maurice Meisner, "Leninism and Maoism: Some Populist Perspectives on Marxism-Leninism in China," *China Quarterly* 45, no. 1 (1971): 2–36.

1 Maria Paula Saffon and J. F. González-Bertomeu, "Latin American Populism: An Admissible Trade-Off between Procedural Democracy and Equality?," *Constellations* 24 (2017): 416–431.

٢ إنّ مطواعية الشعبوية تجعلها مناسبة كحامل للأحزاب اليمينية بقدر ما هي مناسبة للأحزاب اليسارية، وانفصالها عن مرجعياتها الاجتماعية الاقتصادية يستتبع أنّه "يمكن في المبدأ أن تستحوذ عليها أيّ وكالة لمصلحة أي بناء سياسي":
Perry Anderson, *The H-Word: The Periphery of Hegemony* (London: Verso, 2017), p. 96.

ويرى فيه تمكيناً للأحزاب السائدة وإضعافاً للمشاركة الانتخابية[1].

يسمح لنا هذا التصور الانتهازي والواقعي على نحوٍ جذري للسياسة، مقترناً بالثقة في قوة التحشيد الجمعي والإرادوية السياسية، برؤيةٍ أنّ الشعبوية مصطنعة وطارئة بطبيعتها. كما يسمح لنا برؤية الطريقة التي يبنى فيها المفهوم الغامض لـ"الشعب" في نهاية المطاف، ورؤية مدى اعتمادها الشديد على الزعيم (أو الزعيمة) ومعرفته (أو معرفتها) بالسياق الاجتماعي التاريخي. هذا العامل الأخير لا يمكن التغاضي عنه: معرفة الزعيم (أو انعدام معرفته) والمهارة الإستراتيجية (أو الافتقار إليها) هما القيدان الوحيدان المفروضان على قدرته (أو قدرتها) على "ابتداع الشعب" التمثيلي. يؤدي الزعيم دور البطل المؤسس. وفي تشديد لاكلاو على هذه الإمكانية المفتوحة أصلاً للشعبوية، يصورها كميدانٍ ديموقراطي أصيل في مقدور ذات جمعية أن تجد فيه وحدتها التمثيلية عبر التفاعل بين الثقافة والأسطورة، والتحليلِ والخطاب السوسيولوجيين.

لكنّ المشكلة في الدور اللساني (أو السردي) في نظرية الهيمنة أنّ بنية الشعبوية لا تميل، من تلقاء نفسها، إلى نوع من السياسة التحررية يودّ يساريٌّ مثل لاكلاو الترويج له. ولأنّ الشعبوية مطواعة وغيرُ ذات أساسٍ إلى أبعد الحدود، فهي مناسبة للغاية لتكون وسيلة للأحزاب اليمينية وكذلك اليساريةٍ. ولأنّ الشعبوية منفصلة عن المرجعيات الاجتماعية الاقتصادية إلى هذا الحد، "من الممكن، في المبدأ، أن تستحوذ عليها أيّ هيئة من أجل أيّ تكوين سياسي"[2]. بغياب أيّ افتراضات أيديولوجية محددة بشأن الشروط الاجتماعية، وأيّ مفهوم معياري عن الديموقراطيةً، تُختَزل الشعبوية بتكتيكٍ يستطيع زعيم ما بواسطته أن يجمع مجموعةً متفرقة من الجماعات لإحراز نوعٍ من السلطة قيمتها طارئة ونسبية في آنٍ معاً. والانتصار هو الدليل على صحتها. إذا وصفنا الديموقراطية بأنّها أساساً إستراتيجية للظفر بالسلطة قائمة على القبول، ينتهي توصيف لاكلاو للشعبوية (بوصفها تنازعاً بين تحالفات يجعلها زعيم قوي متماسكة وتتنافس على سيطرةٍ مهيمنة) باحتواء السياسة الديموقراطيةً عامة. لكن يمكن أن يحدث أيّ

1 Mouffe, "'End of Politics'"; Íñigo Errejón and Chantal Mouffe, *Podemos: In the Name of the People*, preface by Owen Jones (London: Lawrence and Wishart, 2016).

2 Anderson, *H-Word*, p. 96.

شيء في مباراة المجموع الصفري التي هي سياسة الهيمنة. إنّ افتراض إستراتيجية دون أيّ تحديدات اجتماعية أو إجرائية أو دستورية – لأنّ كل ما يهم هو الانتصار – سيفضي بنا إلى وضعٍ تكون فيه النواتج كافة ممكنة على حدٍّ سواء، وفي النتيجة مقبولة سواءً بسواء. إذا افترضنا أنّ الديموقراطية والسياسة تتكونان معاً من بناء الشعب عبر سردية ما والفوز بأغلبية الأصوات، فسنفقد إمكانية الحصول على الأدوات الحاسمة التي ستقودنا إلى الحكم على زعيم على نحوٍ أكثر فعالية. في الواقع، إنّ ما يفعله زعيم ناجح (أو تفعله زعيمة ناجحةً) حالما يتولى (أو تتولى) السلطة صحيح وشرعي ما دام الجمهور العام بجانبه (أو بجانبها).

وكما سنرى في هذا الكتاب، إنّ رؤية نزاعيةً للسياسة – رؤية تفترض أنّ السياسة مجرد مسألة علاقة تنازعية بين خصوم – لا تخبرنا شيئاً عمّا يقدمه النزاع، ولا عمّا يحدث حالما ينتهي النزاع وتحكم أغلبية شعبوية. لقد قدم لاكلاو وموف (Mouffe) هذا التعريف للتنازعية في إحدى كتاباتهما المبكرة عن الهيمنة (تعريف يشكل أنموذجاً لنظريتهما التالية عن الشعبوية):

> لكن في جميع الأحوال، وأياً يكن التوجه السياسي الذي تتبلور به التنازعية (سيتوقف ذلك على سلسلة التكافؤ الذي أنشأها)، إنّ شكل التنازعية بوصفها كذلك متماثلٌ في جميع الحالات. وأعني بهذا أنّها تتمثّل دوماً في تكوين هوية اجتماعية – موقف ذاتٍ مفرطة الحسم – على أساس التعادل بين مجموعةٍ من العناصر أو القيمٍ التي تطرد أولئك الآخرين الذين لا تنطبق عليهم، أو تضفي طابعاً خارجياً عليهم. ومجدداً نجد أنفسنا في مواجهة انقسام الفضاء الاجتماعي.[1]

يرقى هذا الموقف إلى وصفٍ واقعي غير معياري للسياسة والديموقراطية. ولكنّه يتضمن أسئلةً شائكة تتطلب الإجابة: ما الذي يعنيه على وجه التحديد "طرد" الخصم و"إضفاء طابع خارجي" عليه؟ الحديث "عن مواجهة انقسام الفضاء الاجتماعي" لا يخبرنا شيئاً عمّا سيحدث لأولئك الذين سينتهي بهم الأمر خارج التشكيلة

1 Laclau and Mouffe, "Hegemony and Radical Democracy," p. 165.

السياسية المنتصرة. من هنا، تنشأ أسئلة أخرى: كيف يربط نظام شعبوي الشرط القانوني بالشرط الاجتماعي؟ هل تظل الدساتير الشعبوية للديموقراطية كما هي، والأكثر أهمية: هل تتضمن أموراً من قبيل الحريات المدنية وفصل السلطات؟ هل سيختلف انتصار التشكيلة الشعبوية كثيراً عن انتصار تشكيلة الوسط مثلاً من حيث الضمانات الدستورية؟ وإن اختلف، بمجرد "طرد" نخب مؤسسة الحكم من التجمع المهيمن الفائز، أين يُفترض بهم أن يذهبوا؟ إذا "أرسلوا إلى مقاعد الاحتياط" فحسب، لكنّهم احتفظوا بحرية إعادة التنظيم واستعادة الأغلبية، فكيف ستختلف الشعبوية عن الديموقراطية في نظرية شومبيتر (Schumpeter)؟ إن كنا سنشهد الحركات أو الأحزاب الشعبوية تظفر بالأغلبية ضمن ديموقراطيات دستورية، فهل سنشهد أيضاً تغييرات في قواعد اللعبة، مصمَّمة لجعل الأغلبية الشعبوية تستمر لأطول مدة؟ هذه أسئلة وثيقة الصلة بالموضوع، وحريٌّ بنظرية عن السياسة والديموقراطية كنظرية لاكلاو وموف أن تجيب عنها إن كان زعمها أنّ الشعبوية هي السياسة في أفضل حالاتها ذا صدقيةٍ ومبرراً.

خريطة لفصول هذا الكتاب

كما سبق لي القول، أفترض في هذا الكتاب تمييزاً بين الشعبوية كحركة رأي واحتجاج، والشعبوية كحركة تطمح إلى الوصول إلى السلطة. أركّز على الأخيرة، وأدرسها بمقارنتها مباشرةً بالديموقراطية التمثيلية. أطروحتي، كما أوضحت، أنّ الشعبوية في السلطة هي في الواقع نمط جديد من حكم مختلط، يحرز فيه جزء من السكان سلطة متفوقة على الجزء الآخر (أو الأجزاء الأخرى). وبناءً عليه تتنافس الشعبوية مع الديموقراطية الدستورية (تعدّلها إن أمكن) على طرح ممثّل متميّز بعينه للشعب وعلى سيادة الشعب. وهي تخوض هذا الأمر باستخدام ما أدعوه تمثيلاً مباشراً: تطوير علاقة مباشرة بين الزعيم والناس[1]. الوجود المباشر لا يشير بالضرورة إلى حكم الناس أنفسهم بأنفسهم (لأنّ الشعبوية لا تزال نمطاً من الحكم التمثيلي)؛ إنّه

١ سبق أن طورت هذه الفكرة عن التمثيل الشعبوي في:
"Revolt against Intermediary Bodies."

يشير بالأحرى إلى علاقة غير توسطية بين الناس والزعيم الممثّل لهم. يقوم "الخليط" الشعبوي على شرطين: هوية الذات الجمعية، والخصال المحددة للزعيم الممثّل الذي يجسد تلك الذات ويجعلها مرئية. يدحض هذان الشرطان المفهوم الانتخابي للتمثيل (مفهوماً بوصفه دمجاً مفتوحاً وديناميًا بين التعددية والتوحيد). يتضح رغم ذلك أنّ هذا الخليط الشعبوي متقلب للغاية، لأنّه يضعف وظائف التوصيل ومراقبة السلطة لدى الفاعلين الوسطاء (كالأحزاب والمؤسسات السياسية) ويجعلها معتمدةً على إرادة الزعيم والضرورة.

تبيّن فصول هذا الكتاب الأربعة مجتمعةً كيف أنّ الشعبوية في السلطة تحوّل وتشوّه في الواقع الديموقراطية التمثيلية. أحلل في الفصل الأول مقولة "مناهضة مؤسسة الحكم" بوصفها "روح" الخطاب الشعبوي وهدفه، وأحدد التحوّل من موقف متصلٍ بمناهضة مؤسسة الحكم إلى موقفٍ مناهضٍ للسياسة. أبيّن كيف ظلّ ذلك هو المحتوى الأساسي للشعبوية أيّاً كان توجهها، نحو اليمين أو اليسار. كذلك أبيّن، مستعيرةً مصطلحات بيير روزانفالون (Pierre Rosanvallon) المناسبة، كيف تستغل الشعبوية آليات "السياسة السلبية" أو "الديموقراطية المضادة" التي تكفلها الديموقراطية الدستورية[1]. أرى أنّ الخطاب الشعبوي وحركته يتطور أساساً بالنفي. إذ إنّ محتواه يضمّ "مناهضات" تربط بعضها ببعض النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم (antiestablishmentarianism) التي تقدمها الشعبوية وتستخدمها بطريقة مختلفة تماماً عن الديموقراطية (رغم أنّ الديموقراطية تحتوي أيضاً دافعاً مناهضاً لمؤسسة الحكم). تراكم الشعبوية ضروب السلب هذه ليس لمجرد التشكيك بحكومة قائمة أو نخبة فاسدة وإحراز الأغلبية، بل لإحراز حصيلة أكثر جذرية: طرد الطرف "الطالح" كلياً وتنصيب الطرف "الصالح" مكانه. فالشعبوية من هذا المنظور هي حقاً فصلٌ من فصول القضية الأوسع: تشكيل النخب السياسية واستبدالها.

أمّا في الفصل الثاني، فأحلل كيفية استعداد الشعبوية في السلطة لتحويل ركيزتين من ركائز الديموقراطية: الشعب والأغلبية. يختلف معنى الشعب بالنسبة إلى الشعبوية اختلافاً بيّناً عن المعنى العام غير المحدد للشعب الذي ينتسب إلى الديموقراطية

1 Rosanvallon, *La contre-démocratie.*

الدستورية. يتضمن المعنى الديموقراطي للشعب جميع المواطنين، ولا يعرِّف بأيّ جزء من المجتمع على وجه الخصوص. كما أنّ معنى الأغلبية من وجهة نظر الشعبوية يختلف عن معناها من وجهة نظر الديموقراطية. فالشعبوية لا تستخدم الأغلبية كمنهج لكشف الطرف المنتصر في تنافسٍ على الحكم وحجم المعارضة. إنّها تستخدمها عوضاً عن ذلك كقوة تدّعي أنّها تعبّر عن الأشخاص الصالحين، ما يضفي شرعيةً على تقزيم المعارضة وامتهانها. وهذا يعني أنّ التغيّرات في السلطة تصبح صعبة، وهو وضعٌ يُعدّ في الواقع هدفاً أساسياً للشعبوية في السلطة. أحاجج في أنّ الشعبوية تعرّف الشعب بـ"جزء" من المجتمع، جاعلةً الأغلبية قوةً حاكمةً لهذا الجزء في مواجهة الجزء الآخر (أو الأجزاء الأخرى). وهذا هو على وجه التحديد التشويه الجذري للديموقراطية التمثيلية، لأنّه ينتهك المجاز المرسل الجزء للكل (*pars pro toto*)، بتأليب طرفٍ (يُفترض أنّه الطرف الأفضل) على آخر (أو أطرافٍ أخرى). منطق الشعبوية في الواقع هو تمجيد طرفٍ، أو عبادة الجزء (*merelatria*) (من الكلمتين اليونانيتين "جزء" (*méros*) و"عبادة" (*latreía*))، من غير التظاهر بالشمول أو العمومية. إنّها تحتل المؤسسات لتعزيز مصالح الجزء الذي لا يعمل "من أجل" الكل وباسمه، بل يحلّ محلّه؛ يمحو الجزء الكل ويجعل السياسة مسألة تحيّز. الشعبوية حكومة فئوية أساساً، حكومة جزء من المجتمع يحكم من أجل خيره واحتياجاته ومصالحه. وعلى هذا النحو، تصبح الشعبوية في السلطة تحدياً جذرياً لحكم الأحزاب والتمثيل التفويضي، وبعبارة موجزة: تحدياً للديموقراطية التمثيلية بوصفها ديموقراطية أحزاب. إنّها تعزو إلى السياسة موقفاً نسبياً على نحوٍ جذري، موقفاً يبرر (بقبول الأغلبية) ما تفعله الشعبوية من اختزالٍ للكل في واحد (*reductio ad unum*) في صلتها بالسياسة، وفي نهاية المطاف بالديموقراطية عموماً. قد يتجسد هذا التماهي في الاحتفاء بالسلطة الخلاقة الكلية لخطاب (الشعب "الخيّر")، متصوَّراً كوسيلةٍ أساسية لبناء ذاتٍ جمعية تحت راية زعيم ممثِّلٍ واحد يدّعي أنّه لسان "إرادة الشعب".

وفي الفصل الثالث، أنتقل إلى تفحص هذا التشويه للمفهوم الإجرائي لـ"الشعب" بتحويله إلى مفهوم تملكي لذاك الشعب. أحلل الطرق التي يتوصل بها نظام شعبوي إلى أن يصبح مبنياً عبر الزعيم والانتخابات والحزب... مقولات تضحي متحوّلةً إلى

درجة أنّ "التمثيل" يؤدي في الشعبوية دوراً غاية في الاختلاف عن الدور الذي يؤديه في الديموقراطية التمثيلية. ففي الشعبوية، يوحد الممثّل التجمع تحت راية شخص الزعيم. وخلافاً للتمثيل التفويضي الذي يظهر في الديموقراطية الانتخابية، الشعبوية لا تُعنى بالدفاع (عن مصالح أو أفكارٍ أو تفضيلات) ولا تهتم بالمساءلة. وعبر تمثيل الشعب على هيئة الزعيم، ترنو الشعبوية إلى توحيد جماعاتٍ ومطالباتٍ متعددة، كي تحقق إجماعاً مديداً وراسخاً في كلٍ من الدولة والمجتمع. وهي لا تريد مجرد منح صوتٍ لجماعاتٍ مختلفة ومطالباتها، بل بالأحرى استخدام القضايا بوصفها قضاياها أياً يكن الصوت الذي يجسده الزعيم. الشعبوية نوع من مناهضة الحزبوية. فهي تحوّل التمثيل إلى إستراتيجية لخلق تخويل سلطة ممركز، يزعم أنّه يتحدث باسم شعبٍ كلّاني في حين أنّه يشمل بعضاً ويرفض (وأحياناً يقمع) أولئك الذين يعيشون على الهامش (لأنّهم غير راضين أو لأنّهم ينتمون إلى ثقافةٍ أو طبقةٍ أو فئةٍ عرقية لا تتوافق مع تلك الممثّلة في الحكومة الشعبوية وأغلبيتها).

أمّا الفصل الرابع، فيصل بحجج الكتاب الأساسية إلى خواتيمها. وهو يحدد ويوضح التمثيل المباشر الذي ترعاه الشعبوية في محاولاتها لتجاوز المعارضات الحزبية وللتأكيد مجدداً على تمثيلٍ موحّدٍ للشعب. يستكشف هذا الفصل حالتين معاصرتين من حالات الحركات الشعبوية، تزعم كل منهما أنّها حركة مناهضة للأحزاب، وولدت بوصفها كذلك، وأطرت كلٌّ منهما نفسها باعتبارها توجد خارج التمييز التقليدي بين اليمين واليسار: "حركة النجوم الخمس" الإيطالية (M5S) (Five Star Movement) و"بوديموس" (Podemos) [قادرون] الإسبانية. إنّهما مجموعتان سياسيتان مختلفتان للغاية، بمشروعين وسرديتين تتسمان بالتعارض إلى حدٍّ ما وبمسارين سياسيين غايةً في الاختلاف. غير أنّ ما يهمني هنا هو تفحص لحظتيهما التأسيسيتين، لحظتي عرضهما لنفسيهما بوصفهما خارج الانقسام بين اليمين واليسار وتصورهما شيئاً نظرتا إليه بوصفه ديموقراطية ما بعد الأحزاب. تفيد هاتان الحالتان في اختبار طموحات الشعبوية لتأكيد خيبة أمل ميشيلس في ديموقراطية الأحزاب وإيجاد حلٍ لها. تمارس الأحزاب الشعبوية سياساتٍ خصامية بحيث يكون في إمكانها تشكيلُ حكومةٍ تتعهد بإدارة مصالح الشعب الحقيقية خارج الانقسامات الحزبية. تبدو الشعبوية في السلطة أشبه

بحكومة ما بعد حزبية، حكومة تدّعي أنّها تخدم مصالح أكثرية الأشخاص العاديين وتتعهد أنّها لن تُنشئ مؤسسة حكم من السياسيين المحترفين. إنّ التباسها يكمن على وجه التحديد في هذا الطموح. فالحركات الشعبوية تتمظهر في تحزبٍ شديد في حين أنّها تحشد ضد الأحزاب القائمة، لكنّ طموحها الباطني يكمن في إدماج أكبر عدد ممكن من الأفراد كي تصبح حزب الناس الوحيد ثم تقزم الانتسابات الحزبية ومعارضات الأحزاب كافة. كذلك، يستكشف هذا الفصل حقيقة أنّ الناس، حتى بإضعاف التنظيم بهذه الطريقة، ما زالوا لا يتلقون أيّ ضمانةٍ بأنّهم سيكونون قادرين على التحقق من زعيمهم.

أشكّك من جانبي في الوعود الانبعاثية (palingenetic) للشعبوية بقدر ما أشكّك في تنبؤات نهاية العالم المتعلقة بمصير الديموقراطية. أمّا في الخاتمة، فأوضّح الدوافع السياسية الكامنة وراء بحثي ونزعتي التشكّكية المرتبطة بموجةٍ حديثة من الاهتمام الودي بالشعبوية، موجة لا ترى في الشعبوية مجرد علامةٍ على إشكالات تكتنف الديموقراطيات المعاصرة، بل فرصةً لصنع ديموقراطية أفضل، أو لتجديدها. أستكشفها بوصفها "خندقاً متقدماً" ممكناً في معارك المواطنين لاستعادة سلطتهم، والتأثير في توزيع الدخل، ولمعالجة غياب المساواة. خلاصة القول" أتفحصها بوصفها محاولةً لإعادة تصميم الديموقراطية التمثيلية بغرض التخلص من انزلاقها الحتمي إلى هذا الحدّ أو ذاك إلى أوليغاركية منتخبة. آخذ هذه المطامح الشعبوية على محمل الجد وأتفحص الأهداف التي عليها إيلاؤها الأولوية للأغلبية من أجل التقليل من شأن الأحزاب والأقليات الاقتصادية. لكنّني أستنتج أنّنا إذا تصورنا المعركة بين الأكثرية والأقلية المتنفذة على هذا النحو، فسنجازف بالانتهاء تحديداً في النقطة التي حذر أرسطو معاصريه منها: إحداث حكم فئوي ليس سوى تعبير تعسفي عن الرغبة في السيطرة على قوة الحكم (سواء أكانتً هذه القوة خاضعة لسيطرة الأكثرية أم الأقلية المتنفذة). والمفارقة أنّ الطموح الشعبوي لتجاوز الانقسامات بين اليمين واليسار يُعدّ مؤشراً على هذه النزعة الفئوية (factionalism) وليس عكسها. أستنتج من تحليل الشعبوية في السلطة أنّها ليست على أيّ حال إستراتيجية محايدة. وبناءً عليه من غير الممكن أن تكون أداةً يمكن كبح استخدامها كما يحلو للمرء، باتجاه النزعتين

الإصلاحية والمحافظة، في اليسار واليمين. إنّ الشعبوية ليست مجرد "أسلوبٍ في السياسة"، لأنّه حريٌّ بها كي تكون ناجحة أن تبدّل المبادئ والقواعد الديموقراطية الأساسية. وبفعلها ذلك، تقود السياسة والدولة نحو نتائج لا يكاد المواطنون يستطيعون التحكم بها. الدرب الذي تسلكه الشعبوية هو درب نحو تمجيد وترسيخ زعيم (أو زعيمة) وأغلبيته (أو أغلبيتها)، وذلك لسبب بسيط هو أنّ نجاح الشعبوية مشروطٌ بتخويل سلطة للزعيم على الشعب وأجزائه. وقد يضع هذا الأمر الشعبوية على مسارٍ تصادمي مع الديموقراطية الدستورية، حتى عندما تظل معتقداتها الأساسية جزءاً لا يتجزأ من مدلولات العالم الديموقراطي ولغته.

الفصل الأول

من مناهضة مؤسسة الحكم إلى مناهضة السياسة

> إنّهم في مواقع صنع قراراتٍ لها نتائج عظيمة. وسواء اتخذوا تلك القرارات أو لم يتخذوها، هو أمرٌ أقل أهمية من حقيقة أنّهم يشغلون مثل هذه المواقع الحيوية.[١]
>
> تشارلز رايت ميلز، *The Power Elite* [نخبة السلطة]

المطلب الأساسي لجميع الحركات الشعبوية هو التخلص من "مؤسسة الحكم"، أو أياً يكن ما يُفترض أنّه يقع بين "نا" (الشعب خارج أجهزة صانعي القرار) وبين الدولة (داخلها، منتخبين أم معينين)[٢]. كان هذا هو الموضوع الأساسي الذي تخلّل خطاب ترامب لدى تنصيبه:

> لزمنٍ طويلٍ جداً، قطفت مجموعة صغيرة في عاصمة أمتنا ثمار الحكم في حينٍ تحمّل الشعب الثمن. ازدهرت واشنطن لكنّ الشعب لم يشاركها

١ العبارة مقتبسة من كتاب:
C. Wright Mills, *The Power Elite* (Oxford: Oxford University Press, 1956), p. 4.

٢ هذا الفصل توسيع لـ: Nadia Urbinati, "Antiestablishment and the Substitution of the Whole with One of Its Parts," in *Routledge Handbook of Global Populism*, ed. Carlos de la Torre .(London: Routledge, 2018), pp. 77–97

ثروتها. ازدهر السياسيون لكنّ الوظائف انعدمت والمصانع أُغلقت. لقد حمت مؤسسة الحكم نفسها لكنّها لم تحمِ المواطنين ولا بلدنا. لم تكن انتصاراتهم انتصاراتكم، ولا نجاحاتهم نجاحاتكم. وبينما كانوا يحتفلون في عاصمة أمتنا، لم تكن العائلات المكافحة في طول بلادنا وعرضها تجد إلا القليل لتحتفل به.[١]

كما سنرى في هذا الفصل، لا يشير هذا الخطاب المناهض لمؤسسة الحكم إلى نخبةٍ اجتماعية اقتصادية ولا يقوم على أساس طبقي أو مالي. لقد كان روس بِيروت (Ross Perot) وسيلفيو بيرلوسكوني وبالتأكيد ترامب (ولا يزالون) جزءاً من نخبةٍ اقتصادية متميّزة. لكنّ ذلك بدا مقبولاً لناخبيهم الذين كانوا يبحثون في نهاية المطاف عن شخص ناجح لكنّه لا يزال يشاطرهم القيم عينها: شخص "شبيه" بهم. وتماماً مثلما يُفترض أن يفعل المواطنون العاديون، حاول ترامب توجيه القانون لمنفعته الخاصة، لكنّه كان ذكياً بما يكفي للاعتناء بفعالية بمصالحه واستفاد من الثغرات الضريبية. كان فخوراً بالاعتراف، خلال حملته، بأنّه استخدم الوسائل القانونية المتاحة له كافة لتجنب دفع الضرائب أو لدفع أقل قدرٍ ممكن منها. وعلى نحوٍ مشابه، شعر الذين صوتوا لبِيروت بالارتياح لأنّ أحدهم "فعلها" وأظهر كفاءة ومهارةً[٢]. أن تكون من "الشعب" لا يعني إذاً أن تكون نقياً بأيّ معنى أخلاقي. كان بيرلوسكوني مثل كثيرٍ من الرجال العاديين في بلده، ومثلهم مارس ما أُطلق عليه في حملة ترامب "الأحاديث الذكورية". كما أنّ شعار أن تكون "رجلاً من الشعب" كان شعار ألبيرتو فوجيموري الذي صيغ شعار حملته لعام ١٩٩٩ وفقاً لشعارٍ غير نخبوي هو "رئيس مثلك"[٣]. والقائمة تطول وتطول[٤]. لم

1 Donald Trump's Inaugural Address, Washington, DC, January 20, 2017, https://en.wikisource.org/wiki/Donald_Trump%27s_Inaugural_Address

٢ إذاً، يتواءم أصحاب ملايين من أمثال برلوسكوني وبيروت وترامب مع الخطاب المناهض لمؤسسة الحكم، بما أنهم "يمكن أن يعدوا ممثلين أكثر أصالةً عن الشعب من الزعماء الذين لديهم وضع اجتماعي اقتصادي أكثر شيوعاً":
Cas Mudde, "Populism: An Ideational Approach," in Rovira Kaltwasser et al., *Oxford Handbook of populism*, p. 28.

3 Levitsky and Loxton, "Populism and Competitive Authoritarianism: The Case of Fujimori's Peru," in Mudde and Rovira Kaltwasser, *Populism*, p. 167.

4 Levitsky and Loxton, "Populism and Competitive Authoritarianism," p. 162.

يكن المصوتون الشعبويون يريدون أن يكون بيرلوسكوني أو فوجيموري أو ترامب أنقياء كالقديسين، لأنّهم أنفسهم ليسوا كذلك. اللاأخلاقية الشخصية ليست قضيةً، ولا غياب المساواة الطبقية. القضية هي ممارسة السلطة. "عندما تحدث مؤيدو بيروت عـ'نا' مقابل'هم'، كان قصدهم الشعب – كل الشعب – مقابل السياسيين"[١].

في الفصل الأول، سأحاجج في أنّ عدائية الشعبوية موجهة إلى مؤسسة الحكم السياسية، لأنّ مؤسسة الحكم تلك هي التي تمتلك القدرة على ربط مختلف النخب الاجتماعية وتقويض المساواة السياسية. تستغل الشعبوية المشاعر المولودة من الديموقراطية، مشاعر السخط من نزوع الأقلية المتنفذة إلى الهيمنة على الشعب. وبالفعل، كان انتقاد النخب السياسية (أو الأرستقراطية) في أصل الديموقراطية الحديثة أواخر القرن الثامن عشر وعاد أثناء التحوّلات المتعددة للحكم التمثيلي طوال تاريخه، بما في ذلك ظهور ديموقراطية الأحزاب التي انبثقت من مؤسسة حكم ندّدت بالبرلمانية الليبرالية وحكم أعيانها[٢]. القصد من الجدال الشعبوي ضد "مؤسسة الحكم" هو محاكمة الأحزاب السياسية. وليس استعادة أولوية سيادة الشعب على أجزائه، بل بالأحرى إثبات أنّ جزءاً واحداً من الشعب هو صاحب السيادة الشرعية.

كيف سنقيّم ادّعاء مناهضة مؤسسة الحكم من ناحية المعيارية؟ على غرار الأحزاب الراسخة، تتنافس "الحركات" الشعبوية على مقاعد في البرلمانات أو مجالس الشيوخ وتسعى إلى الأغلبيات. غير أنها لا تُعدّ أحزاباً راسخة، لا من وجهة نظر نقادها ولا مؤيديها. إذاً، ما الذي يجعلها مختلفةً آخذين في الحسبان أنّها تخاطر خلال ترشّحها لشغل المناصب بأن تصبح بدورها مؤسسة حكم؟ هذه هي الأسئلة التي توجه قراءتي للشعبوية بوصفها مشروعاً للاستعاضة عن الكل بجزءٍ من أجزائه. وبغرض تشريح الالتباسات المختلفة والمرتبطة بجدلية الجزء (أو الأجزاء) والكل (الشعب)، أقترح أن

---

1 Kazin, *Populist Persuasion*, pp. 280–281.

٢ بدأت الديموقراطية مسارها الحديث بمعارضة الأرستقراطية، كما تعلمنا من العمل التاريخي القيّم الذي كتبه ر. ر. بالمر (R. R. Palmer)، ولاسيما كتابه المؤلف من مجلدين:
The Age of the Democratic Revolution: A Political History of Europe and America, 1760–1800 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1959–1964).

يوجد مقتطف موسّع منه في مقالته:
"Notes on the Use of the Word 'Democracy' 1789–1799," *Political Science Quarterly* 68, no. 2 (1953): 203–226.

ندرس التشكيلة الشعبوية المكتظة بالـمناهضات (مناهضة النخبوية، مناهضة الحزبوية، مناهضة التحزب، مناهضة الثقافوية) بوصفها عروضاً لـمناهضة مركزية واحدة: النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم. هذا هو البارادیغم الذي يجعل الشّعبوية لاهوتاً سياسياً، ويحوّل السلطة الدستورية لديموقراطية الأحزاب إلى نظام جديد هو حقاً قوة الحزب (*party-kratic*) (سلطة جزء ما). يسلط المنطق الإقصائي لمؤسسة الحكم الضوء على لغز الشعبوية: لأنّ الشعبوية، رغم انتقادها ديموقراطية الأحزاب، تشكّل الأحزاب، ورغم انتقادها الديموقراطية التمثيلية، فهي لا تشجع الديموقراطية المباشرة، لكنّها تدفع باتجاه نوع جديد من التمثيل، قائم على علاقة مباشرة توحّد الشعب بزعيمه[1]. وكما سنرى في الفصول التالية، يستخدم الشعبويون الانتخابات بوصفها احتفالاً لـ"شعبهم" أتاحه انتصار بطل ذلك الشعب. كما أنّهم يستخدمون تأييد جمهور المتلقين (الذي ينسقونه بعناية ومن دون توقف) لـ"تنقية" الانتخابات من طابعيها الكميّ والشكلي. هدفهم هو ملء الفراغ بين داخل الدولة وخارجها، وبذلك، الوفاء بتعهدهم التخلص من مؤسسة الحكم إلى الأبد. ولتحقيق ذلك، يبني الشعبويون في السلطة نمطاً جديداً من السيادة الشعبية يعزز إشراك الجميع (من مؤيديهم) على حساب لعبة تنازع مفتوحة على السلطة، وتنافس من أجلها، وباختصار، على حساب شرطين يحققان الديموقراطية الدستورية. من المؤكّد أنّ هذه المقايضات "ليست حتمية"[2]. غير أنّ احتماليتها ترد في منطق الشعبوية المناهضة لمؤسسة الحكم منذ اللحظة الأولى.

صناعة النزعة الفئوية و"روح" الشعبوية

غالباً ما نرى الأحزاب الشعبوية مصنّفةً وفقاً للانقسام التقليدي بين اليسار واليمين الذي نعتمده بالنسبة إلى الأحزاب الراسخة[3]. غير أنّ هذه المقاربة مضلّلة لأنّها تُخفي

---

١ حللت ظاهرة رد الفعل على التوسط، وهي ظاهرة واسعة انتشار، في: "Revolt against Intermediary Bodies"؛ وسوف أعود إلى هذا الموضوع في نهاية الكتاب.

2 Kenneth M. Roberts, "Populism and Democracy in Venezuela under Hugo Chávez," in Mudde and Rovira Kaltwasser, *Populism*, p. 153.

٣ يكتب ولفرام نوردسييك أنّ الأحزاب الشعبوية جزءٌ من الطيف السياسي اليميني بوصفها "أحزاباً تتوجه إلى مخاوف الجمهور وإحباطاته"، ذُكر في:

ما يجعل الأحزاب الشعبوية نوعاً مختلفاً عن الأحزاب الأخرى كافة؛ أعني أنّها تعوّل على مفهوم النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم الذي يولّد العداء ليس إزاء الأحزاب الحاكمة القائمة فحسب، بل إزاء الانقسامات الحزبية والشكل الحزبي للتمثيل السياسي بصورةٍ عامة (لأنّ الأخير على وجه الخصوص لا يتعهد إحراز الإجماع، بل بالأحرى إحراز مجرد أغلبية مكتفية ذاتياً)[1]. وكما أعلن ماتيو سالفيني يوم أصبح وزيراً للداخلية في ١ حزيران/ يونيو ٢٠١٨، "إنّنا في انقلابٍ كلي للمنظورات السياسية كافة. القضية اليوم هي قضية الشعب في مواجهة النخب، وليست قضية اليمين في مواجهة اليسار"[2]. قدّمت مارغريت كانوفان هذه الظاهرة بدقةٍ جراحية منذ سنوات:

> تصوُّر أنّ "الشعب" واحد، وأنّ الانقسامات بين أجزائه ليست تضارباً حقيقياً في المصالح بل مجرد فئاتٍ تخدم مصالحها الذاتية، وأنّ الشعب سترعاه بصورةٍ أفضل زعامة غير سياسية وحيدة ستضع مصالحه أولاً... هذه الأفكار مناهضة للسياسة، لكنّها مع ذلك عناصر أساسية في إستراتيجيةٍ سياسية استُخدمت في أحيان كثيرة للظفر بالسلطة.[3]

نجد في النص المقتبس من كانوفان المكونات الأساسية للغز الشعبوية: حزب لا يريد مجرد الدفاع عن مصالح أو مطالبات، بل يسعى بالأحرى إلى حشد الطاقات الاجتماعية لخلق وحدةٍ واسعة في مواجهة خصومه، إذ إنّ في إمكانه الحكم كأنّ إرادة أغلبيته هي إرادة الشعب صاحب السيادة. من الممكن تقديم هذا اللغز كما يلي: رغم أنّ الزعماء الشعبويين يتصرفون على غرار زعماء أيّ أحزابٍ أخرى، لكن

Daniele Archibugi and Marco Cellini, "What Causes the Populist Infection? How Can It Be Cured?," Open Democracy, March 24, 2017, https://www.opendemocracy.net/can-europe-make-it/daniele-archibugi-marco-cellini/what-causes-populist-infection-how-can-it-be-cure

1 Richard Hofstadter, *The Idea of a Party System: The Rise of Legitimate Opposition in the United States, 1780-1840* (Berkeley: University of California Press, 1972), p. 12.

2 Marco Cremonesi, "Salvini liquida il centrodestra: La prospettiva è popolo contro élite," *Corriere della Sera,* May 22, 2018, https://milano.corriere.it/notizie/politica/18_maggio_22/salvini-liquida-centrodestra-prospettiva-popolo-contro-elite-bc228452-5d80-11e8-b13c-dd6bf73f9db5.shtml

3 Canovan, *Populism,* p. 265.

يصعب اختزال الشعبوية بحزب؛ واقع الحال أنّها تقاوم تصنيفها وفقاً للخطوط الحزبية التقليدية لأنّها تريد بالتحديد تشجيع سياسة تتعارض مع انقسامات الأحزاب.

يصوّر الباحثون الذين حللوا حكومة هوغو شافيز، والحكومات الشعبوية الأخرى في أميركا اللاتينية، ضرباً من سياسة تهدف إلى مماهاة "السلطة الشعبية" مباشرة مع الحكم في أحواله كافة، لكن بغير أحزاب. يعيد موقف الشعبوية المناهض للأحزاب تأكيد سيادة الشعب العادي. ويعلن أنّه سيكون مبتكر "مشاركة بطولية"، ما يجعل المواطنين متحدثين عن مشكلاتهم وممثلين عنها وحتى مسؤولين عن خدماتهم الاجتماعية. يصبح الاجتماعي (مفهوماً بوصفه المجموع الكلي لمختلف حالات "الانتماء للمجتمع المدني") أكثر أهميةً بكثير من السياسي. يتولى الاجتماعي إدارة نفسه مباشرة، عبر المؤسسات البلدية والإقليمية والوطنية، مثلما نرى في وثائق حكومة شافيز ودعايتها. إذ إنّه لا يحتاج منظمات وسيطةً أخرى كالأحزاب التي تُعدّ متواطئةً في إعادة إنتاج مؤسسة حكم أخفقت في حل مشكلات المجتمع[1]. بتلمّس الأصوات المناهضة لنظامٍ سياسي فاسد وكتيم، دخل شافيز السياسة عبر إنشاء حركة اجتماعية خاصة به على هيئة "اللجان البوليفارية" الشعبية وجماعات مدنية شتى طورت مقترحات لإصلاحات دستورية متنوعة. لكنّه حالما تولى السلطة، مأسس تلك الحركات تدريجياً في منظمة حزبية داخل الدولة، محوّلاً بذلك مناهضته للأحزاب إلى نموذج للكيفية التي يستطيع فيها حزب كلّاني أن يكون متأصلاً في المؤسسات وضامناً لمؤسسة حكم جديدة[2]. يشير هذا الأمر إلى أنّ الحركات الشعبوية هي في آن تعبيرات عن سياسات مناوئة وصانعة مجتمع معبأ ينبغي أن يتجنب التسيس كلياً (لأنه مكرسٌ، كما يُفترض به، لإدارة احتياجاتِ الشعب). إذاً، "شعبوية السياسي"، أو الشعبوية في السلطة، هي مشروع واعٍ لحكم ما بعد حزبي يبتغي خدمة مصالح الأكثرية العادية دون إنتاج مؤسسة حكم جديدة[3].

يتحدث مسار الشعبوية عن هذا الالتباس. فهي تنشأ كتحزبٍ شديد ومعارض حين

1 Margareta López Maya, "Popular Power," in de la Torre and Arnson, *Latin American Populism,* pp. 375-377.

2 Roberts, "Populism and Democracy," p. 46.

3 Peruzzotti, "Populism in Democratic Times," pp. 70-71.

تحشد للمرة الأولى ضد الأحزاب الحاكمة، لكنّ طموحها الباطني هو دمج أكبر عدد ممكن من الأفراد فيها حتى يمكن أن تصبح الحزب الوحيد للشعب وتكتسح العددَ الهائل من الانتماءات الحزبية التي سبقت ظهوره. تُبيّن نانسي روزنبلوم (Nancy Rosenblum) في تحليلها أنماط مناهضة الحزبوية، مثل "حزب الفضيلة" و"الحزب الكلّاني"، أنّ غير الحزبيين القدامى والجدد هم جميعاً في النهاية متحزبون، مهما كان عداؤهم للأحزاب. إنّهم متحزبون لنمط واحد - واحد فقط - للحزب: الحزب القادر على هزيمة نظام الأحزاب بالكامل وإنقاذ الحزب "الخيّر" الوحيد في الجوار[1]. وكما سنرى في الفصل الثالث، الحزب الواحد - التحزب لحزب واحد - مترابط بشدةٍ مع مناهضة الحزبوية، ما داما يتشاركان في الأسطورة القوية التي ولدت معها الديموقراطية. إنها الأسطورة عينها التي حاول فيها النظام التمثيلي التوالد، في الوهم، على صعيد رمزي وغير مباشر: أسطورة الوحدة المثالية لصاحب السيادة الجمعي الذي ينعم بإرادةٍ واحدة. لا اعتماد مبدأ الأغلبية ولا التعددية الحزبية التي يمجدها النظام الانتخابي يمتلك القدرة على محو أسطورة الإجماع تلك. ولذلك من المناسب أن نستخدم هذه الأسطورة لتقييم النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي[2].

يسمح لي اتباع هذه المقاربة بتعديل فكرة بيتر ماير (Peter Mair) المتبصرة، ومفادها أنّ نجاح النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي في المجتمعات المعاصرة هو مؤشر على نزوع ما بعد الأحزاب بوصفه ديموقراطية من غير أحزاب. إنّه "وسيلة لربط جمهورٍ انتخابي غير متمايز وغير مسيس بنظام للحكم غير حزبي ومحايد إلى حدٍّ بعيد". يذكر ماير أنّ "الديموقراطية الشعبوية تميلُ بصورة أساسية إلى ديموقراطية من غير أحزاب"[3]. يحاجج ماير في أنّ النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم تكشف عن مشروع جذري - بناء جماعة مواطنين "غير متمايزة" وغير مسيسة" و"محايدة" - ويلائم مجال رأي عام يشبه جمهور متلقين مبهماً وليس مواطنين منقسمين وفقاً للخطوط الحزبية.

1 Nancy Rosenblum, *On the Side of the Angels: An Appreciation of Parties and Partisanship* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), p. 43.

2 Pierre Rosanvallon, *La légitimité démocratique: Impartialité, réflexivité, proximité* (Paris: Seuil, 2008), p. 43.

3 Mair, "Populist Democracy vs. Party Democracy," pp. 84, 89.

> الحقيقة الحاسمة أنّه في ديموقراطية جمهور المتلقين، تكون قنوات التواصل العام... في معظمها محايدة سياسياً، أي غير حزبية... إذاً، سيتبين أنّ الإدراك الراهن للقضايا والمواضيع العامة (باعتبارها، وأكرر القول، متمايزة عن الأحكام الصادرة بشأنها) هو أكثر تجانساً وأقل اعتماداً على الأفضليات الحزبية ممّا كانت عليه الحال في ظل ديموقراطية الأحزاب.[1]

سأناقش في الفصل الثالث المسألة التي طرحها ماير، حول هل الشعبوية تدشن بالفعل ديموقراطية من غير أحزاب، أو بالأحرى تتمثّل في احتفاء بسلطة جزء واحد (تشرعن بذلك النزعة الفئوية). أمّا في هذا الفصل، فسأمهد الدربَ أمام تلك الحجة الفئوية بتشريح رُهاب الشعبوية من ذلك الجزء من المجتمع الذي تستهدفه كـ"مؤسسة حكم".

منذ عقود، قدّم رايموند بولين (Raymond Polin) ونوربيرتو بوبيو (Norberto Bobbio) مصطلح ميركراسية (merecracy) – أو "سلطة الجزء (the *kratos* of *méros*)" – لشرح الشرط البنيوي للديموقراطية التمثيلية بوصفها ديموقراطية أحزاب (وفق بوبيو) وانتقاده (وفق بولين)[2]. إنّ أسطورة وحدةٍ عضوية للسيادة الشعبية ترفض تجزئة الأحزاب لها هي الأسطورة التي تقع في صميم الهجوم الشعبوي على مؤسسة الحكم، وتشكّل أساس مشروع بناء حزبٍ من نوع مختلف. وبإعادة صياغة ما كتبه بيير روزانفالون: في حين أنّ تنظيم الحياة السياسيّة في ديموقراطية تمثيلية "يقوم على وهم" يسود شعورٌ بأنّه ضروري – "استيعاب الأغلبية بالإجماع" – يترسخ في ديموقراطيّة شعبوية الوهم عينه ويصبح حقيقةً على الصعيد الاجتماعي. يصبح متماهياً

1 Manin, *Principles of Representative Government*, pp. 228–229.
يظهر ملخص لـ"النظام المناهض للأحزاب" ولمحة شاملة عنه في:
Carlo Invernizzi Accetti and Christopher Bickerton, "Populism and Technocracy: Opposites or Complements?," *Critical Review of International Social and Political Philosophy* 20 (2016): 186–206.

2 Raymond Polin, *La liberté de notre temps* (Paris: Vrin, 1977), pp. 229–255; Bobbio, *Future of Democracy*, p. 123.
أشكر دافيد راغاتسيوني على اقتراحه أنني أقرأ موضوع مناهضة الحزبوية عبر مقولة أكثر دقةً هي مقولة *merecracy*، وهي ترجمة إلى الإنكليزية قدّمها روجر غريفن لكلمة *merocrazia* التي وضعها بوبيو في كتابه: *Future of Democracy*.

مع جزءٍ معيّنٍ من المجتمع، ومع بعض المطالبات والجماعات، أو مع تكتل حركات[١]. تمثّل الشعبوية إعادة توجيه لتصوّر الشعب باتجاه أسطورة الأسلاف عن الاستيعاب، ولكن مع تحريف. إنّها ظاهريات الاستعاضة عن الكل بأحد أجزائه، حيث يتلاشى "وهم" العمومية. وسوف يترتب على نجاحها استبدال المعنى القانوني لـ"الشعب"، وكذلك استبدال عمومية القانون المبدئية. سأوضّح كلا الأمرين بمزيدٍ من التفصيل في الفصل التالي.

يقودني تفحص لغز "الأجزاء" و"الكل" الذي تجسده الشعبوية إلى المحاججة، في ما يلي، في أنّ الشعبوية تلخّص ليس الزعم بأنّ "جزءاً" يمثّل "الكل" (الجزء للكل) (الذي سيكون المجاز المرسل للتمثيل السياسي عامة) بل، عوضاً عن ذلك وعلى نحوٍ أكثر جذرية بكثير، الزعم بتجسيد جزءٍ واحدٍ فقط: الجزء "الأصيل" الذي يستحق، لهذا السبب بالذات، أن يحكم لمصلحته الخاصة وضد الجزء المستبعد غير الأصيل[٢]. إذاً، من الواضح أنّ مقولة النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم هي مفتاح النزعة الفئوية، التي تشكّل بلسان مونتسكيو (Montesquieu) "روح" الشعبوية من الجوانب كافة.

إرادةٌ عامة مقلوبة رأساً على عقب

ثمة سؤال معقول قد نسأله عندما نحلل قضية النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم: هل رهاب الشعبوية يقتصر على بعض أنواع النخب أو يطاول أنواعها كافة؟ أولاً من

1 Rosanvallon, *La légitimité démocratique,* p. 28.

٢ تتبرعم بذور الطابع الديموقراطي للتمثيل من مفارقة أنّه رغم أنّ من يمثّل يفترض فيه أن يتداول بشأن الأمور التي تؤثر في أعضاء الجسم السياسي كافة، فإنّه من المفترض فيه أو فيها أن يقيم أو تقيم علاقة ودية مع جزء فحسب:

On the Essence and Value of Democracy, trans. B. Graft, ed. N. Urbinati and C. Invernizzi Accetti (1929; repr., Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2013), chap. 2.

علاقة التعاطف الأيديولوجي والتواصل بين الممثل أو الممثلة وناخبيه أو ناخبيها ضرورية تحديداً لأنّه يجب أن يستبعد التمثيل السياسي الضوابط القانونية وهو ليس عقداً. "لذلك، لا يمكن أن يتطلب معيار الاستقلالية، حتى كمثل أعلى، مشرّعاً غير مرتهن إطلاقاً، يعمل وهو غير متأثر نهائياً بالضغوط السياسية والولاءات الحزبية":

Dennis F. Thompson, *Political Ethics and Public Office* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987), p. 113.

الممكن ملاحظة أنّ الشعبوية ترعى فكرة أنّ السياسة فئوية حتماً. وسبب ذلك – كما تزعم – أنّ السياسة تنازعٌ على السيادة بين جماعتين: الأكثرية العادية والنخب. يُجمِع محللو الحركات الشعبوية على التسليم بأنّ هجوم الشعبويين على "أعداء الشعب" يحدث على أساس افتراض أنّ الجماعتين اللتين تكشف عنهما الانتخابات متجانستان وتستبعد إحداهما الأخرى. هنالك من جانبٍ الجماعة "النزيهة أخلاقياً"، و"جماعات مؤسسة الحكم" من جانبٍ آخر[1]. هذه الثنائية التي يتعذر اختزالها هي محرّك إحساس مناهضة الأحزاب لسببين" أولهما أنّها تعلن أنّ جزءاً واحداً فقط هو الجزء "الصالح"، وثانيهما أنّها تستبعد بداهةً أيّ احتمالٍ بأن تكون السياسة موطناً للمُثُل أو التطلعات الكونية. كان حزب الشعب من أكثر الحركات الشعبوية ديموقراطيةً. سعى ناشطو حزب الشعب الذين كانوا مرتبطين بالحركات العمالية إلى عقد تحالفٍ مع السود الذين شاركوهم مصالحهم الاقتصادية. إلا أنّ لهجة امتعاض "الناس البسطاء (البيض)... لم تتعامل بارتياحٍ أبداً مع الأميركيين الأفارقة". ادّعى "الشعب" أنّه يريد تطهير "الجمهورية" من الفساد والأموال الطائلة، رغم عجزه عن تحقيق السلام مع المهاجرين الجدد لأنّه لا "يتحمل حيوانات جاهلة داخل حدوده" من أمثال المهاجرين الأوروبيين والآسيويين[2]. ومن الأهمية بمكانٍ ذكر أنّ هذه الحالة ليست استثناءً في تاريخ الشعبوية. فحقيقة أنّ الشعبوية مختلفة عن الأيديولوجيات المهيكلة الأخرى، إذ إنّها لا تهدف إلى تشكيل الشعب وفقاً لرؤيةٍ معينة للخير، لا تستتبع أنّها تفتقر إلى خطةٍ "تنشد الكمال". ولا تستتبع أنّ الشعبوية تقبل منع المساس بمقولة "الشعب"، ومن ثم مجرد إحضارها كما هي عليه إلى مركز الصدارة في السياسة.

خلافاً لزعم موديه أنّ الشعبويين "لا يريدون تغيير الشعب نفسه، بل يريدون بالأحرى تغيير وضعه داخل النظام السياسي"، الهدف الشعبوي من الحفاظ على الشعب الخيّر ("جمهوريتنا"، أو "أمتنا") من التلوث بقومٍ خارجيين أو بنخبٍ محلية

1 Sarah L. de Lange and Tjirske Akkerman, "Populist Parties in Belgium: A Case of Hegemonic Liberal Democracy?," in Mudde and Rovira Kaltwasser, *Populism*, pp. 31–32.

2 Kazin, *Populist Persuasion*, p. 15.

هو مشروع ينشد الكمال[1]. وعلى هذا، لديه مطامح تربوية: هو يريد بالتأكيد تغيير ذهنية الجمهور والثقافة المدنية، وجعل الأغلبية كتيمةً حيال (ما تراه) ثقافةً "أجنبية" أو ثقافة النخبة (من هنا يأتي الهجوم الواسع الانتشار على "المولعين بالكتب"، ومن تلقوا تعليماً جامعياً، وجميع من لا يشبهـ"نا"). حتى لو ظلت الحركة الشعبوية "حزباً بالنفي" أو "لا حزباً" عندما تكون في المعارضة، هي تسعى إلى هدفين إيجابيين بصورة ملموسة: أولاً إسقاط الطبقة السياسية، وثانياً استخدام الدولة لتحقيق مشروع ترسيخ تجمعها (أكان ذلك شعباً أم أمّة). تقترح كانوفان هذا التفسير عندما تحاجج في أنّ إحضار السياسة إلى الشعب وإحضار الشعب إلى السياسة – هذا من تصميم الزعماء الشعبويين – هو مشروع لا يهدف كثيراً إلى تنقية الشعب (هو "نقي" بالأساس) بقدر ما يهدف إلى تخليص السياسة نفسها من السياسيين الذين يمارسون السلطة[2].

إذاً، السياسة الشعبوية إقصائية مثل سياسات الأحزاب كافة، إنّما بطريقةٍ جذرية تماماً. تاريخياً كانت السياسات الحزبية قادرة على تحقيق مشروعيتها عندما تثبت أنّها لا تتطابق مع سياسة فئوية. غير أنّ النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي تعيد تشكيل الديموقراطية وفق خطوط فئوية[3]. لقد أظهر تلاميذ السياسة أنّه يُفترض بالأحزاب السياسية حلّ التوازن غير المتكافئ للسياسة الانتخابية بتوحيد أقسام الجمهور الانتخابي وفقاً للطبقة أو المصالح أو المعتقد الأيديولوجي. يُفترض بها توحيد المواطنين، وجعلهم يشاركون، ويجمعون المعلومات، ويحكمون على

1 Mudde, "Populist Zeitgeist," p. 546.

2 Canovan, "Taking Politics to the People," pp. 26–28.

٣ انعتاق الأحزاب السياسية من الفئات الضارة هو موضوع حكاية طويلة ومصدر بناء الحكم التمثيلي، مثلما نعلم من العمل الإبداعي الذي لروزنبلوم: Rosenblum, *On the Side of the Angels.*، حيث تقول: "في الواقع، أدت الأحزاب دوراً كبير الأهمية بوصفها صانعة للحكومات، وقد كانت على نحو أخص صانعة للحكومات الديموقراطية":
Elmer Eric Schattschneider, *Party Government,* with a new introduction by Sidney A. Pearson Jr. (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2009), p. 1;

انظر أيضاً:
Giovanni Sartori, *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), particularly chap. 1.

من أجل لمحة شاملة ممتازة عن هذه الحجة، انظر:
Massimiliano Gregorio, *Parte Totale: Le dottrine costituzionali del partito politico in Italia tra Otto e Novecento* (Milan: Giuffrè, 2013), particularly chap. 1.

القضايا العامة، ويدعمون الاقتراحات والأجندات السياسية أو يقاومونها[١]. تفضي السياسات الحزبية إلى التعددية. وعندما تُماهي الشعبوية الأحزاب بـ"مؤسسة الحكم"، هي تتهمها بالتحيّز. وكما لاحظ ستيفن ليفيتسكي (Steven Levitsky) وجيمس لوكستون (James Loxton)، "فوجيموري وشافيز وكورّيا ادّعوا جميعاً أنّ بلدانهم ليست ديموقراطيات ولكنّها 'بارتياركيات (partyarchies)' (نظام 'تحكمه الأحزاب' عوضاً عن 'الشعب')، وجميعهم قامت حملاتهم على تعهد تدمير النخبة القديمة باسم الديموقراطية 'الحقيقية' أو 'الأصيلة'"[٢].

لكنّ استخدام النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم لأغراض سياسية يبيّن أنّ نقيض ديموقراطية الأحزاب ليس استعادةً للكل غير المجزأ. إذ إنّ تجارب الشعبوية في السلطة تظهر أنّ الهجوم على السياسات الحزبية يترجم بصورةٍ عامة في ضرب النظام المؤسسي، إذ يُفهم هذا النظام بوصفه بنيةً من القواعد والإجراءات الإدارية التي يُفترض أن تعمل باستقلالية عن الأغلبية وتوفر استمراريةً مستقرة للنظام القانوني والبيروقراطي[٣]. استقرت ديموقراطية الأحزاب تاريخياً حين أصبحت الأحزاب قادرةً على ضمان أنّ الدولة تشبه مجموعة خطوط فاصلة لا يُسمح للسياسات الحزبية بتجاوزها. كانت منظومة الحقوق، وسيادة القانون، والأعمال المحايدة للبيروقراطية هي الشروط التي وافق المتحزبون على تجنب استغلالها، إلى حدّ أنّ انتهاك هذه القواعد العامة (هي ليست قواعد قانونية فحسب، بل كذلك أخلاقية) في ديموقراطية الأحزاب يتماثل مع الفساد السياسي وتطلق عليه تسمية حكم الحزب (*particracy*)[٤]. ظهرت الشعبوية كقوةٍ معارضة رداً على الفساد السياسي، ومدافعة عن "قواعد اللعبة" التي تتلاعب بها مؤسسة الحكم. وكما يمكن أن نكشف في حالة شافيز المذكورة، إنّ باراديغم مناهضة مؤسسة الحكم يستعيد أولوية الهيمنة للسياسي كما في تعبير كارل

1 Mair, "Populist Democracy vs. Party Democracy," pp. 84–85.

2 Levitsky and Loxton, "Populism and Competitive Authoritarianism," p. 163.

3 Weyland, "Neoliberal Populism."

٤ أخيراً استخدم فاعلون شعبويون في بعض البلدان الأوروبية والأميركية اللاتينية وسائل الإعلام لدمج رأي الأغلبية بالرأي العام، واكتسبوا إجماعاً واسعاً واستخدموا قوة الدولة لمحاباة وتقوية جمهورهم الانتخابي، فأضعفوا الرقابة المؤسسية على الحكومة وعززوا الفساد، واستخدموا أخيراً الدولة للترويج لأغلبيتهم، في انتهاكٍ صريحٍ لثنائية الحكم الديموقراطية.

شميت (Carl Schmitt) المجازي: صديق-عدو[1].

ستستتبع النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي، في حال نجاحها، نقلة من "السياسات الحزبية" إلى "السياسات الفئوية"، وليس إلى "ديموقراطية من غير أحزاب"، وفقاً لماير. وسبب ذلك أنّ قراءتها للشعب بحدّ ذاتها مجرد ظلٍّ لجزء ما. فهي ليست عامةً حقاً، وليست شاملةً تماماً. تتضمن إستراتيجية الشعبوية لتحقيق هذا الهدف عزو طابع فئوي للأحزاب القائمة باتهامها بإخضاع إرادة الشعب لنخب الأحزاب. وفي هذه الأثناء، تعتنق كلياً منطق "الجزء" عندما تحدد مسبقاً الجماعات المناوئة وفقاً للموضع الذي تشغله في ما يتعلق بالدولة: موضعة الشعب "في الخارج" (بوصفه "نقياً") والأقلية المتنفذة "في الداخل" (بوصفها "ملوثة")[2]. وكما يكتب أندرياس شيدلر (Andreas Schedler)، الشعبويون "ينشئون فضاءً رمزياً مثلث الشكل حول ثلاثة فاعلين وعلاقاتهم: الشعب والطبقة السياسية وهم أنفسهم". يمثّل أول هؤلاء الفاعلين "الضحية البريئة"، والثاني "المارق الخبيث"، والثالث "البطل المخلّص"[3].

بهذه الطريقة، نستطيع توضيح المفارقة التي تنشأ عن رهاب الشعبوية من الأحزاب. يؤدي هذا الرهاب، كما قلت، إلى مشروع يهدف إلى الاستعاضة عن صاحب السيادة (الكل) بجزء من أجزائه. قد يكون هذا الجزء الأكثر عدداً أو الأقل مشاركة مباشرة في السلطة، لكنّه يبقى جزءاً من الجوانب كافة. إذاً، يصبح رهاب الأحزاب عبادةً وثنيةً للجزء "الصالح" ويستلزم رفضاً لأيّ حزبٍ لا يتلاءم مع النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي. ويبدو أنّ هذه ظاهريات الشعبوية: من حركة معارضة (حيث يحرض حزبٌ ما على الأحزاب الأخرى مثلما يحدث في الديموقراطيّات الانتخابية) إلى موقف سلطة حاكمة (حيث يطيح حزب واحد بحكم الجزء الفائز). بهذا المعنى، كما أحاجج، لا تتمثّل النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم في مجرد منح الشرعية لجزءٍ

١ انظر:
Andrew Arato, "Political Theology and Populism," in de la Torre, *Promise and Perils of Populism*, pp. 31–58.

٢ شرح مود نعتي "نقي" و"ملوث" بارتباطهما بـ"خارج" و"داخل" سلطة الدولة، بوصفهما دليلاً على البنية الأيديولوجية المانوية التي ابتدعتها الشعبوية.

3 Andreas Schedler, "Anti-Political-Establishment Parties," *Party Politics* 2, no. 3 (1996): 293.

معين بادّعاء أنّه يمثّل الكل. إنّه ليس منطق الجزء للكل، بل هو منطق الجزء للجزء (*pars pro parte*). تعطينا كلمات مكسيميليان روبسبيير (Maximilien Robespierre) التي تلفّظ بها قبل يومين من إعدامه معنى هذا الاستبدال: "أنتم، الشعب – مبادئنا – تلك الفئة! فئة كرّست نفسي لها، وتحيط بها يومياً كل النذالة!"[1].

وللتذكير بأحد أبرز أمثلة روبرت ميشيلس، يشبه منطق الشعبوية الفئوي أنموذجاً حربياً اعتمدته أوائل الأحزاب الاشتراكية في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر. أعلن أولئك الاشتراكيون أنّ "حزبهم (كان) حزباً طبقياً على وجه الخصوص"، لكن بخيانة ذلك الإعلان الجَسور، كما يلاحظ ميشيلس بأسف، أضافوا أنّه "في التحليل النهائي توافقت مصالح حزبهم مع مصالح الشعب بأسره". كان ذلك "إضافةً" وسمها ميشيلس كتنازلٍ مؤسف عن المنطق التمثيلي[2]. من جانب آخر، لم تخيّب الأحزاب الشعبوية أمل ميشيلس لأنّها مستعدة لإصدار ذلك الإعلان الجَسور عن النزعة الفئوية، من دون إضافة لاحقة العالمية أو العمومية. عندما تعارض الأحزاب الشعبوية مؤسسة الحكم، تعلن أنّ جزأها وحده يمتلك حق الحكم: لا تتظاهر بالعمومية، مثلما تفعل الأحزاب الأيديولوجية التقليدية. تتوقف نسبوية السياسات الشعبوية على رؤية مؤسسة الحكم بوصفها شرطاً لا يمكن استيفاؤه، شرطاً يبرر تعبئة مضادة دائمة للشعب. وكما يوضح لاكلاو، قد يضمّ المطلب الشعبوي مختلف سمات الشعب، ويمكن أن يغيّر حال رسالته السياسية وفقاً للسياق والمناسبة (كلا العاملين متغيّر ونوعي)[3]. يتفق لاكلاو مع ميشيلس بشأن مسألة العمومية. ففي رأيه من غير الممكن أن تكون العمومية سبباً سياسياً، لأنّ الصراعات السياسية كافة على السلطة تقتضي "تراجعاً". كما أنها تقتضي تماهياً مع "محتويات خاصّوية"[4]. لا تقدم الشعبوية أيّ تنازلٍ للشعب

1 Maximilien Robespierre, speech to the Convention, July 26, 1794, http://www.bartleby.com/26824/7/.html

2 Robert Michels, *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchic Tendencies of Modern Democracy*, trans. Eden Paul and Cedar Paul, with an introduction by Seymour Martin Lipset (New York: Free Press, 1962), p. 56.

3 Laclau, "Future of Radical Democracy," pp. 258–259.

٤ المصدر السابق، ص. ٢٥٨. هذا هو السبب في أنّ الطبقة العامة لدى كارل ماركس لا تتلاءم مع أيّ نوع من ألعاب الهيمنة، لأنّ الهيمنة مجالٌ يطالب فيه جزءٌ بالعمومية لكنه لا يترجم المجتمع ككل إلى نوعٍ من عمومية طبقةٍ واحدة؛ وهذا أيضاً ما تعنيه الديموقراطية بوصفها نسقاً سياسياً

بأسره بوصفه عمومية مثالية لجماعة المواطنين. وعلى هذا، أيّ نقلة تربط هذه الحركة بالإرادة العامة عند جان جاك روسو (Jean–Jacques Rousseau) هي خطأ بالكامل[١]. إنّ جذر الشعبوية هو الشعب غير النخبوي، أو الجماهير من دون النخب: تلكم هي مناهضة مؤسسة الحكم[٢].

جذور الأيديولوجيا الأخلاقية للشعبوية

يستفيد التحليل الذي أتابعه هنا من خطّي تأويلٍ مهمّين لتحديد المعرفة الأكاديمية بشأن الشعبوية في العلوم الاجتماعية والسياسية، ويعدّلهما ويستكملها في آنٍ معاً. كما أوضحت في المقدمة هذان المفهومان هما: الأدنوية (قد ندعوها هزيلة) والأقصوية (قد ندعوها مكتنزة). يركّز المفهوم الهزيل من ناحيته على الشعبوية بوصفها أيديولوجيا للأخلاق. ويقترح أنّ الشعبوية تنطوي على نظرةٍ مانوية للعالم تقسم الفضاء الاجتماعي إلى معسكرين متعارضين: "الشعب" الأخلاقي ومؤسسة الحكم الفاسدة.

يكتب كاس موديه، وهو أحد أوائل مناصري هذه "الأيديولوجيا 'الهزيلة التمركز'"، وكريستوبال روفيرا كالتواسير: "يعني هذا أنّ الشعبوية في الجوهر نمطٌ من السياسات الأخلاقية، إذ إنّ التمييز بين 'النخبة' و'الشعب' هو أولاً وأخيراً أخلاقي (أي النقاء مقابل الفساد)، وليس ظرفياً (موقع السلطة مثلاً)، أو اجتماعياً ثقافياً (إثنية أو دين مثلاً)، أو اجتماعياً اقتصادياً (الطبقة مثلاً)"[٣]. يحاجج المؤلفان في أنّ "الثنائية بين 'الشعب النقي' و'النخبة الفاسدة' ترى في السياسات الشعبوية تعبيراً عن إرادة الشعب العامة"[٤]. من ناحيةٍ أخرى، يلاحظ مفسرون آخرون أنّ طابع الشعبوية الهزيلة التمركز

قائماً على انقسام بين أغلبية ومعارضة. لكنّ الشعبوية لا تفترض جدليات دائمة مثلما تفعل الديموقراطية، فرغم أنّها تقاوم إغراء إلغاء التنافس، فإنّ جزأها الفائز يتصرف عندما يتولى السلطة بوصفه الجزء الأفضل، لا الجزء الذي فاز من بين أجزاء أخرى.

١ هذه هي حجة مود، وسأعود إليها لاحقاً.

٢ "يوحي مصطلح 'الشعب' بأمرين، أحدهما أكثر تضميناً من الآخر. فهو يمكن أن يعني الشعب كله، أي كل الناس، أو الشعب العادي، أي من هم خارج النخب"؛ انظر:
Canovan, *Populism*, p. 277.

3 Mudde and Rovira Kaltwasser, "Populism and (Liberal) Democracy," pp. 8–9.

4 Mudde, "Populist Zeitgeist," p. 543.

يمنحها مرونةً أيديولوجية وإمكانات متقلبة[1]. وبفضل قدرة الأحزاب الشعبوية على تخطي الانقسام الأيديولوجي بين اليسار واليمين، فهي تتحدد بإصرارها على تقييم أخلاقي للسياسة. ولذلك تتراوح تجلياتها تراوحاً واسعاً من السياسات الحمائية المقترنة بالنيوليبرالية لدى الاتحاد المدني الهنغاري (Fidesz) في هنغاريا، إلى شعبوية فوجيموري النيوليبرالية المتطرفة في بيرو، إلى سياسات شافيز التأميمية.

في إمكاننا تقديم ملاحظتين نقديتين تستبقان ما سنستكشفه لاحقاً. أولاً، نظراً إلى أنّ الديموقراطية المباشرة ليست هدفاً شعبوياً، لا تستتبع ثنائية الشعب والنخبة إرساء الإرادة العامة دون توسط بين داخل الدولة وخارجها (حتى لو كان ذلك ما تزعم الشعبوية أنّها تفعله). ثانياً يحجب التركيز على هذه الأيديولوجيا الهزيلة التمركز مكونات حاسمة أخرى من الشعبوية. فعلى سبيل المثال، لا يعتقد موديه وروفيرا كالتواسير أنّ الأحزاب الشعبوية تتطلب بالضرورة زعامةً كاريزمية: "توجد على ما يبدو رابطة اختيارية بين الشعبوية وزعيم قوي، لكنّ الشعبوية قد توجد دون زعيم قوي"[2]. على النقيض من ذلك، التمييز الذي أقترحه بين الشعبوية كحركة احتجاج (من الممكن أن تكون أفقية ودون رأس) والشعبوية كسلطة حاكمة (من غير الممكن أن توجد دون زعيم) يتيح لي إظهار أنّ حجج موديه وروفيرا كالتواسير تخصّ الشعبوية كحركة، ولكنّها لا تخصّ الشعبوية في السلطة. وكما أوضحت في المقدمة، إنّ عدّ الشعبوية أيديولوجيا هزيلة التمركز لا يمكنه توضيح السبب الذي يجعل الشعبوية سلطةً حاكمة ولا الكيفية التي تحوّل فيها المؤسسات الديموقراطية. من المؤكد أنّ التوجه الأخلاقي الهزيل التمركز خطوة مهمة، لأنّه يوفّر معياراً أدنوياً لتنظيم تحليلٍ تجريبي لمختلف التجارب الشعبوية، لكنّه يبدو غير سياسي وأوسع من استيعاب نمطِ التمثيل الذي يصف الشعبوية بعلاقتها بالديموقراطية.

إذاً، نحن بحاجة إلى تتبع المحاجة الأيديولوجية الهزيلة وصولاً إلى جذورها السياسية، وهي جذورٌ "أخلاقية" ظاهرياً فحسب. يكتب موديه وروفيرا كالتواسير

1 Richard Heinisch, “Success in Opposition—Failure in Government: Explaining the Performance of Right-Wing Populist Parties in Public Offices,” *West European Politics* 26, no. 3 (2003): 91–130; Paulina Ochoa Espejo, “Populism and the People,” *Theory and Events* 20, no. 1 (2017): 92–99.

2 Mudde and Rovira Kaltwasser, “Populism and Political Leadership,” p. 382.

أنّ "مناهضة الحزبوية ومناهضة النخبوية مستمدتان من ثلاثة مفاهيم قيمية: الشعب، ونقاء الشعب، وإرادته السيادية"[١]. قد يتساءل المرء: بالنسبة إلى الشعبوية، ما العوائق التي تحول دون تحقيق هذه المفاهيم القيمية الثلاثة؟، ويبدو أنّ الجواب الفوري سيكون ديموقراطية الأحزاب، لأنّ السياسة إذا كانت تتعامل مع "الأجزاء" والمصالح المتضاربة وعندما تتعامل معها، تجزئ الإرادة الشعبية، وتتطلب فاعلين للجوء إلى تسويات بغرض بناء إرادة موحدة لصنع قرارٍ على الصعيد المؤسسي. من وجهة نظر الشعبويين، تُفسح هذه النقلة المجال أمام "تلوثٍ" محتوم لتلاعب النخب، والمساومة، والتعددية. وبناءً عليه يبدو واضحاً أنّ الشعبوية لن توجه صيحة الحرب الأولى ضد النخب بصورةٍ عامة، بل بالأحرى ضد النخبة السياسية على وجه الخصوص. ليست الأخلاقية بحدّ ذاتها هي القضية؛ القضية ضربٌ من الأخلاقية (أو اللاأخلاقية) التي تقترن بممارسة (أو تجنب ممارسة) السلطة السياسية. نرى ذلك مجدداً في حقيقة أنّه بينما لا يحتاج الزعماء الشعبويون أن يكونوا شعبيين بأنفسهم لادّعاء نقائهم، فإنّه لا يزال يتعين عليهم المجيء من خارج النخبة السياسية القائمة. وهذا ما يجعل ادّعاءاتهم أنّهم اعتياديون قابلة للتصديق. يُعدّ أصحاب المليارات قدوة في المجتمع الحديث، لكن لا يُعتقد أنّ قوتهم ستترجم إلى قدرةٍ لفرض إرادتهم ومصالحهم على الجميع عبر نظام الدولة الإكراهي. وهذا هو السبب في أنّ أصحاب المليارات أمثال بيرلوسكوني وبيروت وترامب يناسبون الحجة الأخلاقية الشعبوية المناهضة للنخب وخطابها. فهم "قد يُعدّون ممثلين عن الشعب أكثر أصالةً من زعماء لهم وضع اجتماعي اقتصادي أكثر شيوعاً"[٢]. إنّ النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي لا تحيل إلى نخبٍ اجتماعية اقتصادية ولا تقوم على أساس طبقي ولا مالي.

ختاماً تتسم الثنائية بين الشعب "النقي" والأقلية المتنفذة "غير الأصيلة" بالراديكالية لأنّ الأقلية المتنفذة لا تُعدّ جزءاً من الشعب الذي تحكمه. الشعب هو الجزء؛ إنّه كيانٌ له معنىً جوهري واجتماعي يضم الشعب "العادي" وليس الشعب بأسره، وبالتأكيد ليس مؤسسة الحكم السياسية. غنيٌ عن البيان أنّ "جزءاً" واحداً فقط – الأقلية المتنفذة

١ المرجع نفسه.

2 Mudde, “Populism,” p. 28.

الحاكمة وأتباعها – يُشطب من الأكثرية الأصيلة والعادية. ذلك أنّ هذا الجزء، في الذهن الشعبوي، يلغي الآخر (الآخرين). ومن الناحية العملية، يفيد هذا الضرب من الاستقطاب الجذري في تبرير دعوات طرد الطبقة السياسية القائمة من السلطة. وهذه مهمةٌ ينجزها الشعبويون بعملية تمثيلٍ تعتمد على زعيم قوي: شخصٌ "نقيّ" من السلطة السياسية بقدر نقاء شعبـ"ه" (أو امرأة "نقيّة" بقدر نقاء شعبـ"ها"). إذاً، الثنائية بين مؤسسة الحكم "الملوثة" والشعب "النقي" هي أخلاقية ظاهرياً فحسب؛ واقع الأمر أنّها تأخذنا مباشرةً إلى مناهضة التحزب التي تتمثّل في فكرةٍ مناهضة للسياسة مفادها أنّ السلطة تُفسد (أولئك الذين يمسكون بزمامها). وبكلمات بول تاغارت (Paul Taggart): "تضرب الشعبوية جذورها في رد فعل المحكومين الأولي المناهض للسياسة على الحاكمين"، بافتراضٍ ضمني مفاده أنّ الحكم يُفسد[١].

في جذور الإستراتيجية الخطابية

يشدد التفسير الأقصوي للشعبوية – الذي أدعوه هنا مكتنزاً – على دور الخطاب في تكوين الشعب. استوحي هذا التفسير من عمل لاكلاو، وهو حجر الأساس في النظرية السياسية للشعبوية. يفترض عمل لاكلاو القدرة الخلاقة للأيديولوجيا الثنائية التي تتمحور حول "الأكثرية" مقابل "الأقلية المتنفذة". وبكلمات كارلوس دي لا توري (Carlos de la Torre) الشعبوية "خطاب يبني السياسة بوصفها صراعاً أخلاقياً ومعنوياً بين الشعب (el pueblo) والأوليغاركية"[٢]. وحيث تقوم المقاربة الهزيلة بتفسير البنية الأيديولوجية للشعبوية أخلاقياً، تُسيّسها المقاربة المكتنزة على طول الخط، إلى حدّ أن ينتهي المطاف بها إلى خلط السياسة والفعل الديموقراطي بالشعبوية[٣]. وفقاً لهذا الرأي كلّ السياسات هي شعبوية.

تطرح "علة الشعبوية" عند لاكلاو مطلباً جذرياً بتجديد السياسات التحزبية.

1 Taggart, "Populism and Pathologies," p. 74.

2 Carlos de la Torre, "Neopopulism in Contemporary Ecuador: The Case of Bucaram's Use of the Mass Media," *International Journal of Politics, Culture, and Society* 12, no. 4 (1999): 562.

3 Urbinati, *Democracy Disfigured,* chap. 3; Arato, "Political Theology and Populism."

إنّها تشكّل رد فعلٍ على الميل في المجتمعات الديموقراطية الليبرالية إلى التقليل من شأن التنازعية السياسية وتريد إسقاطها، وذلك، كما يزعم خطاب الشعبوية، من أجل إرساء ضربٍ من اتفاق استبعاد (*pactum ad excludendum*) بين جميع الطبقات البارزة وإبقاء "المستضعفين" من الفئات كافة (المستبعدين جذرياً من الفقراء والمعدمين على الصعيد الاجتماعي إلى المتطرفين سياسياً) خارج المنافسة السياسية. من وجهة نظر لاكلاو الشعبوية حركة في مقدورها منح صوتٍ وسلطة للأكثرية التي كانت ولا تزال مستبعدة. إنّها مشروعٌ مصمم لتيسير يقظة سياسية لعامة الناس، وهي موجهة ضد سياسة لامبالاة تطورت في مواجهة مؤسسة الحكم التي تحتل الفضاء السياسي بأسره. تكتب شانتال موف: "أقترح فهم الشعبوية باعتبارها طريقة لبناء السياسي بإنشاء حدودٍ سياسية تقسم المجتمع إلى معسكرين"، داعيةً إلى "تحشيد 'المستضعفين' في مواجهة 'من في السلطة'"[1]. يهدف الشعبويون إلى إمداد مشروع وضع الحدود هذا بقوةٍ حاسمة تخصّ أساساً الديموقراطية نفسها (حيث عُدّت الديموقراطية سياسةً انعتاقية في مواجهة النخب الراسخة التي تسربلت بسرابيل ليبرالية ودستورية لإدامة سياستها الإقصائية)[2]. أمّا المفهوم الأيديولوجي الهزيل، فيصنّف الأحزاب بمنطق ثنائي بسيط: شعبوية أو لا. غير أنّ هذه المقاربة الخطابية تتيح طيفاً من المواقف أكثر دقة. قد تكون للأحزاب السياسية (اليسارية والمحافظة) ميول شعبوية، بل قد تكون شعبوية بحدّة تبعاً لمنطقٍ خطابي معين. ينص هذا المنطق على أنّه يتعين عليها الاستعانة بقاعدتها وإيجاد زعيم بعينه قادر على تجسيد تلك القاعدة. من الواضح أنّ الهدف هنا هو الاستعاضة عنّ النخب في السلطة بقوةٍ قياديةٍ أخرى، بسرعةٍ وعلى حين غرة قدر الإمكان.

يبدو أنّ هذه القراءة المكتنزة تدحض حجتي المتعلقة بالنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم. وبالفعل، كيف لنا أن نفهم مناهضة التحزب (بوصفها مناهضةً حزبوية) آخذين في الحسبان قوة الدفع التنازعية القوية التي يتضمنها المفهوم الخطابي للشعبوية؟ غير أنّ المنطق الضمني لمعارضة الشعبوية للنخبة الحاكمة يكمن في تكوين شعبٍ كلّاني،

1 Mouffe, "Populist Moment."

2 Panizza, "Introduction."

تكوينٍ لا يستطيع بنفسه ضمان التنازعية والحفاظ عليها. إنّ جهود لاكلاو النظرية لربط الشعبوية برابطٍ وثيق بفكرة "الشعب بوصفه الجزء المستبعد من الديموس" (حجة من تراث جاك رانسيير Jacques Rancière) جديرةٌ بالثناء. غني عن البيان أنّ لاكلاو مهتم بصدق بعكس مسار تحوّل الحكم التمثيلي إلى أوليغاركية منتخبة. هذا التحوّل متأصل في متخيل الديموقراطية الاجتماعي. بيد أنّه خلال الصراع السياسي لتحقيق التحوّل الشعبوي، "تبقى 'نا' الشعبوية مبهمةً على نحوٍ ملائم"، كما ينبغي أن تكون إذا أرادت أن تكون تشميلية قدر المستطاع وأن تفوز بأغلبيةٍ كبيرة. هكذا تكون شعبوية لاكلاو الخطابية مفتوحة على نحوٍ مهلك على الكلّانية (holism)[1]. فضلاً عن ذلك هي لا تقدم أيّ ضمانةٍ بأنّ دمج السواد الأعظم من الناس سيترجَم إلى تعميق الاستقلالية السياسية، أو إلى إثراءٍ للديموقراطية. إنّها لا تقدم أيّ ضمانةٍ بأنّها لن تنتج عوضاً عن ذلك سلطة مركزية أكثر، بل سلطةً يُحتمل أن تكون استبداديةً وغير متسامحة مع الضوابط المؤسسية والآراء المعارضة. ومن السهولة بمكان اكتشاف مصادر هذا الإبهام (والالتباس) البنيوي في النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بوضعها الشعبوي.

الأقلية المتنفذة التي لا تُطاق

ما يجعل النخبة السياسية مميّزةً وغير محتملة إلى هذا الحد هو الطابع الحتمي لسلطتها. إذ إنّ حكم الشركات الكبرى – الذي يمكن أن يكون مستبداً – لا يحظى بالسلطة الفتاكة عينها التي يحظى بها حكم الدولة[2]. السبب في ذلك أنّ هيمنة الشركات الكبرى ليست شاملةً، بل تقتصر بالأحرى على من يشتغلون لمصلحة شركةٍ ما أو يعملون فيها. نستطيع الهرب من إرادة المدير التنفيذي لشركة ما، ونستطيع أن نجد ملاذاً من السلوك المتسلط لشخص بالغ الثراء. لكنّنا لا نستطيع الهرب من مسؤولي الدولة المنتخبين أو المعينين[3]. فسلطة الدولة لا تترك لنا أيّ خيارٍ سوى الانصياع؛ إنّها

1 Arditi, *Politics on the Edges*, p. 65.

٢ حكم الشركات هو "موضوع منسي في النظرية الديموقراطية":
Hélène Landemore, "In Defense of Workplace Democracy: Towards a Justification of the Firm-State Analogy," *Political Theory* 44, no. 1 (2016): 53.

٣ علاقات السلطة بالشركات الخاصة هي على نحوٍ أقل علاقات بين الأشخاص وأنماط أكثر

تمسّ جميع الرعايا الذين يعيشون في ظلّ ولايتها القضائية الإقليمية. أمّا اليوم، فالمراد من المبدأ الديموقراطي للإدماج الشامل (أو إدماج "كلّ شخص والجميع") هو شرعنة الخضوع المطلق للدولة وقوانينها. لكنّ التوتر هنا لا ينحلّ كلياً حتى لو نُظم بالدستور وأُخضع لرقابته، وبالتجديدات الدورية للطاقم السياسي، وبمجال رأي عام تعددي ومفتوح في وسعه تحري أعمال الدولة وانتقادها[1]. ترمي الإستراتيجيات الإجرائية والمؤسسية إلى إعاقة تعزيز "الأقلية المتنفذة" لسلطتها والإبقاء على التوتر القائم بين الحكّام ومواطنيهم حياً وصلباً. لكنّ هذه الضوابط المختلفة لا تغيّر طابع سلطة الدولة، ولا ما تستهدفه (تقوم الديموقراطية الدستورية على الفكرة القائلة إنّ الصراع شرطٌ دائم للحرية والمشاركة السياسيتين، وليس مجرد سمةٍ اختيارية أو عارِض).

اقترنت ممارسة السلطة تقليدياً بالمتعة. فقد صوّر حشد كبير ومحترم من المنظرين النقديين النخب بوصفها ممسكةً بمقاليد السلطة دون أيّ غرضٍ آخر سوى ممارستها، بوصفها تمسك بمقاليدها للتمتع بالحكم. كذلك، قرن فلاسفةٌ ومنظرون اجتماعيون من أفلاطون إلى ميشيل فوكو (Michel Foucault) بالمتعة الشهوية فكرةَ "التحكم" و"التلاعب" بالهيئات والسلوكات، من أيّ موقع يجد فيه مسؤول نفسه (أو مسؤولة نفسها) في التسلسل القيادي. تتغذى هذه الشهوانية على الخبرة المكتسبة من استفزاز المُخضَعين ومن مشاهدة معاناتهم[2]. كما يصقل تصوّرَ النخبة السياسية لنفسها إحساسٌ

منهجية من السيطرة، ما يجعل الحقوق التي تتمتع بها الشركات غير قابلة للمقاومة تقريباً؛ انظر:
Alex Gourevitch, "Quitting Work but Not the Job: Liberty and the Right to Strike," *Perspectives on Politics* 14, no. 2 (2016): 307–323.

انظر أيضاً:
Philip Pettit, *On the People's Terms: A Republican Theory and Model of Democracy* (Cambridge: Cam bridge University Press, 2012), pp. 115–117.

١ رغم أننا عندما نتحدث عن الشرعية الديموقراطية نعود على نحو مثالي إلى الجمعية اليونانية التي كانت تضم المواطنين كافة، فإنّ فكرة تمتع هيئة الشعب السيادية بإرادة مطلقة تأتي إلينا من "مفهمة" القرن السادس عشر لسيادة الدولة، وقد قدمها جان بودان وتوماس هوبس: "اقترحا أنّه عبر طرح الديموقراطية بهذه الطريقة كانا وفيين لنموذج أثينا الكلاسيكية في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد. لكنّهما، على نحو مؤذ أو غير مؤذ، كانا فعلياً مبتكرين تماماً في الصورة التي اقترحاها"، إذ كيّفا الديموقراطية بالسلطة المركزية الخاصة بإرادة الدولة، وقد تجسدت في صياغة القوانين وإنفاذها:
Pettit, *On the People's Terms,* p. 189.

2 Steven Lukes, *Power: A Radical View* (New York: Palgrave, 2005).

بسمعتها وعصبيتها؛ يصح هذا الأمر سواء أكانت النخبة منتخبة أم معيّنة. حتى في الحكومات القائمة على قبول المدمجين - حيث "ينبغي أن تكون إرادة الشركات الكبرى الخاصة بالحكومة غايةً في الخضوع" - العلاقة بين المواطنين وحكّامهم موصومة بتصورٍ للتعسف لا مناص منه. والسبب في ذلك أنّ "وكلاء" الدولة لا يفشلون على الإطلاق في تطوير إحساسٍ بالامتياز. فبات "يُخلط على نحوٍ فاضح بينهم وبين صاحب السيادة" عوضاً عن أن يكونوا "مجرد وزراء مفوضين".[1] أخيراً يكسب السياسيون المعترف بهم، حتى لو جرى التصويت لهم أو ضدهم عبر انتخابات نزيهة، معيشتهم بانتزاع الموارد المتأتية عن فرض الضرائب دون أن ينتجوا أيّ شيءٍ يمكن قياسه مادياً أو حسابه بالكامل. يخلّف هذا الغموض دائماً شكاً في سريرة من يُمثَّلون بأنّ أفعال سياسييهم تعسفية بطريقةٍ أو بأخرى. يشدد الشعبويون من المشارب كافة، في انتقادهم حكم الأحزاب (partitocrazia) (party–cracy بالإيطالية، و partidocracia بالإسبانية)، على حالة الامتياز التي تتمتع بها أقلية عددية نتيجة نهبها الغالبية العظمى من السكان (سأعود إلى هذه القضية في الفصل الثالث). وبالفعل، إنّه المصدر الأكثر تطرفاً للاتهام القائل إنّ الديموقراطية التمثيلية والمنظومة القضائية والمؤسسية برمتها هما حكومة بـ"أغلبياتٍ قوية"[2]. يولّد هذا الاتهام شكوكاً في قدرة المؤسسات على التحقق من الشطط، وبطبيعة الحال القدرة التي عُدّت الحجة الذهبية في الدفاع عن الديموقراطية الدستورية.

قد تطمس الحجج المناهضة للنخبة، ولاسيما في أوقات القهر الاجتماعي والاقتصادي وتزايد غياب المساواة، التمييزات التقليدية بين أجنحة الحكم اليسارية واليمينية. إذاً، من الممكن أن يجتمع بسهولة مناصرو العمال ومناصرو النيوليبرالية تحت المظلة الواسعة للشعبوية. إليكم أمثلة على ذلك، حيث شرعن كلٌّ من المنتجين الأميركيين أواخر القرن التاسع عشر والتحررين الذين ألهمهم ريغان (Reagan) أواخر القرن العشرين سياساتٍ مناهضة لدفع الضرائب وأيّدوا التمرد على من لا ينتمون

1 Jean-Jacques Rousseau, *On the Social Contract; or, Principles of Political Rights* (1762), in *Basic Political Writings,* trans. Donald A. Cress (Indianap olis: Hackett, 1987), bk. 3, chap. 1.

2 C. M. Conaghan, *Fujimori's Peru: Deception in the Public Sphere* (Pittsburg: University of Pittsburg Press, 2005), p. 30.

إلى الشعب لكنّهم يعيشون على عرق الشعب ودموعه. الإشارة هنا إلى "قوى تضم معظم المسؤولين المنتخبين، وأرباب العمل في القطاع العام"، وحلفائهم[1]. كما أنّ الهبّة العامة الأولى لرابطة الشمال (Lega Nord) في ثمانينيات القرن العشرين ضد مؤسسة الحكم الإيطالية تجسّدت في حملة شعبية (وشعبوية) كبيرة من أجل "العصيان الضريبي" كرد فعل مبرر على الطبقة المغلقة في السلطة[2]. كذلك جعلت الحملة الانتخابية الرئاسية المكسيكية لأندريس مانويل لوبيز أوبرادور (Andrés Manuel López Obrador) عام ٢٠٠٦ التناقض بين نخب الدولة الفاسدة والضحايا الشرفاء موضوعها الرئيسي: "ما علينا فعله، إذاً، هو توحيد الشعب. إنّه كفاح شعب المكسيك بأسره للدفاع عن مصالحه في مواجهة عصبةٍ خلّدت نفسها في السلطة وحملت الخراب إلى بلدنا"[3].

تستهدف الشعبوية السلطة ضمن المؤسسات السياسية (من المؤسسات المحلية إلى الوطنية)، لأنّ تلك المؤسسات هي الميدان الذي تُعدّ النخب خبيرة به حُكماً، ولا خيار فيه "للمواطنين العاديين" سوى الانصياع (لو على مضض). ثمة شأنان إضافيان يضافان إلى الاشمئزاز من مؤسسة الحكم. أمّا أولهما، فهو أنّ النخب في السلطة تصبح عُرضةً لميلٍ ذهني مشتركٍ مع الأعضاء المختارين من فئات المجتمع العليا يجعلهم جميعاً يبدون كأنهم يتسمون بـ"فقدان الإحساس الأخلاقي المتبلد"[4]. وثانيهما أنّهم لا يبدون جريئين أو خلّاقين، بل بالأحرى "بلهاء" وذوي حظوة (ابتكر جون ستيوارت مل (John Stuart Mill) لقب "حكم المتحذلقين (pedantocracy)" دلالةً على طبقة موظفي الدولة)[5]. تتكون مؤسسة الحكم السياسية من أشخاصٍ ميالين أكثر إلى الإستراتيجيات السائدة لأنّ شاغلهم الرئيسي حماية "وضع"هم وإدامة سلطتهم

1 Kazin, *Populist Persuasion*, p. 263.

2 Marco Tarchi, "Populism Italian Style," in Mény and Surel, *Democracies and the Populist Challenge*, pp. 120–138.

3 Kathleen Bruhn, "'To Hell with Your Corrupt Institutions!' AMLO and Populism in Mexico," in Mudde and Rovira Kaltwasser, *Populism*, p. 92.

4 Mills, *Power Elite*, p. 343.

5 John Stuart Mill, *Considerations on Representative Government* (1861), in *On Liberty and Other Essays*, ed. John Gray (Oxford: Oxford University Press, 2008), particularly chap. 6, "Of the Infirmities and Dangers to Which Representative Government Is Liable."

لأطول وقت ممكن[١]. تتطور الأنماط الاجتماعية كنتيجة للقيم المشتركة، وعند اختيار الأنماط الاجتماعية، تكون الأوساط التي تشكّلها متشابهة في نوعها. إذ إنّ الدعم الضمني المتبادل يوحّدها كـ"الأواصر". "نخبة السلطة... تعتمد كذلك على تشابه أشخاصها، وعلاقاتهم الرسمية والشخصية بعضهم ببعض، وعلى الأساس الاجتماعي لوحدة نخبة سلطتهم"، وهي تميّز زمرة و"لا تميز أرستوقراطية"، لأنّها لا تتشارك في صفات موروثة أو تقاليد وإنّما روتيناً تعليمياً مشتركاً وانتماءً إلى أوساط مغلقة (تدرس في الكّليات عينها، على سبيل المثال، كما يلاحظ توماس بيكتي (Thomas Piketty) في وصفه الأوليغاركية الثرية العالمية الحديثة)[٢]. تتآزر النخب، والكلمة الشعبوية الدالة عليها في إيطاليا هي الطبقة المغلقة (la casta). يميل هذا التعبير إلى الظهور في اللحظة التي يبدأ فيها التحزب الأيديولوجي بالتلاشي؛ إنّها اللحظة التي بدأت فيها الأحزاب السياسية تبدو متماثلةً ومنشغلة (كما كان حالها) بوضع نفسها في التيار السائد لاستقطاب الأصوات. ولسد ثغرة الشرعية، عملت الأحزاب الجماهيرية السابقة على نقلة "تأسيس" تقليدية: "ذهبت إلى الدولة للحصول على مزيد من الموارد. وأمست تنظيماتٍ متمركزة على الدولة لأنّ جوهر نشاطها كان مترسّخاً في الدولة وتؤديه عبرها"[٣].

مع تراجع صدقية المنظمات الوسيطة (الأحزاب ووسائل الإعلام التقليدية)، ولدى اختلال الضوابط والتوازنات على المستوى المؤسسي وظيفياً (تحزيب العدالة على سبيل المثال، والتنامي الهائل للّامساواة الاقتصادية)، تمسي التنديدات الشعبوية بـ"لاأخلاقية الأقلية المتنفذة" أكثر فأكثر إغواءً[٤]. يصف ماير تحوّلات الأحزاب التقليدية كحالة من حالات "ديموقراطية أحزاب التكتلات الاحتكارية". ففي تشخيصه، لا تخلق الشعبوية أزمة ثقة في ديموقراطية الأحزاب؛ إنّها بالأحرى تكشف الأزمة وتستغلها وتشير إلى العقلية الداخلية التي تهيئ عناصر الحزب لمنصات التيار

1 Mills, *Power Elite*, p. 354.

2 Mills, *Power Elite.*, p. 278; Piketty, "Brahmin Left vs. Merchant Right."

3 Piero Ignazi, *Party and Democracy: The Uneven Road to Party Legitimacy* (Oxford: Oxford University Press, 2017), p. 175.

٤ انظر:
Wolfgang Merkel, "Is There a Crisis of Democracy?," *Democratic Theory* 1, no. 2 (2014): 11–25.

السائد وسياساته لأنّها ملائمة على الصعيد الانتخابي. ديموقراطية أحزاب التكتلات الاحتكارية هي في الواقع صورة مبكّرة من صور مناهضة التحزب ومناهضة الحزبوية: "داء شيخوخة" الديموقراطيات المستقرة الذي يبدأ من الداخل كمطلبٍ مقدم لمصلحة الجمهور العام[١]. وعلى هذا، تولّد أحزاب التكتلات الاحتكارية الشعبويةً ما يكمل نقلتها المناهضة للتحزب بادّعاء أنّ الأحزاب نفسها هي السبب الرئيسي في انتهاك المصلحة العامة.

دعونا ننتقل إلى النظر في الاختلال الوظيفي للضوابط والتوازنات على المستوى المؤسسي. يكشف الرد الليبرالي على الاعتراض الشعبوي نفسَه، إذ يتضح أنّه هزيل وغير فعال لأنّه يصر على حجةٍ شكلية مفادها أنّ أيديولوجيا نخبة قوية هي لغو: إنّها مجرد بقايا رهاب المستبدين الّذي ترافق مع الكفاح المناهض للأرستقراطية في حقبة الثورات الدستورية[٢]. تقترح الحجة الليبرالية أنّ مشرّعي الانتخابات والبيروقراطيين المعينين ليسوا سوى "خدم" للدولة وتزعم أنّهم لا "يمسكون" مقاليد السلطة، لكنّهم بالأحرى يعملون وفقاً لإرادة الناخبين[٣]. صحيح أنّ القبول يصنع ديموقراطية انتخابية، كما سنرى لاحقاً، لكنّ هذا القبول عينه يجعل الناس مرتابين بهذه الحجة الشكلية، لأنّهم يتذكرون أنّ الانقسام بين الحكّام والمحكومين مجرد انقسام توافقي ووظيفي؛ وهو نفسه مصطنع، وما من شكٍ في أنّه يستحيل تبريره بالكامل. وفقاً ليان فيرنر مولر (Jan Werner Müller)، "التشديد الحصري فعلياً في الخطاب العام على سيادة القانون"، مقترناً بالطريقة التي تميل فيها الأحزاب إلى نبذ السلوك الحزبي بجعل الخيارات السياسية عديمة المعنى بالفعل، يقدم على وجه الخصوص دفاعاً سيئاً عن الديموقراطية[٤].

أضحت إستراتيجيات تقليص السلطة التي كانت الديموقراطية الحديثة قادرةً على تفعيلها بالغة الاختلال الوظيفي، وهذا يبرهن مرةً أخرى أنّ ما يجعل النخب

1 Marco Revelli, *Populismo 2.0* (Turin: Einaudi, 2017).

٢ أشار إلى ضآلة الحجة الليبرالية إريك بوسنر وأدريَنان فيرمول في:
Eric A. Posner and Adrian Vermeule, *The Executive Unbound: After the Madisonian Republic* (Oxford: Oxford University Press, 2011).

3 Mills, *Power Elite,* pp. 16–17.

4 Müller, *What Is Populism?,* pp. 58–60.

هدفاً للانتقاد ليست "اللاأخلاقية". فالنخب وُجدت على الدوام، لكنّها لم تبدأ إثارة الحجج المناهضة لمؤسسة الحكم إلا عندما شرعت المؤسسات السياسية باستمداد شرعيتها من التمثيل الانتخابي. إذ إنّ الحكم التمثيلي نفسه وُلد من ادّعاء أنّ الشعب هو القوة الوحيدة للشرعية والسيطرة السياسيتين[1]. أمّا اليوم، فالهجوم الشعبوي يعود بالذاكرة إلى "نقاء" الشعب، فيعارض به كلاً من الادعاء التمثيلي للمنتخَب والادعاء الدستوري بالضبط والموازنة[2]. الافتراض الكلاسيكي الذي تكرره الشعبوية أنّه عندما تندمج النخب، يصير احتواء سلطتها صعباً. وفقاً للشعبويين أخفقت الإستراتيجية الدستورية (الفصل بين السلطات والضبط والموازنة) في أداء مهمتها.

لكنّ الشعبويين لا يشككون في التمييز بين الطبقة الحاكمة والشعب. فما يطعنون فيه هو بنية التمثيل الانتخابي، لأنّ هذه البنية هي ما يمنع تجسيد الأكثرية العادية ضمن زعيم ممثّل، على غرار المدافع عن العامة (tribune)، ومن يستطيع التحدث نيابةً عنها ونيابةً عنها فقط، ومن يستطيع استخدام قوة تأييدها للوصول إلى السلطة وإسقاط الأقلية المتنفذة. الانتقاد الشعبوي للاأخلاقية مؤسسة الحكم انتقاد يشير مباشرة إلى جوهر الديموقراطية التمثيلية. وهو يشير إلى أنّ الديموقراطية التمثيلية لم تكن مسؤولة فحسب عن ضياع تداول السلطة وعن تعزيز الانقسام بين الأكثرية والأقلية المتنفذة (كما كان سيفعل النقد الديموقراطي)، لكنّها كذلك كوّنت الشعب كتعدد مصالح متضاربة تمنع اندماجه يوماً ما في وحدةٍ تواجه الوحدة المقابلة (الأقلية المتنفذة). الديموقراطية التمثيلية تضعف الشعبَ بدلاً من أن تمنحه السلطة.

1 Mill, *Considerations on Representative Government,* particularly chap. 3;
انظر كذلك خطاب غايتانو موسكا في مجلس الشيوخ الإيطالي بتاريخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥، دفاعاً عن البرلمان في مواجهة الشعبوية الفاشية، في:
Partiti e sindacati nella crisi del regime parlamentare (Bari: Laterza, 1949), pp. 277-285
ونقل جيمس هانس مايزل مقتطفات منه في:
James Hans Meisel, *The Myth of the Ruling Class* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1985), pp. 225-226.

2 Yannis Papadopoulos, "Populism, the Democratic Question, and Contemporary Governance," in Mudde and Rovira Kaltwasser, *Populism,* pp. 54-55.

براءٌ من الحكم: مناهضة السياسة في الحياة اليومية

نستطيع عند هذه النقطة الإمساك بالمنطق النظري والعملي للنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم. فهو يتمثّل في الدفع باتجاه مناهضة السياسة التي تنطوي على ربط السلطة بالتلوث أو اللاأخلاقية. يضع هذا الإطار أساس ظاهريات الزعامة الشعبوية. فمقتضاها ألّا تتكرر أبداً الزعامة الانتخابية؛ الزعامة الانتخابية هي في الواقع نموذجها النقيض. يبدأ مسار الزعيم الشعبوي (أو الزعيمة الشعبوية) الهجوم على مؤسسة الحكم السياسية، لكن حالما يصل (أو تصل) إلى السلطة، وحالما تُهمّش الأحزاب القديمة، عليه (أو عليها) مواصلة الهجوم على النخب الأخرى. حالما يحرز الزعيم الشعبوي (أو الزعيمة الشعبوية) الأغلبية، عليه (أو عليها) التحرك لتغيير الدستور وإعادة تحديد وظائف المؤسسات القائمة وحدودها إن اقتضت الضرورة. تناسب حالة شافيز هذا المسار بصورة شبه مثالية. إذ إنّه

> فرض إرادته متسلحاً بتفويضه الاستفتائي وبنسب موافقة بلغت ٧٠٪ في استطلاعات الرأي العام. وبناءً على اجتماع، طالبت "الجمعية التأسيسية الجديدة" بـ"سلطة دستورية فائقة"، وهي مطالبة أيدتها المحكمة العليا، وتحركت مباشرةً نحو حلّ مجلسي "المؤتمر الوطني" وكذلك المجالس التشريعية، ملغيةً بالفعل الضوابط المؤسسية على السلطة التنفيذية التي كانت توجد في هيئات منتخبة أخرى. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، وضعت مسوّدة دستور جديد جرت الموافقة عليها في استفتاء شعبي آخر بغالبية ساحقة بلغت ٧١,٤٪ من المصوتين، وشُكّلت لجنة من "الجمعية التأسيسية" لممارسة السلطة التشريعية عوضاً عن "المؤتمر الوطني" المنحل.[1]

لكن ينبغي ألّا نفسر الثنائية بين النخب الفاسدة والشعب غير الفاسد بمعنى أنّ جميع أفراد الشعب (على الصعيد الفردي) أنقياء أو غير فاسدين. ادّعاء أنّ الشعب

1 Roberts, "Populism and Democracy," p. 149.

أخلاقي ليس هو ادّعاء أنّ أفراده على الصعيد الشخصي أخلاقيون؛ إنّه بالأحرى، كما سنرى في القسم التالي، ادّعاء أنّ هنالك ارتباطاً بين امتلاك السلطة واللاأخلاقية. بشأن هذه المحاجة الشعب غير فاسد ليس لأنّه يتمتع بالسموّ أو معصومٌ أخلاقياً لكن لأنّه بالأحرى لا يمارس سلطةً سياسية، وبذلك لا يجازف باتخاذ قراراتٍ ستؤثّر في مجتمعه بأسره. "لا يُعدّ المواطنون العاديون 'أخلاقيين' إلا بسبب 'خارجانيتهم' البنيوية 'عن السلطة السياسية'"[١].

في ربيع ١٩٩٢، عندما ظهرت أنباء عن مخطط ضخم للفساد يشارك فيه بيتينو كراكسي (Bettino Craxi) (رئيس الوزراء آنذاك ورئيس الحزب الاشتراكي الإيطالي)، تجمع حشد عميم أمام فندقه في روما. انتظر الناس ظهوره ورموه بقطع نقدية معدنية صائحين: "لص، لص!". بطبيعة الحال، لم يكن كثيرون من الحشد بالنزاهة التي بدا أنّ ردّ فعلهم على كراكسي يوحي بها. حقيقة الأمر أنّ كثيرين منهم استفادوا من منظومة الفساد الراسخة وتغاضي الحكومة عن التهرب الضريبي الذي فعلته فئات واسعة من السكان. من المفترض أنّ كثيراً من الواعظين كانوا لاأخلاقيين بقدر لاأخلاقية الزعيم الاشتراكي. لكنّهم كانوا من الخواص. لم يكونوا فاسدين من الناحية السياسية. تثير هذه الحادثة الاهتمام لأنّها تؤكد مجدداً أنّ المنطق الضمني للشعبوية ليس منطق أخلاقية شخصية، بل منطق أخلاقيةٍ سياسية، معرّفة بأنّها احتمال وجود فساد يقترن بالإمساك بالسلطة. إذاً، المفارقة في هذا المنطق أنّ الشعب لا يمكن أن يحكم مباشرةً على الإطلاق.

قد تكون كثرة من المواطنين العاديين فاسدة على الصعيد الشخصي ("من كان منكم بلا خطيئة، فليرمها بحجر")، لكن ما داموا لم يُنتخبوا لتمثيل الشعب ولا يحكمون نيابةً عنه، يظل هذا الفساد حالةً من حالات النقص البشري، وأمراً يخص كل شخص. "عندما تحدث مؤيدو بِيروت عنا 'نحن' في مواجهتهم 'هم'، كانوا يعنون الشعب – جميع الناس – في مواجهة السياسيين"[٢]. كان بيروت (على غرار بيرلوسكوني أو ترامب) جزءاً من النخبة الاقتصادية الفائقة الثراء. ويبدو أنّ ذلك كان مقبولاً من الناس

---

١ المرجع نفسه.

2 Kazin, *Populist Persuasion*, p. 280.

الذين لم يكونوا يبحثون في الواقع عن شخصٍ عادي يشبههم، ولا عن شخصٍ فقير مثل كثيرين منهم.

لم يكن بيروت الشخص الوحيد الذي وضع الشعب في مواجهة السياسيين: "كان الحنق عينه الذي حاول بيل كلنتون (Bill Clinton) وديموقراطيون آخرون الاستقواء به". يقدّم مايكل كازين الذي أستشهد به هنا ملاحظةً مثيرةً للاهتمام تؤكد الطريقة التي يمكن فيها خيانة الأكثرية الأخلاقية من قبل جزءٍ منها اكتسب تأييداً على أساس وعد بإضفاء طابعٍ أخلاقي على السلطة. تمثّل شعبوية بيروت، كما يكتب كازين، "خيبة أملٍ أعمق (مِن الديموقراطيين) لأنّها ترسخت بين أشخاصٍ آمنوا ذات يوم بتعهدات ريغان 'إزاحة الحكومة عن كاهلنا' و'استعادة أميركا'. وبعدً أن تعرّضوا للخيانة، كان صعباً اجتذابهم إلى ائتلاف حاكم جديد"[١].

كذلك تأتي حالة نموذجية أخرى من يورغ هايدر (Jörg Haider): بمجرد أن تولى زعامة حزب الحرية في النمسا عام ١٩٨٦، وجه ضربته الأولى إلى اختيار الموظفين السياسيين (من ينتمون إلى الأحزاب) للمناصب الحكومية، وللسلطات غير السياسية، والمنظمات الاجتماعية كالنقابات. لقد وفرت "ديموقراطية الشركات الكبرى" عقوداً من الاستقرار الاقتصادي وساعدت في إيقاف النزاعات الاجتماعية، لكنّ هذه المنافع أتت على حساب السياسة وممارسة توافق آراءٍ أنشأ مؤسسة حكم راسخة، قبل أن يتمكن "الشخص العادي" من فعل أيّ شيء. لقد حوّل هايدر حزبه اليميني التقليدي إلى حزب احتجاجي شعبوي، وجعل من مؤسسة الحكم هدفه الحصري في مواجهة النخب باسم المواطنين "العاديين". "أفكار المواطنين وآراؤهم"، كما كتب، "لا يمكن نقلها مباشرةً، لكنّ المؤسسات وأصحاب المصالح والأحزاب كانت تغتصبها. تجري بينهم وبين الدولة لعبة سلطة، تاركةً مجالاً ضئيلاً للحرية الفردية وتقرير المصير"[٢]. وهذا الخطاب حول إعادة المواطنين العاديين إلى السياسة ليس مجرد ظاهرة يمينية. فقد تضمّن خطاب طوني بلير (Tony Blair)، الموجه إلى مؤتمر حزب

١ المرجع نفسه، ص. ٢٨٠–٢٨١.

2 Quoted in Mouffe, "'End of Politics,'" p. 63.

العمال بعد فوزه بالانتخابات العامة البريطانية عام ١٩٩٧، الكلمات التالية: "لم يكن انتصارنا انتصاراً للسياسيين، لكنّه انتصار الشعب... وكما عبرت لي إحدى النساء: 'لقد استعدنا حكمنا'"[1].

إذاً، لعلنا نقول إنّ ما يحدد مناهضة النخبوية بنمطها الشعبوي ليس "النقاء" ولا "الأخلاقية"، إنّما حجة أنّ البراء من الحكم تعني أن تكون نظيفاً من السلطة. فأيّ حجة تمثّل النخب بوصفها لاأخلاقية هي حقاً حجة سياسية حتى لو صيغت بلغة تدّعي أنّها أخلاقية محض. لكن علينا أن نضيف أنّ النخب تُعرّض نفسها لهذا الانتقاد لأنّها واضعة ادّعاء تمثيلي، ولذلك من المتوقع منها (بواسطة الممثّل) أن تمنح ادّعاءها وجهاً إيجابياً.

مجمل القول إنّ الشعب بريء من السلطة (ويمثّل نفسه بوصفه بريئاً منها) وليس من اللاأخلاقية. أمّا النخب، فهي مذنبة لاستغلالها فرصة ممارسة السلطة واتخاذ القرارات باسم الجميع، ومن أجلهم، وهي بطبيعة الحال عُرضة للفساد. وكما تلاحظ كانوفان في تحليل الشعبويين والتقدميين الأميركيين مطلع القرن العشرين، هم لم يزعموا أنّهم خبراء ولا مختصون، بل بالأحرى مستقيمون فحسب. كانت الاستقامة السياسية تمييزاً نسبوه إلى الشعب العادي الذي لم يمسك زمام السلطة؛ وبهذا المعنى "قد يكون السياسي الأذكى رغم كل شيء هو تحديداً الأخطر إن كان فاسداً". قد يكون الشعب العادي بسيطاً وغير مطلع كفاية، لكن هذه الصفات لا تُعدّ خطيرةً كخطورة غياب الاستقامة. الشعب أقل ذنباً بـ"المصالح المكتسبة" حين يؤخذ كـ"كتلة" بدلاً من أخذه كأفراد، لأنّه لا يمارس السلطة بين حينٍ وآخر إلا كأفراد[2]. عند هذه النقطة، بتنا جاهزين للمضي خطوة أخرى في توصيف ظاهريات الأكثرية مقابل الأقلية المتنفذة. يمكننا البدء بتسليط الضوء على السمة الجوهرية لأيديولوجيا مناهضة مؤسسة الحكم: افتراض أنّ السلطة السياسية هي آلة الفساد. هذا هو، كما تستنتج كانوفان، جوهر النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم، وما يجعل الشعبوية "سياسة مناهضة السياسة".

---

1 Quoted in Canovan, "Taking Politics to the People," p. 43n2.

2 Canovan, *Populism,* p. 212.

السلطة تُفسد

يقال أنّ الزعماء الشعبويين يتّبعون "سياسة مناهضة السياسة"[١]. لكنّ مناهضة السياسة تضرب بجذورها داخل الحكم الشعبي، وتتعذر مماهاتها بالشعبوية. وبإعادة صياغة كلام نيكولو مكيافيلي، إنّها تفترض أنّ الرغبة العميقة للقسم الأكبر من السكان ليست رغبة بالحكم. أضاف مكيافيلي إلى ذلك ملاحظةً مهمة: الشعب يرغب كذلك في ألّا يهيمن عليه أحد. ومن هذه الرغبة في رفض الخضوع للهيمنة، يستمد مطلبه بممارسة بعض الوظائف السياسية، وعلى وجه الخصوص المشاركة في الموافقة على القوانين وضبط من يتولون الحكم[٢]. وتأكيداً لذلك أوجب مكيافيلي عدداً من السبل للمشاركة الشعبية: من التنافس على المناصب الكبيرة (*grandi*)، إلى مؤسسات شعبية محددة لمراقبة الحكّام. وفقاً لجون بي. ماكورميك (John P. McCormick)، "تشرعن نظرية مكيافيلي ميل الشعب 'الطبيعي' إلى السلبية، في حين أنّها تبرر أيضاً موقفاً سياسياً فعالاً 'غير طبيعي' أو مكتسباً بالتعلم"[٣]. بالنسبة إلى موضوع هذا الفصل، سنركّز على الميل "الطبيعي" الذي يدفع الناس إلى ترك قلة متلهفة تحكم. غير أنّني سأوضّح أنّ هاتين الجماعتين ليستا محددتين بحكم طبيعتيهما بل إنّهما بالأحرى حصيلة صراع ضد السلطة (وعليها). تتماشى السلطة بطبيعة الحال مع ضربٍ من تقسيم العمل بين الأكثرية التي تنصاع في الغالب وتسعى إلى راحة البال، والأقلية المتنفذة التي تتصرف في الغالب. من غير الممكن أن توجد السلطة السياسية دون تقسيم عمودي من هذا النوع. بهذا المعنى، إمكانية الفساد متأصلة فيها. وواقع الحال أنّ هذه الإمكانية هي محرك كامل منظومة السيطرة على السلطة واحتوائها.

كان افتراض مكيافيلي الأساسي - الذي كان دستورياً في تأثيره - أنّ ممارسة السلطة تسير جنباً إلى جنب مع تطوّر الصفات السلبية أخلاقياً. من غير الممكن أن

1 Carlos de la Torre and Cynthia J. Arnson, introduction to de la Torre and Arnson, *Latin American Populism,* p. 22.

2 Niccolò Machiavelli, *The Prince,* chap. 8, and *Discourses,* bk. 1, chap. 16, in *Selected Political Writings,* ed. and trans. David Wootton (Indianapolis: Hackett, 1994).

3 John P. McCormick, *Machiavellian Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), p. 146.

يكون الخلاص الكامل من الفساد هو الهدف. في وسع المؤسسات الجيدة احتواء المفاسد وتوجيهها وليس اجتثاثها أو حتى علاجها. لهذا السبب، ينبغي لمن يريدون الحفاظ على سلامة أرواحهم الفردية الابتعاد عن سلطة صنع القرار؛ ينبغي على أكثر تقدير أن يمارسوا مراقبة السلطة، وهي نوع سلبي من السلطة. من جانبٍ آخر، ما دام لا يمكن تجنب السلطة – لأنّها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الحرية والحفاظ عليها – يشبه الزعماء والسياسيون ضحايا قربانية تتيح للأغلبية العظمى الاعتناء بأرواحهم وحيواتهم الأخلاقية. من المؤكد أنّ دافع الوصول إلى السلطة، أياً يكن تأويلنا له، والحفاظ عليها (الرغبة في الحكم التي لا تتعهدها بالرعاية إلا قلة لحسن الحظ) هو مصدر الفساد، ما يجعل الأكثرية بريئةً ويمنحها شرعية كاملة في انتقاد الحاكمين، وفي مراقبتهم والتحقق منهم، والتمرد عليهم إن اقتضت الضرورة.

إنّ فقدان الثقة الشعبوي بمؤسسة الحكم هو تجلٍّ أقصى لفقدان الثقة بالسلطة، المتأصل في الحكم الشعبي بصورةٍ أعم. عندما كان مواطن في الجمهورية الرومانية يرغب في إعلان قراره الترشّح لمنصب حاكم، كان يصارح (*candid*) برغبته في ارتداء شَملة بيضاء (*candida*). لم يكن ارتداء هذه الشملة طريقةً لجعل نية المرشح علنيةً فحسبٍ، بل لجعله كذلك مرئياً على الدوام، ومن ثمّ معرّضاً لحكم الناس. نستطيع فهم ربط السلطة بالكتمان (من ثم بالأفعال غير المشروعة) عبر هذا المنظور. كما نستطيع استعماله لفهم الاعتقاد القائل إنّه في إمكان الشفافية والعلانية وحدهما أن يمنحا الشعب اليقين الذي يحتاجه؛ عيناه هما التحقق الوحيد الذي لن يكون في وسع السياسيين الإفلات منه. يبدو أنّ جمهور المتلقين، على أساس مفهومٍ شعبوي، وسيلة أكثر أماناً لمراقبة الأقلية المتنفذة ممّا كانت عليه الضوابط والتوازناتُ المؤسسية في أيّ وقت[1]. تضفي هذه القراءة أيضاً معنىً على التصور الجمهوري القائل إنّ الشعب يمسك بزمام السلطة بالسلب، أو كقوة مراقبةٍ تفترض سوء الظن بمن يمارسون السلطة إيجابياً أو على نحوٍ مباشر (وتعارضهم). التفتيش والمراقبة والمعاقبة هي جميعاً أدوات تظل في متناوَل من لا يمسكون زمام السلطة. تعني قوة تحققهم من السلطة ضمنياً أنّهم لا يحكمون أبداً مباشرة، بل: (١) عبر قوة الأعداد ومؤسسات

1 Bobbio, *Future of Democracy*, p. 93; Jeffrey Edward Green, *The Eyes of the People: Democracy in the Age of Spectatorship* (Oxford: Oxford University Press, 2010), p. 203.

جيدة ليست تحت تصرف الحكّام (بصرف النظر عمّن هم) (٢) عبر قوة الرأي والتفتيش العام، التي تحاكم مثل محكمة وتُكره الحكّام على البقاء متنبهين إلى احتمال أنّهم سيخسرون تأييدهم الشعبي (احتمال يُكرههم على البقاء محسنين وقريبين من الشعب قدر الإمكان).

الحثّ على الشفافية هو في صميم الدعاية الشعبوية[1]. تزعم هذه الدعاية أنّ سلطة جمهور المتلقين (السلبية) التفتيشية يمكنها جزئياً حلّ مشكلة وجود نخبة في السلطة (أمر يتعذر اجتنابه إذا كان على الشعب تأدية دورٍ سلبي أو تدقيقي). غير أنّ الهجوم الشعبوي أقصوي للغاية. فهو يعلن في الواقع أنّ جميع الضوابط القائمة – المؤسسية وخارج إطار المؤسسات (أي الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام) – تفشل لأنّها ليست بين يدي الشعب أو زعيمه الحقيقي. يبدو أنّ كسر الحلقة بين سلطة التدقيق وخطر خداع من يفعلونه للشعب أمرٌ بالغ الصعوبة. ليست المشكلة في هذه النخبة أو تلك، بل في "مؤسسة الحكم السياسية" نفسها، لأنها تمسك بيديها المؤسسات وأيضاً وسائل مراقبتها وضبطها.

نستطيع الآن إضفاء معنىً على الخطاب الذي يستخدمه الزعماء الشعبويون: يتحدثون جميعاً عن "الذهاب إلى الشعب" أو عن "أن تكون قريباً منه وحتى أن تكون واحداً منه". إذ يتعيّن على أولئك الذين يتطلعون إلى اكتساب تأييد الشعب الادّعاء بادئ ذي بدء أنّهم أصيلون، مثل الشعب الذي يشكّل جمهورهم. ثم يتعين عليهم تقديم أنفسهم على أنّهم الممثّل الحقيقي الوحيد عن الشعب (حتى لو كانوا من أصحاب الملايين). تردد هذه المحاجات صدى ثلاث صفات متداخلة نسبها مكيافيلي إلى السلطة السياسية: (١) الصفات التي يُتوقع أن تمتلكها الأقلية المتنفذة في السلطة (٢) الصفات التي يمتلكها الناس (٣) الصفات التي يجب على الزعيم المثالي امتلاكها. يظهر هذا المنطق الأساسي المناهض لمؤسسة الحكم في ثلاثة مقاطع من كتاب *The Prince* [الأمير] حيث توصف هذه الصفات الثلاث المتداخلة للسلطة[2]:

١. "أؤكد أنّ جميع الرجال، حين يتحدث الشعب عنهم، ولاسيما الحكّام لأنّهم

1 Canovan, *The People*, pp. 80–83.

2 Machiavelli, *The Prince*, pp. 48, 32, and 48, respectively.

يشغلون مواقع تخويل السلطة، يوصفون من ناحية الصفات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالذمّ أو بالثناء".

٢. "أهداف سواد الناس أقل لاأخلاقية من أهداف النخبة، لأنّ النخبة تريد أن تضطهد، والعامة لا تريد التعرض للاضطهاد".

٣. "أعلم الآن أنّ كل شخص سيوافق على أنّه إذا استطاع الحاكم امتلاك جميع الصفات الحسنة التي أوردتها ولم يكن يمتلك أيّاً من الصفات السيئة، فسيكون الوضع ممتازاً".

في وسعنا أن نستمد ثلاث محاجات من هذه الاقتباسات، ستسلط قليلاً من الضوء على القراءة الشعبوية النقدية للنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم.

أولاً يسهل امتلاك الأخلاقية التي يزعم الشعب أنّه يدافع عنها والحفاظ عليها لأنّ الشعب العادي ليست لديه سلطة "الإكراه" (ولا يريدها). تخلق سلطة الإكراه في هذه المحاجة الشروط التي تُعرّض البشر لأمورٍ ضرورية سياسياً لكنّها لاأخلاقية وفاسدة، أقلّه من وجهة نظرٍ أخلاقية شخصية. وهذا الأمر يوضح السبب في أنّ الزعماء في السلطة يجدون دائماً صعوبةً في اكتساب تأييد الأقلية المتنفذة (الحاشية) التي تشبههم والإبقاء عليه؛ ذلك أنّ الأقلية المتنفذة تريد الأمر عينه، أي سلطة الإكراه. تعرف الأقلية المتنفذة الحيل التي عليها استخدامها، وهي تدرك قذارة أيديها. وهذا صحيح الآن مثلما كان صحيحاً في زمن الجمهورية الرومانية التي كانت أنموذجاً مكيافيلياً: لا يحدث التنافس السياسي إلا داخل الأقلية المتنفذة وبين أعضائها، في حين يؤدي الشعب في أحيان كثيرة دور قوة تدقيق وحكم (تعكس حسن النظام (*buoni ordini*) وتحقق الاستقرار). ثانياً يستطيع الزعماء بسهولةٍ كسب تأييد الشعب (الذي يحتاجه الزعماء أيضاً من أجل التحقق من سلطة الأقلية المتنفذة التي تشكّل الحاشية) ليس لأنّ الشعب يعوزه التعطش للسلطة فحسب، بل لأنّ في إمكان الزعماء إخفاء مفاسدهم وجعل الشعب يؤمن بنقائهم (أو تلوثهم الاضطراري، وفق مقتضى الحال). وهذا يعني أنّ الشرعية مسألةٌ خطابية أكثر ممّا هي مسألة شكلانيةٍ مؤسسية. ثالثاً ينبغي أن يتظاهر الزعيم الشعبوي بأنّه واحد من الشعب، وسيستخدم بالتأكيد إستراتيجية الكتمان ليبدو كأنّه واحد من الشعب

دائماً، وليس حين يعارض (أو تعارض) مؤسسة الحكم فقط.

نستطيع استعمال صفات السلطة والممسكين زمامها (التي تدفع إلى قلة ثقة الأكثرية بالسلطة) لتوضيح البنية الأيديولوجية للنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي. وكما سبق لي وقلت، هذه البنية مناهضة للسياسة جذرياً. إنّها تكون بهذا المعنى أخلاقيةً. فالقدرة على خلق صورٍ وآراء، إذ ستقنع الشعب بإطار السلطة هذا، هي مكوّنٌ أساسي من مكوّنات ممارسة الزعيم الشعبوي التمثيلية. كان بيرلوسكوني قادراً على الاحتفاظ بسلطته لسنوات، ويتمتع بتأييدٍ شعبي بفضل مهارته في تقديم وجهه الشعبي على الملأ. كان ذلك الوجه رغم كل شيء وجه شخصٍ دخيلٍ سياسياً. لقد ساعدته كثيراً وسائل الاتصال المتنوعة التي كان قادراً على تنسيقها في تكوين رأي لاءَم أذواق جمهور المتلقين والحفاظ عليه. يتعين على الزعماء الشعبويين تمثيل أنفسهم كمواطنين عاديين، ولا يمكن أبداً أن يكونوا موضع شُبهة في أنّهم جزء من النخبة. وعلى غرار البشر جميعاً، قد يرتكب الدخيل أخطاءً. غير أنّ الزعيم الشعبوي تعوزه المفاسد السياسية التي يُعتقد أنّ زعماء مؤسسة الحكم يمتلكونها. تنبع مناهضة الثقافوية، وهي سمةٌ أخرى من سمات النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي، من هذا الزعم بالصفات الأخلاقية المتواضعة التي يدّعي مناصرو الزعيم أنّه يشترك بها مع الشعب العادي[1]. يشدد الباحثون في السياسة على دور التحشيدات بين ظهراني الشعب بوصفها عَرَضاً للسخط السياسي على سياسات الأحزاب العادية. وهذا صحيح بصرف النظر عن النتائج التي يحققها، كما يمكننا أن نرى حين ننظر إلى الشعبوية[2]. قال نيوت غينغريتش (Newt Gingrich) عن الرئيس باراك أوباما (Barack Obama) والديموقراطيين "إنّهم حكومة النخبة،

١ عندما ظهرت الرابطة الشمالية في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، كانت تصور اليسار بوصفه نخبوياً ومناهضاً للديموقراطية بسبب ميله التقليدي إلى اجتذاب المثقفين، وانعدام ثقته برأي الناس العاديين، ونفوره من عقلية العصاميين الاعتيادية. بالعودة إلى عصرنا، لم يستخدم اليسار تعابير لطيفة للإشارة إلى "الجامعيين" أثناء حملته الانتخابية؛
Marco Tarchi, "Italy: A Country of Many Populisms," in *Twenty-First Century Populism: The Spectre of Western European Democracy,* ed. Daniele Albertazzi and Duncan McDonnell (New York: Palgrave, 1988), p. 94.

2 Taggart, *Populism;* see also his "Populism and the Pathologies."

ومن أجل النخبة، ومن خلال النخبة"[١]. إنّ الاحتجاج على المثقفين وأصحاب الثقافة العليا والجامعيين، والهجمات على "حثالة القطط السمان" الكوزموبوليتانية باسم "الحس السليم لعامة الشعب" (أولئك الذين يعيشون من عملهم ويقطنون في حيّزٍ ضيق من قريةٍ أو حي) هي من مكوّنات أيديولوجيا يمكن تمييزها فوراً بصفتها أيديولوجيا شعبوية[٢].

النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي

عاد تشارلز رايت ميلز، في كتابه *The Power Elite*، إلى ياكوب بوركهارت (Jacob Burckhardt) لتقديم لمحة عمّن هي النخب السياسية وعمّا تفعل: "إنّها كل ما لسنا عليه لأنّها تمتلك سلطة 'نحن' لا نمتلكها"[٣]. إنّ ما تستطيع مؤسسة الحكم فعله، أكثر ممّا تعمله فعلياً، هو ما يمنحها وضعاً ملوثاً أو يجعلها تبدو "لاأخلاقيةً". حقيقة الأمر أنّ النخب السياسية توسم، وفق ميلز، بأنّها لاأخلاقية لأنّ قربها من السلطة يعرّضها بصورةٍ طبيعية للفساد. ومن أجل تبيان كيف يخلق هذا الوضع إمكانيةً للفساد بطريقةٍ عكسية، وصف ميلز الإستراتيجية التي توظف بها النخب حواشيها للذود عن نفسها من الانتقاد الشعبي بأنّها لاأخلاقية. تزعم أنّها "عاجزة" لأنّها "مشتتة" وتفتقر إلى "أيّ تماسك". وكي تدرأ عن نفسها الاتهامات باللاأخلاقية، تزعم أنّها منقسمة، ما يعني أنّ سلطتها كمجموعةٍ سياسية تغدو هدفاً للنقد بدلاً ممّا تعمله فعلياً. قد يكون للنخب انتسابات حزبيةٍ مختلفة، لكنّها تعمل كلّها ضمن المؤسسات عينها وتتشاطر الرغبة عينها في الاحتفاظ بدورها. الانقسامات داخل مؤسسة الحكم هي في الواقع مجرد انقساماتٍ ظاهرية، وحتى الضوابط

1 Jason Easley, "Newt Gingrich Claims That Obama Not the GOP Governs for the Elite," August 5, 2010, https://www.politicususa.com/en/gingrich-obama-elite

٢ أستقي هذه الاقتباسات من تحليل إرنست بريستون مانينغ وحزبه الجديد (١٩٩٠-١٩٩٢) الذي قدمه ديفيد لايكوك:
David Laycock, "Populism and Democracy in Canada's Reform Party," in Mudde and Rovira Kaltwasser, *Populism*, pp. 46-67.

3 Burchard's words are in Mills, *Power Elite*, p. 3.

المؤسسية التي تحيل إليها النخب ليست قادرةً بالكامل على احتواء سلطتها. إذ تخفي الأيديولوجيا الهزيلة للأخلاق المنسوبة إلى الشعبوية أيديولوجيا مكتنزة تمضي إلى ينبوع السلطة.

إذا كانت التنازعية مع الأقلية المتنفذة تبدو أخلاقيةً، فذلك لأنّ الشعبوية لا تدّعي الأولوية السياسية لإرادة الشعب على إرادة النخب وفي مواجهتها. وهي لا تدّعي أنّها تشترع الديموقراطية المباشرة أو تتجاوز الانقسام بين "الداخل" و"الخارج". تدّعي الشعبوية بالأحرى وجاهة أولوية الشعب على بعض أجزائه وفي مواجهتها. إنّها تريد أنّ تمثّل الأغلبية العظمى وحدها، لأنّ هذه الأغلبية (كما تعتقد الشعبوية) الجزء الشرعي الوحيد. لا يناسب هذا الادّعاء نوع التنافس على السلطة الذي يحرّك الأحزاب التقليدية، لأنّه يعني صراعاً على السلطة يتطلب نوعاً جديداً من التمثيل. وينبغي ألّا يكون هذا النوع الجديد مجزأً بين المتنافسين والادعاءات، بل ينبغي أن يكون موحداً بما يكفي لمواجهة زمرة النخبة المترسخة. ينبغي أن يكون الممثّل، كما يكتب لاكلاو، عنصراً فعالاً يقدم التعهدات والصدقية للوحدة الممثلة؛ تلك الوحدة هي خالقة عملية المجانسة التي ستضع حدّاً للانقسامات داخل الهيئة الانتخابية[1]. ترقى النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي إلى دعوة إلى الاستعاضة عن الطالحين ("غير الأصيلين" كحال "الأقلية المتنفذة") بالصالحين (الذين هم وحدهم في الواقع "الأصيلون"). ومن غير الممكن حدوث ذلك إلا إذا تحوّل التمثيل إلى فعلٍ من أفعال الإيمان والتماهي العاطفي. من غير الممكن أن يترافق ذلك مع المسائل المتعلقة بالمساءلة، لأنّ هذه المسائل ستمزق الجسم السياسي بتضارب المطالب والادّعاءات. وكما سنرى في الفصلين التاليين، هذه الدعوة ليست ثورية؛ ولا لتكوين سيادة (أو نمط جديد من الحكم). إنّها ليست حتى دعوةً للحكم المباشر من الشعب الأخلاقي (أو حكمٍ غير تمثيلي). إنّها دعوةٌ لتغيير النخبة التي تتولى السلطة.

بأي معنى يتصور الانقسام الشعبوي مسبقاً أيديولوجيا "أخلاقية"؟ كيف يمكن أن تُمنح الأخلاقية قوة حجةٍ سياسية ضد الانقسام السياسي العمودي بين "الأقلية

1 Laclau, *On Populist Reason*, pp. 157-158.

المتنفذة" و"الأكثرية"؟ وباختصار: إذا كان الشعب العادي "نقياً"، أيكون ذلك لأنّه يمتلك خاصية نقاء داخلية المنشأ، أو لأنه بالأحرى لا يحمل ما قد يفسده (كما قد يفسد أيّ شخص)، أي السلطة السياسية؟ الإجابة التي أقترحها أنّه إذا كانت "الأخلاقية"، أو "النقاء"، جذرية إلى هذا الحد، فالسبب في ذلك أنّها تأتي من حجة سياسية جذرية بصورة استثنائية: افتراض، كما رأينا، أنّ الأخلاقية تنجم عن غيابٍ السلطة السياسية. وبما أنّ الشعب نقي لأنّه لا يمارس مباشرةً أيّ سلطة سياسية، فسيكون الانتقاد الشعبوي لمؤسسة الحكم جذرياً ولا رادّ له.

هنا سنقابل سبباً آخر لعلاقة هذه الشعبوية الملتبسة بالديموقراطية. لا تزعم الديموقراطية أنّ السلطة تُفسد، بل أنّه إذا مارسها المواطنون وتحكّموا فيها، فيمكن أن تكون شرط الحرية السياسية والشخصية ورفض الخضوع. يطالب الشعب الديموقراطي بـ"كراتوس"، ويمكن تعزيز هذه المطالبة بالإبقاء على بوابات ممارسة السلطة مفتوحةً، وإكراه السلطة على التداول، ومنع تمترسها في أيّ مكان. تلكم هي الشروط المعيارية التي تساعد في إقامة مجتمع محلي ديموقراطي، وليس في إقامة ثنائية محددة مسبقاً بين أولئك الذين يحافظونَ على أنفسهم أنقياء وبمنأى عن الفساد وأولئك الفاسدين والملوَثين.

بطبيعة الحال، يسهّل النظام التمثيلي كلاً من هذه الثنائية بين الداخل والخارج، والصرخة الشعبوية ضدها. وكما قلت سابقاً، يبدو أنّ الانتخابات تشكّل الممسكين بمقاليد السلطة كجماعة متماسكة[1]. المقصود تحديداً من صياغة المجلس التمثيلي عبر الأحزاب والانتماءات التحزبية – تعددية الزعماء، كما سأظهر قريباً – هو تحطيم ذلك التجانس المؤسسي، وتفعيل ضربٍ من تعددية الآراء والخلافات التي توجد فعلياً في المجتمع. ليست ظاهرة جزافية أن تغدو الهجمات الشعبوية على التمثيل السياسي هجماتٍ على الانقسامات الحزبية في المؤسسات التشريعية الناجمة عن الانتخابات. وكما سنرى في الفصل التالي، بناء الشعب الشعبوي وتحويل الانتخابات إلى ضربٍ من الاستفتاء (يحتفل بانتصار "الشعب الحقيقي") ردّ الشعبوية على هذه المشكلة. وكما تلاحظ كانوفان، "تنطوي رؤية لـ'الشعب'

1 Mills, *Power Elite*, pp. 18–19.

بوصفه جسماً موحداً على صبرٍ نافد من صراع الأحزاب، وقد تشجع على تأييد زعامة قوية عندما يتاح شخصٌ كاريزمي يجسد مصالح الأمة"[١].

ثمةً حاجة إلى ملاحظات إضافية لإكمال إيضاح النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي. إنَّ "وحدة نخبة السلطة"، ونقيضها، وحدة الشعب في السلطة، هي روح النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي. يبدو أنّ هذا المجاز سيعيدنا إلى جدلية ماركس (Marx). فوفقاً لتلك الجدلية يُبسّط توحيد الطبقتين اللتين خلقتهما الرأسمالية الصراع ويسهّل أكثر تعرّف الطبقة المناوئة للرأسمالية على عدوها، ويعطي كفاحاتها من ثَمّ انعطافةً ثورية. غير أنّ المماثلة بين الصراع الطبقي والصراع الشعبوي غير مقنعة، رغم أنّه مشابه له بنيوياً. والسبب في ذلك، من وجهة نظر ماركس، أنّ السلطة النابعة من الثنائية بين "من يملكون" و"من لا يملكون" تنجم عن البنية الاقتصادية للمجتمع التي يعتقد ماركس أنّها ليست مشادةً سياسياً أو أيديولوجياً، إضافةً إلى أنّ طبقة "من لا يملكون" ليست "جزءاً" لأنّ مصالحها واحتياجاتها تتعلق بالشرط الإنساني بوصفها مطالب كونية بالكرامة والحرية. وخلافاً للنقد الاشتراكي لا ينبثق الهجوم الشعبوي على النخب من حقل العلاقات الاقتصادية والطبقية، وليست لديه طموحات كونية. لكنّ الشعبويين لا يحذون حذو الديموقراطيين في هذا الحقل، لأنّهم يقيمون نقدهم على ثنائية بنيوية بين الحاكمين والمحكومين: بين مؤسسة الحكم وجميع الآخرين (خلافاً للديموقراطيين الذين يقيمون نقدهم على معيار الانفتاح)[٢].

نستطيع أن نرى، إن أبقينا مركزية السياسة نَصب أعيننا، أنّ الأيديولوجيا الهزيلة للأخلاقية تُعرّض الشعبوية لتوترٍ لا مفر منه يتعذر عليها بنفسها تفسيره.

1 Canovan, "'Trust the People!,'" p. 5.

٢ هذه هي المشكلة التي يشير إليها سلافوي جيجيك عندما يظهر الانتقال من الحجة البنيوية إلى الابتكار الأيديولوجي لدى الموحد: بالنسبة إلى الشعبويين (ولاكلاو) "سبب الاضطرابات لا يكون في نهاية المطاف أبداً النظام بوصفه كذلك، بل الدخيل الذي أفسده المتلاعبون الماليون، وهم ليسوا بالضرورة رأسماليون، وهكذا دواليك. وليس عيباً قاتلاً يندرج في البنية بوصفه كذلك، بل هو عنصر لا يؤدي دوره في البنية على نحو صحيح. وعلى العكس من ذلك، وبالنسبة إلى ماركسي... المرَضي (سوء السلوك المنحرف لدى بعض العناصر) هو عرَضٌ للسوي، ومؤشر على ما هو خطأ في صميم البنية المهددة بنوبات 'مرضية'"؛
Žižek, "Against the Populist Temptation," *Critical Inquiry* 32, no. 3 (2006): 555-556.

ذلك أنّها غافلة عن الطريقة التي تفكر فيها الشعبوية وتستعملها في نهاية المطاف بالمؤسسات والإجراءات. ورغم أنّ الأيديولوجيا الهزيلة تستطيع إضفاء معنى على الشعبوية بوصفها حركة معارضة، لكنّها تعجز عن تفسير كيفية تمكّن الشعبوية في السلطة من تجنب الوقوع ضحيةً لنقد اللاأخلاقية. ليس في وسعها مساعدتنا في فهم الإغراءات المهلكة التي تنتظر الزعماء الشعبويين وهم يكافحون لتفادي السقوط في فخ التلوث كما سقطت النخب التي سبقتهم. هنالك إغراءان أساسيان يواجهان الزعماء الشعبويين، وأولهما حميد أكثر من الثاني. فمن جانب، قد يحاول الزعماء البقاء في حالة حملة دائمة بهدف التأكيد مجدداً لتماهيهم مع الشعب بجعل جمهور المتلقين يعتقد أنّهم يخوضون معركةً جبّارةً ضد مؤسسة الحكم الراسخة من أجل الحفاظ على نقائهم. ومن جانبٍ آخر، قد يرغب الزعماء في تغيير القواعد والدستور القائم من أجل تعزيز سلطتهم في صنع القرار. قد تفيد هذه الأمور في إضعاف الضوابط المؤسسية والحط من شأن المعارضة (بافتراض أنّها لا تزال أبية ولم تتروض بعد). تتوقف كلتا النقلتين على الجهود المبذولة لتكوين صاحب سيادة أكثر شمولاً، ولضخ التعبئة من الأسفل. وليست هذه الجهود متآلفةً بالضرورة مع الديموقراطية، فقد تكون في الواقع على حسابها[1].

رغم أنّ نتائج هذين الإغراءين قد تكون مختلفةً، فإنّهما ينطويان على تشويهٍ جسيم للإجراءات الديموقراطية. يتضمن تقدير الإجراءات الديموقراطية أنّه يتعين علينا ألّا نفهمها كقواعد اختيارية يجب أن تفوز ولا كـ"مجرد" اشتراطات رسمية. لنأخذ على سبيل المثال الانتخابات، فهي إجراءٌ يصنع اللاعبين حتى عندما ينظّم لعبتهم، ويجعل المواطنين والجماعات المشارِكين في اللعبة الانتخابية يتصورون ويشكلون كلاً من لغتهم وسلوكهم بحيث يحترمون على الدوام خصومهم. ينطبق هذا الميل على حدٍّ سواء حين يتنافسون وبعد أن يعرف الجميع نتيجة التنافس ويسلّموا بها. مثل هذا السلوك بالغ الأهمية، ويظهر لنا الطرق التي تكون فيها الانتخابات من عين طبيعة الديموقراطية وليست مجرد شكليات[2]. وينطبق القول

1 Roberts, "Populism and Democracy," p. 153.

2 Bobbio, *Future of Democracy*, pp. 65–67.

عينه على خاتمة الحملات الانتخابية؛ من الممكن بالطبع تأجيل نهاية الحملة وفق الرغبة، لأنّه في مقدور الفائز (أو الفائزة) تعزيز التأييد وسط قاعدته (أو قاعدتها) باستمرار عبر التعبئة الدائمة للدعاية ووسائل الإعلام. ورغم أنّ هذا التنظيم اللانهائي للحملات لا ينتهك الولاية الانتخابية، فإنّه يحثّ الأغلبية على التفكير (ويحاول جعل جميع الناس يفكرون) في أنّ انتصارها العددي ليس قوياً بما يكفي، أو ليس شرعياً بما يكفي. يستتبع ذلك بجلاء أنّ الفاعلين يلعبون لعبة ديموقراطية، في حين أنّهم لا يسلّمون بها حقاً. إنّ النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي، رغم تأطيرها كتمييزٍ أخلاقي هزيل بين الأقلية المتنفذة الفاسدة والشعب الأخلاقي، قادرة على إحداث سلسلة من العواقب، وعلى تشكيل سلوك عام ولغة عامة، ما يعني أنّ تأثيرها في المؤسّسات الديموقراطية غير ضار. يتبين أنّ ما يبدو هزيلاً هو مكتنز حقاً في الواقع.

مسألة التأويل

إنّ انتقاد النخب هو أحد التجليات المتسقة لروح المساواة في الديموقراطية. يحاجج ميلز في كتابه *The Power Elite* في أنّ "اللاأخلاقية البنيوية" للنخب ليست مجرد أمرٍ يدلّ على رجال سلطة فاسدين بعينهم، بل بالأحرى على سمة تربط الرجال الأقوياء والأغنياء بسلطات الدولة[1]. تمتلك النخبة السياسية القدرة على الاتصال بالنخب الاجتماعية كافة، وهذا ما يجعل الشعب الديموقراطي يشعر أنّه مستبعد وخاضع لعبء لا يطاق تفرضه الأقلية المتنفذة. كان انتقاد النخب هو السبب الأساس في مختلف التحولات التي طرأت على الحكم التمثيلي عبر تاريخه. وكما يظهر برنار مانان، وُلدت ديموقراطية الأحزاب أيضاً من رحم صيحة مناهضة لمؤسسة الحكم ضد البرلمانية الليبرالية بحكومتها من النبلاء، وبدلاً من سحب مرشحيها التمثيليين "من نخب المواهب والثروات"، بدا طاقمها "مؤلفاً أساساً من المواطنين العاديين... هذا السبب في أنّ عدداً من المراقبين في أواخر القرن التاسع

١ "يتشابك أثرياء الشركات كأنّهم شريحة رأسمالية تشابكاً عميقاً مع سياسة الدولة العسكرية":
Mills, *Power Elite*, p. 343.

عشر أوّلوا الدور الجديد الذي أدته الأحزاب كدليلٍ على أزمة التمثيل"[1]. إذاً، من الواضح أنّ تأويل "الديموقراطية" مفتاحٌ لفهم موضع النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم في كلٍّ من الديموقراطية والشعبوية. القضية أنّ المحاجات (والنظريات) الديموقراطية كافة ليست مهيأة بالقدر عينه للتعامل مع النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم. هذا خلل جسيم ويظهر لنا كيف تُكرهنا الشعبوية على التأمل النقدي في تأويل الديموقراطية الذي نشير إليه عندما نسعى إلى التصدي لتحديات الشعبوية. دعونا نوضح بإيجازٍ المحاجتين المعياريتين الرئيسيتين المناهضتين لمؤسسة الحكم اللتين تعرضهما النظرية الديموقراطية: المحاجة التي يمثلها روبرت أ. دال (Robert A. Dahl)، وتلك التي يمثلها هانز كيلسن (Hans Kelsen).

يستهل دال الفصل الثامن من كتابه *Democracy and Its Critics* [الديموقراطية ونقّادها] (١٩٨٩) بهذا الاقتباس من أرسطو: "في الدول الديموقراطية، 'الشعب' هو صاحب السيادة. أمّا في الأوليغاركيات، فتشغل الأقلية المتنفذة هذا المنصب"[2]. يستمد دال من تعريف أرسطو "الافتراضات" عن المثل الأعلى الديموقراطي: المشاركة الفعالة، والمساواة في التصويت في المرحلة الحاسمة، والفهم المستنير، والسيطرة على جدول الأعمال. في أسفل هذه "الافتراضات المثالية"، يضيف افتراضاً يتعلق بامتلاك المواطنين فرصاً سياسية متساوية للمشاركة والعمل في المجال العام. من وجهة نظره إنّه البند الجذري المناهض لمؤسسة الحكم المتضمن في المثل الأعلى الديموقراطي. وباسترجاع تحليل ميلز السوسيولوجي، في وسعنا القول إنّ النخب، من وجهة نظر دال، ليست مشكلةً بحدّ ذاتها؛ المشكلة بالأحرى هي ارتباطات تلك النخب بمن يمسكون بمقاليد السلطة، ومن ثم بمن يدعمون الفصل بين "داخل" مؤسسات الدولة و"خارجها" ويوسعونه. لكنّ الديموقراطية من الناحية العملية لا يمكنها التطابق مع افتراض دال عن اللازعامة الجذرية في ديموقراطيةٍ مثالية، لأنّ الديموقراطية على أرض الواقع لا يمكنها تجنب وجود زعماء. يبدو أنّ مقاربة دال غير مهيأة، بسبب انقسامها بين مستوى "الافتراضات

1 Manin, *Principles of Representative Government*, pp. 194–195.

2 Robert A. Dahl, *Democracy and Its Critics* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989), p. 106.

المثالية" ومستوى التطبيق العملي، لمواجهة الشعبوية القائمة بنيوياً (كما سبق ورأينا) على إطارٍ ثنائي.

وكما أوضحت كانوفان منذ بضع سنوات، المقصود من المشروع الشعبوي بجلب السياسة إلى الشعب وجلب الشعب إلى السياسة هو تحديداً التغلب على الثنائية بين الديموقراطية "المثالية" و"الواقعية". وعلى هذا النحو من المفترض فيه "تنقية سياسة" السياسيين الذين يمارسونها[1]. فالانقسام بين المثالي والواقعي في النظرية الديموقراطية، كما في وسعنا أن نرى، هو أشبه بالأكسجين للشعبوية. وعليه، لا تعرض ثنائية دال – "الافتراضات المثالية" عن الديموقراطية و"حقيقة" الحكم المتعدد (polyarchy) – شبكة أمانٍ متينة بما يكفي لمواجهة الشعبوية. في وسع الشعبوية دسّ نفسها بين هذين الشطرين وادّعاء أنّ ما صُوّر كـ"نظريةٍ سياسية" هو في الحقيقة أيديولوجيا تغطي "الحقيقة" القائلة إنّ السلطة في أيدي نخبةٍ ما. أزعم أنّ نظرية كيلسن تقدم محاجةً أفضل بهذا الخصوص، لأنّها تظهر مدى تأصل النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم في صميم "ممارسة" الديموقراطية. ولتقديم هذا الادّعاء بفعالية، حريّ بكيلسن التشكيك في الثنائية بين "المثالي" و"الواقعي".

في البداية، يعترف بأنّ الزعامة "ليس لها مكان في الديموقراطية المثالية"، لكنّه يمضي بعد ذلك مباشرةً إلى التساؤل عن "كيفية اختيار الزعيم"، وهي قضية يعتقد أنّه يتعين علينا الاستعانة بها إذا أردنا اكتشاف "واقع دلالة (الديموقراطية) والمبادئ التنظيمية الخاصة بها"[2]. وعوضاً عن البدء بافتراض ثنائيةٍ بين المثالي والواقعي، يقترح كيلسن (على الطريقة الكانطية) أن نبحث عن المبادئ ضمن الممارسة والسيرورة اللتين تحدثهما الديموقراطية. هذا المفهوم الجوهري أصلاً للإجراءات السياسية هو ما سيساعدنا بصورةٍ أفضل في مقاومة النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي.

الممارسة الديموقراطية لا تشجع على ممارسة رفض إفساح مجالٍ للزعامة؛ إنّها تشجع بالأحرى على ممارسة تجزئة الزعامة. هذا هو الشرط الذي يجعل فرز

1 Canovan, "Taking Politics to the People."

2 Kelsen, *Essence and Value of Democracy*, p. 88.

الأصوات وحكم الأغلبية من عين طبيعة الديموقراطية. كما أنّه الشرط الذي يجعل التمثيل سياسةً للتعددية ويحوّل المجلس التشريعي إلى مجلسٍ من غير إجماع. وفقاً لكيلسن

> هذا الأمر يعني أنّ خلق كثيرٍ من الزعماء يضحي المشكلة الأساسية للديموقراطية الحقيقية التي – خلافاً لأيديولوجيتها (النظرية المثالية مفصولةً عن الواقع) – ليست مجتمعاً من غير زعيم. فما يميّز الديموقراطية عن الأوتوقراطية في الواقع ليس نقص الزعماء، بل وفرتهم. هكذا، يضحي منهجٌ محددٌ لاختيار الزعماء من جماعة الرعايا جوهرياً لِعين طبيعة ديموقراطية حقّة. هذا المنهج هو الانتخاب.[1]

المجال لا يتسع هنا لتحليل الانتخابات كموقع للاختلاف الجذري بين الديموقراطية والشعبوية. يكفي أن ألاحظ أنّه في قراءة كيلسن، لا يمتّ توحيد الشعب وجماعة المواطنين تحت راية زعيم واحد بصلةٍ إلى روح الديموقراطية، حتى إن تمّ الوصول إلى هذا التوحيد بمنهجٍ قد يكون ديموقراطياً (الاستفتاء). وهذا يعني، فضلاً عن ذلك، أنّ التمثيل وحده – أو التمثيل الذي لا يمر من منهج انتخابات تعددي، بل يطالب عوضاً عن ذلك بالحصول على الشرعية مباشرة من الجمهور – هو شرطٌ غير كافٍ للديموقراطية. في الواقع، في وسع زعماء أوتوقراطيين استخدام التمثيل أيضاً، كما يظهر التاريخ في الماضي والحاضر.

ثمة أمران لا يستطيع الزعماء الأوتوقراطيون استخدامهما: (١) منطق الانتخابات (أكثر من الانتخابات بحدّ ذاتها) الذي يفترض أنّ القرارات السياسية كافة قابلة للإلغاء دائماً وأنّ الفائز هو مجرد مرشح حصل على معظم الأصوات وليس شخصيةً "مميزة" (٢) حقيقة أنّ التشريع "متعدد الرؤوس" والساحة السياسية تعددية. قد يقول قائل إنّ تجزئة الزعامة هي الخاصية الأكثر نوعيةً في الديموقراطية؛ هذه التجزئة هي عملية إشاعة السلطة، حتى في اللحظة التي تجعل اختيار صناع القرار أو مؤسسة الحكم السياسية أمراً ممكناً. وكما يلاحظ كيلسن: "تصبح فكرة الزعامة

---

١ المرجع نفسه، ص. ٩١.

محجوبة بحقيقة أنّه ينبغي التفكير في السلطة التنفيذية بوصفها تابعةً لبرلمان بمئات من الأعضاء؛ تنتقل سلطة الحكم من زعيم بمفرده إلى عددٍ كبير من الأشخاص تقسَّم بينهم وظيفة الزعامة، أي خلق إرادة الحكم"[1].

الردان اللذان تقدمها الديموقراطية (نظرياً وعملياً) على تهديد النخبوية هما: أولاً إبقاء الفضاء السياسي مفتوحاً على تداول الزعامة، وثانياً تجزئة السلطة وإشاعتها. قد يفيد هذان الردان أيضاً كردين على الإستراتيجية الشعبوية في شطر جماعة المواطنين إلى كيانين محددين مسبقاً بنيوياً (مؤسسة الحكم في الداخل والشعب في الخارج). الديموقراطية "تتسم بتدفقٍ صاعد ثابت يتحرك من جماعة الرعايا إلى مواقع القيادة" في وظائف الدولة. يعمل هذا التدفق الصاعد ضد أيّ "علاقة (علاقات) سلطة ساكنة"، ما سيفترض انقساماً مسبقاً بين الأقلية المتنفذة الحاكمة والأكثرية المحكومة (هو شائع في كلٍّ من الأوتوقراطية والشعبوية). كما أنّه يعمل ضد الانقسام بين "الواقعي" و"المثالي"[2]. الطابع المفتوح للنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم، والتيارات التواصلية الأفقية والعمودية التي تنشئها بين المجتمعين السياسي والمدني، أفضل حجة لإثبات أنّ النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم هي بالفعل ديموقراطية، وأنّها توجد داخل نظرية الديموقراطية وممارستها.

إنّ الآثار المترتبة على هذا النموذج المناهض للثنائية في الديموقراطية جديرة بالملاحظة. كما أنّها تسري على الحكم التمثيلي، وهو موضوع آخر يطعن فيه الشعبويون (كذلك بعض المنظرين السياسيين). بشأن المفهوم "الواقعي" أو "الأدنوي" المقبول على نطاقٍ واسع في الوقت الحاضر، لا تبدو الديموقراطية الحديثة (أو التمثيلية) في الواقع كنمطٍ من الديموقراطية، بل كنظام حكم مختلط. بهذا المعنى، وكما حاجج الفيدراليون الأميركيون في وقتٍ مبكر (مثلاً في Federalist [الفيدرالي]، الورقة رقم ١٠)، الولايات المتحدة جمهورية وليست ديموقراطية، لأنّها تقوم على تسويةٍ بين عامة الشعب والنخبة (أكثر ممّا هي هيئة موحّدة تدير شؤون الحكم تتكون من متساوين في السلطة يتناوبون بينهم أو يختارون بعضهم

١ المرجع نفسه.
٢ المرجع نفسه، ص. ٩٣-٩٤.

لمدد وجيزة). يبدو الحكم التمثيلي، على أساس هذا التأويل، كتسوية – أكثر مما يبدو تحييداً لها – بين مؤسسة الحكم والمحكومين. تمهر الانتخابات هذه التسوية وتضفي عليها طابعاً رسمياً، لكنّها لا تنتجها. نستطيع ملاحظة أنّ هذين الجزأين محددان بالفعل كمكونين بنيويين للسياسات التمثيلية. هذه القراءة غير ديموقراطية كلياً ما دامت تفترض ثنائيةً تأسيسية لن تُحلّ على الإطلاق بالتنافس السياسي. والسبب في ذلك أنّ مثل هذا "التنافس" هو في الواقع مساومة بين الأقلية المتنفذة والأكثرية اللتين تسعيان إلى احتواء مطالب كلٍّ منهما للأخرى أو تعزيزها. يبدو أنّ التنافس لا يحدث إلا بين أفراد الأقلية المتنفذة في كل الأحوال: يؤدي الشعب دوراً خارجياً في القبول أو الرفض، كما يفعل تحديداً في ديموقراطية جمهور المتلقين[1].

من الممكن أن تجد الشعبوية نفسها مرتاحةً بالكامل بهذا النموذج الثنائي (الجمهوري في نوعه أكثر ممّا هو ديموقراطي). يؤكد هذا الأمر على ما يبدو أنّ الديموقراطية التمثيلية هي في أفضل حالاتها تناقض لفظي، وفي أسوأ حالاتها صدأ أيديولوجي يغطي واقع أنّها إقصائية (لأنّ انتخاباتها منهجٌ لإبعاد الشعب عن السلطة) ونخبوية (لأنّ تمثيلها يتضمن اختيار من هم أكثر تأهيلاً للحكم). إنّ ما يفوت النموذج الثنائي إدراك أنّ التمييز، في الديموقراطية (سواء أكانت تمثيلية أم مباشرة)، بين الأكثرية والأقلية المتنفذة يقوم على حرمانٍ تأسيسي لـ"ممسكي مقاليد السلطة الطبيعيين"، وكذلك على تصنع يجعل التمييز بين الأقلية المتنفذة والأكثرية ليس اتفاقياً فحسب بل متقلباً كذلكً (هذا التقلّب يثبت طابعه الاصطلاحي، كما يثبت أنّ الثنائية مستمدة من مفهوم المساواة السياسية)[2].

ما يهمنا هنا هو ملاحظة أنّ هذه النماذج الثنائية للديموقراطية والحكم التمثيلي تفيد في الواقع منطق الشعبوية، ولكن كُرهاً. وبالفعل، سيكون الشعبويون جميعاً مستعدين للإقرار بأنّ تعريف روبرت دال لـ"الافتراضات المثالية" للديموقراطية صحيح. لكنّهم سيواصلون (تماماً مثلما يفعل جميع أتباع شومبيتر) الاستعانة بروبرت ميشيلس أو كارل شميت. إنّهما المؤلفان اللذان قدما منظور السياسة

1 Urbinati, *Democracy Disfigured*, chap. 4.

2 Sofia Näsström, "Democratic Representation beyond Elections," *Constellations* 22, no. 1 (2015): 2.

الأكثر واقعية، إذ أطّراها كصراع عارٍ على السلطة بين كيانين متجانسين ومستقطبين (أعني: النخب والجماهير). يشير هذا المسار المزدوج إلى أنّ النقاش حول معنى الشعبوية هو حقاً نقاش حول تأويل الديموقراطية، كما حاججت منذ البداية. المواطنون الأفراد هم في آنٍ معاً الفاعلون في الديموقراطية وأساسها المعياري. ليست الأقلية المتنفذة ولا الأكثرية من يؤدي هذا الدور، رغم أنّ تنظيم الدولة للسلطة السياسية هو ما أوجد هذا التمييز، ورغم أنّ المواطنين ينتظمون ويميلون إلى اختيار زعمائهم عندما يتحركون سياسياً.

للتأكد من ذلك، نعلم أنّ السيرورة الديموقراطية تنطوي على توترٍ دائم. تميل النخب إلى دمج نفسها و"تطبيعها" لأنّها ترغب في أن تبدو أكثر من مجرد نخبٍ سياسية، ما يجعل الشعب في "الخارج" يشعر كأنّه - أحياناً يصبح - اتحاد المستبعدين "طبيعياً". لكنّ طبيعة الديموقراطية في اشتمال الجميع، ورفض تعيين شعبها، وإمكانية ظهور عددٍ كبير من الزعماء، هي ما يجعل النخبة في السلطة ليست غير محتملة فحسب بل متقلبةً ومؤقتة. في ديموقراطية من الديموقراطيات، ليست السلطة شيئاً يُمتلك؛ إنّها علاقة ونشاط يحدث في المجال العام ومفتوح لمشاركة وتمثيل مواطنين أحرار ومتساوين (ومن يمثلهم)[1]. ينتج عن ذلك أنّ وجود نخبةٍ سياسية يمثّل فضيحةً إذا اندمجت بنخبٍ اجتماعية وحين تندمج بها لجعل الانقسام بين الأكثرية والأقلية المتنفذة حقيقةً كتيمة تحول دون ذلك الانفتاح وتحوّل "القواعد" الديموقراطية إلى ضربٍ فارغٍ من السفسطة. لتكرار الدرس السابق: يجعل مفهومٌ ثنائي عن الديموقراطية الحجّة الثنائية للشعبوية معقولةً لأنّه يقترح رؤيةً للحكم التمثيلي بوصفه "تسويةً تاريخية بين عامة الشعب والنخبة"[2]. في كلتا الحالتين، تكون مؤسسة الحكم حقيقةً مُطبعنة لأنّ الشعب لا يحكم بنفسه مباشرةً. تتمثّل المفارقة في مقاربةٍ ثنائية للديموقراطية في أنّها ترعى حصيلةً تجعل الشعبوية مهيمنةً بحكم الأمر الواقع على النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم، لأنّ الشعبوية تمثّل نقداً للنموذج التمثيلي الذي (يتحمل) مسؤولية تشكيل "شعبين".

1 Ochoa Espejo, "Power to Whom?"

2 Näsström, "Democratic Representation beyond Elections," p. 2.

مع حكاية الشعبين، ينتهي المطاف بالشعبوية بأن تلعب اللعبة الديموقراطية، لعبة الطعن بالنخبة، وبأن تجسد العمل الديموقراطي السياسي في أفضل حالاته. في مفهوم عن الديموقراطية التمثيلية بوصفها تسويةً بين الأوليغاركية والديموقراطية، تكون الحجة الشعبوية الخيار الديموقراطي الوحيد الجدير بالاعتبار.

النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم هي ذات طابع ديموقراطي

تتصل الشعبوية بتأويل الديموقراطية، والديموقراطية صورة معقدة من السياسة، وتتضمن عناصر مؤسسية ومن خارج المؤسسات. والديموقراطية، ولاسيما في نمطها التمثيلي - الذي ظهرت الشعبوية ضمنه -، حكمٌ ثنائي لصنع القرار وتشكيل الرأي تؤدي فيه المراقبة والاعتراض وتغيير القرارات دوراً لا يقلّ جوهريةً عن الذي تؤديه الإجراءات والمؤسسات في صنع القرارات وتنفيذها. الديموقراطية هي في آنٍ اسمٌ لنظامٍ مؤسسي وتسميةٌ لطريقة تصرّف المواطنين أو مشاركتهم السياسية، بمعنىً واسع، في حياة بلدهم العامة. على الصعيد البنيوي، لا تُنجز الديموقراطية بالكامل إطلاقاً لأنّها سيرورةٌ يتابع بها مواطنون متنوعون وأحرار خططاً قد تكون، وغالباً ما تكون، متباينة وحتى متعارضة. إذاً، تشير الديموقراطية إلى استقلالية سياسية بوصفها تحرراً من الخضوع والانشقاق. وحتى قبل أن تصير الاستقلالية مرتبطةً بالحقوق الأساسية، فُهمت الحجج الداعمة لها بوصفها حججاً للمطالبة بالمساواة في السلطة، ولضمان الاعتبارات المتساوية بموجب القانون. يمكن استخدام هذه المطالبات لتبرير أفعال المقاومة العامة والمعارضة - اللفظية أو حتى العنفية - ضد من يُخلّون بالديموقراطية من داخلها. كانت الديموقراطية منذ نشوئها في الأزمنة القديمة دعوةً إلى الحرية وممارسةً لها في آنٍ، لأنّها كانت مطلباً للمساواة السياسية ودعوةً إلى حرية الاعتراض.

الحكم الثنائي الديموقراطي للقرار والرأي مهم خاصة في الديموقراطية التمثيلية، لأنّ هذا النمط من الديموقراطية يتمحور حول توتر بنيوي بين السياسة بوصفها إمكانات ووعوداً، والسياسة بوصفها إنجازاً مؤسسياً، لكنّها لا تعتمد إطلاقاً على ثنائية راسخة

بين "الأقلية المتنفذة" التي تَحكم و"الأكثرية" التي تُحكم. وفق المفهوم السياسي للتمثيل، تفعيل تيارٍ تواصلي بين المجتمع المدني والمؤسسات السياسية التي تستمد شرعيتها من انتخاباتٍ حرة ومنتظمة ليس أمراً لا مناص منه فحسب، لكنّه جوهري، بل تأسيسي. إنّ تحقيق عمومية القانون (الذي تمثله الهوية المصطنعة للمواطن) ومعايير الحيادية مجسّدةً بسيادة القانون (على جميع الناس (*erga omnes*) لأنّها معيار الشرعية) ليس بحاجة أن يكون على حساب إظهار شروط المواطنين الاجتماعية. ما نحتاجه هو تجنب تقديمٍ ترجمة "سياسية" لهذه الشروط في المؤسسات، ما يقوّض - إن حدث - وضع المواطنة المتساويةً[1]. كما أنّ المصادر المتعددة للمعلومات والانخراط الذي يُفعّله المواطنون عبر وسائل الإعلام والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية تجعل جميعاً تحويل الاجتماعي إلى السياسي ممكناً. ندعو هذه السيرورة المعقدة من الانعكاسات "تمثيلاً انتخابياً" يتمثّل في ترشيح المدخلات الآتية من المجموعات الاجتماعية عبر مقترحات سياسية، وفي نهاية المطاف عبر تشريعات. الأحزاب السياسية هي وسطاء هذه السيرورة. إذاً، نستطيع القول إنّ الحضور المادي الآني للناخبين (الحق في التصويت) والحضور التوسطي للمواطنين (الحق في حرية التعبير والاجتماع) متداخلان تداخلاً لا ينفصم في مجتمع هو نفسه تفنيد حيٍ لكلٍّ من الثنائية بين "الداخل" و"الخارج" واندماجهما. الديموقراطية التمثيلية هي نظامٌ تشريعي يعيش على محاولةٍ دائمة لجسر الحد الفاصل بين الاجتماعي والسياسي (دون أن يندمج واحدهما بالآخر أبداً).

من المثير للاهتمام ملاحظة أنّه في الميثاق الذي يعدّه المؤرخون أول وثيقةٍ ديموقراطية بين المحدثين - *The Agreement of the People* [اتفاق الشعب] (١٦٤٩) - أدرج البيوريتانيون كلاً من أمنيتيهم الديموقراطيتين (الاقتراع الفردي والتمثيل الانتخابي) والمخاطر المحتملة القادمة من الطبقة الجديدة المنتخبة. كأنّهم أرادوا تحذير مواطنيهم من حقيقة أنّ امتلاكهم حكومةً شرعنتها موافقتهم الانتخابية والصريحة لن يكفل لهم أبداً استقلاليةً سياسية آمنة. إذ إنّ الارتياب ممّن يمسكون بمقاليد السلطة لم يبدده إطلاقاً مجيء الدساتير المكتوبة؛ تؤكد

1 Urbinati, *Representative Democracy*, chap. 1.

دساتير كهذه حقيقة أنّ تنازع الممسكين بمقاليد السلطة وقراراتهم هي من صلب الديموقراطية، وليست عارِضة ولا علامة خللٍ وظيفي. غياب التطابق بين المؤسسات (الدولة) والديموقراطية (بين الناخبين والمواطنين) هو صمام أمان، كما أنّه الخيط الأقوى في الحبل الذي يربط التاريخ السياسي للدمقرطة. ما من مغالاة في التفكير في الديموقراطية التمثيلية بوصفها نظاماً سياسياً يقوم على توتر دائم بين الشرعية والثقة، بين القرار والرأي.

إذاً، تتضمّن الديموقراطية سلوك مناهضي مؤسسة الحكم وتفكيرهم، وهذا يذكرنا بحقيقة أنها "حكم بالنقاش العام، وليست مجرد فرض إرادة الأغلبية"[1]. النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم متأصلة في الإجراءات الديموقراطية التي تنظم السياسة كتنازع ونقاش بشأن القرارات. وضع كيلسن جدارة العلاقة الجدلية بين الأغلبية والمعارضة هنا تحديداً. وهذه العلاقة الجدلية، كما يوضح، تثبت أنّه يتعذر مماهاة الديموقراطية بالإجماع، لأنّها تفترض معارضةً وعملية صنع قرارٍ تداولية تتضمن الآراء المعارضة. هذه الآراء المعارضة لا تُقصى أو تُقمع، حتى عندما تلتقي تفضيلات المواطنين على نتائج متباينة أو تتوصل إلى قرارات بالأغلبية. يجد الدور المركزي الذي يوليه كيلسن للتسوية جذوره هنا، إذ حين يوافق المعارضون على الامتثال للقرارات الصادرة عن الأغلبية، يجرون التسوية الأولى والأكثر أساسية: الموافقة على إيقاف مقاومتهم، وقبول الانصياع دون شعورٍ بأنّهم صاروا مُخضعين على نحوٍ تعسفي. بغير هذه التسوية، لن يكون ممكناً وجود جماعةٍ سياسية من أعضاء متساوين وأحرار في السلطة[2].

لهذه الأسباب كافة، يفترض فعل عدّ الأصوات بغرض الوصول إلى قرار الأغلبية سلوكاً ورأياً مناهضين لمؤسسة الحكم من جانب المواطنين. كما يفترض فكرة أنّ وجود معارضةٍ ممكنٌ وشرعي: توجد الآن، وستوجد دوماً. هذا الأمر يذكّر الأغلبية بأنّ أغلبيتها مؤقتة ولن تتوطد بالكامل. إن كان النصر دائماً، فسيلغي جدلية الأغلبية-

1 Steven Holmes, "Precommitment and the Paradox of Democracy," in *Constitutionalism and Democracy,* ed. Jon Elster and Rune Slagstad (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 233.

2 Kelsen, *Essence and Value of Democracy,* chap. 6.

الأقلية، وبذلك سيلغي الديموقراطية نفسها. إذاً، النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم خاصية تكوينية في الديموقراطية وليست علامة أزمة أو ضعف. إن علمت أقليةٌ مسبقاً أنّه لن تسنح لها الفرصة إطلاقاً لتغدو أغلبيةً، فلن تكون معارضةً ديموقراطية أو أقلية. ستكون بالأحرى مؤلفةً من قلة يُخضعها الحكّام أو يهيمنون عليها. كي تكون المعارضة ديموقراطيةً، وكي لا تصبح ضحيةً خاضعة أو قوة زعزعة استقرار هدامة مستعدة دوماً للتمرد، من الضروري أن تتصوّر نفسها – وتتصوّرها الأغلبية – كتهديد شرعي مناهض لمؤسسة الحكم. المعارضة بحاجة إلى الاعتصام بسلوك العمل على خلع الأغلبية (أو عادة التفكير به). خلافاً لذلك سيتعذر تصوّر الديموقراطية.

مجمل القول: لا تنتسب النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم إلى الشعبوية لكنّها مقولةٌ أخذتها الشعبوية من الديموقراطية. ما يميّز النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي، وما يجعلها مختلفةً عن النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الديموقراطي، هو الطريقة التي تتشكّل فيها: وفقاً لافتراض ثنائي يقسم السياسة وفاعليها إلى مجموعتين مختلفتين ومعرّفتين وفقاً للموقع الذي تشغلانه بالصلة مع سلطة الدولة. تشتق الديموقراطية النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم من جدليتها الدائمة، جدلية الأغلبية–الأقلية. أمّا الشعبوية، فتشتقها من افتراض وجود تجمعاتٍ وعداوة مستقطبة ومحددة مسبقاً.

إذاً، تتصوّر الديموقراطية والشعبوية مسبقاً مفهومين عن الشعب وعن حكم قائم على قبول الناس. وإذا كان للشعبوية أن تتحقق وتصبح سلطة حكم، فإنّها ستعرّض للخطر الديمومة الديموقراطية للنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم. يكمن السبب في أنّ تخويل السلطة وفق التأويل الشعبوي هو مرادف لـ"التملك" وللسياسة الفئوية، كما ذكرنا. لكنّ تخويل السلطة هو شرط السلطة نفسها، وما من أحد ممّن يمارسون وظائفها يمتلكونه: بالتأكيد ليس أغلبيةً منتخبة، ولا زعيماً تختاره الأغلبية ليكون ممثّلاً عمّن يُفترض أنّهم "الأخيار" في مواجهة من يُفترض أنّهم "الأشرار". تخويل السلطة، المستمدّ من الشعب والذي لا يملكه أيّ شخص هو دمجٌ ديموقراطي لمبدأين متعارضين تريد الشعبوية فصلهما بافتراض مسبق مفاده أنّهما يتوافقان مع مجموعتين نقيضتين: الأقلية المتنفذة (مؤسسة الحكم) والأغلبية (الشعب).

خاتمة

قدمتُ في هذا الفصل محاجتين بشأن النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي: (١) إذا كانت مناهضة النخبوية تعني أنّ الشعبوية هي إمكانية تتنامى باستمرار في الديموقراطيات، فهذا لأنّ الديموقراطية متجذرة في روح مناهضة مؤسسة الحكم التي تنتمي إلى الديموقراطية وتبقي اللعبة السياسية بين الأغلبية والمعارضة حيّةً. رغم ذلك (٢) النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم هي ما يربط الشعبوية بنحوٍ محددٍ من التمثيل ويثبت أنّها لا تقصي النخب كافة، إنّما تريد بالأحرى إنشاء نوعٍ مختلف من النخبة. لا تكاد تستطيع الشعبوية ادّعاء الأصالة بخصوص المحاجةً المناهضة لمؤسسة الحكم؛ هي لا تقترح في الواقع حلولاً مُعدّةً لإسقاط الحكم التمثيلي برمته. لكنّها تستطيع ادّعاء الأصالة في الطريقة التي يستخدمها الخطاب المناهض لمؤسسة الحكم. دعوني أوضّح هذه الفكرة.

حاججت في هذا الفصل أنّ الهجوم على مؤسسة الحكم السياسية هو "روح" الشعبوية في السلطة. وأود في هذه الخاتمة أن أعرض لمحةً عن هذه المُحاجة.

الشعبوية ثورةٌ على البنية التعددية للعلاقة بين الأحزاب ليس باسم "ديموقراطية من غير أحزاب" ولكن باسم "الجزء" الذي يستحق اعترافاً أسمى لأنّه موضوعياً الجزء "الخيّر" (بما أنّ هويته ليست نتيجة تكوينات أيديولوجية أو رؤى تحزبية). تكشف هذه المحاجة الاختلاف الهائل بين ديموقراطية الأحزاب والديموقراطية الشعبوية. إنّها الركيزة التي تبني عليها الشعبوية البرنامج السياسي الذي ستستكمله إذا حصلت على الأغلبية، كما سبق أن رأينا في تلك البلدان التي تحكمها الشعبوية اليوم. وبالفعل، يزعم الشعبويون أنّهم سيكونون ممثلاً موضوعياً وبسيطاً لاحتياجات الشعب الآن وهنا، في حين تعرض الأحزاب وزعماء الأحزاب برامجها وحلولها في إطارٍ مستقبلي بعيد إلى هذا الحدّ أو ذاك. شدد الاقتصاديون وعلماء السياسة على "الصلة السائدة بين خصائص الحماية القصيرة المدى للسياسة الشعبوية والمعروض من الخطاب المناهض للنخبة"[١]. إنّ "عدم مسؤولية" الزعيم الشعبوي، الذي سأعمل

١ لذلك، شدد الاقتصاديون وعلماء السياسة على "الصلة المتعارف عليها بين خصائص الحماية القصيرة المدى في سياسات الشعبويين وتقديم خطاب مناهض للنخب... غياب الانشغالات

على تحريه وتشريحه في الفصل التالي، هو النتيجة المتأتية عن المنطق المناهض لحكم المؤسسة ويترجم إلى حكم شعبوي غير مسؤول بسبب الغياب المبرمج لشواغله المتعلقة بالعواقب المستقبلية لقراراته السياسية. وباقتباس عبارة يورغن هابرماس (Jürgen Habermas)، سأدعو هذه الظاهرة "المنظور الشعبوي القصير المدى"[١]. يُعدّ النزاع الذي أثارته الحكومة الإيطالية مع المفوضية الأوروبية في خريف ٢٠١٨ تمثيلاً حياً عن هذه المقاربة.

إن كانت هنالك نواة "يوتوبية" (أو ديستوبية) في الشعبوية، فستوجد تحديداً في الصلة بين وجدان مناهضة الأحزاب وسياسة الواقع "الموضوعي" للشعب الآن وهنا. تردد هذه الصلة صدى أسطورة السياسة بوصفها مجالاً لحلّ المشكلات، تكون فيه الرؤى الحزبية والعناصر الحزبية غير صحيحة وستصبح عديمة الفائدة على نحو متزايد. إنّها تردد صدى نظرة إلى العالم تتضمن طموحاً معرفياً بحكمة الحشد بوصفها واضحةً بصورةٍ غريزية وصادقةً في الأصل. قد تكون هذه الحكمة مرشداً للقرارات المتخذة على المستوى الحكومي والمعنية كلياً بالقضايا و"المعطيات" الملموسة، وليس بالتأويلات التي "تجترها" نخبة مختارة[٢]. يشبه الارتياب بـ"مثقفي" و"خبراء" مؤسسة الحكم مستحضراً مقوياً للشعبوية. واقع الأمر أنّ مناهضة النزعة الأيديولوجية ومناهضة الحزبوية وسَمَتا الشعبوية منذ ظهورها المبكر في الولايات المتحدة أواخر

بالنتائج المستقبلية". إنّ التركيز على "الحماية القصيرة المدى" هو "مشترك بين معظم أنماط الشعبوية؛ يمكن بسهولة أن نعثر في منصات ترامب وحزب استقلال المملكة المتحدة و"حركة النجوم الخمس" في إيطاليا وكل الأمثلة الحديثة الأخرى على الحماية من المهاجرين، والحماية من المنتجات الصينية أو النزعة الحمائية بصورة أعمّ - غالباً لدى الشعبويين اليمينيين - وحماية الطبقات كافة أو الشعب بأكمله من التعامل غير المتساوي أو الاستغلال، وهذا غالباً في سياسات إعادة التوزيع اليسارية":
Luigi Guiso et al., "Populism: Demand and Supply" (CEPR Working Paper, Bocconi University, Milan, October 30, 2018), pp. 1-3.

١ "تمنح الحكومات الأولوية لمصالحها القومية القصيرة المدى، ولاسيما كلما تعرضت بقوة أكبر في وطنها إلى التيار السفلي الرجعي الذي تثيره الشعبوية اليمينية":
Jürgen Habermas, "'New' Perspectives for Europe," Social Europe, October 22, 2018, https://www.socialeurope.eu/new-perspectives-for-europe

٢ يمكن العثور على موجز ولمحة عامة عن أسلوب "النظام المناهض للأحزاب" الممزوج بالطموحات المعرفية (أو التقنية) في:
Accetti and Bickerton, "Populism and Technocracy."

القرن التاسع عشر، وهما بالتأكيد تجعلان الشعبوية تبقى جذابةً لكثيرين يتعاملون معها بسماحة بوصفها علامةً على وجود صلاحٍ في الشعب متوارثٍ عن الأجداد[١]. ومنحت الثورة التكنولوجية هذه الأسطورة القديمة أو الديستوبيا اليقين بتحققها.

استهل بيبي غريلو (Beppe Grillo) مسيرته السياسية منذ أكثر من عقد من الزمن بخطابٍ وقحٍ ضد ديموقراطية الأحزاب باسم حكومة الأكثرية ومن جانبها، إذ رأى أنّ في وسع خبرائها تأدية عملٍ أفضل من عمل السياسيين في تحقيق المصلحة العامة التي يطالب الشعب بها ويريدها. قد يكون إنفاذ الضوابط المفروضة على الأقلية المتنفذة أسهل، كما يجادل غريلو، عندما لا توجد في السياسة مراوغة وتحزب ومن ثمّ تستطيع جعل الحكومة شفافةً بالكامل أمام المواطنين[٢]. حالما تختفي أيديولوجيات الأحزاب وتنافسها، سيكون الخبراء جديرين بالثقة[٣]. يعزز الإنترنت هذه الأسطورة؛ إنّه يحوّلها في الواقع من أسطورةٍ إلى إمكانية ملموسة. فهو يجعل ديموقراطية ما بعد الأحزاب ممكنةً بجعل الإدارةً والحكومةً أكثر قابلية للنفاذ إلى المعطيات وأكثر استجابةً لاحتياجات الناس؛ والأكثر أهميةً أنّه يقلل من سيطرة الأيديولوجيين والأحزاب على الحكومة. بكلمات كانوفان: يجلب الإنترنت السياسة إلى الشعب. وكما سنرى في نهاية هذا الكتاب، يبدو أنّ الإنترنت يمتلك القدرة على جعل النزعة إلى مناهضة

١ لذلك، وبطبيعة الحال، تغذي فكرة صلاحٍ متوارثٍ عن الأجداد للشعب سياسة استياء من النخب الحاكمة دون أن تستحق ذلك:

Kazin, *Populist Persuasion*, p. 3.

2 Roberto Casaleggio and Beppe Grillo, *Siamo in guerra: Per una nuova politica* (Milan: Chiarelettere, 2011).

٣ هذه الحجة ليست جديدة في إيطاليا، بما أنّ الحركة المعروفة باسم Uomo qualunque [حركة كل شخص] فازت بمقاعد عدة في المجلس الدستوري (المنتخب بالاقتراع العام سنة ١٩٤٦). كان غوليلمو جيانيني (Guglielmo Giannini)، مؤسس الحركة، مؤلف كتاب *The Crowd* [الحشد] الذي قدم فيه خطة من أجل "حكومة تقنية فحسب" ومن دون أحزاب، وهي رؤية سوف يرحب بها غيريو بحرارة. تحدث جيانيني عن الحشود بوصفها "أغلبية مسالمة وشغيلة" و"قوة لا يمكن مقاومتها ويجب أن يستعد جميع (الحكام)" للسير وراءها.

Guglielmo Giannini, *La folla: Seimila anni di lotta contro la tirannide* (1945)

نسخة أقصر، مع مقدمة كتبها ساندرو سيتيه:

Sandro Sette (Soveria Mannelli, Italy: Rubettino, 2012), p. 58 (my translation).

حول حركة "كل شخص"، انظر رسالة الدكتوراه الممتازة التي كتبها تشارلز داي دوغلاس:

Charles Day Douglass, "The Shaping of Postwar Italian Politics: Italy, 1945–1948" (thesis no. T28368, Department of History, University of Chicago, August 20, 1983), pp. 3-4.

مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي حقيقةً واقعة: "ينبغي التشاور مع الشعب بشأن العوامل المتغيّرة (parameters) الواسعة في السياسات العامة، في حين يتعيّن على الخبراء وضع آليات تحقيق هذه السياسات العامة"[1].

1 Mudde, "Populist Zeitgeist," p. 547.

الفصل الثاني

الشعب الحقيقي وأغلبيته

لدينا شعبوية لأنّه لا يوجد شعب.[1]

ماريو ترونتي، "We have populism because there is no people"

ما أود فعله في هذا الفصل هو تحليل المحاجات التي استنبطها المنظرون والزعماء الشعبويون في محاولتهم إثبات أنّ الشعب الشرعي لا يتوافق إلا مع "جزءٍ" من الكل. ولذلك، سأمضي إلى أصل علاقة الشعبوية بالديموقراطية، حيث تضرب بجذورها: تأويلاتها لـ"الشعب" و"الأغلبية"[2]. تستفيد الشعبوية من عدم التعيين البنيوي للشعب الديموقراطي (إحدى خاصيات الديموقراطية الأكثر جذباً وغرابةً) من أجل اكتسابه وتغيير طابعه غير المحدد. كما أنّ الشعبوية تستفيد من حقيقة أنّه في وسع الخطابات والزعماء والحركات بناء مفهوم "الشعب"، خلافاً لمفاهيم أخرى موحّدة من قبيل

١ العبارة مقتبسة من:
Mario Tronti, "We Have Populism Because There Is No People," trans. David Broder, Verso Books blog, March 27, 2013, https://www.versobooks.com/blogs/1261-mario-tronti-we-have-populism-because-there-is-no-people

نشر أصلاً باللغة الإيطالية بعنوان:
"Populismo," in *Democrazia e diritto*, 2010, p. 4.

٢ حول فكرة عدم تعيين الشعب الديموقراطي، يوجد تقارب واسع في الأدبيات النظرية بين التقليد الواقعي والتقليد الجمهوري؛ انظر خاصة:
Sartori, *Theory of Democracy Revisited*, p. 23; and Hannah Arendt, *On Revolution* (1963; repr., New York: Pelican Books, 1977), pp. 77–79.

"الطبقة" و"الأمة". يحتفظ مصطلح "الشعب" بـ"التباس مستعص"، ما يجعله موضع توتر لا يمكن حله أبداً بين "الشعب" بوصفه موقعاً لكثير من الذوات والمطالب، و"الشعب" بوصفه صاحب سيادة جمعية، لا يمكن تعيينه بأيٍّ من هذه الذوات والمطالب. ويتواصل الالتباس لأنّ "الشعب" يرمز "إمّا إلى مجمل هيئة تدير شؤون الحكم أو إلى جزء من السكان". يبتغي الزعماء الشعبويون التغلب على هذا الالتباس وجعل الشعب يتمثّل في جزء واحد: "الشعب - كجزء - مستبعد"[1]. وبعبارة أخرى، يُقصد بـ"الشعب" بصورة عامة "تخويلٌ شاملٌ بالسلطة على بقعة أرض، يضم جميع أعضاء الهيئة التي تدير شؤون الحكم"، ومعيارٌ يوجه أحكام الشرعية (للحكومة). من جانب آخر، يُقصد بـ"الشعب" "الأكثرية الكبرى بوصفها الناس العاديين عامةً أو من يتشاطرون شرطاً اجتماعياً أو إثنوغرافياً". الشعب بالمعنى الأول غير محدد في ما يخصّ التكوين، بل إنّه مجرّد ولا يتطابق مع أيّ أشخاص أو جماعات أو مطالبات عيانية. تستدعي المطالبات تحديداً من نوع ما اجتماعياً أو ثقافياً. تتمثّل الرغبة الشعبوية في حلّ التوتر بين هذين المعنيين للمصطلح وفي دمج مبدأ تخويل السلطة بحقيقة إثنية اجتماعية. وهي تنتهك ما هو وفق إدموند إس. مورغان (Edmund S. Morgan) منطق السيادة الشعبية: يتعين على "الشعب" الاقتراب من "اعتبارية" "الشعب" لكن "دون بلوغها أبداً"[2].

تمتلك مقولة الشعب في تعريفها الحديث ثلاثة معانٍ أساسية: (١) الشخص الاعتباري (*persona ficta*) أو صاحب السيادة الجمعية الذي يتصرف كفرد، وتُسنّ القوانين باسمه وتُفرض (٢) الهيئة الاجتماعية التاريخية التي تعيش في أرض معينة وتتماهى أحياناً مع الأمة (٣) الجماعة السياسية أو هيئة الناخبين التي تطالب بكونها وكيلاً سياسياً وتحقق ذلك عبر حركات الرأي والأحزاب والممثلين. في الحالة الأولى، يعبّر المصطلح عن المخوّل الرسمي بالسلطة، والمقصود من ذلك منح الشرعية لنظام الدولة المؤسسي والقانوني. وهو يشير إلى كل شخص، ويستدعي ذلك التشميل، كما أنّه مرادف لحيادية القانون؛ وهو وهم. على أساس هذا التأويل،

1 Canovan, *The People,* p. 65.

2 Edmund S. Morgan, *Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America* (New York: Norton, 1988), pp. 90-91.

يعني المصطلح أيضاً المنجزات الشعبية متضمنةً في دستور، وهو اتفاق ينصّ على أنّه "يسعى إلى حماية (تلك المنجزات) من التآكل في الأوقات العادية"[١]. وفي الحالة الثانية، يشير المصطلح إلى مقولة سوسيولوجية، غالباً ما يتعامل معها الباحثون والسياسيون والمواطنون بوصفها كياناً عضوياً يتمتع بقيمة أخلاقية. استخدمت الأيديولوجيات السيادوية والقوموية هذا التأويل لتبرير حماية الشعب من الأعداء الخارجيين والمحليين (تحرّك يظهر في العداء الحالي للمهاجرين والسلع المستوردة)[٢]. أمّا في الحالة الثالثة، فيشير المصطلح إلى ذات جمعية يجري باسمها التنافس السياسي بين الأحزاب أو الحركات من أجل الحُكم. يُفترض في هذا التأويل أن تكون لمصالح الأغلبية الأولوية على المعارضة وفي مواجهتها، وبصورةٍ أعم على مصالح الأقليات وفي مواجهتها.

تعمل الشعبوية في الحالة الثانية – قبل كلّ شيء – والثالثة. إذ إنّ تصوّرها للشعب يتطابق مع "الشعب الصالح": إنّه الشعب الوحيد الذي تخطط للتحدث باسمه. فضلاً عن ذلك، تقوم مطالبتها بالشرعية الديموقراطية على أساس أنّها التعبير الأشمل عن مصالح جماعة الشعب العادي (بوصفها نقيض مصالح الأقلية المتنفذة أو مصالح مؤسسة الحكم). يريد الشعبويون الاستعاضة عن الشعب الطالح بالصالح. لهذا السبب، لا يرضيهم عدم التعيين البنيوي أو انفتاح الشعب الديموقراطي، ولا التصيير

1 Bruce Ackerman, *We the People: Foundations* (Cambridge MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1991), p. 19.
يوفّر حكم القانون حماية من انتهاك الدولة للمواطنين الأفراد ومختلف المجموعات في المجتمع؛ وهو يستند إلى مبدأ "الاستقلالية الجماعية" الذي لا يلزم الشعب إلا بالخضوع للقوانين التي شاركوا بأنفسهم في صياغتها، على نحو مباشر أو غير مباشر؛ انظر:
Miguel Vatter, "The Quarrel between Populism and Republicanism: Machiavelli and the Antinomies of Plebeian Politics," *Contemporary Political Theory* 11, no. 3 (2012): 43; and Paul Blokker, "Populist Constitutionalism," in de la Torre, *Routledge Handbook of Global Populism,* p. 116.

٢ في التمييز المانوي بين "الشعب النقي" ('نحن') و"النخبة الفاسدة" ('هم')، يحيل الشعبويون "عادة" إلى "المؤسسات العالمية و/ أو القوى الأجنبية" بوصفها عوامل تقوض "مبدأ تقرير المصير السياسي"، بهدف اتخاذ القرارات التي تفيدهم؛ إنّ هذا "التبسيط المفرط للواقع الذي عبره يستدعي الفاعلون الشعبويون المشاعر الشوفينية ويطورون منظري المؤامرة" يجعل اليساريين واليمينيين يتلاقون بوصفهم "ينظرون إلى الداخل":
Cristóbal Rovira Kaltwasser, "Explaining the Emerge of Populism in Europe and the Americas," in de la Torre, *Promise and Perils of Populism,* p. 206.

الاعتباري للشعب عبر الدستور والقانون، فكلا الأمرين يظهر في المعنى الأول من المعاني الثلاثة المذكورة. قد تُعرَّف الشعبوية كعملية استخراج لـ"الشعب الحقيقي" من شعب تجريبي، وهذه عملية لا مناص منها لإعطاء مضمونٍ للمؤسسات والمعايير بجعلها تعبيراً مباشراً عن إرادة "الشعب الحقيقي" (أو ملكيةً له)[1]. إنّ "البحث اليائس عن ذات تضمّ 'الشعب' الأصيل أو الحقيقي" هو ما يشوّه المشروع الديموقراطي، إمّا لأنّه يتمخّض عن الإقصاء والسلطوية (كما الحال في الشعبوية اليمينية) وإما لأنّه يتطلب تكوين هيئات تنفيذية قوية تتمتع بسلطة أشدّ دكتاتورية لتنفيذ السياسات الاجتماعية (كما الحال في الشعبوية اليسارية في أميركا اللاتينية)[2].

الشعبوية هي في آنٍ دعوة تتعلق بوحدة الشعب ومطالبة بسلطة الأغلبية ضمن إطارٍ تمثيلي خاص. يحلل هذا الفصل الطرق التي تجري بها هاتان العمليتان، إذ ينظر في مصادرة معنى الشعب بوصفه شخصيةً اعتبارية ومصادرة معنى مبدأ الأغلبية بوصفه إجراءً. ويظهر كيف أنّ الشعب يماهي بإرادة الجزء "الخيّر"، حتى عندما تستحوذ الأغلبية على سلطة الشعب "الخيّر" مفهوماً بأنّه الجزء الأكثر ديموقراطيةً (لأنّه الأكثر عدداً). نتيجةً لذلك، إنّ عدّ الأغلبية ليس في الواقع حساباً صحيحاً على الإطلاق، والمطالبات بإرادة الشعب ليست بالمعنى الصحيح مطالبات بالإرادة العامة. أطروحتي هي أنّ الشعبوية لا تستعمل ركائز الديموقراطية فحسب، بل تشوّهها.

الشعب/ الشعبوية
"الحكم كـ" و"الحكم باسم"

نستطيع أن نقول عن الشعبوية ما قاله الباحثون عن النزعة القومية: ساهمت السيادة

---

1 Laclau, *On Populist Reason*, chap. 5.

انظر التبادل بين لاكلاو وجيجيك حول الشعبوية بوصفها بنائية أيديولوجية في:

Judith Butler, Ernesto Laclau, and Slavoj Žižek, *Contingency, Hegemony, Universality: Contemporary Dialogues on the Left* (London: Verso, 2000).

حول سيرورة "التجريد"، انظر:

Arato, "Political Theology and Populism," p. 44.

2 Andrew Arato, *Post Sovereign Constitutional Making: Learning and Legitimacy* (Oxford: Oxford University Press, 2016), pp. 9, 291–292.

الشعبية إسهاماً كبيراً في ولادتها وفي عودة ظهورها دائماً[1]. كان ربط "السيادة" (هي بصيغة المفرد بقدر ما هي الإرادة الفردية بصيغة المفرد)[2] بعدد هائلٍ من الأشخاص غير المتجانسين تحركاً ثورياً أشرع الأبواب أمام دمقرطة الدول الإقليمية. للدستور قوةٌ سياديةٌ مثمرة لأنّه يؤسس الشرعية على القبول؛ وهذا الأمر يلزم بدوره كل رعيةٍ الانصياع للقانون. إنّ الفكرة القائلة إنّ المساواة في الخضوع والقبول تصنع السيادة الشعبية هي ميراثنا من توماس هوبز (Thomas Hobbes) وجون لوك (John Locke) وجان جاك روسو[3]. لقد تعززت القوة الأيديولوجية للسيادة الشعبية بمبررات وضعها فلاسفة متنوعون، شجعت على المشاركة وافترضت أنّ على الأكثرية العادية أن تطعن على مطالبة الأقلية المتنفذة بالسلطة (سواء أكان ذلك لأسباب تتعلق بالكرامة أم بالحكمة أم بالكفاءة). ومع ثورات القرنين السابع عشر والثامن عشر - التي ميّزت الانتقال من الملَكيات المطلقة إلى الحكومات الشعبية - تطلبت القوة الموحية للدعوة إلى السيادة الشعبية شخصيةً شبه أسطورية.

غير أنّه يصعب أن تكون فكرة السيادة الشعبية بسيطة. وهي ليست بالضرورة فكرةً تناسب الديموقراطية. إنّ فكرة السيادة الشعبية "لم تضع عائقاً أمام إعادة الملك" في إنكلترا عام ١٦٦٠ أو في أوروبا كما في ١٨١٥؛ لقد استُخدمت في الواقع "لإقناع الأكثرية بالخضوع للأقلية"[4]. ليست للسيادة الشعبية علاقة خاصة أو مميّزة بالديموقراطية، وحتى أنظمة الحكم الفاشية والتسلطية تذرّعت بها (ولا تزال تتذرّع

1 Istvan Hont, "Permanent Crisis of a Divided Mankind: The Contemporary Crisis of the Nation-State in Historical Perspective," *Political Studies* 42 (1994): 166–231.

٢ من أجل إعادة بناء موثوقة لتطور السيادة بالصلة مع فكرة "التوكيل"، أو وضع القانون (ومن ثمّ نشوء مفاهيم السلُطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)، انظر:
M. J. C. Vile, *Constitutionalism and the Separation of Powers* (Indianapolis: Liberty Fund, 1998), chap. 2.

3 Bertrand de Jouvenel, *Sovereignty: An Inquiry into the Political Good,* trans. J. F. Huntington (Indianapolis: Liberty Fund, 1992); C. E. Merriam, *History of the Theory of Sovereignty since Rousseau* (Union, NJ: Lawbook Exchange, 1999); Christopher W. Morris, *An Essay on the Modern State* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), chap. 7.
من أجل إعادة بناء تاريخية للمداولات التي أدت إلى تطوير المفاهيم الحديثة للشعب والسيادة الشعبية، انظر:
Skinner, *Foundations of Modern Political Thought,* particularly vol. 2.

4 Morgan, *Inventing the People*, p. 152.

بها) لـ"تبرير" مطالباتها بأنماط حكم مطلق لتأكيد الذات الوطنية[1]. تاريخياً حُيّدت الآثار المؤيدة للحكم المطلق المترتبةً على الإرادة السيادية بفضل حقيقة أنّ السيادة الشعبية (بوصفها مبدأ تخويل السلطة والتفويض) كانت بمنأى عن الشعب الفعلي الذي كان يطالب بالسلطة ويمارسها. رُسّخت هذه الفجوة بين المعياري من جانب، والسياسي الجوهري من جانبٍ آخر، عبر التمثيل. بهذا المعنى المهم، يسّر التمثيل، أكثر ممّا أعاق، تحوّل الدول الديموقراطي (رغم أنّ المبدأ ليس ديموقراطياً في ذاته أو بذاته)[2]. أحدث الفارق بين "الحكم كـ" و"الحكم باسم" اختلافاً بالغ الأهمية. وهذا يقودنا مباشرةً إلى الفارق بين الحكم المباشر وغير المباشر[3]. كان الشعب في الجمهوريات القديمة يتولى سلطة التشريع مباشرة، عبر حكومات المدن والدول الخاصة بهذه الجمهوريات، وانقسمت سيادته بين طبقاتٍ تشكّل السكان. وكما كتب أرسطو في كتابه *Politics* [السياسة]: "السبب في وجود دساتير عدة أنّ لكل مدينة عدداً معتبراً من الأجزاء"[4]. نشأ من تفكير أرسطو تقليد سياسي غاية في التميّز وعاش طويلاً، تعاونت وفقه تلك الأجزاء على نمط حكومةٍ مختلطة. كان هذا النمط أساس النزعة الدستورية، والمصدر الحقيقي لفكرة فصل السلطات الحديثة. في الأداء القديم غير التمثيلي، تزامنت الحكومة مع الدستور؛ وكان الدستور يُعدّ جيداً (والحكم مستقراً وآمناً) إذا نجحت توليفة مختلف الأجزاء في جعل الجمهورية تبدو كأنّها محكومةٌ من الطبقة الوسطى الكبيرة. كان يسود اعتقادٌ أنّ هذا الأمر سيمنح المواطنين إحساساً بأنّهم يعيشون في ظلّ القانون أكثر ممّا يعيشون في ظلّ إرادة جزءٍ من عديدهم[5]. واقع الحال أنّ فصل السلطات وزّع المهمات بين الطبقات على نحوٍ يجعلها تتعاون

1 Bernard Yack, "Popular Sovereignty and Nationalism," *Political Theory* 28, no. 4 (2001): 518.

2 Nadia Urbinati, "Representative Democracy and Its Critics," in *The Future of Representative Democracy*, ed. Sonia Alonso, John Keane, and Wolfgang Merkel (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), pp. 23–49.

٣ حول هذه الأشكال من التمثيل، انظر العمل الإبداعي:
Hanna Fenichel Pitkin, *The Concept of Representation* (Berkeley: University of California Press, 1967).

4 Aristotle, *Politics*, with an English translation by H. Rackham (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1977), p. 285 (1289b27–1289b29).

5 Aristotle, *Politics*; Vile, *Constitutionalism*, pp. 25–26.

ويمنعها من تعطيل المدينة. بقي المبدأ عينه قائماً في جمهوريات العصور الوسطى وأوائل الجمهوريات الحديثة أيضاً. في هذه الجمهوريات، استُخدمت الانتخابات في أحيان كثيرة كمنهج للانتقاء، لكنّها لم تنجح في تحقيق استقرار المجتمع السياسي لأنّ جماعة المواطنين كانت بالغة الانقسام ومتحصنةً اجتماعياً[١]. ومن ثم، لم تكن الانتخابات بذاتها ما غيّر طابع السيادة، بل بالأحرى وجود (أو غياب) نمط خاص من الإدراج في الجسم السيادي. أعني: إدراج مواطنين أفراد لا مجموعات أو هيئات.

لم يكن الحكم المختلط في العصور القديمة وفي مطلع الحداثة مماثلاً لفصل السلطات في دساتير ما بعد الثورات. إذ لم يصبح هذا الفصل ممكناً إلا بعد بدء الجهاز التمثيلي بالعمل، ما فعّل الفصل بين السيادة والحكم[٢]. في الجمهوريات القديمة وأوائل الجمهوريات الحديثة، كان "الاختلاط" في "الحكومات المختلطة" يحيل إلى الطبقات (الشخص، أو الأقلية المتنفذة، أو الأكثرية)، ولم يكن يحيل إلى المؤسسات بوصفها أفعالاً منظمة يؤديها أشخاصٌ اعتباريون (لأنّهم حكّامٌ منفصلون عن المجتمع وعن هوياتهم الشخصية في آن). "كانت النظرية المميّزة لليونان وروما نظريةَ الحكم المختلط، وليس الفصل بين السلطات"[٣]. في جمهوريات اليونان وروما، تحقق الاستقرار الاجتماعي، أو الانسجام (*concordia*)، بجعل المجموعات الاجتماعية تحكم مباشرةً، وبتحويل المدينة إلى منشأة مشتركة أو حتى ملكيةٍ للمواطنين الذين

---

١ حول الديموقراطية القروسطية وفق شومبيتر وقبل وضع المصطلح (ولاسيما في كتاب **الخلاصة اللاهوتية** لتوما الأكويني)، انظر:
Pasquale Pasquino, "Democracy: Ancient and Modern, Good and Bad," in *Democracy in a Russian Mirror,* ed. Adam Przeworski (Cambridge: Cambridge University Press, 2015), p. 116.

٢ كان منظرو الملَكية المطلقة (وأصحاب السيادة المطلقين) واضحين عندما افترضوا أنّ التمثيل سيحرم صاحب السيادة إرادته في السلطة ويحوّل في النتيجة تلك السلطة إلى الممثلين. وقد انضم كلٌ من روبرت فيلمر Robert Filmer وجان بودان Jean Bodin وهوبس Hobbes وروسو إلى هذه الرؤية؛ انظر:
Urbinati, *Re presentative Democracy,* particularly chap. 2.

3 Vile, *Constitutionalism,* p. 25
حيث نقرأ أيضاً: "هكذا كان الانشغال الأكبر لدى المنظرين القدامى للنزعة الدستورية الوصول إلى توازن بين مختلف طبقات المجتمع ومن ثمّ إبراز أنّه يجب أن يكون لكل من المصالح المختلفة للجماعة، منعكسةً في أجهزة السلطة، دورٌ تؤديه في ممارسة الوظائف القضائية والقانونية والتداولية على حدٍ سواء".

يتشاطرون تخويل السلطة والامتيازات طبقاً لنسبة قوتهم الاجتماعية (أي قدرتهم على تهديد الاستقرار). طوّر القدماء، ضمن عالمهم المنقسم اجتماعياً، مفهومهم عن الشعب، ولم تكن الانتخابات قادرةً على تهدئة هذا المفهوم[١]. ورغم أنّ مصطلحي الديموقراطية والشعبوية ومعانيهما الموحية يعودان بنا إلى القدماء، فإنه لا ديموس أثينا ولا عامة وبوبولوس روما وأوائل الجمهوريات الحديثة يلتقطون العلاقة بين الشعبوية والديموقراطية. كما لا يلتقط أيٌّ منها طابع الشعبوية على وجهٍ أخص[٢]. ومع ذلك التشابه في اللغة جدير بالملاحظة، وقد يكون مفيداً أن نذكّر به في بداية عرضنا للشعب الشعبوي، لأنّ فعل ذلك سيساعدنا في تقدير حداثة الشعبوية.

"الديموس" و"البوبولوس" والفجوة الحديثة

يتحدث باحثو الشعبوية عن "خلط" بين الديموقراطية والشعبوية متشابكٍ مع "الجدل الداخلي للشعب بين الكلّ والأجزاء"[٣]. كان هذا "الخلط" بالفعل في صميم الديموقراطية في زمن أثينا. "الديموس"، كما كتب جوسيا أوبر (Josiah Ober)، "كان بالأصل معنىً أيديولوجياً وليس معنىً محايداً"[٤]. نلاحظ على نحوٍ مهم أنّ أيديولوجيا الأرستقراطيين لم تتوقف يوماً عن تحدي "الأيديولوجيا الديموقراطية الأثينية" ولم تتوقف يوماً عن تحديد مصير أثينا، حتى حين خلع الأرستقراطيون "الديموس"[٥].

١ يمكن العثور على الحجة القائلة إنّ المساواة شرط للثقة بالانتخابات (وقبول حكم عدّ الأغلبية) في كتاب:
Guicciardini's *Dialogo del Reggimento di Firenze*

لكن انظر أيضاً:
Yves Sintomer, *Petite historie de l'expérimentation démocratique: Tirage au sort et politique d'Athènes à nos jours* (Paris: La Découverte, 2011).

٢ ذكر سارتوري بوضوح هذه الحجة في كتاب:
Sartori, *Theory of Democracy Revisited*, pp. 21–38.

3 Canovan, *The People*, p. 66.

4 Josiah Ober, "The Original Meaning of Democracy," *Constellations* 15, no. 1 (2008): 3.

٥ كان للديموقراطية أيضاً معنى نظام حكم يتجاوز الديموس الحاكم فعلياً. وكما نعلم من نوموس أوقراطس Eukrates's nomos الذي ينظّم متى كان الأريوباغوس Areopagites ممنوعين أو غير ممنوعين من تسلق هضبة آريس، كانوا ممنوعين عندما كان "الديموس والديموقراطية مطاحين بهما". العمود الذي سجل القانون "أفاد كنوعٍ من علامة للحدود" (هوروس horos) يشير إلى

لكن الأخير لم يكن مُتصوَّراً بصفته الأكثرية مقابل الأقلية المتنفذة. وكما يتابع أوبر، "يحيل مصطلح ديموس إلى هيئة جمعية. وخلافاً للمونارکيا (*monarchia*) [الملكية] والأوليغاركيا (*oligarchia*) [الأوليغاركية]، لا تجيب الديموكراتيا (*demokratia*) [الديموقراطية] عن سؤال: 'كيف تُفوَّض الأكثرية؟'. المصطلح المعياري الإغريقي المقابل لـ'الأكثرية' هو (*hoi polloi*)، ومع ذلك لا يوجد نظام حكم إغريقي يُدعى بولوكراتيا (*pollokratia*)"[١].

كان الشعب في أثينا يعني حرفياً المواطنين العاديين، ولا حصر له (ما يعني أنّه لم يكن محدداً بعددٍ معيّن). بل إنّ سلطته الديموقراطية لم تشِر إلى "هيئةٍ مشتركة" توحّد الأكثرية العادية، كما الأمر في النظريات الحديثة عن السيادة الشعبية. أخيراً لم يتماهَ "الديموس" بـ"موظفٍ رسمي" جمعي كما الحال في دولةٍ حديثة. ورغم أنّ الديموقراطية ظهرت كنوع من نظام حكم في اللحظة التي أكدّ فيها الأثينيون العاديون "القدرة الجماعية" الثوريةً الخاصة بهم "لتأدية دورٍ في المجال العام، ولجعل الأمور تتحقق"، فإنّ "الشعب" في زمن أثينا لم يكن يشير إلى تخويل سلطةٍ دستوري سابق الوجود، يزعم أنّه صاحب السيادة في الدولة. بل إنّ أفراد "الديموس" لم يكونوا "موحدين في رغبتهم (في السلطة) بـ"أيديولوجيا 'على الصعد كافة'""[٢]. كانت الديموقراطية تعني لهم "أوتونوميا" (*autonomia*) [حكماً ذاتياً]، أي القدرة على اتخاذ القرارات بأنفسهم، وليس خضوعهم لبعضهم (مثلاً الأقلية المتنفذة الغنية التي استعبدت مدينيهم، أو أفقرت الفلاحين وصغار مالكي الأراضي في أعقاب حروبٍ أو ندرةٍ في المحاصيل)[٣].

الظرف الذي لم يكن فيه مسموحاً للقضاة الديموقراطيين بدخول الأماكن العامة ومن ثمّ أداء وظائف سياسية عندما لم تكن الديموقراطية في السلطة. "إذا كان القضاة الأثينيون (والمواطنون الآخرون) يحترمون تقييدات القانون لمشاركتهم في الأنظمة غير الديموقراطية، فسوف ينكر على هذه الأنظمة مظهر الشرعية والخبرة اللازمة لبقائها. وهكذا، ستكون الفواصل المناهضة للديموقراطية مؤقتة وفقاً لذلك: التفافات قصيرة على الطريق الديموقراطي الطويل":
Josiah Ober, *Athenian Legacies: Essays on the Politics of Going on Together* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005), p. 22.

1 Ober, "Original Meaning of Democracy," pp. 3-4.

٢ المرجع نفسه، ص. ٧.

٣ مثلما كانت عليه حال الأثينيين في عهد سولون، شجب الشعبويون الأميركيون في القرن التاسع

خلافاً لـ"الديموس" في أثينا، كان "الشعب" في روما وحدةً سياسيةً مشتركة. كانت هذه الوحدة تتشارك السيادة، وكانت تجمعاً يتمايز أعضاؤه اجتماعياً وثقافياً وقانونياً عن أعضاء التجمع المقابل (الأشراف الذين يمثلهم أعضاء مجلس الشيوخ). كان تفوّق الأشراف الاجتماعي ذاته شرطاً تعسفياً. وللإطاحة بهذه السلطة التعسفية، أسّس العامة (الذين كانوا فقراء ومبتذلين أو غير أشراف) سلطةً مضادةً عُرفت باسم الهيئة القضائية (Tribunate)، أو ما سنطلق عليه اليوم سيادة القانون أو الإجراءات القانونية الواجبة. إذاً، كان المبدأ التأسيسي للدستور الروماني "أولوية اجتماعية". تشارك الأغنياء والفقراء في سلطة صنع القرار، لكنّهم امتلكوا سلطات ومؤسسات متمايزة. لكنّ "مبدأ المساواة الراسخ" الذي ينسبه أوبر إلى النظام الأثيني، والذي كان قائماً على أساس فردي، لم يطبق في روما. لاحظ فيرغوس ميلر (Fergus Millar) أنّ القدامى الذين أرادوا فهم الجمهورية الرومانية لم يكن في حوزتهم سوى مقولات سياسية إغريقية. وفي محاولتهم تطبيق تلك المقولات، توصلوا إلى تشابهات مربكة بين "الديموس" و"البوبولوس"، أو "الديموس" والعامة. إنّ "المقاربة التخطيطية" التي تشير إلى أنّ كلمة "الشعب" تترجم إلى "الديموس" تحجب "نمط وبنية المشاركة الشعبية مهما كانت" في روما[1]. قسّم النظام المؤسسي الروماني السلطات بين مجموعات اجتماعية، ولم تكن الوظائف العامة كافة مفتوحةً لجميع المواطنين (لكنّها كانت كذلك في "ديموس أثينا"). يكتب بول كارتليدج (Paul Cartledge) أنّ الحوكمة الرومانية لم تكن ديموقراطيةً. أكثر من هذا، يلاحظ أنّ قوة "البوبولوس" الروماني كانت أضعف في علاقته بمجلس الشيوخ وأنّ مبادرات المواطنين العاديين واجهت كثيراً من الضوابط والتوازنات لتكون قادرةً على مقاومة "المتنفذين القلائل"[2]. ورغم ذلك، بدأ "الشعب" في روما اكتساب معنىً مشترك، ولذلك عندما نحاول فهم

عشر المديونية بوصفها "تجربة إخضاع":

Canovan, *Populism*, p. 22.

1 Fergus Millar, *The Roman Republic in Political Thought* (Hanover, NH: University Press of New England, 2002), pp. 176–177.

2 Paul Cartledge, *Democracy: A Life* (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 257.
كما يصرّح كارتلدج: "يمكن الجدال في أنّ بوليبيوس فهم على نحو خطأ تماماً دستور روما، وذلك تحديداً لأنه حاول تطبيق المقولات اليونانية على المؤسسات الأجنبية الرومانية"، المصدر عينه، ص. ٢٥٥.

الشعبوية، من المناسب الإشارة إلى النسب الروماني أكثر من الإشارة إلى "الديموس" الإغريقي.

تجدر الإشارة أيضاً إلى حقيقة أنّ "الشعب" في روما لم يكن "العامة"، رغم أنّ المصطلحين استُخدما أحياناً كمترادفين للإشارة إلى سواد الناس أو الشعب العادي. يطرح مصطلح "عامة" تمييزاً آخر (اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً) يعيّن الموقع السياسي لمجموعة (العوام) المستاءة من أولئك الذين يتمتعون بوضعهم بداعي الشرف أو العفاف (الأشراف). كان التمييز بين العامة والأشراف معقداً كتعقيد التمييز بين الشعب والنبلاء. وكما كتب جون بي. ماكورميك:

> في بدايات الجمهورية الرومانية، كان التمييز بين عامّي وشريف رسمياً ووراثياً، في حين كان التمييز الذي حدث لاحقاً من الناحية التاريخية بين فردٍ من الشعب ونبيل اقتصادياً وسياسياً إلى أبعد الحدود؛ عكس التمييز الأخير حقيقة أنّ العوام المحدثي الثراء اختلطوا برابطة الزواج مع الأشراف، وضمنوا تولي وظيفة عادية في القنصلية، واكتسبوا السماح بالدخول إلى مجلس الشيوخ.[1]

استتبع ذلك أمرين. أولاً كانت الامتيازات الاجتماعية متاحةً لمن يمتلكون مهاراتٍ في مجالات تنظيم المشاريع بدلاً من أن تكون بالوراثة. وبالفعل، لم يكن كثيرٌ من أثرياء الرومان أعضاء في مجلس الشيوخ (الذين حُظرت عليهم المهن التجارية). وعلى النقيض من هذا، "لم تكن مصالح الشعب موّحدة ولا متطابقة مع مصالح المحرومين"[2]. موجز القول: إنّ مواطناً لم يكن عضواً في طبقة أعضاء مجلس الشيوخ لم يكن بالضرورة ضعيفاً اجتماعياً أو كادحاً. ثانياً كانت السلطة السياسية مترسخةً تقليدياً في تقسيماتٍ قائمةٍ على أساسٍ طبقي، ومؤسساتٍ جرى تصوّر وجودها مقتصراً على مجموعةٍ اجتماعية معينةٍ أو أخرى. وكان الإمساك بمقاليد السلطة

1 McCormick, *Machiavellian Democracy*, p. 31.

2 E. M. Atkins, "Cicero," in *The Cambridge History of Greek and Roman Political Thought*, ed. Christopher Rowe and Malcolm Schofield (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p. 492.

المضادة وإدارتها مقتصراً على من قد يكونون عُرضةً للمضايقات بسبب افتقارهم سلطة اجتماعية (في الحقبة الجمهورية، لم يكن إلّا العوام ينتخبون المدافعين عن العامة الذين يجب أن يأتوا من المرتبة عينها).

من جانبٍ آخر، وكما كتب جوفينال (Juvenal) الهجّاء في الحقبة الإمبراطورية، في مدينةٍ حيث "لكلّ شيء ثمن"، كان اكتساب العامة يسيراً على المواطنين النافذين[1]. كان ممكناً قياس أفول الجمهورية بالالتزام الذي تودد فيه الأقوياء إلى العامة واكتسبوهم (واستعداد العامة لذلك) عن طريق زيادة مخصصات الرعاية الاجتماعية، أو تقديم الوعود أو الهبات بمختلف أنواعها. لكن في السنوات التي كانت فيها الجمهورية لا تزال حية، صُممت الامتيازات وضروب الحماية (المحسوبية والزبائن) بغرض الحفاظ على التقسيم الطبقي والتسلسل الهرمي ضمن مجتمعٍ تسوده بالفعل درجة عالية من الجور، وكانت سلطة الأرستقراطيين فيه تعسفيةً بصورةٍ كامنة على الدوام[2]. يضرب المثل بأنّ الاضطراب الروماني شهد على مجتمعٍ توحي فيه المؤسسات السياسية بحل النزاعات الاجتماعية بين جماعتين. ورغم أنّ المجموعتين كانتا متجانستين، فإنّهما ظلتا متباينتين داخلياً على غرار مدينتين لم تندمجا بالكامل يوماً. تطوّر باراديغم "الأكثرية" مقابل "الأقلية المتنفذة" وتصميمٌ مؤسسي حذا حذو الطبقات الاجتماعية وأكّدها تطوّر إلى السيادة الشعبية، ومن هنا تطوّرت الديموقراطية التمثيلية الحديثة.

لكنّ الثنائية الرومانية اتسمت بالمرونة. لقد كانت في الواقع أحد أكثر الاعتقادات رسوخاً، تلك التي استحوذت على اهتمام زعماء القرن الثامن عشر الثوريين عندما عملوا على إقامة نظامهم الجديد. يلقي النقاش الذي جرى في الجمعية الفرنسية بشأن الصفة التي ستعطى للجمعية - "وطنية" أم "شعبية" - ضوءاً في هذا الصدد.

1 Juvenal, *The Satires,* a new translation with an introduction by Hubert Creekmore (New York: New American Library, 1963), p. 55 (176).

٢ كان مجلس الشيوخ أولاً، رغم أنّ المدافعين عن العامة العشر (ينتخبون بالاقتراع الشعبي فحسب) "لم يكونوا قضاةً من الناحية الفنية"، وفي النتيجة لم يكونوا أعضاء في مجلس الشيوخ. ورغم أنّه كانت لديهم سلطة تتيح لهم نقض التشريع بأكمله، فحقيقة الأمر أنّ "العادات والسوابق طالبت بالتصويت مسبقاً في مجلس الشيوخ على أيّ اقتراح تشريعي، بل إنّ اللاعبين الرئيسيين في هذا المجلس كانوا يستطيعون استخدام مدافعٍ عن العامة لنقض موقف مدافع آخر عن العامة": Cartledge, *Democracy,* p. 256.

فهو يظهر استحالة المواءمة بين الثنائية الرومانية القديمة والمساواة القانونية والسياسية الحديثة. اقترح نيكولا بيرغاس (Nicolas Bergasse)، الذي أيّد فكرة إيمانويل جوزيف سييس (Emmanuel–Joseph Sieyès) عن الجمعية التمثيلية بوصفها وسيلةً لتنظيم نظام الأمة السياسي، إسقاط صفة "الشعبية" واعتماد "الوطنية" عوضاً عنها. وهو يحاجج في أنّ "الشعب" ارتبط بجزء (على النقيض من الأشراف) وليس بجميع المواطنين على حدٍّ سواء. أمّا الجمهوريون، فتصوّروا خلافاً لذلك أنّه لا بدّ من اعتماد صفة "شعبية". حاول ميرابو (Mirabeau)، بالاستشهاد بالجمهوريات الرومانية القديمة والجمهوريتين السويسرية والأميركية الحديثتين، إنقاذ "الشعب" من نبذه. إذ حاجج في أنّ معناه السلبي جاء من ربطه بوصمة عارٍ اجتماعية [رعاع] – *vulgus* باللاتينية، أو mob بالإنكليزية، أو canaille بالفرنسية – أكثر من ربطه بفكرة شعبٍ يقاوم الاضطهاد، واعتقد ميرابو أنّها ينبغي أن تدلّ عليه. تماشى ذلك المعنى الأخير مع فكرة الأبطال الباتافيين (héros bataves) القديمين في فرنسا الذين تصدّوا لمحتليهم الرومان. كذلك اقترح ميرابو معانيَ أخرى للمصطلح عدّها أكثر انسجاماً مع الموقف المناهض للامتيازات الذي كان من المفترض أن تمثله الجمعية: "المعترضون" (أميركا)، أو الرعاة (pâtres) (سويسرا)، أو المستعطون (gueux) (الأراضي المنخفضة). بالنسبة إلى ميرابو الذي عدّ الدستور مختلطاً، كان مصطلح "شعب"، وفقاً لتفكير مونتسكيو، يعني "الجزء الأكبر من الأمة (la plus grande partie de la nation)". واقترح استخدام تعبير 'الشعب الفرنسي' (peuple Français)، مع التذكير بالمعنى المهين المناهض للأرستقراطية الذي احتفظ به في اللغة العادية. وبما أنّ حقوق الشعب عُدّت نقيضاً لامتيازات الأرستقراطيين، رأى ميرابو أنّ مصطلح "شعب" أكثر إيحاءً من "أمة". أمّا جاك غيوم توريه (Jacques–Guillaume Thouret)، فحاجج في أنّ "الشعب" يعني كثيراً جداً أو قليلاً جداً. فإن كان يعني الهيئة الانتخابية بأسرها، كما قال، فسيصبح هو والأمة شيئاً واحداً، وإن استُخدم بالمعنى الضيق، أو بمعنى الرعاع، فهو يفترض وجود جزءٍ يتألف من غير مساوين (الأرستقراطيين). لم يساور توريه أيّ شك في أنّ مصطلح "شعب" لم يعد قابلاً للاستخدام جراء استدلالين يترتبان عليه: (١) بوصفه "ما دعاه الرومان 'العامة' (ce que les Romains appelaient *plebs*)"، وهو ما يتضمن

افتراضاً بشأن وجود رُتب عليا في الدولة (٢) بوصفه بوبولوس، وهو ما يوحي بفكرة سلطة تأسيسية تنطوي على مبدأ المساواة في الحقوق، ويحوّل الجمعية الفرنسية في نهايةِ المطاف إلى جمعيةٍ تشبه إطار جمعية الحكم المختلط الإنكليزية (وهي "مجلس العموم")[1].

أخيراً ليس في إمكان النزعة الجمهورية أن تتواءم مع فكرة المساواة السياسية القانونية، ولا مع مفهوم السيادة الشعبية الحديث. لم يكن للجمعية الفرنسية أن تمثّل جزءاً بعينه، بل كان لها تمثيل الأمة بأسرها. كان من المفهوم أن تغيّر هذه المفهمة معنى النزعة الدستورية المختلطة نفسها، فمنذ ذلك الحين، ستتصل بوظائف الدولة وليس بالطبقات التي تؤدي هذه الوظائف. أعلن بيرغاس أنّ الجمعية المنتخبة تؤدي دوراً توسطياً بين الشعب والملك، لكنّه كان مصرّاً على أنّها ليست هيئة مقسمة داخلياً إلى مراتب أو طبقات. إذاً، من الواضح أنّ الانتقال من "الشعب" إلى "الأمة" لن يكون مثالياً إلا إذا كانت الأمة واحدة. لن يصلح الأمر إذا استمرت الأمة مؤلفةً من "عامة الناس" و"النبلاء". اقتضى الحكم التمثيلي مساواةً قانونية للأفراد. ولو لم يتحقق ذلك، لكانت تسمية الجمعية، بكلمات جان جوزيف مونييه (Jean-Joseph Mounier)، "جمعية شرعية لممثلي معظم الأمة، تعمل بغياب الجزء الضئيل (assemblée légitime des représentants de la majeure partie de la nation, agissant en l'absence de la mineure partie)"[2].

إذا أردنا فهم الديموقراطية التمثيلية (والشعبوية)، فالمكان المناسب للبحث ليس العالم القديم ولا شعوبه الأسطورية، بل بالأحرى "العقيدة الجديدة" للسيادة الشعبية التي كانت في سبيلها للظهور كنتيجة للثورات الحديثة وللممارسة عبر التمثيل. ولئن تمثّلت السيادة القديمة في الممارسة المباشرة لسلطة الحكم (بواسطة الفرد أو الأقلية المتنفذة أو الأكثرية أو مزيج منهما)، فإنّ السيادة الجديدة تركت وراءها التركيبة الاجتماعية وشملت جميع الأشخاص على قدم المساواة بوصفهم خاضعين للقانون. عندما بدأت الديموقراطية مسيرتها، توسعت هذه السيادة لتشملهم بوصفهم

1 *Archives parlementaires de 1787 à 1860... Première série (1787 à 1799)*, vol. 8, *Du 5 mai 1789 au 15 septembre 1789* (Paris: Librairie administrative de Paul Dupont, 1875), pp. 111-118.

٢ المرجع نفسه، ص. ١١٣.

مواطنين أيضاً (شاهدوا الفكرة القائلة إنّ "الشعب هو صاحب السيادة"، كما ينصّ كثيرٌ من الدساتير الحديثة)[1]. إنّ الفصل بين السيادة وممارسة سلطة الدولة، وبين الدستور والحكومة، يمكن جعله كتمييزٍ بين ما يملكه الشعب دائماً (سلطةً سياديةً غير محدودة) وما يفعله الممثّلون (ممارسة مؤقتة لوظائف الدولة). السمة الأساسية هي الفجوة بين السيادة والحكومة التي لا تعمل إلا عبر التمثيل. هذا هو الموضع الذي تتسلل منه الشعبوية.

من أجل حلّ مشكلة فقدان الاستقرار الداخلي المنشأ، ومن ثم تحقيق "سلامٍ دائم" (على الصعيدين المحلي والدولي في آنٍ معاً)، ظنّ إيمانويل كانط (Immanuel Kant) أنّ الضرورة تقتضي ظهور رؤيةٍ وممارسةٍ جديدتين للسيادة والدستور والحكم. كان ضرورياً أن تتلاشى كل ظلال الباتريمونالية (patrimonialism) (التي تورث السلطات والوظائف السياسية بوصفها ملْكيات)، ما أبقى على دولةٍ قائمة فقط على الحق، أي حكم غير مباشر أو تمثيلي، وهو ممارسة سلطةٍ من ناحية "كما لو أنّ"[2]. في حكمٍ تمثيلي، في وسع جميع الرعايا أن يروا أنفسهم ممثلين في مؤسسات الدولة والقانون، ما يعني أنّ في وسعهم القول إنّهم صاحب السيادة دون أن يحكموا مباشرةً أو واقعياً، ومن دون وظائف دولةٍ تمتلكها أو تمسك بها طبقات اجتماعية منفصلة أو أعضاؤها. تاريخياً ومعيارياً مضى الفصل بين المجتمع والدولة جنباً إلى جنب مع فصل الحكم عن السيادة، وكذلك مع مشيئة القانون ومشيئة فاعلين محددين يؤدون دوراً في الحكم. كان هذا الإنجاز القيّم مساهمة الثورات الحديثة التي ميّزت منعطفاً

١ لكنّ السيادة بوصفها مقتضى ("بالمعنى الأساسي، أي إعطاء أوامر والقدرة على فرض طاعتها") كانت إحدى الأفكار الجديدة التي ظهرت في روما الإمبراطورية:
Melissa Lane, *The Birth of Politics: Eight Greek and Roman Political Ideas and Why They Matter* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014), p. 289.

2 Kant, *Perpetual Peace,* p. 101.
في تمييز نمط الحكم (جمهوري وأوتوقراطي) والسيادة (ملَكية وأرستقراطية وديموقراطية)، جادل كانط في أنّ الحكم الجمهوري استند إلى التمثيل، وفي أنّه رغم أنّ الأوتوقراطي يستطيع أيضاً التحدث بوصفه "خادماً للدولة" (هذه كانت حال فريدريك الثاني)، فإنّ الجمهورية وحدها تمثيلية لأنّها أسلوب حكم "يتوافق مع مبدأ الحق" مهما "كان نوع الدستور النافذ" (المصدر عينه، ص. ١٠٢).

في مفهوم الديموقراطية[1]. لقد مكّنت هذه الثورات من ظهور السيادة الشعبية التي نشير إليها عندما نناقش الديموقراطية (والشعبوية). كما أنّها كانت موضع تحدٍّ دائم، لأنّ البون بين الاعتباري والواقعي أضحى المقياس المستخدم لقياس مدى الشرعية والسخط الشعبي[2].

لهذه الأسباب مجتمعةً، السيادة الشعبية الممارسة بطريقة غير مباشرة هي مقولةٌ ينبغي ألّا تغيب عن بالنا عندما نحاكم الشعبوية بصلتها بالديموقراطية، وليس بصلتها بحكم الشعب المباشر، سواء بواسطة دستورٍ (كالديموقراطية المباشرة) أو حكمٍ مختلط (من العامة والأشراف). يترتب على هذا الطابع غير المباشر أنّ العلاقة بين الشعب صاحب السيادة وأولئك الذين يمارسون سلطة الدولة باسمه تقتضي قبول (أو رفض) الرعايا كي يثبتوا وجودهم أو يطاعوا[3]. ثمة مستويان يقتضيان القبول: قبول النظام القانوني بأسره (حيث تنظم الدولة والدستور المؤسسات وتحددها)، وقبول الفاعلين السياسيين الذين يحكمون. يترتب على هذين المستويين فصلٌ بين السيادة والحكم؛ والتمثيل هو الأداة التي تتولى هذا الفصل[4].

إنّ الشرعية الرسمية للنسق المؤسسي والقانوني جزء مهم من الشرعية، لكنّها ليست وحدها بيت القصيد. فعمليات تشكيل الاعتقادات والإقناع والإستراتيجية الخطابية التي يصنع الممثلون عبرها أنفسهم ودوائرهم الانتخابية هي مكوناتٌ مهمة أيضاً للحكم الشرعي. لم يعد الحكم الثنائي بين الأقلية المتنفذة والأكثرية، بل بين

١ وصلت إلى الخلاصة عينها التي وصل إليها تاك Tuck في كتابه *Sleeping Sovereign*، رغم أنّه وصل إليها عبر عقيدة السيادة، في حين أنّني وصلت إليها انطلاقاً من المنعطف التمثيلي الذي نظّم الفجوة بين السيادة والحكم.

٢ "يجب ألّا يصبح... البرلمان معزولاً عن الشعب إلى درجة أن يجعل المطالبة بالتحدث باسم الشعب أمراً سخيفاً"، ما يستتبع أنّ الشعب الاعتباري (صاحب السيادة) لا يستطيع الابتعاد كثيراً عن الشعب الاجتماعي. ومن أجل أن يزعم الجزء (البرلمان) بأنّه يمثّل الكل (الشعب)، لا بدّ من تصوّر وجود متاخمة بينهما (الجزء والكل):

Morgan, *Inventing the People,* pp. 89–90.

٣ في المحصّلة، يشير التمثيل إلى وجود علاقة اعتماد متبادل ودائم بين الطرفين: المنتخَبين والمواطنين؛ "المهم في الفكرة القانونية عن التمثيل أنّ *persona repraesentata* مجرد الشخص الممثَل، ورغم ذلك، فإنّ الممثل، الشخص الذي يمارس حقّ الأول، يعتمد عليه":

Hans G. Gadamer, *Truth and Method* (London: Continuum, 2004), p. 141n250.

٤ حللتُ هذه الحالة التاريخية في:

Urbinati, "Representative Democracy and Its Critics."

ميدان الإجراءات والمعايير، وبين ميدان الرأي. يشكّل كلا الميدانين السيادة الشعبية، لكنّ ميدان الرأي هو المكان الذي تغدو فيه معاني "الشعب" حاسمةً لفهم مختلف أنماط التمثيل، ولفهم ظاهرة الشعبوية على وجه الخصوص.

شعب السيادة الشعبية

باستخدام مفهوم بنديكت أندرسون (Benedict Anderson) عن "الجماعات المتخيلة"، كتب بيرنارد ياك (Bernard Yack) أنّ "الأمة" "صورة جماعةٍ عبر الزمن"، في حين أنّ "الشعب" يمثّل "صورة جماعةٍ عبر المكان"[1]. يبدو هذا تمييزاً مفيداً يلتقط خصوصية النمط الجديد (غير المباشر) الذي تتخذه السيادة الشعبية داخل الدول الحديثة التي اعتمدت الانتخابات. يزيل النمط غير المباشر الذي تعمل فيه السيادة (بفضل الانتخابات) الطابع الجذري للسياسات الديموقراطية. وهذا، أولاً، لأنّ التمثيل يعرّض القوانين كافة للمحاكمة الشعبية، ولكن على نحوٍ مؤجل، وفقاً للدورات الانتخابية، و"حكم الانتظار" يعني أنّه لا يمكن ترجمة المحاكمة مباشرةً إلى فعل. وثانياً لأنّ التنافس الانتخابي من أجل المناصب التمثيلية يجعل الكلام والتعبير العلني عن الأفكار بالغي الأهمية لأنّ القبول لم يعد مجرد مسألة نعم أو لا. فسلطة الإرادة وسلطة الرأي تجعلان الديموقراطية الحديثة نظاماً ثنائي الحكم. والنتيجة أنّ سلطة الدولة تصبح منفصلةً عن المجموعات الاجتماعية أو المجتمع، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر يعوّض حقن الخطاب في السياسة عن هذا الفصل. وهو محل نزاع دائم، لأنّه لا يصدَّق تماماً أبداً كما لا يكون أبداً غير قابلٍ للطعن تجريبياً. إنّ النظامَ الثنائي الحكم للديموقراطية التمثيلية هو الوسط الذي تنمو فيه التحزبات (والشعبوية).

في الديموقراطية القديمة، كانت قوة الكلمات في جمعيةٍ ما بالغة الأهمية. إذ كان في وسع الخطباء تحويل رأي الجمعية لمصلحتهم أو ضد مصلحة خصومهم، وهكذا يغيرون اتجاه الجمهورية فوراً. كان الشعب يُصنع ويعاد صنعه إلى ما لا نهاية، تماماً

1 Yack, "Popular Sovereignty and Nationalism," pp. 520-521.

كالقوانين التي يصوّت عليها[1]. وكما سنرى، كان الديماغوجي زعيماً شعبياً في وسعه زعزعة النظام – أقلّه نظرياً – في كل مرة تُعقد فيها الجمعية. هكذا، يبدو الزعماء الشعبويون، رغم أهمية الكلمات والخطاب للشعبوية، مشابهين للديماغوجيين. يكمن اختلافهم عنهم في الترتيبات المؤسسية وعمليات صنع القرار التي يعملون ضمنها. تسنح الفرصة للديماغوجي للتأثير الفوري في جمعية المواطنين لأنّ الديموقراطية المباشرة هي الميدان البنيوي للديماغوجيا. خلافاً لذلك ينتمي الزعيم الشعبوي إلى ضربٍ تمثيلي من ضروب السياسة تكون فيه الكلمات أقلّ دراماتيكية في تأثيرها الفوري في القرارات وأكثر قدرةً على إحداث استمراريةٍ للسرد. واستمرارية السرد هذه تربط المواطنين من عملية انتخابية إلى أخرى، وتتيح فرصةً للأحزاب والانقسامات الحزبية التي تدوم مدة أطولَ من لحظة التصويت. تُدخل الحملات الانتخابية بُعداً زمانياً إلى السياسة يمكن تقديمه على نحوٍ أفضل بوصفه عمليةً أو ظاهرةً طويلة الأجل (longue durée) أكثر منها حدثاً مرتجلاً[2]. من جانبٍ آخر سلطة المرشح على الشعب والدولة غير مباشرة على الدوام. يتوسطها قبول الجمهور العام خارج المؤسسات لا الحدّ الزمني للولاية فحسب. ذلكم هو الوسط الذي تجد فيه الشعبوية غذاءها.

كي تنبثق الشعبوية، لا بدّ من وجود سيادةٍ شعبية غير مباشرة. الشرط الأسمى هو ألّا يلاحق الشعب فوراً مصير القرارات الخاصة به (أي ألّا يبقى متطابقاً مع ذاته، إذا جاز القول، في الحيّز الذي يُصنع فيه القرار). الدولة ذات السيادة هي الشرط البنيوي للشعبوية؛ إنّها في الواقع موضع "الآخَرية" (مؤسسة الحكم أو الأقليات) التي تزعم الشعبوية أولوية شعبها في مواجهتها. إنّه شعبٌ مصطنع كاعتبارٍ قانوني (*fictio iuris*)، ما يجعل ممكناً الانقسام بين "الشعب" من جانب، والطبقات والأشخاص والمجموعات التي يتألف الشعب منها، من جانبٍ آخر. يتيح التمثيل لأجزاء الشعب الدخول في التنافس أثناء التحدث باسم الشعب. حالياً، يصبح الانقسام الذي صنعته الطبقات الاجتماعية في الجمهوريات القديمة صرحاً أيديولوجياً صرفاً. إنّه الاختلاق

---

١ في النتيجة، يحدد تعبير "ديموقراطية دونما أحزاب" كسيناريو يعمل فيه غياب الشروط التخاصمية كفاعل جذري للزعزعة:

White and Ypi, *Meaning of Partisanship*, p. 70.

2 Urbinati, *Representative Democracy*, chap. 1.

المشترك للفاعلين كافة الذين يشاركون في صنع التمثيل: المتحدث، والمجموعة المتماهية مع المتحدث أو الدائرة الانتخابية، وجمهور المتلقين الذي يحكم عليها، وأعضاء الهيئة الانتخابية التي تصوّت. إذاً، يؤدي التمثيل أدواراً عدة. فهو دفاعٌ ("تحدثٌ بالنيابة") بالتأكيد لكنّه أكثر من ذلك أيضاً. فمن الممكن حقاً أن يخلق الشعب ذاك الذي "يتحدث بالنيابة" عنه، مثلما يحاجج أرنستو لاكلاو: إنّها سيرورة صنع مزاعم. وبهذا المعنى: إنّه احتفاءٌ بالسلطة البناءة للأيديولوجيا بوصفها خطاباً يسبغ واقعية عبر التأويلات، ويدلّ على الشروط الاجتماعية القائمة لمجموعات تقدم نفسها مجدداً أمام جمهورٍ عام يقيّم مزاعمها ويحاكمها ويتفاعل معها[1]. يُفعِّل اكتساب الشعب (ذي السيادة) عبر هذا التنافس رؤيةً عن الشعب هي لعبة تأويلٍ مفتوحة. عند هذه النقطة، تصبح قضية تأويل الشعب موضوعاً للمنازعة؛ وإذا احتُرمت قواعد اللعبة، فلن يكون ثمة قيودٌ على الاعتراض. يبدو الفوز بالانتخابات كأنّه دعوة إلى الاعتقاد بأنّه ليس لبناء الشعب معايير للمحاكمة بمعزلٍ عن أدائه. في التنافس السياسي ليس ثمة حكَمٌ خارجي أو أنموذج للحقيقة للاعتماد عليه؛ كل ما يستطيع المرء الإشارة إليه هو قبول الشعب على النحو الذي يعبّر عنه جمهور المتلقين، وعلى النحو المسجل في التصويت. تؤدي الفجوة بين الشعب بوصفه معيار التنافس الانتخابي، والشعب بوصفه حصيلة التنافس الانتخابي دور وساطة. هذا هو الدور الذي تشكك فيه الشعبوية حين تسعى إلى دمج رأي أحد أجزاء الشعب بإرادة الدولة.

دعونا نعُد إلى الأنموذج الجديد أو الحديث للشعب صاحب السيادة. يقدم الشعب نفسه بوصفه "جسراً فوق الهوة التي تفصل الأفراد واحدهم عن الآخر في جهودهم المبذولة لصياغة تخويل سلطة الدولة والتحكم فيها"[2]. ولا يمكن تحقيق هذا الدور التجسيري إلا بشرط أن تكون الأجزاء التي ستجسَر متساويةً قانونياً، وليست متغايرة

١ في ما يخص التمثيل بوصفه "التكلم بالنيابة عن" و"الوقوف إلى جانب"، انظر:
Pitkin, *Concept of Representation,* chaps. 4-6.

وفي ما يخص البنيوية التمثيلية، انظر:
Iris Marion Young, *Inclusion and Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 2000); and Laclau and Mouffe, *Hegemony and Socialist Strategy;*

نظرية التمثيل بوصفه "تقديم المطالب" من وضع:
Saward, *Representative Claim.*

2 Yack, "Popular Sovereignty and Nationalism," p. 521.

داخلياً. هذا هو الشرط اللازم لتطبيق المنهج الانتخابي في التنافس، ما يقتضي مساواةً أساسيةً في السلطة السياسية. وكما أشار هانز كيلسن في انتقاده تمثيل الشركات الكبرى، يتعارض تمثيل مصالح أو مجموعات مع الديموقراطية؛ إنّه يبطل حكم الأغلبية لأنّه لا يسمح بالنظر على قدم المساواة إلى المصالح (والأصوات) كافة وينتهك بذلك المسلمة الرئيسية لحكم الأغلبية. ولتفادي انتهاك الاستقلالية السياسية، ينبغي أن يكون المواطنون جميعاً متساوين أمام القانون وأن يمتلكوا حقاً متساوياً في تقرير سياسات الكومنولث (commonwealth) وفي أن يُسمع صوتهم. ليست هنالك حاجة إلى المساواة في الرأي (الإجماع)، ولا المساواة في صنع القرار (المشاركة المباشرة)[1]. ولا يكون الدور التجسيري المذكور ممكناً إلا بشرط إمكان تغيير المواقع التي يشغلها مختلف الأطراف في الساحة السياسية؛ لا يمكن أن يظلّ مجمداً في أيّ تحديد اجتماعي محدد، من قبيل "الأقلية المتنفذة" أو الأكثرية". ينبغي أن يسمح حكم الأغلبية بتجميعاتٍ مختلفة (أو أغلبيات عاملة)، وألّا يقتصر على مجموعةٍ محددة مسبقاً.

تشكّل هذه الشروط الثلاثة – الفردانية، والانفتاح على التغيير، ورفض التعيين – المبدأ الديموقراطي لمساواةٍ يدلّ عليها الشعب صاحب السيادة. بفضل هذه الشروط، ليس في وسع أيّ ممثّلٍ ادعاء امتيازٍ خاص بالتحدث باسم الشعب؛ ما يستتبع أنّ حكم الأغلبية ليس مجرد إجراءٍ شكلي لكنّه بالأحرى إدراج تقييدٍ يتعلق بأيّ جزء من الشعب (بما فيه الجزء الذي يحرز غالبية الأصوات). يكمن الشكلُ الديموقراطي للحكم الذي يضع التمثيل التفويضي موضع التنفيذ في مفهوم السيادة الشعبية المكوّن من المصوّتين الأفراد، ويبقى هذا الأمر صحيحاً حتى لو عبّرت عنه الأحزاب في الساحة السياسية والاجتماعية.

يشبه الشعب الديموقراطي "حضوراً أبدياً"، وإن بمعنىً هرقليطسي نوعاً ما، على أساس أنّ حضوره الأبدي لا يُظهر الهيئة نفسها أبداً. بهذا المعنى المعياري، يكون دائماً على حاله: ليس له تاريخ، كما قد يقول أحدهم، خلافاً للأمة التي تكوّنت عبر وبواسطة ذاكرة متعددة الأجيال وعمليات إعادة بناءٍ تاريخية ومتضاربة. ليس للشعب الديموقراطي تاريخٌ لأنّه فاعلٌ دائم الحضور يجعل استمرارية السلطة القضائية والمنظومة القانونية

1 Kelsen, *Essence and Value of Democracy,* chap. 5.

ممكنة. وهذه الاستمرارية تمكّن الأمة من أن تستمر على مر الزمن، وهي ما يشكّل الشعب السياسي بصورة متواصلة (عبر الحركات والأحزاب). في الوقت عينه، يسمح خواء المفهوم بذاته وطبيعته الاعتبارية بمنافسة مفتوحة ودائمة بين مختلف تمثيلات الشعب واحتمالاته. تحدّث جايسون فرانك (Jason Frank) عن "معضلات" التخويل التي تخلقها المنافسة الانتخابية: "تظهر هذه المعضلات وتعاود الظهور ليس في لحظات الأزمة الدستورية فحسب، بل في نسيج الكلام والفعل السياسيين اليوميين"[١]. كلّ هذا مجتمعاً هو الشعب: "كامل هيئة سكان إقليم متخيلةً بوصفها الحَكَم النهائي أو السيادي على الكيفية التي يتعين بها بناء تخويل سلطة الدولة واستخدامه"[٢].

إليكم المفتاح: الشعب "متاحٌ على الدوام في صراع المرء مع تخويل السلطة السياسية أو منافسة المرء من أجل السلطة السياسية"[٣]. ليس في وسع أيّ جزء أن يعلن أنّه الشعب بصفة نهائية حتى لو كان الجزء الأكثر عدداً. إنّ عملية التنافس على وجه التحديد هي التي تتيح لنا التعرف على الشعبوية قيد الفعل. تشكك الشعبوية في الطريقة التي ينظم فيها نظام الأحزاب التنافس لأنّها ترفض قبول الثبات لهذه "المعضلات". في الفصل التالي، سنتفحص التحدي الشعبوي لنظام الأحزاب. أمّا الآن، فدعوني أشدد على أنّ الشعبوية تدخل المنافسة لاكتساب الشعب كلياً – في حين أنّ الديموقراطية التمثيلية تُجري المنافسة على نحو لا يهدف فيه أيّ متنافس إلى اكتساب الشعب بشكل كامل – لأنّ الشعبوية تزعم أنّ شعبها هو الشعب "الحقيقي".

يظهر الفارق بين حزب ديموقراطي عادي وحزب شعبوي بالطرق المختلفة التي يديران بها المنافسات السياسية. تكشف مناهجهما كيفية تأويلهما بناء الشعب وعملية إحراز الصلاحية الانتخابية الضرورية لحكم الدولة باسم الشعب. ليست الشعبوية نمطاً من الديموقراطية المباشرة، لكنّها تُدخل طابعاً مباشراً محدداً في الترشح للحكم لأنّها تسعى إلى ردم الفجوة بين الشعب صاحب السيادة، وبين الشعب السياسي الحالي (أياً يكن من يتحدث ويتصرف باسم الشعب حالياً). إنها تعارض "التكوين المادي" – مصالح الفائزين في المنافسة – بـ"تكوينٍ رسمي" تعتمد تبعاته على شعبويين بعينهم في

1 Frank, *Constituent Moments*, p. 33.

2 Yack, "Popular Sovereignty and Nationalism," p. 521.

٣ المرجع نفسه.

السلطة. وإذا اختلفت توجهات الشعبويين، فقد تبرر الشعبوية تأميم الموارد الطبيعية كما الحال مع حكم هوغو شافيز- أو تبرر رفع القيود وتشريع الأوليغاركية كما الحال مع حكم دونالد ترامب[1]. ما يوحّد هذه التجارب والسياقات المختلفة شعار الشعبوية. تتنافس الشعبوية على السلطة السياسية بغرض دمج الممثِّل والممثَّل. هذا هو الأثر المترتب على النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي.

التقييد الذاتي والانفتاح على التغيير

أوردت في الفصل السابق المكونات التي تساعدنا في تمييز الشعبوية عن الديموقراطية، وعدّلت التأويل الأدنوي الذي لا يقدّم أيّ معيارٍ عام للتمييز بينهما. وكما تحاجج باولينا أوتشوا اسبيخو (Paulina Ochoa Espejo)، إنّ سمات الديموقراطية التي تزعم التأويلات الأدنوية للشعبوية أنّها تخصّ الشعبوية توجد في الواقع في الديموقراطية بصورةٍ عامة، على سبيل المثال، الدعوة إلى السيادة الشعبية، والجدلية بين الممثّلين المنتخبين والمواطنين (أو من هم داخل المؤسسات وخارجها)[2]. وقد رأينا أنّ النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم هي سمةٌ من سمات الديموقراطية قبل أن تكون من سمات الشعبوية.

في التأويل الأدنوي الشعبوية هي حركة ديموقراطية محض. وهي معادية لليبرالية (التعددية والحقوق الأساسية والتقييدات على السلطة السياسية) وليس للديموقراطية[3]. لكنّنا نعرف الآن أنّ هذه المقاربة إشكالية. أولاً إنّها ليست أدنوية وليست "لا معيارية". ثانياً إنّها تعتمد على "مفهمة" مشكوك فيها للديموقراطية، تخفق في مماهاة سلطة الأغلبية بمعيارٍ داخلي أو مستقلٍ لـ"التقييد الذاتي". تستنتج القراءة الأدنوية أنّه رغم عداء الشعبوية لليبرالية (بوصفها موضع تقييدات

١ في التعليق على سياسة أندرو بازدر، وزير العمل في وزارة ترامب، كتبت جودي كونتيه التي تشرف على الدفاع الفيدرالي عن مشروع قانون العمل القومي، أنّ بازدر "لا يرى القوانين واللوائح كأشياء تساعد في حماية الأشخاص الأكثر ضعفاً من الاستغلال. وهو يراها بوصفها أشياء تمنعه من فعل ما يريد فعله":
Russ Buettener and Noam Scheiber, "Pick for Labor Was Adversary of Labor Dept," *New York Times*, February 4, 2017.

2 Ochoa Espejo, "Power to Whom?".

3 Mudde and Rovira Kaltwasser, "Populism and (Liberal) Democracy," pp. 16–17.

السلطة السياسية)، فإنها ليست بعيدةً حقاً عن الديموقراطية، لأنّ الديموقراطية مثلها في ذلك مثل الشعبوية متطابقة مع سلطة الأغلبية. بناءً على هذه القراءة تكون الديموقراطية عاجزةً في مواجهة الشعبوية، لأنّها محرومةٌ أيّ قدرةٍ على التقييد الذاتي. وبالفعل، وعلى أساس هذه النظرية، تتوافق الديموقراطية على حدٍّ سواء مع الليبرالية أو الشعبوية أو حتى حكم الغوغاء، لأنّها وعاءٌ خالٍ من أيّ محتوىً معياري (بصرف النظر عن تأكيد السيادة الشعبية وسلطة الأغلبية).

ومن أجل إصلاح هذه العيوب في الموقف الأدنوي، اقترحتُ أنّه ينبغي أن نؤيد تأويلاً للديموقراطية يتضمن في صميمه الحرية السياسية والشعبوية. الفهم الأفضل للديموقراطية أن نعدّها سيرورةً عامة لصنع القرار جماعياً ولتشكيل الرأي وللتواصل، سيرورة تُيسّر التنافس المفتوح على الحكم، وتفترض الارتباط بين المواطنين، وتفترض إمكانية الاعتراض على الرأي وتغييره. بعبارة موجزة: تفترض حريةً لدى الرأي العام. ومن أجل فهم الشعبوية في خصوصيتها، ينبغي أن نركّز على الطريقة التي تمارس فيها الديموقراطية، وأن نستكشف ما الذي تريد تحقيقه بالتنافس من أجل سلطة الشعب (أو، كما قلت، السعي إلى الحكم "بوصفها" الشعب). ما المتميّز جداً في الشعبوية والذي نميّزه في حزبٍ شعبوي في لحظة انبثاقه؟

يرى حزبٌ شعبوي في السلطة أنّه من المشروع اتخاذ قرارات ضدّ من لا يُحسبون كجزءٍ من مشروعه للهيمنة. وسبب ذلك أنّه يرى نفسه الممثّلَ "الخيّر" الوحيد عن الشعب. وأيّ احترام يبديه للتعددية، أو للمعارضة، سيكون غير مؤكدٍ وطارئاً. تكتب أوتشوا اسبيخو أنّ مبدأً "التقييد الذاتي" هو ما يميّز حزباً ديموقراطياً عن شعبوي. يستلزم التقييد الذاتي أن يبقي المرء اللعبة السياسية للسياسة مفتوحة، إضافةً إلى تعددية الرؤى والمقترحات. قد نقول إنّ ذلك يعني أنّه ما من أغلبيةٍ هي الأخيرة، لأنّ قواعد اللعبة لا تُلغى، ولأنّ الشعب وجمهور المتلقين لا يشجعان على إذلال المعارضة ولا جعلها عاجزةً عملياً (إن لم يكن نظرياً) عن تحدي الأغلبية في السلطة. "من وجهة النظر هذه"، جادل زعيمٌ شافيزي خلال حملته على صحيفة معارضة:

> سنسيطر على وسائل الإعلام. أردنا من وسائل الاتصالات أن تقول الحقيقة. من اليوم فصاعداً، سنعيد وسائل الاتصالات إلى الشعب. لذا

ينبغي لوسائل الاتصالات والقنوات التلفزيونية أن تكون مستعدة، لأنّ التالي هو Globavision (قناة تلفزيونية معارضة).[1]

إنّ مبدأ التقييد الذاتي طريقةٌ لتأويل السيادة الشعبية تتجنب تعريفاً قائماً على المضمون. وعوضاً عن ذلك هو يراعي بالكامل العملية السياسية. إذ إنّه يفترض أنّ المجموعات كافة التي تشارك في لعبة القبول العامة ستستخدم إجراءات وقواعد هذه السيرورة. الإجراءات الديموقراطية جوهرية بقدر ما تضمن أنّ الحزب الذي يفوز بالمنافسة يعلم أنّ تصييره للشعب مجرد محاولةٍ لفعل ذلك، ومعرّضٌ دائماً للفشل. "يتوقف مستقبل ديموقراطية من الديموقراطياتٍ على قابلية تحويل الأغلبيات إلى أقليات وتحويل الأقليات، في المقابل، إلى أغلبيات"[2]؛ هذا هو الإنجاز الخلاق لعدم تعيين ديموقراطية الشعب. يكشف مبدأ التقييد الذاتي (هو نتيجة طبيعية لمبدأ عدم تعيين الشعب) عن مشكلة الشعبوية، لأنّه يجعلنا نرى أنّ "الشعبويين يرفضون أيّ قيودٍ على ادّعاءاتهم بتجسيد إرادة الشعب، وهي ادّعاءات يعتقدون أنّها دائماً التأويل المحقّ والصحيح والموثوق للمصلحة العامة". وعلى النقيض من ذلك الحركات غير الشعبوية "تستميل الشعب أيضاً لكنّها تؤطر استمالته بطريقةٍ تضمن التعددية وتقدّم أيّ قضيةٍ محددة بوصفها غير معصومة، ومن ضمنها قضاياه الخاصة. ينشأ التقييد الذاتي من الانفتاح: إذا كان الشعب يستطيع (ويريد على الأرجح) التغيير، فأيّ استمالة لإرادته هي أيضاً غير معصومة ومؤقتة ومنقوصة"[3].

بطبيعة الحال، سيستتبع ذلك أنّ في وسع الشعبويين تحمّل أن يكونوا (أو يقدموا أنفسهم بوصفهم) أقليةً، وهو أمرٌ اعتقد أشعيا برلين أنّه سيكون مستحيلاً: "من غير الممكن أن تكون الشعبوية حركة أقليةً على نحو واع. فهي تمثّل، أكان صحيحاً ذلك أم زائفاً، غالبية الرجال، غالبية الرجالٍ الذين تضرروا بطريقة أو بأخرى"[4].

بطريقة ما، تتطلب "الروح" المناهضة لحكم المؤسسة في الشعبوية أن تكون دائماً تعبيراً عن الأغلبية حتى عندما تكون في المعارضة. وهذا يعني أنّها لا تعترف

1 Quoted in López Maya, "Popular Power," p. 378.

2 Sartori, *Theory of Democracy Revisited*, p. 24.

3 Ochoa Espejo, "Power to Whom?," p. 61.

4 Berlin in "To Define Populism," p. 175.

بمبدأ الأغلبية، بل تعترف فحسب بالأغلبية التي تعلن أنّها تمثّلها بنفسها (حتى لو لم يُعبَّر عن هذه الأغلبية بعد، أو لم تصبح قويةً بعد). وكما سنرى في نهاية هذا الفصل هذا هو السبب في أنّ الزعماء الشعبويين لا يعترفون إلا بأغلبياتهم الخاصة بدلاً من قبول مبدأ حكم الأغلبية. وهذا إفسادٌ لمبدأ الديموقراطية وإجراءاتها ونوعيتها؛ إنّه تحويلٌ لكلٍّ من التصويت وحكم الأغلبية إلى مجرد شعائر. كما أنّه يجرّد التصويت من صلته المباشرة بالمواطن الفرد، ويحوّل حكم الأغلبية إلى احتفالٍ بمن هم في الأغلبية، بصرف النظر عن حصيلة الانتخاب. يدّعي الشعبويون أنّهم يجسدون إرادة الشعب "الصالح"، ويدعمون هذا الادّعاء بنوعٍ من الشرعية يعتقدون أنّه يوجد قبل أيّ تصويت، وبمعزلٍ عنه.

بالعودة إلى مسألة السيادة الشعبية، لا يقبل الشعبويون التمييز بين المؤسسات والوظائف. فهم يريدون ردم الفجوة بين مستويي السيادة الشعبية: الرسمي والعملي. بعبارةٍ موجزة: إنّهم يرون أنّ السيادة الشعبية تعني "التجمع الوحيد الذي يمتلك الشرعية الديموقراطية للحكم" (بدلاً من اعتبارها معياراً للحكم على شرعية قرارات الدولة). إنّهم يدمجون السيادة بالحكم، ويعاملون الدستور كأنّه مجرد قانونٍ عادي آخر (هذه هي المقدمة المنطقية لما أدعوه مفهوم السلطة التملكي). وعلى هذا النحو، يزعمون حلّ "معضلات الصلاحية" بوضع حدٍّ (واقعيٍّ إن لم يكن معيارياً) للتنافس المفتوح على السلطة السياسية، لأنّ هذا التنافس المفتوح (وحده) هو ما يجعل التغيير والتعددية أمراً حتمياً. وهذا يجعل الشعبوية أكثر من أسلوب من أساليب السياسة، لأنّ التنافس على السلطة السياسية يتجلى عندما يعلن الزعيم ويبني (أو تعلن الزعيمة وتبني) وحدة الشعب، الشعب الذي يتنافس أو تتنافس باسمه.

الانتخابات بوصفها شعائريةً محض

إذا ركّزنا على مفهوم الشعب، فسنرى حركةً شعبويةً أثناء العمل. نراها بالطريقة التي يجري فيها زعيمٌ شعبوي حملةً انتخابية، أي بتقديم مطالبات من الواضح أنّها مؤيدة للحكم المطلق. يستخف الشعبويون بأعدائهم ليس أساساً بسبب محتوى

ما يقترحونه، بل بسبب الإقرار الشعبوي بأنّ من لا يندمجون بشعب الشعبويين ليسوا جزءاً من الشعب، ولا بدّ، إذاً، أنهم "طالحون". هذا يجعل الانتخابات مجرد شعيرة لأنّها لا تفعل شيئاً سوى التعبير عن الأصوات وجمعها. تظهر الانتخابات الأغلبيّة، لكنّها لا تخلقها؛ إنّها تكشف في الواقع أغلبيةً يقال أنّها توجد بالفعل (الشعب "الصالح" أو "الأصيل")، ويبرزها زعيمها ويجعلها منتصرة. الأغلبية الشعبوية ليست أغلبيةً بين أغلبيات أخرى. إنّها الأغلبية "الصالحة"، وشرعيتها ليست مجرد شرعية عددية، لكنّها بالأحرى شرعيةٌ أخلاقية (معنوية واجتماعية وثقافية). ومن المعتقد أنّ هذا الأمر يجعلها مستقلةً عن الإجراءات الديموقراطية وأعلى منها. قد يقول قائل إنّ الشعبوية تستخدم الانتخابات كاستفتاءات. وبذلك هي تشوّه الانتخابات.

بطبيعة الحال، في ديموقراطية من الديموقراطيات، تدير الأغلبية الحكم وتشكّل سياسات البلد وفقاً لخططها (التي أيدها ناخبوها). وكما يذكّرنا آدم برزيفورسكي (Adam Przeworski) الأصوات قوة إكراه. تميل الأغلبية إلى الحكم بكلّ ما تجيزه المؤسسات ويجيزه الدستور من القوة والتصميم[1]. لكنّ الأغلبية الشعبوية تُنصّب نفسها في السلطة بإحساس أنّها أكثر من فائزٍ مؤقت؛ إنّها تدّعي أنّها الفائز الأفضل، الذي تقع على عاتقه مهمة استعادة الشعب "الحقيقي". حتى لو لم تُلغَ الانتخابات وكانت الأغلبية الشعبوية عابرةً عملياً، فإنّ مقاربتها لمبدأ حكم الأغلبية يأتي بصيغة "كأنّ" هي التي تصنع الفارق كلّه. وعندما تحكم كأنّ حكومتها هي الحكومة الوحيدة "الصالحة"، وكأنّ أغلبيتها وشعبها هما الأغلبية والشعب "الحقيقيان"، فهي تستخدم جمهور المتلقين (وكذلك الدولة في نهاية المطاف) لتشويه سمعة من هم في المعارضة وتعلن أنّهم منفصلون عن الشعب "الحقيقي"[2]. ومن شأن ذلك خلق مناخ تميل فيه الأغلبية إلى العمل على حساب حقوق الأقليات وشرعيتهم، ما يحوّل الحكومة الشعبوية إلى نمط من نزعة أغلبوية متطرفة، أوردته نانسي روزنبلوم كأحد التنويعات الثلاثة للكلّانية (إلى جانبٍ "حزب الفضائل" و"الحزبوية الواحدة")[3].

1 Przeworski, "Minimalist Conception of Democracy."

2 Rosenblum, *On the Side of the Angels*, pp. 51–53.

٣ المرجع نفسه، ص. ٣٧.

فضلاً عن ذلك، ما دامت الأغلبية تتحدث من خلال "فم" و"كلمات" زعيمها الذائع الصيت، الخطر هو أن تصبح الديموقراطية سلطة حكمٍ لنخبةٍ صغيرةٍ جداً تستخدم أيديولوجيا تعبئة الشعب "الحقيقي" كي تسيطر على الحُكم.

وكتعديلٍ على النظرة الرومانسية إلى حدٍّ ما للشعبوية بوصفها "أيديولوجيا هزيلة" تُعارض الأكثرية "الأخلاقية" و"النقية" بالنخبة "اللاأخلاقية" و"الفاسدة"، أقترح أنّه ينبغي أن نقرأ الشعبوية بوصفها إستراتيجيةً للظفر بالسلطة، وتستخدم إجراءاتٍ ديموقراطية لتخدم غاياتٍ غير ديموقراطية. تتضمن هذه الغايات غير الديموقراطية إذلال الأقليات والمعارضات بتعبئة جمهور المتلقين الأغلبوي. في الحالات المتطرفة، تحاول الشعبوية في السلطة أن تمأسس "أغلبيتها" عبر فكّ ارتباط "الشعب" عن أيّ تظاهر بالحيادية وإعداد مشهد تماهي جزءٍ (الجزء "الصالح") بالحاكم الذي يمثّله (الجزء للجزء) عوضاً عن ذلك. وهذا ما يجعل الشعبوية مختلفة عن الفاشية (التي لا تحتاج إلى انتخاباتٍ أو إعادة كتابة دستورٍ لإثبات شرعيتها). وهو يجعلها نمطاً من نزعة الأغلبوية المتطرفة التي تستخدم شعيرة الانتخابات لإظهار قوتها عبر عدّ الأصوات.

وفي الختام، حين يحكم شعبٌ نفسه، إنّه يفعل ذلك عبر نظام تفاعلٍ متعدد المراكز ومنفصلٍ عن المؤسسات. السيادة الشعبية وهم، بمعنى أنّ أياً من هيئات صنع القرار المتعددة قادرة على استيعابها بنفسها بوصفها تجسيداً للسيادة[1]. في الديموقراطية الدستورية، كما كتب كلود لوفور (Claude Lefort) منذ سنوات، السلطة السيادية هي طريقة عملٍ تنكر أنّ صاحب السيادة يوجد في أيّ مكانٍ على وجه الخصوص؛ بهذا المعنى، إنّه إجراء. الديموقراطية الحديثة "وُلدت من الاكتشاف الجماعي المشترك أنّ السلطة لا تخصّ أيّ شخص، وأنّ من يمارسونها لا يجسدونها، وأنّهم القيمون المؤقتون فحسب على تخويل السلطة العامة"[2].

تكشف الهوة التي تفصل بين الشعب صاحب السيادة ومن يتحدثون باسمه أنّ التمثيل الانتخابي ليس مجرد "ثاني أفضل" نمطٍ من الديموقراطية المباشرة؛ على

1 Pettit, *On the People's Terms*, pp. 286, 290; Urbinati, *Representative Democracy*, p. 223.

2 Lefort, *Complications*, p. 114.

الأصح، إنّه يسمح بنوع من المشاركة (بإعادة عبارة توماس بين Thomas Paine) يمهّد لجعل الديموقراطية "مثالية". إنّ الافتقار إلى تعريفٍ قاطع للشعب (بسبب استحالة منحه ماهيةً أو تعييناً) يميّز قيمة الديموقراطية التمثيلية وجدارتها. فتفريق السلطة وانفتاح القرارات كافة على المساءلة والمراجعة يجعلان هذا النمط من الحكم، وهذا النمط من السياسة، سيرورةً دائمة من إعادة وصف العلاقات الاجتماعية والخيارات السياسية. وعلى هذا، ليس في مستطاع أيّ مؤسسة أو شخصٍ أو أغلبية ادّعاء تجسيده أو حتى تمثيله برمته. وحتى حق الاقتراع ليس في إمكانه، معً المؤسسات النابعة منه (كالبرلمان)، أن يدّعي شرعياً تجسيد السيادة الديموقراطية. ليس موقع الديموقراطية، في نمطها التمثيلي، الحق الضيق بالتصويت أو التنظيم المؤسسي لصنع القرار، لكنّه بالأحرى ميدان أوسع يتضمن مختلف مجموعات الدفاع وأنماط المشاركة التي تشكّل الساحة العامة: من الأحزاب والحركات إلى العرائض ووسائل الإعلام. إنّ تعدد هذه المجموعات إستراتيجية احتواءٍ ذاتي.

الأغلبية/ نزعة الأغلبوية

كيف يمكننا إنكار أنّ الشعبوية ديموقراطية، أو نمط من السياسة الديموقراطية، بالنظر إلى أنّها لا تشكك في مبدأ الأغلبية (بل في الواقع، تؤكده بتطرف)، وهو القاعدة الذهبية في الديموقراطية؟ ما الذي يضع الشعبوية والديموقراطية في حالة توتر بالنظر إلى استنادهما إلى المبدأ عينه، وكلتاهما تزعم أنّها تحكم بواسطة الشعب؟ هذه أسئلة ينبغي أن نتناولها كي ندرك نوع التشابه العائلي الذي يموضع الشعبوية بين الديموقراطية والفاشية. تتمحور إعادة البناء النظرية التي أقترحها حول مخطط التجانس مقابل التعددية (للشعب) وعدم التعيين مقابل التحديد بوصفهما المجازين البنيويين اللذين يضعان الشعبوية في حالة توترٍ مع الديموقراطية الدستورية. أستكشف ضمن هذا المخطط التحوّل الذي حدث من فكرة أنّ حكم الأغلبية هو إجراء (أي منهجٌ لصنع قراراتٍ جماعية) إلى فكرة أنّه قوة (أي قوة الجزء الأكثر عدداً من المجتمع، أو الجزء العادي منه). أتفحص التأثير الذي أحدثه هذا التحوّل في فحوى النشاط

السياسي وأسلوبه وفي تشكيل الرأي في المجتمع. سيساعدني قياس الديموقراطية الشعبوية إلى الديماغوجيا الديموقراطية القديمة في توضيح هذه النقطة.

كما ذُكر، استمالة الشعب مختلفةٌ بين الحكمين التمثيلي والمباشر. ففي حين تتطور الشعبوية ضمن المجال غير السيادي للرأي (عالم الأيديولوجيا والدعاية، ووسائل الإعلام، والحركات في المجتمع المدني)، وقد تظلّ محصورةً إلى حدٍّ بعيد في هذا المجال إذا لم تحصل على أغلبية الأصوات (أو إذا تحاشت التنافس الانتخابي، كما الحال مع حركات الاحتجاج من قبيل حركتي "احتلوا وول ستريت" و"المستنكرين")، فإنّ الديماغوجيا في الأزمنة القديمة كان لها تأثيرٌ فوري في وضع القوانين، لأنّ المواطنين امتلكوا القدرة على ترجمة "الدوكسا" (*doxa*) [الرأي الشعبي] مباشرةً إلى قرارات سلطوية. ليست الديموقراطية المباشرة المحض حكماً ثنائياً، والتكوين التمثيلي للشعب ضمن الديموقراطية المباشرة هو (في الواقع) عمل كلّ متحدث أو مقترع يقف في الجمعية، ويقدّم مقترحاً أو يطلب إجراء تصويت. وبوضع هذا الفارق في الحسبان، أنتقل إلى تحليل أرسطو للديماغوجيا. سيساعدني هذا الأمر في توضيح العلاقة النزاعية للشعبوية بالديموقراطية، وتشويهها للإجراء الأغلبوي. أعتمد على أرسطو لأنّه صاغ التوصيف الأدق للديماغوجيا: وصفها كطفرةٍ داخلية بالنسبة إلى الحكم الدستوري ومبدأ الأغلبية (البوليتيا). كما أشاد بالقدرة التداولية لجمعية المواطنين العاديين، وفهم الرابط بين الإجراءات والسياق الاجتماعي الذي تعمل ضمنه، وربط الحكم الشعبي (والديموقراطية عموماً) بالحرية السياسية. لهذه الأسباب، تُيسّر كتابات أرسطو السياسية فهمنا لطبيعة الشعبوية الحديثة وديناميتها الاجتماعية.

الأغلبية والعدالة الإجرائية

خالف أرسطو أفلاطون (الذي ماثل الديماغوجي بالطاغية) وجعل الديماغوجي جزءاً من الديموقراطية. لكنّه ميّز أيضاً بين الديماغوجيين، ما أتاح له تخليص الديماغوجيا من الازدراء الذي أحاق بها، وتقديم فكرة أنّ الديموقراطية الدستورية قد تصبح

غير دستورية بفعل تطبيقها قاعدة الأغلبية. أورد أرسطو أمثلةً عن الديموقراطية "السيئة" (الديماغوجية) والديموقراطية "الجيدة" (الدستورية). إنّ بيسيستراتوس (Peisistratos) الذي استهلّ حياته كديماغوجي وأصبح طاغية "حظي بسمعة أنّه مؤيدٌ قوي لعامة الشعب" وأخفى بمكرٍ نيته الظفر بسلطة كاملة وغير مقيدة. كان ديماغوجياً عظيماً استغلّ مرارة الفلاحين الذين مُنحوا حق الاقتراع حديثاً للظفر بالسلطة السياسية بفضل تأييدهم. وباختصار: "استولى على السلطة" عبر "تملّق الشعب" وباشر الحكم كطاغية[1]. على عكس ذلك، كان كليسثنيس (Cleisthenes) زعيماً شعبياً منح "بعد سقوط الطغيان" الأثينيين "دستوراً أكثر ديموقراطيةً من دستور سولون (Solon)". كان أحد أعضاء الطبقة الأرستقراطية لكنّه قاد الأثينيين إلى الديموقراطية بوساطة الخطابة والإقناع، ما حشد الأكثرية المحرومةَ الحقوقَ ومنحها دستوراً جديداً[2].

إذاً، كانت الديماغوجيا نوعاً من الخطاب، ومن السياسة، تمارسها نخبةٌ من النخب بتأييد من غالبية الشعب ("من يقود من" – مسألة هل الشعب يقود الخطيب أو العكس – ظلّت موضوعة نقاشٍ في الأزمنة الحديثة)[3]. وفقاً لأرسطو لم تكن الديماغوجيا بالضرورة نوعاً من سلطة الشعب، ولا لسلطة قريبة من الشعب. لقد كانت بالأحرى علاقةً عجيبةً بين آراء أشخاصٍ محددين وعملِ زعيمٍ ماهر يلهمهم ويسعى إلى كسب تأييدهم. إذا أخذنا في الحسبان تقسيم أرسطو الثلاثي لوسائل الإقناع – شخصية المتحدث، وحالة المستمع العاطفية، والحجة (*logos*) نفسها – يمكننا القول إنّ الوسيلة الأخيرة تدلّ على عمل تداولٍ جماعي عموماً، في حين تتصل الوسيلتان الأخريان بعلاقة الجمعية بالمتحدث. يستغل الديماغوجي أو الديماغوجية (لكنّه لا

1 Aristotle, *Politics*, p. 397 (1304b1–1304b10).

2 Aristotle, *The Constitution of the Athenians*, trans. J. M. Moore (Berkeley: University of California Press, 1986), pp. 163–166 (xx–xxii).

٣ في المجلد السادس من قاموس بيير لاروس الكبير والمنشور عام ١٨٧٠ ويرجح أنه كُتب قبل سقوط نابليون الثالث، أعلن أنّ كلمة "demagogue" خاصة باستخدام سجالي للغة السياسية. واقترح نوعاً من الدفاع عن دور الديماغوجي: "يعني المصطلح ببساطة قيادة الشعب، لكن بما أنّ الشعوب ليست بعد قادرة على أن تقود نفسها بنفسها، لا نرى جُرماً في محاولة قيادتهم"، وكذلك لأنّه في حين أنّ الديماغوجي "يؤمن بأنّه يقود الجمهور، فهو في الحقيقة يتكبد سحر الحركة بدلاً من التأثير فيها". هكذا بدت "الديماغوجيا" كأنها تعني "وضعاً يحكم فيه الناس بدلاً من أن يكونوا محكومين" (ترجمة المؤلفة).

يخلق أو لكنّها لا تخلق) الجمعية بتوجيه الأغلبية حيث يشاء (أو حيث تشاء). دفعت هذه النظرة هوبز إلى مماثلة الديماغوجيا بحكم عبر جمعية، ثم بالديموقراطية)[1].

يظهر تمييز أرسطو بين ديماغوجيين سيئين وجيدين أنّه كان خلافاً لأفلاطون حريصاً على الاعتراف بقدرات الدهماء الفكرية، والتسليم بأنّ جمعيةً من الأكثرية ليست بالضرورة من الغوغاء. حقيقة الأمر أنّ جمعيةً من الأكثرية ليست، من وجهة نظر أرسطو، أقلّ ذكاءً من جمعيةٍ من الأقلية المتنفذة، ولا أكثر استعداداً للفساد، بغضّ النظر عن مدى الكفاءة التي قد تتمتع بها الأقلية المتنفذة. عدد المجتمعين ليس بذاته ومن ذاته عاملاً يفسر نوعية الخطاب والتأثير في حكم الأغلبية. فالمشكلات التي تواجهها الديموقراطية لا تأتي من سيرورة صنع قرارٍ جماعي (واسعة)، ولا من منهج حكم الأغلبية؛ واقع الأمر أنّ أنواع الجمعيات كافة، الشعبية وكذلك الأرستقراطية، يمكن أن تمارس (وكانت تمارس) كلا الأمرين. أتت المشكلات، كما خمّن أرسطو، من نوع من الأشخاص يضمّهم "الديموس"، ولاسيما من عامة الناس، أو الدهماء، أو المواطنين الفقراء. أتت المشكلات من الوضع الاجتماعي للمواطنين العاديين الذين كانوا يشاركون في سيرورة صنع القرار. كانت الديموقراطية مرتبطة لا محالة بالشروط الاجتماعية للشعب الذي يتضمن السيادة.

وكما نتذكر، ربط أرسطو الفضيلة بالملَكية أو الأرستقراطية، والثروة بالأوليغاركية، والحرية بالحكم المختلط أو البوليتيا. أخيراً يحدث تقسيم للعمل بين الأكثرية التي تجتمع في الجمعية (الديموقراطية) والأقلية المتنفذة التي تتنافس على المناصب الإدارية (الأوليغاركية). كانت الديموقراطية والأوليغاركية قادرتين بمفردهما على إفساد حكم صالح، لأنّ كلاً منهما وجهت مصالح المدينة في خدمة مصالحها الخاصة والضيقة الأفق. كانت الوسيلة الوحيدة لجعلهما تؤديان دوراً بناءً في المدينة هي خلق نظام مؤسسي يكرههما على العمل معاً ويجبرهما على أنّ تحدّ كلّ منهما الإمكانات السلبية لدى الأخرى. وهذا هو تحديداً الحكم المختلط. كانت فضيلة حكم كهذا أنّه يخفف سلطة الأقلية المتنفذة وسلطة الأغلبية (أو العدد الأكبر). واقع الحال أنّ أرسطو اقترح تأويلين للأغلبية، يُفهم من الأول

١ بالنسبة إلى هوبز، كان تمييز أرسطو بين الديماغوجيين الجيدين والسيئين واهياً.

أنّها منهج للبتّ داخل جمعية تتكوّن من عدد كبير من الأشخاص، ومن الثاني أنّها قوة الجزء الأكثر عدداً من المجتمع أو نظام حكم الأغلبية. في وقتنا الراهن، سندعو الفهم الأول "مبدأ الأغلبية" (أو قرار الأغلبية)، وسندعو الثاني "حكم الأغلبية"[1]. ورغم أنّ معظم الناطقين بالإنكليزية لا يفرّقون عادة بين العبارتين، فحريٌّ بنا تجنب استخدامهما استخداماً مترادفاً. "حكم الأغلبية" بفهمه الصحيح "متأصلٌ في كلّ سيرورة صنع قرار، فهو حاضرٌ إذاً في أنماط الحكم كلها، ومن ضمنها المستبد، مع استثناء ممكنٍ فقط لحكم الطغيان" لأنّه فردي في جوهره[2]. ليس حكم الأغلبية مجرد أداةٍ تقنية مثل حكم صنع القرارات بالتشاور مع جميع المشاركين وعدّ أصواتهم، وهو ما يطبق غالباً تلقائياً في الاجتماعات العامة الصغيرة والكبيرة كعملية شاقّة المقصود منها ترجمة آراء مختلفة إلى أصوات وعدّها واحداً واحداً بدقة صارمة. يغدو نظام حكم الأغلبية ("قاعدة الأغلبية") مرئياً حيثما تعلّق بالشعبوية، لأنّها لا تحتمل المعارضة وتحاول حجبها بقدر ما تستطيع عندما لا تستطيع تصفيتها كلياً (سبق لي أن نظرت في حالة السلطة التنفيذية الفاشية التي كانت جماعية واستخدمت مبدأ الأغلبية، رغم أنّ قراراتها أُعلنت بوصفها إجماعاً كي لا تعطي الشعب انطباعاً بأنّ الحكومة منقسمة). هكذا تصور جيمس ماديسون (James Madison) وجون ستيوارت ميل أنّ "حكم الأغلبية" يمثّل تهديداً للحرية السياسية.

يمكننا قراءة أرسطو كإيحاء بأنّ الجمعية (وقاعدة الأغلبية) تعرّضت لتأثير كلتا المجموعتين - الأقلية المتنفذة والأكثرية - اللتين اتجهتا إلى احتكارها. في أنظمة الحكم كافة، استُخدم منهج الأغلبية عندما كانت القرارات تُصنع داخل جماعة، ولكن في البوليتيا فقط (التي تنتمي إلى نوع الحكم الشعبي، وإن كان محدوداً) أُبقيت الأغلبية كمنهج للبتّ مفصولةً عن القوة الاجتماعية للأغلبية. توقف استقرار نظام حكم دستوري على مدى حُسن إدارة المخاطر الناشئة عن دمج هاتين الطريقتين في استخدامٍ

١ حول تفسير الفارق بين "مبدأ الأغلبية" و"حكم الأغلبية" (فارق يظهر كذلك عندما يتعلق بالتعددية)، انظر:

Sartori, *Parties and Party Systems*, p. 17.

2 Arendt, *On Revolution*, p. 164.

الأغلبية. وبالفعل من الممكن ربط صلابة عود الديموقراطية الدستورية بالدمج غير المكتمل لأداءي الأغلبية هذين.

ينبغي أن نتذكر أنّ معيار الشرعية، وفق أرسطو، يكمن في الطريقة التي تصرفت فيها الأغلبية، ولاسيما في الطريقة التي تعاملت فيها مع الأقلية. فإمّا عملت الأغلبية من أجل مصالحها الخاصة ضدّ المعارضة (كما في أيّ نمط من الحكم السيئ) وإما أنها حكمت من أجل مصلحة المدينة بأسرها. نجد المنطق عينه في التفكير الحديث. هنا، يمكن فهم مفهوم الأقلية بطريقتين أيضاً: كنتيجة لإجراء الأغلبية، وكتمثيل للمعارضة في البرلمان. على هذا النحو، تصوّرها جيرمي بنثام (Jeremy Bentham) وجيمس ميل (James Mill) من بين آخرين: "تُفقد المنافع المترتبة على النظام التمثيلي في كلّ الحالات التي لا تتطابق فيها مصالح هيئة الاختيار مع مصالح الجماعة"[1].

هاجم جيمس ماديسون مناهضي النظام الجمهوري ووصفهم بأنّهم "متحيزون إلى الأغنياء أكثر من طبقات المجتمع الأخرى". وهذه حجة لن يكرهها الشعبويون المعاصرون[2]. ويترتب عليها أنّ الشرط الاجتماعي (قدراً معيناً من المساواة) ليس أبداً خارجياً بالكامل بالنسبة إلى التركيبة المؤسسية للديموقراطية. ويوحي أنّه يمكن، في بعض الحالات، تعبئة تفوّق العدد الأكبر عندما تكتسب الأقلية سلطةً اجتماعية اقتصادية يبدو أنّها تقوّض الديموقراطية المؤسسية.

لنتذكر أنّ الإضرار بالأقلية، في استدلال أرسطو المتعلق بالبوليتيا، كان إضراراً بالمدينة برمتها. واقع الأمر أنّه بسبب مطابقة أرسطو للحرية السياسية مع أوسع مشاركة للمواطنين في عملية صنع القرار، فإنّ حكماً كان فيه بعضهم في الأقلية بأسلوب منهجي هو حكمٌ كان فيه بعضهم أقلّ قوةً (ومن ثم أقلّ حريةً) من الآخرين. فدمْج فهم الأغلبية بوصفها منهجاً في العدّ بفهم الأغلبية بوصفها قوة المجموعة الاجتماعية الأكثر عدداً هو، إذاً، قضية حرية سياسية[3]. لقد كان تحليل أرسطو للديماغوجيا فصلاً من فصول

1 James Mill, "Government" (1823), in *Political Writings*, ed. Terence Ball (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), p. 27.

2 James Madison, "A Candid State of Parties" (September 26, 1792), in *James Madison: Writings*, ed. Jack Rakove (New York: Library of America, 1999), p. 530.

٣ كان عدّ الأصوات الصارم مرتبطاً ارتباطاً مباشراً باحترام الحرية الشخصية ومنح الديموقراطية معنى نظامٍ يستند إلى الحرية:
Domenico Musti, *Demokratía* (Rome: Laterza, 1995), pp. 55, 88–93.

تحليل تحوّل البوليتيا إلى نظام حكم سيكون أقلّ حريةً عموماً بسبب دمج مفهومي الأغلبية هذين. هذه المسألة حاسمةٌ لأنّها تساعدنا في فهم موضع الديماغوجيا في الحكم الشعبي، وتساعدنا بذلك في فهم موضع الشعبوية في الديموقراطية التمثيلية.

عدّ الأصوات هو جوهر الديموقراطية. حكم ثوسيديديس (Thucydides) على إجراء صنع القرار الذي استخدمته مدن إغريقية، ولاسيما إسبارطة، بأنّه صبيانيٌّ تماماً (كانت الأغلبية في تلك المدن تتحدد بواسطة شدة الصياح في الجمعية)[١]. وفي كتاب *Constitution of Athens* [دستور أثينا]، عارض أرسطو هذا المنهج الفج بالمنهج الأثيني الأكثر رُقيّاً وظهرت فيه عملية العدّ إلى جانب الرغبة في تحقيق الحيادية لأسباب تتعلق بالهدوء والاستقرار. حتى عندما واصل الأثينيون البتّ في القضايا بالصياح، كان تقييم المقدار يتم بأن يُطلب من القضاة (تسعة رؤساء (*proedroi*)) إدارة ظهورهم للجمعية كي لا تتشتت أذهانهم برؤية من يصيحون أو – وهو الأكثر أهميةً – بكشف هويتهم. لم يكن العدّ الحسابي لـ"*psephoi*" (بطاقات الاقتراع الموضوعة في جرار، وفي النتيجة التصويت السري) مجرد "تقديرات تقريبية"، لكنّه كان بالأحرى حساباً مؤكداً[٢]. كانت شروط الحيادية تتمثّل في عماء إصدار الأحكام وإخفاء هوية المقررين (يضمن كلاهما، في أنظمة الحكم القائمة على الاقتراع العام، الطابع الفرداني للحق في التصويت، والسرية) إلى جانب التقدير الدقيق. كان ذلك عاملاً من أهم العوامل التي دعمت عدّ الأصوات بدلاً من الاعتماد على طرق أخرى من التعبير[٣].

ومن أجل تحقق السكينة للمدينة، وإقناع المعارضين بالانصياع للقرارات التي لم يوافقوا عليها، كان على منهج التداول التوصل إلى حصيلتين: أولاً يتعين أن تكون النتيجة شفافةً ("ينبغي أن تعاد في حالة الشك")[٤]، وثانياً يتعين ضمان أنّ عملية التوصل إلى الحصيلة جرت بالاستخدام المحايد لمنهج العدّ. قد تتخذ جمعيةٌ قرارات غير عادلة، غير أنّه من الأهمية بمكانٍ أن تكون تلك القرارات قد اتُخذت

1 Thucydides, *The Peloponnesian War,* trans. Moses I. Finley (London: Penguin Classics, 1972), pp. 86– 87n87.

2 Aristophanes, *The Wasps,* in *Aristophanes* vol. 2, ed. and trans. Jeffrey Henderson, Loeb Classical Library (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1998), 655–657.

3 Mogen Herman Hansen, *The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes,* trans. J. A. Crook (Oxford: Blackwell, 1993), pp. 147–148.

٤ المرجع نفسه، ص. ١٤٨.

وفق إجراءٍ حيادي. كانت عدالة الإجراء وعدالة محتوى قرارٍ ما تُفهمان بوضوح بوصفهما مسألتين منفصلتين، وكانت العدالة الإجرائية أمراً حاسماً. كان ذلك النمطُ من العدالة، متحققاً عبر عدّ أيّ صوتٍ وكلّ صوت والأمر بأن تكون نتائجها وفقاً لحكم الأغلبية، شرطاً ضرورياً لاستقرار النظام السياسي. لقد كان هذا الأمر هو ما ضمن امتثال المعارضة ومنع تمردها. كما ساهم في استقرار الحياة الجماعية جعلُ الحرية والمشاركة السياسيتين منفعةً لجميع المواطنين المشاركين في الحكم، لكلٍّ ممن كانوا جزءاً من الأغلبية الاجتماعية أو الأقلية.

أمّا العامل الذي حال دون دمج هذا المنهج بسلطة الأغلبية الاجتماعية، فكان اقتضاء أن تُتخذ القرارات جماعياً ويتقبلها الجميع، ومن ضمنهم المعارضون، بوصفها قراراتٍ عادلة. كان عمل فكرة الأغلبية حقيقةً بوصفها منهجاً (بدلاً من مماهاتها بجزءٍ من المجتمع) عنصراً مفتاحياً في هذه العملية.

أغلبيةٌ مجسّدة

وفقاً لتحليل أرسطو للأغلبية، بوصفها منهجاً وسلطة، كانت الديماغوجيا احتمالاً دائماً في أيّ ديموقراطية (رغم أنّها ليست خروجاً من الديموقراطية بالكامل؛ كانت لا تزال مفهومةً بأنّها نظام حكم في حدّ ذاتها). الديموقراطية الديماغوجية (أو الشعبوية) المشوّهة كانت (ولا تزال) ديموقراطية، ووفقاً لأرسطو كانت الديماغوجيا أحد أسوأ الأشكال التي يمكن أن تتخذها الديموقراطية. كانت الديماغوجيا توجه أذهان الأغلبية إلى مخططات خطيبٍ ماكر وتستغل تالياً البؤس الاجتماعي والانقسامات الطبقية، وكذلك البحث عن الموافقة في الجمعية. لم يكن في إمكان الديماغوجيا أن توجد دون زعيم، لأنّها لم تكن تنطوي على مجرد تعبئة المواطنين العاديين الأفقية العفوية. وهي لم تستلزم الإقناع بالحجة والمداولة وحدهما. ولم يكن في إمكانها أن توجد دون جمهورٍ عام أيضاً، لأنّ الديماغوجيين كانوا بحاجةٍ إلى سحب جمهورهم المتلقي من الجمهور العام كي يبنوا نجاحهم في الجمعية[1]. يمكننا قول الأمر عينه

[1] مثلما يشرح أوبر، مصطلح "ديماغوجي" مشتق من *demos* وفعل *agō* (قاد)، في حين أنّ الثاني

عن الشعبوية: حين تتطلع إلى سلطة الدولة، لا يمكنها أن تكون بلا رأس، ولا يمكنها أن تفرض إرادتها على الشعب دون قبول ذلك الشعب وتأييده. وعلى أيّ حال، تتضمّن العملية الديموقراطية لتشكيل الرأي والقرار الديماغوجيا والشعبوية بصورة كامنة. فهما مثل "كلّانية خفية"، وفي بعض الظروف "يكون لها صدىً أقوى حتى من الوحدة والكرامة وتقترب من تجلٍ حقيقي لمناهضة الحزبوية ذات الطابع الكلّاني"[١]. لكنّ مناهضة الحزبوية ليست حقاً اعتناقاً للعمومية لكنّها بالأحرى اعتناق للتحيّز المطلق؛ إنّها التعبير عن امتيازات أحد الأجزاء في مواجهة الجزء الآخر (أو الأجزاء الأخرى) كما سنستكشف في الفصل التالي. جزء من غير نظير، كما يكتب جيوفاني سارتوري، هو "جزء زائف" لكنّه "كلٌّ" لا يحتوي أجزاءً (ليس بصيغة الجمع). إنّه "كلٌّ 'جزئي'"[٢].

تفكير أرسطو حيويٌّ لمحاجتنا، لأنّه يدعونا إلى الإبقاء على السيرورة السياسية والشروط الاجتماعية وتركيبة جماعة المواطنين مجتمعةً في تحليلنا للديموقراطية. يقترح علينا أن نركّز على استفادة الزعماء من قدراتهم الخطابية، ومن الحريات السياسية التي توفرها الديموقراطية، كي يمضوا أبعد من مجرد الفوز بأغلبية وفي الواقع التسلط على المعارضة وجعلها كياناً تافهاً بلا قدرة تفاوضية. لفهم معنى ما أدعوه نظام حكم أغلبوياً، نقل أرسطو تحليله إلى السياق الاجتماعي والتقسيم الطبقي: "السبب الرئيسي للثورات في الديموقراطيات هو غطرسة الديماغوجيين لأنّهم يتسببون في وقوف أصحاب الملكيات في صف واحد، جزئياً عن طريق الملاحقات القضائية الكيدية لأفراد منهم (لأنّ الخوف المشترك يجمع حتى بين ألدّ الأعداء)، وجزئياً عن طريق تأليب عامة الشعب عليهم بوصفهم طبقةً"[٣]. لدينا هنا تحليلٌ بنيوي للمجتمع، وكذلك للعلاقات الطبقية التي تسهّل ظهور الديماغوجيا وتوسع النظام السياسي من

مشتق من *demos* وفعل *agoreuō* (الكلام في مجلس علني)، لكنّ "الفعلين الأصليين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً":

Josiah Ober, *Masses and Elite in Democratic Athens: Rhetoric, Ideology, and the Power of the People* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989), p. 106n7.

1 Rosenblum, *On the Side of the Angels*, p. 52.

2 Sartori, *Parties and Party Systems*, p. 40.

3 Aristotle, *Politics*, p. 397 (1304b20–1304b25).

البوليتيا إلى "الكراتوس" المحض. لم يلجأ أرسطو إلى المنطق الحتمي. بوصفه ذرائعياً بدائياً، لم يفترض وجوباً لا مفرّ منه، ولا حتميةً طبيعية في الحياة الأخلاقية للأفراد والمجتمعات. لقد قدّمت تعميماته من تاريخ اليونان وأثينا مجرد إطارٍ تفسيري استخدمه لفهم التحوّلات السياسية والمؤسسية التي تخطت الخصوصية السياقية. هذه المقاربة مهمة عندما نتعامل مع "المصطلح غير وافي المفهمة" للشعبوية.

دعونا نحلل هذه التحولات. من وجهة نظر أرسطو أزمة التعددية الاجتماعية وتقلص الطبقة الوسطى هما عاملان متداخلان رافقا تحوّل البوليتيا الفجائي إلى "كراتوس" محض. كان الاستقطاب بين الميسورين والفقراء، وكذلك التآكل التدريجي للطبقة الوسطى، أصل الاستقطاب السياسي (ولا يزال)[1]. يجب أن نتذكر أنّ أرسطو اعتبر وجود طبقةٍ وسطى قوية الشرط اللازم لأيّ حكم دستوري (أو معتدل)، وكذلك لديموقراطيةٍ "جيدة"؛ وزوالها هو الشرط اللازم للتغيّرات الدستورية أو حتى للثورة. وكما يلاحظ:

> وتشهد الدساتير أيضاً ثوراتٍ عندما يغدو ما يُعتقد أنّه فئات معارضة للدولة مساوياً بعضه لبعض، على سبيل المثال الأغنياء والفقراء، وهنالك طبقةٌ وسطى أو طبقةٌ وسطى صغيرة للغاية، لأنّه إذا أصبحت أيٌّ من الشريحتين أكثر تفوقاً بكثير، فلن تكون الشريحة المتبقية على استعداد للمجازفة بمواجهة خصمها الأقوى بوضوح.[2]

يحدّ زوال الوساطة والاعتدال الاجتماعيين من الوساطة والاعتدال السياسيين. حريٌّ بنا أن نقرأ الاعتدال على أنّه شرطٌ لسياسات التسوية، لأنّ الاعتدال هو ما يضمن بقاء الأقلية العددية جزءاً من اللعبة الديموقراطية، ويضمن أن تتصرف الأغلبية العددية على نحوٍ يتميّز بضبط النفس. إلى أن تمتلك المعارضة القدرة على تهديد الأغلبية – من ثمّ تصبح جزءاً من لعبة المساومة – لا تُعرّض أغلبيةٌ قويةٌ في الجمعية

1 Anthony B. Atkinson and Andrea Brandolini, "On the Identification of the 'Middle Class'" (ECINEQ Working Paper 217, Society for the Study of Economic Inequality, Palma de Mallorca, Spain, 2011).

2 Aristotle, *Politics*, p. 395 (1304b1–1304b10).

أو البرلمان الاستقرار السياسي للخطر. ورغم ذلك، تستطيع الديماغوجيا التأثير في فحوى الخطاب العام حتى لو لم تُسقط الديموقراطية. وكما سنرى لاحقاً هذه هي الحال مع الشعبوية والزعيم الشعبوي. فهما ينزعان إلى الظهور في شروط اللامساواة الاقتصادية، ويستغلان البؤس الاجتماعي لإثارة الاستقطاب. كما أنّهما يغذيان غواية الأغلبية باستخدام سلطة الدولة ضد المعارضة والأقليات بطريقة عقابية. يسعى الزعيم الشعبوي (أو الزعيمة الشعبوية) إلى إبطال التسوية بين الطبقات؛ هو يستخدم (أو هي تستخدم) الأغلبية ليس كمنهج بل كقوة (بكلمات لاكلاو، يستخدمها الزعيم لإعادة ترتيب العمومية "الرسمية" للبوليتيا بعمومية "حقيقية")[1]. يوضح هذا التحويل لفكرة الأغلبية – من قاعدةٍ لصنع القرار إلى هيمنة صانع القرار – الفارق المعياري بين الديموقراطية الدستورية والديموقراطية الشعبوية.

تتمثّل عملية صنع القرار في الديموقراطية في الأغلبية العددية، لكنّ الديماغوجيا تجسّد أغلبيةً بعينها عندما تشجع سياساتٍ تترجم مصالح الفائزين مباشرةً إلى قوانين. ليس لها صبرٌ على الوساطة والتسوية ولا الضوابط والتوازنات المؤسسية. ييسّر الاستقطاب هذه العملية. فالتحوّل الجذري للديموقراطية من داخلها، الذي تحثّ عليه الديماغوجيا (والشعبوية)، يمكن تلخيصه كما يلي: إنّه تحوّل من فكرة حكم الأغلبية بوصفه إجراءً لصنع القرار في مناخ التعددية، إلى فكرة حكم الأغلبية بوصفها سلطةً حاكمة لأغلبيةٍ ترى التعددية عقبةً أمام اتخاذ قراراتٍ سريعةٍ وغير متنازعٍ عليها.

احتمالٌ داخل الديموقراطية

هل الديماغوجيا حكم أغلبية الشعب الاستبدادي؟ ليس تماماً. من الصحيح أنّ الديماغوجيين يستخدمون قبول الأغلبية، ومن الصحيح أيضاً أنّهم يستخدمون الكلام لجلب الجمعية إلى جانبهم ولتوحيدها مع رأي الساحة العامة (ومن ثم الأصوات المعارضة الساحقة)، لكنّ التلاعب عن طريق الكلام جزءٌ من فن الخطابة في منافسةٍ ديموقراطية مفتوحة. ليس هنالك ما هو شائنٌ في الخطاب الديماغوجي أو الشعبوي

1 Laclau, *On Populist Reason*, p. 169.

بحدّ ذاته؛ في الواقع، تميل جميع الأحزاب السياسية الحديثة إلى اعتماد الإستراتيجية الشعبوية في تأجيج المشاعر ضد خصومها في المنافسة الانتخابية. في حكمٍ قائمٍ على "الدوكسا"، يكون الأسلوب الشعبوي متفشياً ومن الصعوبة بمكانٍ التمييز بين الخطاب الشعبوي وخطاب الأحزاب.

إذا كان صنع قرار الأغلبية يعمل في كلٍّ من الديموقراطيات التعددية والديموقراطيات الشعبوية، فكيف نستطيع استخلاص تمييزٍ مفيد بينهما؟ يخبرنا أرسطو أنّ ما ينبغي أخذه بالحسبان ليس الجانب الخطابي ولا الأسلوب، بل بالأحرى الاستخدام الخاص للإجراءات. هنا نرى أنّ الديموقراطية والديماغوجيا مختلفتان رغم أنّ كلتيهما تعتمد على الأغلبية. يقدّم روسو حجةً مشابهة في كتابه *Social Contract* [العقد الاجتماعي] عندما يميّز بين الشرعية الرسمية أو الإرادة (هي دائماً جوهرية) والشرعية المعنوية أو القائمة على القبول (التي لا تقلّ جوهريةً لكنّها لا تستطيع بذاتها نزع الشرعية عن نظام سياسي). يخبرنا روسو أنّه حين تندمج الإرادة والرأي - تلقائياً أو بسبب استخدامٍ الإجراءات -تتمتع الجمهورية بأقوى شرعيةٍ ممكنة. هذا لأنّه لا جدال في إرادة الجمعية (بقراراتٍ متخذة على أساس الأغلبية العظمى من الأصوات، أو حتى الإجماع) إلى درجة أنّ الشعبَ يشعر أنّه كيانٌ سياسي واحد، بمعنيي المصطلح معاً: حكم القانون وبحكم الواقع. لكنّ المهم هنا ليس الإجماع أو الأغلبية العظمى بذاتهما؛ ليس هذان الأمران هما اللذان يجعلان ديموقراطيةً ما ديماغوجيةً؛ إنّها بالأحرى الطريقة التي تُحرز فيها الأغلبية أو الإجماع (ليس من قبيل المصادفة أن روسو اقترح وجوب أن تكون الجمعية صامتةً كي لا تتعرض أذهان المواطنين لتلاعب البلغاء الذين قد يحدثون خلافاً لذلك إجماعاً، ولكن ليس بطريقةٍ إجرائية محض). وكما ذكرت سابقاً في عرض المثال عن السلطة التنفيذية الفاشية، لا تخصّ القرارات المتخذة بالأغلبية الديموقراطيةَ وحدها. في الواقع، ليست الأغلبية بذاتها، بل بالأحرى الجدلية بين الأغلبية والمعارضة (العلاقة بين "الفائزين" و"الخاسرين") هي التي يتعين علينا استكشافها إذا أردنا فهم ما الذي يجعل الشعبوية جزءاً من الديموقراطية، لكنّها لا تتطابق أبداً معها.

وكما ذكرنا، شجع روسو الجمعيات على تجنب النقاشات العامة، فلا تسنح

للخطباء فرصة إزاحة الجمعية بعيداً عن الإرادة العامة (أو "العقل" الذي كان عليه توجيه الجماعة السياسية في قراراتها كافة). لكنّ هذا ليس حلاً في ديموقراطية تمثيلية حيث يُعدّ النقاش العام شرطاً ضرورياً لتشكيل الأغلبيات، ولتحدي الأغلبيات وتغييرها، ولانتخاب السياسيين. مرةً أخرى، ما ينبغي إمعان النظر فيه هو معنى "وحدة الشعب" سواءٌ أكانت ماديةً (التماثل الاجتماعي) أم تنظيميةً (الإجراءات والدستور). إنّ هذه الوحدة هي التي توجه تعدد الآراء والانقسام بين الأغلبية والمعارضة باتجاه صنع قرارٍ جمعي[1]. وتوحيد الشعب تحت راية الزعيم، مع تعددية داخلية لا تكاد تذكر، هو المعيار الذي ينبغي أن نعتمد عليه من أجل فهم الطريقة التي يستخدم فيها الديماغوجيون (أو الشعبويون) الأغلبية. يقدّم أرسطو اقتراحات مهمة تتعلق بتأويل ظاهرة التوحيد (أو، بكلمات لاكلاو، خلق وحدة مهيمنة) بوصفها سيرورةً توقف أحكام المواطنين الأفراد وتجعلها عوضاً عن ذلك جزءاً من تجمع.

القضية الحقيقية هي محاولة توطيد حكم الأغلبية، ومماهاتها بالأغلبية الاجتماعية التجريبية. أولئك الذين يسعون إلى هذه النتيجة يصيبون الديموقراطية في مقتل. يهدف الشعبويون إلى عكس السيرورة التي كان في مقدورها، بدءاً من أوائل الحداثة، التوصل إلى التمييز بين "الجمعي بوصفه كياناً مشتركاً"، وبين "الجمعي بوصفه إرادةً سياسية تنبع من إرادة مواطنين أفراد متساوين، مترجمةً إلى قانون". وكما كتب إدواردو روفيني (Edoardo Ruffini): "لا يستطيع الجمعي أن يخلق مباشرةً إرادة كيان مشترك كأنّه شخصٌ اعتباري (persona giuridica)، وبمعنىً آخر: (لا يستطيع) جعلَ الإرادة تمتلك التأثيرات عينها التي تمتلكها الإرادة الفردية (كما في القانون المدني)؛ يستطيع أن يمثّله فحسب (الكيان المشترك)"[2].

المجموع ليس واقعاً أو مثمراً لمجرد أنّ قانونه يزعم أنّه التعبير عن هذا المجموع (حتى لو وافقت عليه الأغلبية). يوجد الافتراض القانوني (*fictio iuris*) للمجموع من أجل أن يقبل المعارضون على وجه الخصوص قرار الأغلبية. تنشأ المشكلة عند تفعيل هذا الافتراض كأنّه ليس أمراً اعتبارياً على الإطلاق، بل واقع حقيقي (عندما يستولي

---

1 Kelsen, *Essence and Value of Democracy*, chap. 6.

2 Edoardo Ruffini, *Il principio maggioritario: Profilo storico* (Milan: Adelphi, 1974), p. 34 (my translation).

الشعب الاجتماعي، كما ذكرت في بداية هذا الفصل، على الـ"شعب" الاعتباري). ردم هذه الفجوة هو ما يجعل الشعبوية نوعاً مختلفاً تماماً من السياسة التمثيلية، كما سأوضّح في الفصل التالي. في كلٍّ من الديموقراطيات المباشرة والتمثيلية، رغم الاختلاف في ما بينها، يتعيّن اعتبار جلسات الجمعية (والقرارات التي تتخذها) "تمثيلاً" لكامل هيئة المواطنين. دائماً ما تكون هيئات صنع القانون جزءاً في ما يتصل بالكل. هذه هي الحال مع الجمعيات التمثيلية وكذلك مع الجمعيات المباشرة. على سبيل المثال، في أثينا القديمة حيث، وبالنظر في "العوائق الطبيعية المحض لتل بنيكس (Pnyx) (اسمه مشتقٌ بطريقة سليمة من فعلٍ معناه 'يضغط على')، ينبغي أن يُعتبر الحاضرون في اجتماع الجمعية كتمثيلٍ – وبالفعل كممثلين – لهيئة المواطنين"[1]. هذا هو معنى المجاز المرسل التمثيلي لعبارة "الجزء للكل"، ما يترتب عليه أنّ جزءاً من هيئة المواطنين يتخذ قراراتٍ تسري على الهيئة بأسرها. يسمح مبدأ الأغلبية بتفعيل هذا الاعتبار لأنّه يقوم على افتراض أنّه لا يجري القضاء على الأجزاء التي تؤلف الكلّ أو إسكاتها فضلاً عن أنّها لا تُحدد مسبقاً بوصفها غير قابلةٍ للتغيير. في هذا الشرط وحده، لا يُعدّ الكلّ متحيّزاً رغم أنّه يتحدث عبر جزءٍ أو بعضِ الأجزاء. لجعل قرارات الأغلبية مبدأً يعبّر عن الجميع من الضرورة أن يعلن افتراضٌ قانوني أنهم مشمولون كأنّها صوت الكلّ. وقد حقق الرومان هذا الهدف.

كان الرومان متنبهين أكثر من اليونانيين إلى "صيغة" مبدأ الأغلبية (بوصفه يتعارض مع قراراتٍ معينة جرى التوصل إليها عبر منهج الأغلبية). ولتجنب غياب الاستقرار الذي يتسبب فيه الخلاف السياسي، وضمان التزام القرارات حتى لو أُقرت بأغلبية الأصوات، ابتكر الرومان صياغةً قانونية لمبدأ الأغلبية ذاك يؤوّل بموجبه قرار الأغلبية كأنّ هيئة المواطنين بأسرها اتخذته. كان يُنطق بالصيغة في كلّ مرةٍ تتخذ الأغلبية فيها قراراً، إذ تكون الصياغة أكثر أهمية من القرار المحدد، وتمنح الشعب اليقين بأنّ القرار كان صحيحاً بصورةٍ رسمية؛ "يُنسب أيّ أمرٍ تفعله الأغلبية علانيةً إلى الجميع" (*Refertur ad universos, quod publice fit per majorem partem*; Ulpian, D. 50.17.160.1)، و"يُعامل ما تقرره الأغلبية في مجلس الشيوخ

1 Cartledge, *Democracy*, p. 113.

كقرارٍ للهيئة بأسرها" *(Quod maior pars curiae efficit, pro eo habetur ac si omnes egerint; Scevola*, D. 50.1.19)[١].

حتى في الوقت الحالي، عصرنا الحديث، ومع مذهب السيادة المعمول به، إنّ "*ac si*" (كأنّ) أمرٌ اعتباري المقصود منه أنّ قرارات الأغلبية تصاغ في المجالس التمثيلية كقرارات الهيئة بأسرها، وبوصفها ملزمةً لها. إنّ إبطال الأغلبية كإجراء، وتماهيها مع القوة السياسية لأغلبيةٍ محددة، يحطّ قدر تلك الصيغة التي يستند إليها افتراض السيادة الشعبية في دساتير الديموقراطيات الحديثة. وهو يسفر عن تجسيد مبدأ الأغلبية الذي يصبح قوةً عارية لجزء، بدلاً من أن يكون منهجاً يتوصل به مواطنون (أو ممثلون) أحرار ومتساوون إلى اتفاقٍ في حالة التعدد والاختلاف[٢].

لكن من الواضح أنّ أساس مبدأ الأغلبية أساسٌ أخلاقي، لكنّ شروط نجاحه أو فشله شروطٌ اجتماعية. إنّه يبرر الانصياع لأنّه يعتمد على افتراض أنّ التجمع الذي يستخدمه هو جمعي، وأنّ التداول، فضلاً عن ذلك، قد يحدث بسبب تعدد أجزائه أو تعدديتها. يفترض منهج الأغلبية وجود الأجزاء التي تؤلف الشعب ويحترمها، الأجزاء التي تتلاقى أحياناً في أغلبية. لنتذكر أنّ الدستور الجيد في رأي أرسطو تدبيرٌ مؤسسي يستند إلى توازنٍ ديناميكي بين الطبقتين الاجتماعيتين الرئيستين (الأغنياء والفقراء). هذا التوازن هو ما يجعل حكماً ما دستورياً، بغض النظر عن شكله، ويجعله موطن الحرية. ومن أجل أن يوجد توازنٌ اجتماعي (وسياسي) – ويستمر – ثمة حاجةٌ إلى وسيطٍ اجتماعي واسع. في حالة الديموقراطية، يُهيأ هذا الوسيط للاستمرار بسهولةٍ

1 Cited in Ruffini, *Il principio maggioritario*, p. 22.

٢ قبل بضعة عقود، قدّم غيلبيرت هاينبرغ تعريفاً ممتازاً لمبدأ الأغلبية:

إنّ أداة نظرية الحكم الدستوري لا تنظر إلى آلية الأغلبية بوصفها مبدأ الديموقراطية أو تبياناً وصفياً عاماً لعملية الحكم بالصلة مع الهيئة الانتخابية أو "الشعب"، بل إنها تنظر إليها بوصفها أسلوباً مناسباً لصنع القرار في سيرورة الحكم الدستوري. إنّ الهيئة الانتخابية والتشريع والمجالس الإدارية والمحاكم وغيرها من المجموعات القائمة قانونياً والمكلفة أداء وظائف إدارية محددة تستخدمها فعلاً أو يمكن أن تستخدمها. يُنظر إلى القرارات التي يتوصل إليها على هذا النحو بوصفها لا تجسد بالضرورة قوةً أو حكمةً أكبر أو صلاحيةً أخلاقيةً أكبر. وبالفعل، يكون التعبير العددي العاري، المجرد من عوامل أخرى تؤثر في صنع القرار، مثار شك. ولتجاوز أخلاقية قرار اتخذته الأغلبية، ينبغي أن يثار سؤال حول كيفية وصول الأغلبية إلى قرارها، والإجابة عنه.

(John Gilbert Heinberg, "Theories of Majority Rule," American Political Science Review 26, no. 3 [June 1932]: 469.)

أكثر ما دام عدد الأشد فقراً قليل، والأكثر ثراءً يشعرون بالأمان (رغم أنّهم أقلية عددية). تنشأ المشكلات باجتثاث جذور الطبقة الوسطى وإضفاء طابع التطرف على القطبين الاجتماعيين. هذا ما تفجره الديماغوجيا وتستغله، كما أنها تخلق السياق الذي يميل فيه نمطا الأغلبية إلى الاندماج. وهذا بدوره يتيح متابعة حكم الأغلبية بقوةٍ لم تعهدها ديموقراطية دستورية[1]. وكما رأينا سابقاً السياق الاجتماعي شرطٌ مهم لفهم الشعبوية والحكم عليها. لكن لماذا كانت قوة هذه الأغلبية مهمة؟ ما الحاجة إليها؟

الشروط المادية ومسألة الإفقار

على أساس تأويل أرسطو، هذه الأسئلة ذات صلة، حتى لو لم تتطابق الديماغوجيا مع الديموقراطية. وهي ذات صلةٍ حتى لو تشكّلت الأغلبية في كلتا الحالتين من الفقراء أو العمال (الذين تزعم الشعبويّة والديماغوجيا تمكينهم). لماذا ستحتاج الأغلبيتان الاجتماعية والعددية إلى ادّعاء أنهما أغلبية سياسية أقوى؟ لماذا لم تعد أغلبيةٌ بسيطة للأصوات كافية؟ لماذا يضطر الزعيم الشعبوي (أو الزعيمة الشعبوية) إلى تأويل انتصاره (أو انتصارها)، وانتصار الجزء الصالح أو الخيّر من الشعب، بأنّه أكثر من مجرد انتصارٍ للأغلبية العددية؟ هذه الأسئلة حاسمةٌ لإدراك الفارق بين الديموقراطية والشعبوية. فهي تشير إلى أنّ الفاعل المحدد في الديماغوجيا (أو الشعبوية) ليس الأغلبية العددية وحدها أو في ذاتها. كما أنّها تشير إلى أنّ الأغلبية لا تُعتبر مجرد إجراء ينظم الانتقالات من أغلبيةٍ إلى أخرى. بما أنّ الشعبوية هي التعبير عن الشعب "الصالح" في السلطة، يُفترض بالأغلبية أن تدوم، وألّا تنكفئ، أقلّه نظرياً. وبما أنّ الأغلبية هي المعيار في صنع القرار الديموقراطي، تحتل الديماغوجيا "فضاء" الأغلبية وتستولي على هذا المعيار. ليست الديماغوجيا مجرد قوةٍ تستخدم حكم الأغلبية، لكنّها بالأحرى قوةٌ تستولي على المعيار.

تشير روزنبلوم إلى أنّ "الكلّانية الخفية" التي يسفر عنها "ذكر الأغلبية – الحقيقية

---

[1] فعّل بريكليس سياسات مساعدة للفقراء مكّنت من منح المخصصات للجمهور مقابل مشاركتهم في الدوائر العامة؛ انظر:

Musti, Democratia, pp. 76-77.

أو المتخيلة – كأنّها الشعب برمته" تترجَم بدورها إلى "افتراض أنّ تماسك الكلّ له أولوية على مطالبة الأقلية"[1]. تعامل الأغلبية، ضمن الكلّانية الخفية، وجهات نظر الأقلية بوصفها عوائق، وليس كمكونٍ نفسي في اللعبة السياسية. يُنظر إلى الأقلية ويُحكم عليها من منظور الأغلبية، وليسَ من منظور الحقوق المدنية التي يتمتع بها جميع المواطنين على حدٍّ سواء: "يفترض مفهوم الأغلبية حق الأقلية في الوجود"[2]. عند هذه النقطة، تغيّر الأغلبية مظهرها، وتصبح (حين تكون مزيجاً من المنهج والقوة) مجرد سلطة: الشعب "الصالح" "يعود" إلى السلطة، كأنّه أُقصي على يد الأغلبيات السابقة التي من الواضح أنّها كانت أغلبياتٍ إجرائية وشكلية "فحسب"[3]. يمكن مواءمة وصف الكلّانية الخفية مع الشعبوية. ففي المصطلحات الشعبوية، ليست هنالك أغلبية صالحة إلا أغلبية واحدة، وفكرة الأغلبية ليست "مجرد" قاعدةً من قواعد اللعبة، لكنّها بالأحرى *méros* أو "الجزء" الذي ينبغي أن يحكم. في الشعبوية، تُفهم الأغلبية على أنّها متطابقة مع جزءٍ واحد فحسب، أو الشعب "الصالح".

عرض أرسطو إيضاحاً اجتماعياً اقتصادياً لإستراتيجية الاستيلاء تلك، تذرّع بشروط الاستقطاب الطبقي وازدياد الفقر. فحين يوجد عدد كبير من المفقَرين الذين يحتاجون مزيداً من السياسات التدخلية، تصبح التسويات التي كانوا قادرين على عقدها سابقاً مع الطبقة الوسطى والأغنياء أكثر صعوبة. فهم بحاجة إلى سياسةٍ تقف إلى جانبهم أكثر (زيادة الضرائب مثلاً)، وهذا سيغضب بعض الأثرياء الذين يشرعون في "التكاتف" لمقاومة المطالب الشعبية وحماية ممتلكاتهم. ليس وجود جموع الشعب العادي (غير الثري) بحدّ ذاته هو ما يوضح الهجوم الديماغوجي على الديموقراطية الدستورية. فقد يكون الديماغوجيون أصدقاء للأوليغاركيين.

التفسير الأساسي للهجوم على الديموقراطية الدستورية هو انهيار التوازن الاجتماعي. يشرع هذا الانهيار الأبواب أمام سياسات تركيز السلطة التي تؤدي إلى

1 Rosenblum, *On the Side of the Angels*, pp. 48–51.

٢ المرجع نفسه، ص. ٥١.

٣ افتتحت مارين لوبن برنامجها لحملة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٧ بتوضيح هدف الجبهة الوطنية: "استعادة حريتنا والتحكم بمصيرنا عبر إعادة السيادة إلى الشعب الفرنسي".
"Factbox: Marine Le Pen's French Presidential Election Policies," Reuters, April 14, 2017, https://www.reuters.com/article/us-france-election-programme-lepen-factb/factbox-marine-le-pens-french-presidential-election-policies-idUSKBN17G197

تآكل حيادية القانون. لقد كان الاستقطاب الاجتماعي الجذري والتمكين المفرط للمصالح الطبقية تاريخياً هما الشرطان اللذان تستغلهما الديماغوجيا (أو الشعبوية) من أجل بناء سلطتها داخل الدولة. يؤكد مخطط أرسطو مجدداً كلٌّ من تحليلي كارل ماركس لـ"نزعة التسلط القيصري" (Caesarism) عند نابليون الثالث، وتحليل أنطونيو غرامشي لانقلاب بينيتو موسوليني (Benito Mussolini). تحاول الشعبوية أن تحلّ "مفارقة" "الفضاء الخالي" للسياسة عن طريق تجسيد إرادة الشعب، وعن طريق تكثيف سلطة الدولة في فاعلٍ متجانس (الشعب "الصالح" وزعيمه)، كي "تحدد من الذي يكوّن الشعب"[١]. إذاً، يُستعاض عن صيغة الجزء للكل تلك بوقائعية صيغة الجزء للجزء.

غير أنّ إجراء الأغلبية الذي تفترضه الديموقراطية يعين نظاماً اجتماعياً ليس مستقطباً جذرياً ولا يتكوّن من مواطنين مفقَرين. فكي تلعب الديموقراطية الدستورية اللعبة المفتوحة للسياسة، لا يمكن أن يُفصل المجتمع فصلاً كاملاً عن الإجراءات والمؤسسات. إذ إنّ إفقار المواطنين الديموقراطيين يجعل الأداء الجيد للإجراءات أمراً بالغ الصعوبة. حين تكون الانقسامات الاجتماعية حادةً، فإنّ خسارة بعضهم وفوز بعضهم أمرٌ بالغ الأهمية؛ قد يصبح انتظار المنعطف التالي أكثر صعوبةً أو حتى غير قابل للتحمل. فكما يثبت التاريخ الأوروبي، كان إفقار فئات واسعة من السكان يتصادف في أحيان كثيرة مع تغييراتٍ في أنظمة الحكم ويفضي إلى أنظمة دكتاتورية يقودها زعماء شعبويون. استولى هؤلاء الزعماء على السلطة بشجب خواء "قواعد اللعبة" الديموقراطية وبإدانة عجز هذه القواعد عن معالجة الاحتياجات الاجتماعية واستلاب القدرات. هذا هو العامل الطبقي في أصل الديماغوجيا التي تستغله باسم "الأمة" أو "الشعب الصالح"[٢]. إنّه يتصل بالطبقة لكنّه لا يترجم إلى سياسات طبقية. إنّه بالأحرى يغذي خطاب "التشكيك الشرعي أو 'الاستياء الشرعي'، وهو موقف

1 Claude Lefort, *Democracy and Political Theory,* trans. from the French by David Macy (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1988), pp. 13–20.

٢ يقدّم آدم برزيفورسكي حجة مماثلة في تحليله المقارن للصراعات الطبقية، والرأسمالية، والاستقرار (أو الارتباك) الديموقراطي:
Capitalism and Social Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 207–221.

عاطفي نقدي إزاء النزعة الدستورية الشرعية والليبرالية، ومزاعمها في تطبيق القانون الوضعي على المجتمع ونزع الطابع السياسي عنه وترشيده"[1]. شدد الباحثون على المدى الذي قد يتعلق فيه هذا الموقف بفهم للدستور على طريقة شميت، وبنقد كارل شميت للنزعة الدستورية الليبرالية ومفهومها عن سيادة القانون[2].

لماذا ندعوها ديماغوجيا بدلاً من طغيان؟ كما رأينا مع بيسيستراتوس، أورد أرسطو حالات يمكن أن تصبح فيها الديماغوجيا طغياناً. لكنّ الديماغوجيا تعمل أصلاً من داخل الديموقراطية الدستورية التي تكون فيها جمعية المواطنين الذين ولدوا أحراراً هي الجهاز الأعلى وينبغي أن تنال المقترحات غالبية أصواتها لتصبح قوانيناً. وطالما يستمر التوازن بين الطبقات، لا تبدو إستراتيجية "الكلمات كأسلحة" مثيرةً للقلق على نحو خاص وتظل ضمن الحدود الدستورية. بهذا المعنى، تمثّل الديماغوجيا نوعاً من اللغة السياسية يتفق مع سياسات الجمعية، وفي النتيجة مع الديموقراطية. لكنّ هذه القراءة "المحايدة" قد تنتهي بسهولة، وعندما يحدث ذلك، يبرز طاغية إلى الوجود[3].

هنا تكمن المفارقة التي نريد تأملها. ليس الأوليغاركيون، أو الأقلية المتنفذة في مجملها (كأنّها طبقة متجانسة) بحدّ ذاتها هي من يقطع مع الحكم الديموقراطي، ويحوّل على هذا النحو الديماغوجيا إلى طغيان. إنّه جزءٌ منها: أولئك الذين يفهمون أنّ اللحظة حانت عندما يستطيعون الاستحواذ على مزيدٍ من السلطة واستخدام إفقار الشعب والبؤس الاجتماعي للتأليب على الدستور ذاته إن كانوا ماهرين في خطابهم، وإن استطاعوا استغلال القهر الاجتماعي. الحزب الثالث الذي أشار إليه أرسطو لتوضيح طغيان بيسيستراتوس – الحزب الذي يقع بين الأقلية المتنفذة والأكثرية –

1 Paul Blokker, "Populism as a Constitutional Project," Jean Monnet Working Paper 17 / 17 (New York: NYU School of Law, forthcoming), available at: https://jeanmonnetprogram.org/wp-content/uploads/JMWP-17-Paul-Blokker-1.pdf, p. 20.

2 Ernst-Wolfgang Böckenförde, "The Concept of the Political: A Key to Understanding Carl Schmitt's Constitutional Theory," *Canadian Journal of Law and Jurisprudence* 10, no. 1 (1997): 5-19; Paul Blokker, *New Democracies in Crisis? A Comparative Constitutional Study of the Czech Republic, Hungary, Poland, Romania and Slovakia* (London: Routledge, 2013), pp. 9-100.

٣ يمكن العثور على معنى سلبي ومعنى حيادي للمصطلح في عمل موزس فينلي الذي كان أكثر استعداداً للتشديد على المعنى السلبي وهو يكتب في وقت انتشر فيه الديماغوجيون السيئون: *Democracy Ancient and Modern,* 2nd ed. (London: Hogarth Press, 1985), pp. 38-75.

هو العنصر المفتاحي في فهم كلٍّ من الشروط الاجتماعية للانتصار الديماغوجي والدور الشخصي للزعيم[1]. يطلق البؤس الاجتماعي العنان لرغبة جامحة في السلطة لدى الأقلية المتنفذة التي تدرك أنّ انهيار التوازن الاجتماعي والسياسي يمثّل فرصةً سانحةً لها لتغيير نظام الحكم القائم بنظام حكمٍ آخر يتيح لها اتخاذ القرارات دون استشارة الشعب على نطاقٍ أوسع.

هذه هي اللحظة التي يعارضون فيها الشرط الاجتماعي، ضدّ المساواة القانونية والسياسية (التي يفترضون أنّها عديمة الفائدة) وبدعم الأغلبية. إنّهم "رجالٌ طامحون إلى المناصب عبر التصرف كزعماء شعبيين". وهم يمثلون انشقاقاً داخل طبقة الأقلية المتنفذة؛ إنّهم قادرون على اكتساب حظوة الشعب وإقرار قوانين لا تمثّل إلا مصالحهم الخاصة (مصالح الأقلية المتنفذة)، لكنّهم يحظون بتأييد الشعب[2]! وكما رأينا في الفصل السابق، لا يُعدّ أمراً مهماً أن يكون الزعماء الشعبويون جزءاً من النخبة الاقتصادية (حتى لو كانوا في أحيان كثيرة جزءاً من الطبقة العليا أو الرأسمالية). ما هو مهم أن يكونوا دخلاء سياسيين وممثلين (عن النساء والرجال العاديين)". يبدو أنّ مخطط أرسطو يصلح لكلّ زمان. وكما يكتب جوزيف م. شوارتز (Joseph M. Schwartz) في تحليله الصارم لتآكل المساواة في الديموقراطية الحديثة: قلةٌ من المنظرين الإصلاحيين أواخر سبعينيات القرن العشرين تنبؤوا بأنّ "اليمين (ولاسيما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة) سيكوّن سياسة أغلبوية شعبوية لمصلحة إلغاء القيود التنظيمية، وحلّ النقابات الموحدة، واقتطاعات دولة الرفاه، خاصة في برامج استطلاع القدرة المالية"[3].

تثبت تجارب أخرى نجاح الأحزاب والسياسات الشعبوية في البلدان الأوروبية المعاصرة؛ تعتمد هذه البلدان في الوقت عينه سياسة خصخصة الخدمات الاجتماعية وسياسةً ذات نزعةٍ قومية لإغلاق الحدود في وجه المهاجرين واللاجئين. كما أنّها تخفّض في الوقت عينه الضرائب على الأغنياء وتقلص القطاع العام. وبذلك، تكتسب

1 Lane, "Origins of the Statesman."

2 Aristotle, *Politics*, p. 401 (1305a30–1305a35); Przeworski, "Minimalist Conception of Democracy."

3 Joseph M. Schwartz, *The Future of Democratic Equality: Rebuilding Social Solidarity in a Fragmented America* (New York: Routledge, 2008), p. 178.

تأييد الطبقات الدنيا والعليا على حدٍّ سواء.

على غرار الديماغوجيا السلطةُ الشعبوية هي حركة تعتمد على الاستخدام المدروس للكلمات والصور ووسائل الإعلام لجعل الأغلبية تتلاقى حول سياسات مؤطرةٍ باسم الشعب بوصفه "كياناً موحداً"، في حين أنّها لا تخدم بالضرورة مصالحه[١]. كما أنّها حركةٌ يزعم زعماؤها أنّ هنالك ضرورة لاتخاذ القرارات بسرعة، ويصرون على أنّ التداول أو تنازع الأحزاب في البرلمان مضيعةٌ للوقت. التقط فرانسيسكو بانيتزا (Francisco Panizza) هذه الجوانب والتحوّلات على أفضل نحو. فهو يصف الشعبوية بأنّها "لغة السياسة عندما لا يمكن أن يكون هنالك سياسة كالعادة: أسلوبٌ من أساليب التحديد يميز أزمنة فقدان الاستقرار وإلغاء الاصطفافات،و يتضمّن إعادة رسمٍ للحدود الاجتماعية على طول خطوطٍ غير تلك التي سبق أن نظمت المجتمع"[٢].

هذا ما قد تفعله الشعبوية حين تنجح في بلوغ المناصب وتغيير إجراءات الديموقراطية الدستورية.

إنّ الزعماء والأحزاب الشعبوية في السلطة لا يكتفون بمجرد الفوز بالأغلبية؛ هم يبتغون سلطةً بلا حدود، ويريدون البقاء في السلطة أطول مدة ممكنة. إنّهم "سيسعون إلى وضع دستورٍ شعبوي جديد، بمعنى تسويةٍ اجتماعية سياسية ومجموعة جديدة من القواعد للعبة السياسية في آنٍ"[٣]. تشكك الشعبوية في السلطة في الدستور "الشكلاني" باسم دستورٍ "مادي" (تستطيع وحدها تأويله حقاً)، وتتقدّم بمشاريع وضع دستورٍ وإصلاحٍ دستوري تشدد على وظيفة السلطة التنفيذية وتحدّ سلطة المراقبة التي تتمتع بها المؤسسات غير السياسية[٤]. وهذا ما نراه اليوم في بلدانٍ أوروبية مع ظهور زعماء

١ "شنّ فوجيموري حملةً لمعارضة "الصدمات" النيوليبرالية عام ١٩٩٠، لكنّه عكس اتجاهه عندما تولى الرئاسة و"طبّق ما يعدّ أحد أشد البرامج الاقتصادية في إعادة الهيكلة تقشفاً في أميركا اللاتينية":

Levinsky and Loxton, "Populism and Competitive Authoritarianism," p. 178.

2 Panizza, "Introduction," p. 9.

3 Müller, *What Is Populism?*, p. 62.

4 Laurence Blair, "Evo for Ever? Moral Scraps Term Limits as Critics Blast 'Coup' to Keep Morales in Power," *Guardian*, December 3, 2017, https://www.theguardian.com/world/2017/dec/03/evo-morales-bolivia-president-election-limits

شعبويين أقوياء، أو أحزابٍ ذات نزعةٍ قومية أو شعبوية مؤسسية. لنعرض بضعة أمثلة فحسب: فاز التحالف المدني الهنغاري (Fidesz) بأغلبية فائقة من مقاعد البرلمان واستخدم سلطته منذ ٢٠١٢ للتخلص من الدستور القديم وكتابة آخر جديد وتعديله باستمرار، ما رسّخ رؤيته السياسية على حساب أحزاب المعارضة والقضاء المستقل[١]. مؤخراً برر ماتويش مورافيتسكي (Mateusz Morawiecki)، وهو رئيس الوزراء البولوني وزعيم حزب العدالة والقانون، قرار حكومته إقرار قانونٍ يحيل على التقاعد قسرياً أكثر من ثلث قضاة المحكمة العليا في البلاد (أعلى محكمةٍ تنظر في القضايا الجنائية وتلك المتعلقة بالانتخابات) بحجة أنّ أغلبيته فعلت ما أراده المواطنون البولونيون عندما دعموا حزبه في انتخابات ٢٠١٥. صرح مارتشين فارخول (Marcin Warchol)، وهو نائب وزير العدل، بأنّه "ليست هناك طريقةٌ لإلقاء المسؤولية على عاتق القضاة إلا هذه الطريقة... البولونيون انتخبوا حكومتهم. إنّ هذه الحكومة لا تفعل إلا ما يحقق وعود حملتها الانتخابية"[٢].

إنّها كذلك ممارسةٌ حقيقة ومجربة في أميركا اللاتينية: بينما أكتب هذه الكلمات، علمت أنّ المحكمة العليا في بوليفيا ألغت القيود المفروضة على إعادة الانتخاب التي ينصّ عليها دستور البلاد والقوانين الانتخابية، ما يمهد الدرب أمام الرئيس إيفو موراليس (Evo Morales) (الذي يتولى السلطة منذ ٢٠٠٦) للترشح لولايةٍ رابعة في ٢٠١٩[٣].

١ ثمة مثال آخر هو هجوم الحكومة البولونية على المحكمة الدستورية وفقاً لفكرة أنّ المحكمة ليست التي يجب أن تكون لها الكلمة الأخيرة حول تأويل الدستور، بل البرلمان أو الحكومة؛ انظر:

Blokker, "Populist Constitutionalism," pp. 116-117.

2 Remi Adekoya, "Poland Can Thumb Its Nose at Brussels as Long as the Cash Keeps Rolling In," *Guardian*, December 21, 2017, https://www.theguardian.com/commentisfree/2017/dec/21/poland-brussels-law-and-justice-eu-voting-rights

٣ في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، طلب حزب "الحركة من أجل الاشتراكية"، الذي يتزعمه موراليس، من أعلى محكمة في البلد الأميركي الجنوبي إبطال التقييدات القانونية التي تمنع السلطات المنتخَبة من السعي إلى إعادة انتخابها إلى ما لا نهاية، محاججاً أنّ تلك التقييدات تنتهك حقوق الإنسان.

"Bolivian Court Clears Way for Morales to Run for Fourth Term," Reuters, November 28, 2017, https://www.reuters.com/article/us-bolivia-politics/bolivian-court-clears-way-for-morales-to-run-for-fourth-term-idUSKBN1DS2ZX

لقد سيطر التركيز على الاستقواء الشعبوي بالأكثرية مقابل الأقلية المتنفذة على الأدبيات المتعلقة بالشعبوية. لكنّ العلاقة بين الحكومات الشعبوية والمؤسسات الديموقراطية (لاسيما إعادة وضع الدستور) هي التي تتطلب الانتباه رغم إهمالها على نطاقٍ واسع[١]. الشعبويون قادرون على صهر برنامجهم الحزبي بإرادة الدولة، عن طريق تسجيل مرجعياتهم السياسية في الدستور. في وسعنا منح هذا المطلب الانتهازي طابعاً أكثر إستراتيجيةً بالمحاججة في أنّ الشعبوية تهدف إلى وضع دستورٍ خاص بها وفي نهاية المطاف إنشاء حكم تمثيلي يعكس السمة المميّزة لأغلبيتها المنتخبة. الدستور الشعبوي دستورٌ راسخٌ وزاخرٌ بمسائل السياسة المتروكة تقليدياً لسيرورات التشريع المعتادة. وعلى هذا، يسعى الدستور الشعبوي إلى القضاء على أيّ تمييز بين السياسة العادية والسياسة الدستورية، وهو تمييزٌ بالغ الأهمية للحفاظ على نظامٍ ديموقراطي[٢].

إنّ الحالات الهنغارية والبولونية والبوليفية هي حالات استثنائية تقريباً. ويمكن استخدامها للمحاججة في أنّ انهيار التمييز بين الشعبوية كحركة والشعبوية كسلطة حكم يتطابق مع انهيار التمييز بين السياسة العادية والسياسة الدستورية. وهو يتطابق مع تحويل السياسة العادية "القابلة للتغيّر" إلى أحكامٍ دستورية غير قابلة للتغيير نسبياً[٣]. هذا التغيير مصممٌ لتحويل الأغلبية الجديدة إلى أغلبيةٍ دائمة. ما يعني أنّه يقوّض المبادئ الديموقراطية الأكثر أساسية: مبدأ حكم الأغلبية ضمن بيئةٍ سياسية تعددية، يُفترض فيها أن تكون أيّ أغلبيةٍ مؤقتةً وقابلة للتغيير[٤]. ولأنّ

١ ثمة بعض الاستثناءات من قبيل بيير روزانفالون الذي يماهي النظام الشعبوي بـ"نزعة رئاسية متطرفة من النمط التسلطي" تسود فيه "نزعة انتخابية أغلبوية":
Pierre Rosanvallon, *Le bon gouvernement* (Paris: Seuil, 2015), pp. 174–179.

٢ أستقي هذه الفكرة من:
Clava Brodsky, "Some of the People: Populist Constitution-Making in Hungary" (paper written for the colloquium "Interpretations of Democracy," Department of Political Science, Columbia University, Spring 2014).

٣ اتسمت الشعبوية التي من المفترض أنها كانت أكثر ديموقراطية، أي شعبوية شافيز، بالقدر عينه من الشراسة في تهميش القوى المعارضة وحدثت عبر "تلاعبه بالسيادة الشعبية التي تم تحشيدها عبر وسائل استفتائية" وتجاوزه "الضوابط والتوازنات المؤسسية"، فجعل قواعد اللعبة قواعده:
Roberts, "Populism and Democracy," p. 156.

٤ رغم أنّ الأغلبية الواسعة التي تتمتع بها الشعبوية في السلطة تزعم تمثيلَ أوسعِ المصالح الاجتماعية

التعديلات الدستورية "تثير مسألة مصدر القانون أو الشعب بوصفه 'سيادةً شعبية' في شكلها المؤسسي الأكثر تماسكاً"[1]، من المؤسف أنّ الأدبيات أغفلت على نطاقٍ واسع إعادة وضع الشعبوية للدستور. في نهاية المطاف، هذا الأمر هو الموضع الذي يتجسد فيه مبدأ حكم الأغلبية الديموقراطي ويتحوّل إلى هيمنة أغلبيةٍ من الأغلبيات[2]. الشعبويات اليمينية واليسارية متطابقة في هذا الصدد، وما يكتبه كارلوس دي لا توري بخصوص الشافيزية يمكن توسيعه لينطبق على أنظمة الحكم الأغلبوية كافة:

> على مراحل تدريجية، حظي هوغو شافيز بالقيادة شبه المطلقة لمؤسسات الدولة الفنزويلية كافة. شكّل مؤيدوه أغلبيةً فائقةً في المجلس التشريعي، ووضع عام ٢٠٠٤ السلطة القضائية الأعلى ومحكمة العدل العليا بين أيدي قضاة موالين. طُرد مئات القضاة من المحاكم الأدنى وحلّ محلهم مؤيدون من غيرٍ شروط. جرى تسييس المجلس الانتخابي الوطني. ورغم تأكيد المجلس أنّ لحظة التصويت كانت سليمةً وخالية من التزوير، فإنه لم يطبق القواعد أثناء العملية الانتخابية، بل حابى شافيز ومرشحيه بطريقة اعتيادية. وفي الإكوادور، وضع رافائيل كوريا أتباعه المخلصين في مواقع المسؤولية عن العملية الانتخابية والمجلس الانتخابي، والجهاز القضائي، والمناصب والمؤسسات التي يمكن أن تحقق المساءلة من قبيل أمين المظالم والمراقب المالي[3].

للأغلبية، فهي لا تضمن أنها ستحل بنفسها أسباب البؤس الاجتماعي. ففي أميركا اللاتينية، على سبيل المثال، تشدد النزعة الدستورية الشعبية على دور التمثيل الشعبي الموسع، في حين تعزز دور صاحب القرار؛ "وسّعت الدساتير الجديدة حقوق المواطنين، في حين تتركز السلطة في الهيئة التنفيذية":

Carlos de la Torre, "Populism and the Politics of the Extraordinary in Latin America," *Journal of Political Ideologies* 21, no. 2 (2016): 124.

1 Stephen Holmes and Cass R. Sunstein, "The Politics of Constitutional Revision in Eastern Europe," in *Responding to Imperfection: The Theory and Practice of Constitutional Amendment,* ed. Sandy Levinson (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), p. 276.

٢ ثمة استثناء في:

Blokker, "Populist Constitutionalism."

3 De la Torre, "Populism Revived," p. 749.

خاتمة

يبدو أنّ الإجماع هو محرك الشعبوية. يزعم المؤيدون أنّ الإجماع ديموقراطي على نحوٍ أكثر أصالةً – لأنّه على ما يُفترض أكثر تشميلاً وأكثر توحيداً – وقادرٌ لذلك على العمل باسم الشعب. غير أنّ محركاً كهذا "الإجماع" هو في الواقع الجزء الأكبر (ليس مهماً مقدار حجمه) الذي يعمل ضد الجزء (الأجزاء) الأصغر. يرقى الإجماع إلى أغلبيةٍ عقابية. لقد اقترحت أنّه حريٌّ بنا اعتبار الشعبوية ميرلاتريك (*merelatric*): الاهتمام النضالي بمصالح جزءٍ واحد. المجتمع الشعبوي ليس في الواقع "من غير أحزاب"، لكنّه بالأحرى مجتمعٌ فئوي. فهو لا يهتم بعدّ الأصوات ولا يهدف إلى أيّ نوع من أنواع الإجماع التداولي[1]. الشعبوية في الواقع هي إعلانٌ بأنّ الديموقراطيةً ليست أقلّ ولا أكثر من قوة الأغلبية أو سلطة حكمها. إنّ دمج مبدأ الأغلبية (الإجراء) بالأغلبية بوصفها قوةً اجتماعية يترجم إلى إرادةٍ (إرادة أغلبية) يُعلَن أنّها في ذاتها (*eo ipso*) إرادة الشعب "الخيّر". إنّ دمج معنيي الأغلبية هذين مُعدٌّ لاستيلاد ما يفوق بكثيرٍ "كلّانية خفية"؛ إنّه يستولد في نهاية المطاف "استبداداً خفياً" داخل الديموقراطية. التوتر بين سياسة التحيّز هذه والديموقراطية التمثيلية جديرٌ بالملاحظة. ولرؤيته، ينبغي أن ننظر إلى الشعبوية ليس بوصفها حركة معارضة (هي تعبيرٌ مقدس عن الحرية المدنية)، بل بالأحرى حركةً تريد التنافس على السلطة، وفي نهاية المطاف على الحكم. في الفصل التالي، سنستكشف الآثار المترتبة على التصور الفئوي للشعب والأغلبية. الشعبوية في السلطة هي نظام حكم أغلبوي يترجم إدارة الدولة إلى تحيّزٍ منهجي. لن يصفها مكيافيليّ ديموقراطي كنظّامٍ يجعل الشعب صاحب سيادةٍ "فوق القانون"، بل بالأحرى كنظام يتمخض عنٍ زعماء يحظون برضى الشعبٍ عن خططهم. سيدعو علماء السياسة ذلك "شرعويةً (legalism) تمييزية". أوجز أوسكار بينافيدس (Óscar Benavides)، رئيس بيرو، هذه الممارسة بحكمة ناجعة: "كل شيءٍ لأصدقائي،

١ الدافع نحو إجماع توافق الآراء كان بحافزٍ من بعض منظري الديموقراطية التداولية، على سبيل المثال:

Joshua Cohen, "The Economic Basis of Deliberative Democracy," *Social Philosophy and Policy* 6 (1989): 25–50.

والقانون لأعدائي". يتماشى هذا القول على أفضل نحو مع اقتراح كورت ويلاند (Kurt Weyland) بأنّ الشعبوية تجعل الديموقراطية أقلَّ ديموقراطيةً، ولا تجعلها ديموقراطيةً أكثر جذريةً[1].

---

1 Kurt Weyland, "Why Latin America Is Becoming Less Democratic," *Atlantic*, July 15, 2013, https://www.theatlantic.com/international/archive/201307//why-latin-america-is-becoming-less-democratic/277803/

نُشر في الأصل في:

Journal of Democracy 24, no. 3 (2013): 18–32.

الفصل الثالث

الزعيم وراء الأحزاب

يسهل إقناعه (الشعب) بأمرٍ ما، ويصعب حمله على التمسك بذلك الاقتناع.[1]

نيكولو مكيافيلي، **الأمير**

كما رأينا في المقدمة، يمكن تقسيم البحوث الأكاديمية المعاصرة حول الشعبوية إلى مجموعتين، وفقاً لما إذا كانت تعامل الشعبوية بوصفها أيديولوجيا وأسلوباً، أو بوصفها حركةً إستراتيجية لإعادة تشكيل تخويل السلطة السياسية. القراءة الأيديولوجية مصممةٌ للإجابة عن سؤالٍ وجودي: ما هي الشعبوية؟ أمّا القراءة الإستراتيجية، فهي مصممةٌ للإجابة عن سؤالٍ مختلف: ما هي الإستراتيجية الشعبوية للاستيلاء على السلطة، وماذا تفعل الشعبوية بالمؤسسات الديموقراطية؟ تستفيد مقاربتي في هذا الكتاب من كلتي هاتين القراءتين، رغم اهتمامي أساساً بالسؤال الأخير. وكما حاججت في الفصل الأول، أرى أنّه لا يمكن تصور الديموقراطية الشعبوية خارج الثنائية التي تعارض الأكثرية (التي لا تمسك بمقاليد السلطة) بالأقلية المتنفذة (التي ليست حقاً جزءاً من الشعب لأنّها تمسك بمقاليد السلطة الاجتماعية والسياسية). هذا هو الشرط المحفز

١ العبارة مقتبسة من كتاب:
Niccolò Machiavelli, *The Prince*, in *Chief Works and Others*, vol. 1 of 2, trans. Allan Gilbert (Durham, NC: Duke University Press 1989), p. 26.

للنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بنمطها الشعبوي. وعلى هذا الأساس، يفهم بعض الباحثين الشعبوية على أنّها دعوةٌ للحكم المباشر. أعتقد أنّ هذا الاستنتاج مضللٌ، لأنّ التوحيد الأيديولوجي للتعدد الاجتماعي تحت راية زعيم (أو زعيمة) (وسردية يختلقها ذلك الزعيم ومثقفوه (أو تختلقها تلك الزعيمة ومثقفوها)) يستلزم نمطاً تمثيلياً من السياسة، نمطاً ينصبّ اهتمامه على خلع الطبقة السياسية وإحلال أخرى مكانها، ولا يسمح "للشعب" بأن يحكم مباشرةً. يبقى الشعب الشعبوي عاملاً من عوامل صنع القبول، وليس حكماً مباشراً.

منذ سنوات، عرضت مارغريت كانوفان المشكلة بدقة بالغة. فقد أوضحت أنّه كلّما ترسخت جذور الديموقراطية، وكلّما أضحت المجتمعات مجتمعاتٍ تشمل الجميع، بات المواطنون بحاجة إلى أيديولوجيا قادرةٍ على توجيه أذهانهم وصنع صورةٍ مفهومة لواقعٍ مجزأ ومشوش ومتعدد الأوجه ومتشابك (بسبب الحقوق التي يتمتعون بها وانفتاح مجتمعهم)[1]. يمضي التشميل والتنويع معاً في المجتمع الديموقراطي، ويثيران في بعض الأحيان شعوراً بالضيق لمن يرون في التجزئة والانفتاح مؤشرين على الضعف. يبدو أنّ التشميل والتنويع، عند النظر إليهما في ضوء كهذا، يمثلان تجريد الشعب صاحب السيادة من سلطته (إذ يُنظر إلى ذلك "الشعب" بوصفه جماعةً، وليس حاصل جمع ملايين المواطنين الأفراد). لهذا السبب، سيبدو أنّ الديموقراطية نفسها تمهّد الأرض للشعبوية عندما تجزئ المطالب، وعندما تُفردن الأفكار والمصالح (حتى حين تبقي على معيار الشعب صاحب السيادة). كان التمثيل السياسي تاريخياً أنجع وسيلة لحلّ مشكلة دمج العمومية والخصوصية، لأنّه يدمج بين الحاجة للوحدة والحاجة للتعددية. أثبت التمثيل السياسي، عبر الانتخابات، قدرته على توحيد المطالب دون إغلاق لعبة صنع المطالب. واقع الأمر أنّه يفعل ذلك عن طريق إدارة الاستبعاد المؤقت (ثم جدلية الأغلبية والمعارضة)، ولكن دون إنتاج أغلبياتٍ كلّانية أو إذلال المعارضة. حقيقة أنّه يُطلب من الممثلين السياسيين مشاركة أفكارهم فقط مع ناخبيهم – وليس مع الأمة بأسرها باعتبارها جسماً متجانساً – تعني أنّ التمثيل السياسي هو بذاته دحضٌ للديموقراطية الشعبوية. وبالفعل، من أجل اكتساب شرعيةٍ سياسية وأخلاقية لتشريع

1 Canovan, "Taking Politics to the People," p. 26.

قوانين للجميع، ينبغي أن يُعبّر التمثيل عن تعددية حزبية دون فرض وحدة متسرعة على جمهورٍ غير متمايز من الأفراد[1]. إنّ التمثيل السياسي بالانتخابات هو سيرورة اتحاد وتعدد، وليس اتحاداً فحسب؛ فهو في النتيجة توحيدٌ جزئي، وليس أغلبيات كلّانية. وهو يفترض مسبقاً التعددية ويعززها، لكنّ تعدديته لا تتضمن تعدداً اجتماعياً مفترضاً لمجموعات أو انتماءات منسوبة (كما حدث في الحكم المختلط القديم). تعددية الأحزاب تكوينٌ سياسي يصنعه مواطنون أحرار ومتساوون قانونياً (ناخبون ومنتخبون) في انقساماتهم المتضاربة أو تحالفاتهم الودية. الانتقال إلى المناصرة أو المجابهة علامةٌ مشتركة للتحزب والتعددية. وبينما تحول تعددية الأحزاب دون النزوع إلى احتكار السلطة السياسية وتمركزها، تظلّ مؤشراً على احترام الآخرين. ذلك لأنّها تعني ضمناً "ممارسةً سياسية غير مطلقة" تفترض وجود بدائل أخرى[2]. إنّه أمرٌ بلا معنى أن يكون المرء متحزباً منفرداً أو متحزباً مطلقاً. ففي النهاية، يحرص التحزب على التعددية، وهو يضفي استقراراً على التعددية. إنّه يُبعد القطعية التي يميل أيّ ولاءٍ لتعزيزها، في حين يعترف بالنسبية البراغماتية للإنجازات واليقينيات السياسية كافة[3]. لكنه حتى حين يفعل ذلك، ينجح في تجنب جعل المواطنين خاملين أو متهكمين أو لا مبالين[4]. الديموقراطية التمثيلية قائمةٌ بنيوياً على الأحزاب والتحزب بهذه السبل، وكلٌّ منهما يستلزم التعددية المتأصلة في التمثيل.

أمّا الديموقراطية الشعبوية، فهي نقيض الديموقراطية التمثيلية ويكمن جوهر تناقضها في إعلانها كونها تمثيلاً بوصفه تجسيداً بدلاً من كونها تمثيلاً تفويضياً.

١ حللت الفوارق بين الديموقراطية التمثيلية والديموقراطية الشعبوية في كتابي:
Urbinati, *Representative Democracy,* pp. 110–124;
وقد حاججت في أنّ التمثيل التفويضي سيرورة وحدة وتعددية في:
Urbinati, "Representative Democracy and Its Critics."

2 White and Ypi, *Meaning of Partisanship,* p. 63.

3 Schattschneider, *Party Government,* pp. 12–18.

٤ كتب بلونتشلي أنّه في حين نطالب المؤرخ أن يكون حيادياً، بأن "يصف حقاً ويقيّم بصواب سلوك كل الأحزاب"، نحن "لا نطالبه أن يكون مناصراً لجهة، أي أن يكون مرآةً غير حساسة تلتقط على حد سواء كل المشاهد وتعكسها ببرودة":
Johan Caspar Bluntschli, "What Is a Political Party?," abstract of his German book *Charakter und Geist der politischen Parteien* (1869), in *Perspectives on Political Parties,* ed. Susan E. Scarrow (New York: Palgrave Macmillan, 2002), pp. 78–79.

وكما تلاحظ حنة فينيكل بيتكن (Hannah Fenichel Pitkin) في دراستها الرائدة عن التمثيل: "إذا كان الهدف الرئيسي الذي يتعين تحقيقه هو التحام الأمة في كلٍّ موحد... من المغري استنتاج أنّه في إمكان رمزٍ دراماتيكي واحد تحقيق ذلك بفعاليةٍ أكبر بكثير من كامل هيئةٍ تشريعية من الممثلين"[1]. ليست القضية هل الزعماء الشعبويون يقبلون التمثيل أو يرفضونه، لأنّه لا وجود للشعبوية دون وجود شخصٍ يزعم تمثيل الشعب[2]. القضية هي نوع التمثيل الذي يفعّله الزعمِ الشعبوي. أبيّن في هذا الفصل أنّ التمثيل بوصفه تجسيداً هو النموذج الشعبوي وأُظهر أنّ هذا هو محلّ اختلافه الرئيسي عن الديموقراطية التمثيلية.

تتطابق رؤية الشعبوية للشعب بوصفه جماعةً موحدة تمتصّ الأحزاب والأجزاء مع مفهومٍ للسياسة يبدو متناقضاً. إنّها تُعلي شأن العواطف والرموز أكثر ممّا تفعل الأحزاب ذلك، هذا من جانب. لكنّها من جانبٍ آخر لا تتوافق مع مفهوم حزبي عن السياسة، لأنّها ترفض السياسة البراغماتية (التسوية والتحالف) وترفض في النتيجة فكرة تقييد المنصب الحزبي لشخصٍ ما. نشاهد عودة هذه المفارقة في التجارب الشعبوية كافة: يكون تحزبها قوياً حين تكون في المعارضة، لكنّ مصيرها غير مؤكد حالما تصبح في السلطة. يمكن استخدام مسار السياسة الديموقراطية المزدوج – "الخلاصي" و"البراغماتي" – لكشف مشكلة إخفاق الحكومات الشعبوية في الوفاء بوعودها، أي تمثيل مظالم الشعب دون تكرار السلوك الفاسد لمؤسسة الحكم التي انتقدتها بشدة. تصيب المفارقة التالية الحكومات الشعبوية كافة: هي تدلي بتصريحاتٍ قوية عن التنازعية والنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم، لكن يجب عليها مواصلة التفاوض مع المعارضة لأنّها لا تنشئ دكتاتورية. ومن أجل التوفيق بين هذين الموقفين، يُضطر الزعماء الشعبويون إلى الاضطلاع بالجانب "البراغماتي" من العمل الديموقراطي في الخفاء (دون إخبار الشعب)، بينما يخبرون الشعب صراحةً بأنّهم يفعلون عكس ذلك. مفارقة الشعبوية في السلطة أنّها لا تستطيع أداء عملها البراغماتي في العلن مثلما

1 Pitkin, *Concept of Representation,* pp. 106–107.

٢ يمكن العثور على شهادة جيدة عن الصعوبة التي تواجه علماء السياسة في تربيع دائرة الشعبوية بوصفها تعارض التمثيل أو تحابيه، وذلك في:
Mudde and Rovira Kaltwasser, "Populism and (Liberal) Democracy," p. 17.

يستطيع نظام الأحزاب في الديموقراطية التمثيلية. إذ إنّ هويتها الشعبية والعامة معدةٌ للتلاؤم مع الجانب الخلاصي من العمل الديموقراطي. وكما سنرى، يخلق هذا الأمر سيناريو مستحيل التحقق، ويُكرِه الشعبوية على أن تتماهى مع زعيم تكون عزيمته التسلطية القيصرية هي الضمانة الوحيدة التي يمتلكها الشعب بأنّ الجزء الأكثر شعبيةً سيحكم دون تقديم تنازلات. إنّ ممارسة الزعماء الشعبويين للبراغماتية – دون أن يظهروا ذلك – تضعهم في موقفٍ صعب. إذ يصبحون الضمانة الوحيدة بأنّ الفساد والحكم السيئ ليسا مسؤولية إداراتهم لكنّهما بالأحرى العاقبة القاتلة للبراغماتية، مثلما قال الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (Luiz Inácio Lula da Silva) لمؤيديه: "لا تظنوا أنّ خطأ (أي فساد) كلّ فرد خطأ شخصي... ما يحدث (أي الفساد) هو نتيجة تراكم تشوهاتٍ متجذّرة في بنية بلدنا السياسية"[١]. إذاً، الزعماء الشعبويون ضروريون. إنّهم يدفعونً عجلة خطاب الخلاص، وفي الوقت عينه يؤكدون للشعب أنّ السلطة لن تجعلهم مماثلين لمؤسسة الحكم القديمة.

إذاً، أطروحتي هي أنّنا مضطرون إلى البحث عن مصدر هذا التعارض الحتمي ليس في الأيديولوجيا المانوية للشعبوية بل في نوع التمثيل الذي تمارسه الشعبوية. يترجَم التمثيل بوصفه تجسيداً إلى سلوكٍ حكومي قد لا يكون (وعادةً ما يكون) أقلّ خللاً من السلوك الذي يولده تمثيل الأحزاب في الديموقراطية التمثيلية. لكنّ التمثيل المتجسد يفتقر إلى القدرة التي تجعل تمثيل الأحزاب قابلاً للتحمل: القدرة على ضمان أنّ التعددية وتداول الحكم يستطيعان العمل كإستراتيجيتي مراقبة. وكما سنرى في هذا الفصل، تخلق فكرة التمثيل بوصفه تجسيداً زعيماً غير مسؤول، وسياسةً لا يمكن مراقبتها باستخدام مجموعتي تخويل السلطة اللتين توجدان تحت تصرف الديموقراطية: المؤسسات والرأي. توضح هذه الدينامية مركزية الخطاب الشعبوي؛ إنّها قدرة الزعيم التمثيلي على فرض المعتقد. تنتسب الشعبوية إلى حرفة الإقناع لأنّ زعماءها لا يبتغون مجرد نقل شهاداتٍ عن الجماهير المحرومة، أو أن يكونوا ممثلين عن صرخة سخطٍ ومعارضة. ليس بناء الشعب المعدم وتمجيد الخلاف بلا هدف

١ يوجد اقتباس في:
Francisco Panizza, "What Do We Mean When We Talk about Populism?," in de la Torre and Arnson, *Latin American Populism*, p. 108. 9. Laclau, "Populism," p. 40.

ولا غايةً بحدّ ذاتيهما.

غير أنّ التمثيل بوصفه تجسيداً بلا نفع تماماً إذا كنّا نبحث عن ضمان أنّ الوظيفة الخلاصية ليست مجرد وعد فارغ. ذلك أنّ التمثيل بوصفه تجسيداً هو نوعٌ من أنواع التمثيل يتصل برئيس الدولة. إنّه وظيفة مؤسسية لها موقفٌ تسلطي يتعذر تجنبه. يتولى الزعماء الشعبويون الدور الرئاسي كي يحوّلوا حلولهم الشعبي إلى وظيفةٍ تشريعية. وهذا يخلق مفارقة أنّهم إمّا غير قادرين على الحركة (بغرض الحفاظ على نقاء أدوارهم) وإما مضطرون إلى إسناد العمل القذر الخاص بالتسويات والمساومة إلى هيئةٍ من المشرعين (ما يضفي معنىً على المقترح الذي اقترحه أخيراً رئيس فنزويلا مادورو (Maduro) بإجراء انتخاباتٍ برلمانية، ولكن ليس انتخابات رئاسية).

يعود منشأ المعضلة الشعبوية إلى مماهاة التمثيل بالتجسيد. وهذا من شأنه أن يعرّض التعددية للخطر في المبدأ، وهذه التعددية لا يضمنها سوى التمثيل بوصفه تفويضاً انتخابياً. في النهاية، ينبثق عجز الشعبوية عن دمج السياستين "الخلاصية" و"البراغماتية" من استخدامها لنموذج تمثيلٍ غير قادرٍ على التصالح مع ركائز ديموقراطية الأحزاب... أعني: التعددية الحزبيةً أو نظام الأحزاب بوصفه باراديغماً. يوضح هذا الأمر سبب اضطرار الزعيم الشعبوي في السلطة إلى خلق نمط جديدٍ من الديموقراطية من أجل البقاء؛ وهذا يثير بدوره خطر أن يحطم الزعيم المؤسسات والإجراءات الديموقراطية بطرقٍ قد تكون مميتةً للنظام الإداري والسياسي بأسره.

الشخص والصوت والسلطة الأحادية الحكم
الخلاص والكاريزما والتوحيد

تتسمّى أنظمة الحكم الشعبوية كافة باسم زعيمها. "بناء الذاتية الشعبية... يصل إلى نقطةٍ حيث تجري وظيفة المجانسة باسم مجرد: اسم الزعيم"[1]. ينجح "تجميعٌ من عناصر غير متجانسة" عندما يشكّل وجهُ زعيم "مظهراً خارجياً للتضمين" يكوّن الجمعي تكويناً حرفياً. مع أفول الدور السياسيّ للطبقات والسياسة الطبقية، يجد

1 Laclau, "Populism", p. 40.

التفكك التنظيمي للمجتمع وانعدام تجانسه مبدأ تحديد هويته في "اسم الزعيم". يتولى هذا الزعيم الشعب، ويصبح صوتَه ومجازه[١].

إذاً، إلى أيّ نوع من أنواع الزعماء التمثيليين ينتمي الزعماء الشعبويون؟ لقد ألهم موقفهم الأحادي الحكم كانوفان وإرنستو لاكلاو فربطا بالدولة الموحِّدَ المصطنع للأفراد المنفصلين الذي افترضه توماس هوبز[٢]. يخاطب اختيارهما التباس الشعبوية غير المحلول. الزعيم الشعبوي لا يخلق الدولة، مثلما يخلقها الوكيل التمثيلي لدى هوبز. ولاكلاو يعلن ذلك بكلّ وضوح. كما أنّ الزعيم لا يستطيع أن يظلّ مكتفياً بالاستخلاص الشكلاني والاعتباري لتخويل السلطة. ينشط الزعيم الشعبوي عاطفياً ودعائياً في سعيه اليومي لإعادة الاستيلاء على تخويل الشعب بالسلطة؛ وهذا الجهد ليس ببساطة جهداً مؤسسياً، ولا يمكن أن يكون. القياس على هوبز لا يصلح، لأنّ الوكيل التمثيلي لديه مبنيّ على نحوٍ يضع حدّاً لكلّ ضروب التعبئة والنشاط السياسي خارج الدولة. يصير مرةً واحدةً (*una tantum*) بوصفه فعلاً أولياً لتنازل الأفراد الذين يؤلفون السواد الأعظم عن المطالبة بسلطتهم في البتّ بسلامتهم. البنائية (constructivism) الشعبوية ليست بنائيةً هوبزية.

كما أنّ البنائية الشعبوية ليست فحسب، أو ببساطة، نوعاً من التمثيل يقدّم المطالب. وفي حين أنّ الزعماء الشعبويين هم دون شك صناع الذات الجمعية لأنّ سرديتهم قادرةٌ على توحيد مختلف المطالب والمصالح، فإنّ هدفهم هو إحضار تكليفهم إلى داخل الدولة والحكم، وليس مجرد تحشيد المواطنين وخلق شروط انقطاع في الوضع القائم، كما في الفكرة الألتوسرية عن الاستجواب التي ألهمت البنائيةَ الشعبوية[٣]. الزعيم لا يؤدي (أو الزعيمة لا تؤدي) أمام جمهور المتلقين فحسب، ولا يفترض بتمثيله (أو تمثيلها) أن يكون "مجرد عملٍ رمزي" أو أن يعمل كموحِّد لحزمةٍ من المطالب. فرغم أنّ "الاندفاع الرمزي لمؤشّر الاستبعاد في المجال العام"[٤] هو أسلوب

1 Laclau, *On Populist Reason*, pp. 99-100.

2 Canovan, *The People*, pp. 97-98; Laclau, *On Populist Reason*, p. 100.

3 Louis Althusser, "Ideology and Ideological State Apparatuses (Notes towards an Investigation)," in *"Lenin and Philosophy" and Other Essays*, trans. Ben Brewster (New York: Monthly Review Press, 1971), https://www.marxists.org/reference/archive/althusser/1970/ideology.htm (first published in *La Pensée*, 1970).

٤ يورد بانتيزا الذي تنسب هذه الكلمات إليه قائمةً بالأساليب الأربعة التي تصنع الزعيم: "التحدث

التعيين الشعبوي، فإنّه ليس بالأمر الذي يساعدنا في فهم نوع التمثيل الذي تُفعّله الشعبوية.

يؤدي الزعيم الشعبوي دور "من يعيد بناء تخويل السلطة"، وليس دور السلطة المضادة فقط. ليس من قبيل المصادفة أن يظهر هذا الزعيم في أوقات البؤس الاجتماعي التي تشهد تفسخ التمثيل التقليدي. وهذا لا يعني أنّه يكرر التمثيل التفويضي وديموقراطية الأحزاب، رغم أنّه "يمتص" الكيان الجمعي في شخصه ويتصرف "بوصفه" الشعب، وهو شرط تحركه "من أجل" الشعب. هذا الأمر يميّز أكثر هذا الزعيم عن ممثلي الأحزاب التقليديين الذين لا يمكن أن يزعموا أنّهم "يشبهون" شعبهم ويتحدثون "بوصفهم" هذا الشعب كي يتصرفوا "من أجله"[١]. الممثل بوصفه مفوضاً لا يطيق التقييد الذي يمكن أن يفرضه عليه تفويض انتخابي. وهو يحتاج إلى تفويضٍ أوسع بكثير. إنّ نوع التمثيل الذي يلائم هذه المهمة على أفضل وجه هو التمثيلُ الذي يقوض المسافة بين الزعيم والشعب من دون العودة إلى الديموقراطية المباشرة. وبالفعل، كما سأوضّح لاحقاً، يتمثّل المظهر الوحيد للمباشرية الذي يوجد هنا في حقيقة أنّ التمثيل يحدث دون وساطاتٍ منظمة بين الزعيم والشعب[٢].

موجز القول: لا تساعدنا باراديغمات التكليف، والتمثيل الرمزي، والتفويضات الانتخابية، في فهم علاقة الزعماء الشعبويين التمثيلية بشعوبهم.

يردد الزعيم الشعبوي، بطريقةٍ ما، صدى الشخص الكاريزمي الذي آذن بظهوره

مثل الشعب"، وهذا هو "الاقتحام" الرمزي لمجال الشعب الذي يجعلنا نعترف بزعيم شعبوي أو زعيمة شعبوية عندما يبرز أو عندما تبرز، و"التحدث باسم الشعب"، أي منح صوت للشكاوى والمظالم الشعبية، واستخدام الإستراتيجية السياسية الخاصة بالتنازعية، والوعد بالخلاص (حيث يمكن أن يعثر المرء على الملمح المعياري للشعبوية):
Panizza "What Do We Mean When We Talk about Populism?," in de la Torre and Arson, *Latin American Populism*, pp. 113–114.

١ حول مفاهيم التمثيل، انظر:
Yves Sintomer, "The Meanings of Political Representation: Uses and Misuses of a Notion," *Raisons Politiques* 50, no. 2 (2013): 13–34.
يكتب مانان أنّ الناخبين لا يختارون الممثلين بسبب شبههم بهم بقدر ما يختارونهم بصورة رئيسية لأنّهم لا يشبهونهم في نواحٍ كثيرة:
(*Principles of Representative Government*, pp. 139–143).

2 Canovan, *Populism*, p. 196.

ماكس فيبر (Max Weber) في أعماله: الشخص الذي يعمل على إحياء السياسة البرلمانية عبر قدرته الخطابية على إشراك الجماهير. تتعذر معرفة هل الزعيم الشعبوي كاريزمي حقاً. لكن ليس هذا هو الموضوع، لأنّ الكاريزما ليست حقيقةً موضوعية، وليس في وسع أحدٍ تحديد كاريزما الزعيم إلا الشعب. غير أنّ استقبال الشعب لا يسجل بالضرورة خصائص الفاعل الموضوعية، فهو يسجل الخصائص الرمزية والمتخيلة التي تخلقها عين كلمات وسردية الفاعل.

كما أنّ للزعيم الشعبي أوجه تشابهٍ مع أمير مكيافيلي. يختار كاتم الأسرار الفلورنسي دراسة حالة الإيجاد الأصعب: إيجاد "دخيلٍ" أو "شخصٍ خاص" قادرٍ على خلق إمارةٍ بقواه أو فضائله وحدها. سيكون أمراً محفوفاً بالمخاطر استخلاص أوجه تشابهٍ كثيرة بين الزعيم الميكافيلي البطل الذي يخلق دولةً من الصفر، والزعيم الشعبوي الذي يتسلق سلالم دولةٍ قائمة. لكنّ التفكير في الشعبوية من دون زعيمٍ وسكانٍ مستائين أمرٌ بالغ الصعوبة. وكما يعلّمنا مكيافيلي، سيتعذر تصور موسى دون استعداد بني إسرائيل المستعبَدين للسير على درب التحرر. الزعماء الشعبويون لا يصعدون عندما ينمو الاقتصاد ويشعر المواطنون أنّهم على تواصلٍ مع المؤسسات الديموقراطية. إنّهم يصعدون في أوقات تردّي الأوضاع الاقتصادية، وفي أوقاتٍ يشهد المواطنون فيها انتهاكاتٍ جسيمة للمساواة وسط لا مبالاة ممثليهم، ويكتسب فيها الأكثر قوةً صوتاً أعلى فيٍ الدولة[1]. إنّ ما يجعل الزعيم الشعبوي جذاباً (أو الزعيمة الشعبوية جذابةً) هو ادّعاء تجسيد حالة الاستبعاد. كما أنّه يجعل الشعبوية "صرخةً" في مواجهة أزمة الشرعية في الديموقراطية التمثيلية[2]. هكذا، يرى الباحثون المتعاطفون مع الشعبوية في الزعيم "المخلّص" عرَضاً وحلاً ممكناً لأزمة الشرعية؛ "إنّ محتوى الوعد الخلاصي للديموقراطية هو السلطة للشعب: نحن، الشعب، علينا أن نتولى مسؤولية حياتنا وأن نقرر مستقبلنا""[3].

---

١ انظر:
Barry Eichengreen, *The Populist Temptation: Economic Grievance and Political Reaction in the Modern Era* (Oxford: Oxford University Press, 2018).

2 John P. McCormick, "The Contemporary Crisis of Democracy and the Populist Cry of Pain," *Iride* 44, no. 3 (2017): 539–554.

3 Canovan, "'Trust the People!,'" p. 11.

في الحكومات الشعبية القديمة، كان "كابوبوبولو" (*capopopolo*) - المكوّن من المدافع عن العامة والزعيم (*dux*) والديماغوجي - باكورة الزعيم الكاريزمي في الديموقراطية الجماهيرية الحديثة. ألهم وصف ثيودور ممسن (Theodor Mommsen) ليوليوس قيصر، بأنّه رئيس "الملَكية الجديدة" الذي وضع حدّاً "للجمهورية القديمة" الفاسدة والمتنازعة ولبؤس الحرب الأهلية، كلاً من فيبر وكارل شميت (المنظرين اللذين قدّما أكبر مساهمة في استخلاص الديموقراطية استخلاصاً استفتائياً وشعبوياً)[١]. كان "كابوبوبولو" زعيماً حوّل تأييد الشعب إلى مصدرٍ خلاق للقدرة، واستطاع بها تغيير طابع الدولة على الصعيدين المحلي والدولي معاً[٢]. كان ذلك أنموذج فيبر للزعيم الكاريزمي: "رجل دولةٍ أصيل"، كما كتب مومسن عن قيصر الذي "لم يخدم الشعب لقاء مكافأة - ولا حتى مقابل مكافأة حبهم - بل ضحّى باستحسان مقابل أن تباركه الأجيال المقبلة، وقبل كلّ شيء من أجل السماح بحفظ أمته وتجددها"[٣].

وينطبق القول عينه على عمل شميت. إذ إنّ مفهومه عن التمثيل بوصفه نوعاً من التفويض المناهض لليبرالية الذي يعيد بناء تفويض السلطة في الدولة في مواجهة الانقسامات الحزبية ملهمٌ على وجه التأكيد لزعيم إنقاذي شعبوي. مثل هذا الزعيم لا يسعى إلى الشرعية بالمساءلة الرسمية والدفاع عن الأحزاب، لكنّه يستخدم الانتخابات

١ غير أنني لا أساوي بين الديموقراطية القائمة على الاستفتاء وبين الشعبوية. من أجل هذا التمييز، انظر:
Urbinati, *Democracy Disfigured,* particularly chap. 4.

2 Theodor Mommsen, *The History of Rome,* trans. with the sanction of the author by William Purdie Dickson (London: Bentley, 1900), 5:325, chap. 11.
من أجل مناقشة مثيرة للاهتمام للقدرة الكامنة والمخاطر المحيطة بالزعامة الكاريزمية في أوقات الأزمات الدولية والتمييز بين "الزعامة الديموقراطية" (روزفلت وتشرشل) و"الزعامة الأيديولوجية" (موسوليني وهتلر وستالين)، انظر على التتابع:
Arthur Schlesinger Jr., "On Heroic Leadership and the Dilemma of Strong Men and Weak Peoples," *Encounter* (December 1960): 3-11, reprinted in Schlesinger, *The Politics of Hope* (Boston: Houghton Mifflin, 1963), pp. 3-20; and Carl J. Friedrich, "Political Leadership and the Problem of Charismatic Power," *Journal of Politics* 23, no. 1 (1961): 3-24.

3 Mommsen, *History of Rome,* 5:324; Max Weber, "Parliament and Government in Germany under a New Political Order" (1918), in *Political Writings,* ed. Peter Lassmen and Ronald Speirs (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 160-166, 201-204, 222.

كطريقة من طرق التزكية[1].

تمضي سمات الخلاص والكاريزما والتوحيد يداً بيد، وتأخذنا إلى صميم الزعيم الشعبوي. وقد رافقت الظاهرةَ الشعبوية في سائر مراحلها وبلدانها العديدة، حتى إن تغيّرت الوسائل واللغات، من الطراز الكلاسيكي لـ"الأبوة" الإنقاذية البيرونية إلى طراز زعيم جمهور المتلقين على غرار دونالد ترامب. يمضي ترامب يومياً جزءاً من وقته في التغريد للأميركيين والتعليق على الأحداث التي تخصّ رئاسته. يعمل هذا الأمر على تقزيم أو حتى إلغاء دور وسائل الإعلام الرقابي، فتعتمد أساساً على أقواله وتعلّق عليها (بقدر ما يفعل الناس). يُعدّ الإنترنت عاملاً مؤثّراً يساعد في تضييق المسافة بين الشعب والسلطة[2]. لكنّ الفعل الرسمي للتصويت بالنسبة إلى الزعماء الشعبويين في الماضي والحاضر لا يعمل إلا على كشف ما يوجد بالفعل. فشرعيتهم تأتي من شعبيتهم اليومية بين جمهور المتلقين.

تفترض الزعامة الكاريزمية، أياً يكن ما نفهمه منها، عاملين متشابكين: ضرباً من الإيمان الديني تخصّ به الجماهير زعيمها الذي أرسلته العناية الإلهية، وتماهياً غير عقلاني بالزعيم. يجعل هذان العاملان الشعبوية نوعاً من اللاهوت السياسي (كإعادة بناء لتخويل السلطة) ويبعدانها أكثر عن الديموقراطية التمثيلية. يحلل لاكلاو في الفصل الأول من كتابه *Populist Reason* [العقل الشعبوي] الفوارق البنيوية بين "الجماهير" و"الحشود". ويحاجج في أنّ الجماهير هي حقل المروّج (والناشطون في السياسة الانتخابية التقليدية)، في حين أنّ الحشود هي حقل الزعيم المجسّد (*incarnatus*)[3]. يتطلب الغرض المشترك والتوحيد المنظم

1 Carl Schmitt, *Constitutional Theory* (1928), trans. and ed. Jeffrey Seitzer, foreword by Ellen Kennedy (Durham, NC: Duke University Press, 2008), p. 370.
في الواقع، ومثلما أشار إلى ذلك المؤولون، يدين تصور لاكلاو للسياسة الشعبوية إلى شميت، رغم أنّ اسم الحقوقي الألماني لا يرد في كتابه: *On Populist Reason*. انظر:
Arato, "Political Theology and Populism," pp. 42–43.

2 Finchelstein, *From Fascism to Populism*, p. 206.

٣ ربط لاكلاو الدور الهادف للدين في الحياة الاجتماعية والسياسية بالتقليد المناهض للوضعية في أواخر القرن التاسع عشر، إذ ناقشه بتميز وتردد صداه في نقد فيبر لكلٍ من الليبرالية والماركسية اللتين تزعمان تحرير السياسة والأخلاق من اللاعقلانية التقليدوية في التّعريف بالإيمان والمعتقد.

للحشود زعيماً واحداً. يخلق هذا الزعيم الواحد هويةً ولا ينوي إلا "خدمة القضية" التي تأتي قبل أيّ شيءٍ آخر، بما في ذلك التقييد الدستوري للسلطات، والحقوق الأساسية، والإجراءات الديموقراطية[1]. من غير الممكن تنظيم الحشود غير المنظمة على أساس تداولٍ معلل، ولا يمكن تنظيمها حول مجموعاتٍ حزبية تسعى إلى جعل المجال البرلماني موقعاً لتسوياتها. إذاً، علينا أن نسأل: من هو الفاعل: صاحب السيادة، الحشد أو المواطنون؟ بعبارةٍ أخرى: هل تتعلق الديموقراطية بتوحيد الجماهير أو بجدلية معارضة الأغلبية داخل مجالٍ سياسي متأصل في مجموعاتٍ وتحديداتٍ حزبية؟ تتمحور خصوصية الشعبوية بالكامل حول هذا التمييز. وبهذا المعنى، كما أحاجج في أنحاء هذا الكتاب، يبيّن تحليلٌ للشعبوية أنّه تحليلٌ لتأويلات الديموقراطية.

إنّ خلق زعيم شعبوي هو مشروعٌ إستراتيجي يتطلب عمل "مثقفين سياسيين". "يساعد" هؤلاء المثقفون المجسِّد في توسيع المقولات لتشكيل السردية ويساعدونه في ابتكار رموزٍ فعالة. أنشأت كريستينا كيرشنر (Cristina Kirchner)، رئيسة جمهورية الأرجنتين، أمانة سرٍ للتفكير الوطني عام ٢٠١٤، كان لاكلاو مثقفها العضوي. فساهم في بناء الكيرشنرية عن طريق أسطرة وفاة زوجها نيستور (Néstor)، وتشكيل فريقٍ لكرة القدم "من أجل الشعب" مع نجم كرة القدم دييغو مارادونا (Diego Maradona). سبق للاكلاو أن نظّر في مقالةٍ أكاديمية كتبها في ٢٠٠٥ لما فعله من أجل الرئيسة كيرشنر[2]. وفي فصل "ملاحظاتٍ ختامية" في كتابه *Populist Reason*، جمع "سلسلة" من "القرارات" "النظرية" و"السياسية" سيتطلبها البناء الشعبوي، على هيئة "اقتراحات" للأمير. إنّ خبرة لاكلاو السياسية في بلده، إلى جانب نظريته، تجعل بدهياته مرشداً مفيداً للدور التمثيلي للزعيم الشعبوي. ولكن قبل أن نتفحص ظاهريات التمثيل بوصفه

حول هذا الأمر، انظر:
Andreas Kalyvas, *Democracy and the Politics of the Extraordinary: Max Weber, Carl Schmitt, and Hannah Arendt* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), chap. 2.

١ من كلمات خوان دومينغو بيرون التي استُشهد بها في:
Finchelstein, *From Fascism to Populism*, p. 232.

٢ حول دور لاكلاو في صنع النزعة الكيرشنرية واستخدام كيرشنر لاسم لاكلاو وإرثه قبل وفاته وبعدها، انظر:
Finchelstein, *From Fascism to Populism*, pp. 211-216.

تجسيداً، يتعين علينا الردّ على اعتراضين يُطرحان في أحيان كثيرة بشأن زعم أنّ الزعامة عنصرٌ أساسي في الشعبوية.

اعتراضان أوليّان

يتصل الاعتراض الأول بطبيعة الحركة الشعبوية التي يرغب كثيرٌ من المدافعين في إبقائها منفصلةً عن الرغبة في السلطة. إنّها نقطةٌ حاسمة، أوافق عليها بشدة. لكنّها مهمةٌ تحديداً لأنّها تتيح لنا فهم الشعبوية بكلّيتها على نحوٍ أفضل. تؤكد الحالات التجريبية التمييز بين الشعبوية كحركةٍ من حركات المجتمع المدني، وبين الشعبوية كحركةٍ تبتغي الحكم. كما أنّ هذه الحالات تُثبت أنّ الشعبوية قد تتخذ صورة خطابٍ احتجاجي دون التخطيط لسلطةٍ شعبوية. شهدنا أخيراً حالاتٍ من ادعاءاتٍ مناهضةٍ للتمثيل أطلقتها حركاتٌ اجتماعية أرادت أن تكون مستقلةً عن المسؤولين المنتخبين وأن تتفادى تحوّلها إلى كياناتٍ منتخبة. لا تحتاج حركةٌ شعبوية – ولا تريد بالضرورة – أن يكون لها زعماء تمثيليون ليؤدوا دور التدقيق في من هم في السلطة ويشجبوهم. هكذا كانت الحال مع حركات الاحتجاج الشعبية وخارج الأحزاب من قبيل "جيروتوندي" في إيطاليا في ٢٠٠٢، و"احتلوا وول ستريت" في الولايات المتحدة عام ٢٠١١، و"المستنكرين" في إسبانيا عام ٢٠١١، وأخيراً "السترات الصفراء" (Yellow Vests) في فرنسا، وهي حركة احتجاجٍ أفقية ترفض أيّ توحيدٍ تمثيلي وتقاوم محاولات جان لوك ميلانشون (Jean–Luc Mélanchon) (شعبوية يسارية) ومارين لوبين (شعبوية يمينية) لإعطائها صوتاً.

الانتفاضات شعبيةٌ، لكنّها ليست بالضرورة شعبوية. فالافتقار إلى سردية تنظيمية، والتطلع إلى الظفر بسلطةٍ مؤسسية، وزعيمٌ يزعم أنّ شعبه (أو زعيمةٌ تزعم أنّ شعبها) هو التعبير الحقيقي عن الشعب الحقيقي... كل ذلك يبقي حركةً شعبية "مجرد" حركة احتجاج واعتراض ديموقراطية مقدسة. تتصدى هذه الحركة لنزوعاتٍ اجتماعية يحكم المواطنون عليها بأنّها خانت المبادئ الأساسية للمساواة التي تعهّد المجتمع باحترامها وتحقيقها. هذا الأمر يعني أنّ ردي على هذا الاعتراض المهم، الأول،

يمضي على هذا النحو: ينبغي تقييم الشعبوية ومحاكمتها في ما يتصل بالحكم الثنائي الديموقراطي ذاته، بوصفها حركة رأي ونظاماً لصنع القرار. لن يكون دقيقاً معاملة الشعبوية بصفتها متماثلة مع "الحركات الشعبية" أو حركات الاحتجاج أو "الشعبي"، لأنّها قد تكون أكثر من كلّ هذه الأشياء بكثير.

كما حاججت في المقدمة، ينبغي ألّا نساوي بين الحركات كافة التي تقاوم القرارات بالشعبوية، كأنّ الديموقراطية لا تتموضع إلا داخل الدولة. ثمة علاقةٌ أساسية بين الحركات في الخارج وصنع القرار في الداخل. يسعى الديموقراطيون المتشككون والأدنويون إلى الفصل بينهما عندما يلقيان ظلاً من الشك على نوعية القرارات الديموقراطية المتعلقة بآراء المواطنين وأوجه تحيزهم. فأي تحركٍ يرمي إلى عزل المؤسسات عن النشاطات العلنية يرقى إلى جعل الديموقراطية اسماً لنظام سياسي لا يكاد يختلف عن نظام حكم استبدادي. يمكن بالتأكيد أن يكون لدينا خطابٌ وتعبئة شعبويان دون سلطة شعبوية، أو قبل أن تنبثق سلطةٌ شعبوية. في مثل هذه الحالة، سيكون لدينا تمثيلٌ رمزي يوحد تجمعاً من غير تجسيد، عبر وعن طريق ممثل أو معيار أعلى. كانت "نحن ٩٩%" حركةً تمثيلية من هذا النوع. يصف أندرياس كاليفاس (Andreas Kalyvas) فكر فيبر بوضوح تام، وفي وسعنا استخدام الوصف عينه هنا: حركة الاحتجاج هذه، على غرار مثيلاتها، يمكن أن تعامل بوصفها "حركةً كاريزمية" دون قادة[1]. "هنا، ننخرط في ديموقراطية أفقية... ما يعني أنّه ليس لدينا قائد؛ جميعنا يقود"[2]. إنّ مطلب توحيد مختلف المواطنين خارج الطبقات لكن مع غياب مشروع للوصول إلى السلطة ليس مطلباً لبناء تخويل السلطة. يتطلب ذلك نوعاً آخر من التدبير التمثيلي، كما سنرى لاحقاً بمزيد من التفصيل. حيثما تسعى الشعبوية إلى السلطة السياسية، يغدو الزعيم محتوماً ومهيمناً، لأنّ الشعبوية لا تريد أن تتماهى مع الأنماط التقليدية للتمثيل (من قبيل الأحزاب).

هكذا نأتي إلى الاعتراض الثاني. يثير هذا الاعتراض علماء الحقل الاجتماعي السياسي أمثال كاس موديه وكريستوبال روفيرا كالتواسير اللذين قاوما مماهاة الشعبوية

---

1 Kalyvas, *Democracy*, p. 59.

٢ من الجمعية العامة لولاية نيويورك، ذُكر في:
Michael A. Gould-Wartofsky, *The Occupiers: The Making of the 99 Percent Movement* (Oxford: Oxford University Press, 2015), p. 8.

بالزعيم. قاوما هذا التوجه لأنّ مختلف الحالات التي درساها على الصعيد العالمي تكشف مشهداً متنوعاً لا يتلاءم مع "التصور النمطي للزعيم الشعبوي". ما من شك في أنّ طابع ولغة وكليشيهات ومحتويات الرسائل التي يختارها الزعيم هي سياقية ومتجذرة بشدة في السمات الأخلاقية الوسطية لبلدانهم. مثلاً يعيدنا "الرابط بين الشعبوية والرجال الأقوياء" إلى خوان دومينغو بيرون وشخصية "كوديّو" (caudillo) العسكرية التي كانت نقطة انطلاق معتادة للزعماء الشعبويين في أميركا اللاتينية، لكنّها لا تكاد تشكّل قاعدةً عامة. فالشعبوية الأوروبية لا تتمخض عن "كوديّو". كذلك، يحاجج موديه وروفيرا كالتواسير في أنّ مماهاة الزعيم الشعبوي بالزعيم الكاريزمي الفيبري تنطوي على إشكالية، لأنّ معظم الزعماء الحقيقيين حقاً عاديون. نستطيع الردّ على هذا الاعتراض بأنّ تحويل الشخص العادي (الدخيل) إلى ممثّل غير عادي يتطلب ضرباً من لحظة عاطفية أو دينية أو كاريزمية، ويتطلب من غير شك زعيماً حياته (أو زعيمةً حياتها) الاعتيادية جذابة على نحو لافت وتوجد ما وراء الحياة العادية للأكثرية التي تتماهى به (أو بها). وبما أنّ الكاريزما ليست صفةً يمكن فصلها عن إيمان الشعب، ليس هنالك منظورٌ خارجي نستطيع منه البتّ في ما إذا كان زعيمٌ من الزعماء يتمتع بكاريزما. "إذاً، لا يعتمد قبول الزعامة الكاريزمية على المؤمنين الحقيقيين بالكاريزما فحسب، إذ إنّ تصور غياب بديلٍ قد يحفزها. ينبغي أن يحدد الزعيم الكاريزمي (أو الزعيمة الكاريزمية) الوضع على نحوٍ سيحفز غير المؤمنين بقبول مطلبه (أو مطلبها)"[1].

بالعودة إلى فكرة أنّه لدى الزعماء الشعبويين تباينات كثيرة متصلة بالسياق، يورد موديه وروفيرا كالتواسير تعميمات ستجعلنا نميّز زعيماً شعبوياً لكنّها لا تتلاءم مع "التصور الأنموذجي للزعيم الشعبوي". تتسم السجلات التي عرضاها بالغنى والفوارق الدقيقة. قد يكون زعيمٌ شعبوي دخيلاً في ما يتصل بأغلبية إثنية أو نخبة حاكمة، كما الحال مع ألبيرتو فوجيموري في تشيلي وإيفو موراليس في بوليفيا، ودخيلاً في ما يتصل بنخبةٍ سياسية (لكن ليست اجتماعية) كما الحال مع سيلفيو

1 Rainer Lepsius, "Charismatic Leadership: Max Weber's Model and Its Applicability to the Rule of Hitler," in *Changing Conceptions of Leadership*, ed. Carl F. Graumann and Serge Moscovici (New York: Springer-Verlag, 1986), p. 62.

بيرلوسكوني أو دونالد ترامب، ودخيلاً من الداخل كما الحال مع يورغ هايدر من النمسا أو مؤسس حزب "رومانيا العظيمة" كورنيليو فاديم تودور (Corneliu Vadim Tudor)، أو فاعلاً يترك حزبه (أو فاعلةً تترك حزبها) لتشكيل حزبه (أو حزبها) الجديد على غرار رئيس البرازيل فيرناندو كولور دي ميلو (Fernando Collor de Mello) أو خيرت فيلدرز (Geert Wilders)، المحافظ الهولندي الذي أسس الحزب الشعبوي الخاص به. قد تتنوع التصنيفات السوسيولوجية، والباحثون محقون في تحذيرنا من التعميم المتعجل. يغامر موديه وروفيرا كالتواسير، في ختام تصنيفاتهما السوسيولوجية، بتعريفٍ يبدو كأنّه قاعدة: "يمكن اعتبار الشعبوية سياسةً للأشخاص العاديين بوساطة زعماء غير عاديين يشكّلون هيئات عادية"[1].

شرّحتُ في الفصلين السابقين "الاعتيادية" بوصفها نقيض "نزعة مناصرة مؤسسة الحكم"، وحاججت في أنّ الزعماء الشعبويين ليسوا بحاجةٍ إلى أن يكونوا محددين في برنامجهم. من الأهمية بمكانٍ أنّهم يستخدمون لغة الشّجب، معلنين أنّ أعداء الشعب فاسدون أو غير أخلاقيين، وأنّ الزعيم الشعبوي عازمٌ على جلب الشعب الحقيقي إلى السلطة. هذا هو ما يفعله جميع الزعماء الشعبويين، رغم أنّ خصائصهم الاجتماعية متباينة. لكنّ جميع الزعماء الشعبويين يقدمون مطلب التخويل بالسلطة – ما يستلزم ممارسةً تمثيلية – تكون السمات السوسيولوجية المتعددة غير معنية بها.

يقدّم جميع الزعماء الشعبويين أداءً تمثيلياً يخولهم أن تراهم شعوبهم وتقبلهم بوصفهم تجسيداً لتلك الشعوب عينها. وهذا هو ما يميّز زعامتهم عن التمثيل التفويضي. وما دام الهدف هو الاستيلاء على السلطة وبناؤها من داخل الدولة، سيكون السؤال الذي يجب طرحه: كيف يُفترض بالزعيم أن يكون جزءاً من مؤسسة الحكم من غير أن يكون شخصاً مناصراً لمؤسسة الحكم؟ إذاً، السؤال المهم في ما يخص الزعماء الشعبويين ليس سوسيولوجياً، بل بالأحرى معياري وسياسي. العُدة التمثيلية هي العملية التي سأركّز عليها هنا من أجل توضيح كيفية بناء ديموقراطية شعبوية واستكشاف كيف تبدو حين نقارنها بالديموقراطية التمثيلية. هذه هي نقطة المراقبة

1 Mudde and Rovira Kaltwasser, *Populism*, p. 78.

التي يتعين علينا استخدامها إذا أردنا دراسة ومحاكمة الشعبوية بوصفها ظاهرةً تتطور من داخل الديموقراطية وتوسعها إلى أقصى حدودها. السؤالان اللذان يعتزم هذا القسم الإجابة عنهما هما: ما نوع التمثيل الذي تفعّله الشعبوية لجعل الزعيم يبدو دائماً كأنّه دخيل، وأيّ نوعٍ من الزعماء التمثيليين يكون عليه الشعبوي؟

الزعيم بوصفه الشعب وخطر التحول إلى مناصرة مؤسسة الحكم

في وسعنا الآن العودة إلى ثنائية الداخل والخارج التي يتمحور حولها باراديغم النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم. يمثّل البقاء بالقرب من الشعب في الخارج التحدي الذي يطرحه الزعيم الشعبوي على السياسة التمثيلية في ديموقراطية الأحزاب. إنّه تحدٍّ جذري يجلب خصوصية السياسة التمثيلية للشعبوية إلى الواجهة. يريد الزعيم الشعبوي تجسيد إرادة وصوت الشعب بكلّيته الجزئية، ليس بعموميته الشاملة، ويريد فعل ذلك دون توسط، ودون تسوياتٍ لافتةٍ للنظر مع الأحزاب القائمة الأخرى. في ادّعاء الزعيم الشعبوي أنّه تجسيدٌ للشعب، سيكون عليه إقناع الشعب بأنّه ليس مناصراً لمؤسسة الحكم. وحالما يصبح في السلطة، سيبدأ التذرع بالنيات الشعبية الأصيلة بوصفها شهادته أمام جمهوره المتلقي القائمة على أساس ثابت. ما مدى قرب هذه الإستراتيجية من الديموقراطية الاستفتائية؟

أن تكون تحت أنظار الشعب هو مشروعٌ استفتائي يسعى إلى استبدال المساءلة عن طريق الإجراءات والمؤسسات بالشفافية عبر الانكشاف الشعبي. ويسعى في الوقت عينه إلى منح المجال العام معنىً وتشكيلاً جديدين: على وجه الخصوص منح العلانية بصورة رئيسية وظيفةً جمالية وعاطفية، وفي النتيجة وظيفةً مسرحية. لقد قارن جيفري إدوارد غرين (Jeffrey Edward Green) رؤيته لديموقراطية الاستفتاء بفكرة جوزيف شومبيتر عن الديموقراطية بوصفها اختياراً انتخابياً، يستند إلى تعبيرية عامة، على هذا النحو: "إنّ امتلاء الحدث قيمةٌ ينبغي ألّا يتمتع بها الفاعلون السياسيون الذين يؤدون

الحدث فحسب، بل أكثر من ذلك المشاهدون الذين يراقبونهم"[1]. هنا تلتقي المشاريع التمثيلية للشعبوية بالديموقراطية الاستفتائية، حتى عندما تتباعدان.

رغم أنّ الشعبوية والديموقراطية الاستفتائية تشككان في الشعب بوصفه اسماً لأمرٍ اعتباري يرمز إلى عمومية القانون، ورغم أنّ كلتيهما تعتمد على الإرادوية السياسية، فإنّ الشعبوية تمنح الشعب حضوراً سياسياً ليس مجرد حضورٍ متفرج. يعبّئ الزعماء الشعبويون الشعب ويتّحدون بالشعب. يجدون مفيداً في بعض المناسبات أن يبتكروا طرقاً للمشاركة تشرك المواطنين مباشرة في تقديم برامج اختلقها الزعيم، كالتصويتات المباشرة أو الاستفتاءات[2]. وعلى أيّ حال، لا يقتصر حضور الشعب على لحظة الاستفتاء، فـ"بدلاً من أن يكون متشكلاً ذاتياً، فهو يُحشد من الأعلى"[3]. وهذا ما يجعل الباحثين يظنون أنّ الشعبوية تستلزم نوعاً من التشميل والمشاركة ليس في وسع أيّ إجراء ديموقراطي أن يقدمه بصدق، ولا حتى الاستفتاء، وهو الإجراء الأكثر ديموقراطيةً من الإجراءات كافة (إلى جانب التصويت المباشر)، حتى لو كان إجراءً من الأعلى إلى الأسفل[4]. "على الحكومة أن تكون في الشوارع، وتستمع إلى السكان والشعب"[5].

---

1 Green, *Eyes of the People,* p. 2.

٢ مثلما لاحظ جيفري ك. توليس، عندما يكون المحاور الرئيسي للرئيس هو الشعب بدلاً من الكونغرس، يتغير نوع التواصل أو الخطاب الذي يقدمه الرئيس، لأنّ هدفه لا يتمثل في إيصال وثائق أو رسائل خاصة للمجلس، بل في تحريك المشاعر العلنية "حيث يمكن أن يصبح الأداء المرئي والمسموع مهماً بقدر أهمية النص المحضَّر":
Jeffrey K. Tulis, *The Rhetorical Presidency* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987), p. 133.

3 Roberts, "Populism, Political Mobilizations," p. 143.

٤ فتح نابليون، أول زعيم حديث استخدم الاستفتاء لتعزيز سلطته الإمبراطورية، الباب لاستخدامٍ دكتاتوري لاستمالة الشعب. وقد نص الاستفتاء الذي عرضه نابليون الثالث على الشعب الفرنسي على ما يلي: "الشعب الفرنسي يريد الحفاظ على سلطة لوي نابليون بونابرت، ويفوضه السلطات اللازمة لوضع دستور يستند إلى المقترحات الموجودة في هذا الإعلان الصادر بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥١". حول دور الاستفتاء في صنع الديموقراطية وتفكيكها، انظر:
Enzo Fimiani, *"L'unanimità più uno": Plebisciti e potere, una storia europea (secoli XVII–XX)* (Florence: Le Monnier, Mondadori, 2017).

تفويض السلطة بالاستفتاء مركزي في الشعبوية، في المرجعين التاليين:
Kurt Weyland, "Clarifying a Contested Concept"; Robert Barr, "Populists, Outsiders, and Anti–establishment Politics," *Party Politics* 15, no. 1 (2009): 29–48.

٥ وزير التجارة في حكومة هوغو تشافيز عام ٢٠٠٦، ذُكر في:

الحدّ الفاصل الذي يفصل بين الديموقراطية الشعبوية والديموقراطية الاستفتائية ويصل بينهما حدٌّ واه، لكنّه واضح. يستخدم الزعيم الشعبوي الذي يرغب في تفادي خطر أن يصبح جزءاً من مؤسسة حكم جديدة سجلين. في الأول، يحشد الشعب بجانب فعل التزكية الاستفتائي، وفي الثاني، يسعى إلى دليلٍ استفتائي متكرر على قابلية حبه عبر الحضور المكثّف في وسائل الإعلام، ولجوئه المتكرر إلى النداءات الرسمية للشعب. وفي كلتا الحالتين، يكون دور الزعيم محورياً. فعليه أن يؤدي دائماً من داخل لكن كذلك من خارج المؤسسات والإجراءات والقواعد لطمأنة جميع من قد يراودهم القلق إلى أنّه يظلّ صوت الشعب. يمكن تمييز الشعبوية في السلطة كحملةٍ انتخابية دائمة[١].

التجسيد مقابل التفويض

أيّ نوع من التمثيل يفعّله الزعيم ولا يمكن مماهاته بالتمثيل التفويضي؟ إنّ صورة النبي المتكلم من جوفه هي النموذج الذي يستطيع أن يساعدنا في الإجابة. تقرّبنا هذه الصورة عينها من اللغز المركزي للزعيم الشعبوي الذي يصبح مناصراً لمؤسسة الحكم دون أن يُظهر ذلك. أراد بيرون أن يكون "كلّ شيء لجميع الرجال"، بل سعى إلى الظهور بمظهرٍ إلهي أو شبيه بالبابا، إن اقتضى الأمر. "أتّبع على الدوام قاعدة الترحيب بالجميع لأنّني الآن، وعليك ألا تنسى ذلك، مثل البابا"[٢]. استخدم شافيز رموزاً خلاصية ونبوئية لإثبات أنّ الشعب هو بطل التحويل ووكيله الحقيقي، وليس هو (شافيز). لقد طالب بالولاء المطلق (lealtad absoluta)، معلناً: "أنا لست نفسي... أنا لست فرداً، أنا الشعب"، و: "لا ينقذ الشعب إلا الشعب، وأنا سأكون أداتكم"[٣].

López Maya, "Popular Power," p. 383.

١ من بين مصادر أخرى، انظر:
Giampietro Mazzoleni, "Populism and the Media," in Albertazzi and McDonnell, *Twenty-First Century Populism*, p. 58.

٢ ذُكر في:
Laclau, *On Populist Reason*, p. 216.

٣ خطاب أُلقي في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠؛
"Chávez exige 'lealtad absoluta' a su liderazgo," *El Nuevo Diario*, January 23, 2010,

في أحد خطابات ترامب التي ألقاها مساء نصره الرئاسي، قال إنّ من انتصر ليس هو، وفي الواقع زعم أنّ من يتكلم ليس حتى هو: الشعب فاز بالبيت الأبيض والشعب كان يتكلم عبره تلك الليلة. من أين جاء تذرع الزعيم الشعبوي هذا بأنّه مجرد وسيلة؟

مثل نبي يتصل مع الله، ليس للزعيم (أو للزعيمة) إرادة خاصة به (أو بها)، لكنّه (أو لكنّها) وعاء لإرادة صاحب السيادة، أي الفم الذي يُعبّر به صوت الشعب (*Vox populi*) عن نفسه. هذه هي رمزية التمثيل بوصفه حلولاً أو تجسيداً للشعب صاحب السيادة، وهو البديل الأكثر جذريةً للتمثيل التفويضي. كما أنّه القضية التي علينا التركيز عليها إذا أردنا فهم كيفية تمكّن الأيديولوجيا المناهضة لمؤسسة الحكم من السماح للشعبوية بخلق نخبة، حتى عندما تتدبر أمر تفادي فخ أن تبدو كنخبةٍ فاسدة أو لاأخلاقية مثل أيّ نخبة أخرى. هذا هو اللغز الشائك الذي يتعين على الشعبوية حلّه إذا أرادت أن تكون أكثر من حركة اعتراض على مؤسسة حكم فاسدة. كما أنّه الأمر الذي يظهر لنا كيف أنّ الشعبوية ليست مقولة أخلاقية أيديولوجية، لكنّها بالأحرى نوع من التمثيل يساعدنا في توضيح "المعجزة" التي يؤديها الزعيم الشعبوي. تجسيد الشعب في شخص الزعيم (أو الزعيمة) يعفيه (أو يعفيها) من اعتبار أنّه مناصرٌ (أو أنّها مناصرة) لمؤسسة الحكم أو كـ"داخلي" (أو "داخلية"). وما دامت الشعبوية في السلطة لن تلغي الانتخابات وتعرّض نفسها لخطر "إضفاء طابع فاشي"، فإنّ مواجهة هذه المهمة أمرٌ حيوي. هذا هو ما يميّز حقاً الديموقراطية الشعبوية.

يستعيد إيف سانتومير (Yves Sintomer)، في مقالة عن مفاهيم التمثيل، اقتباساً من كتاب قديم عن نابليون الثالث ("الإمبراطور ليس رجلاً، إنّه شعب")، ويقرنه بالتصويرات الذاتية لشافيز ("أنا لست نفسي"، "أنا لست فرداً، أنا الشعب")، ويربط كلاً منهما بأحد أشهر حالات "خاصية الامتصاص" و"الحلول" المطلق، حالة لويس الرابع عشر الذي أعلن قائلاً: "أنا الدولة"[1]. تعود نظرية التمثيل بوصفه تجسيداً

---

http://elnuevodiario.com.ni/internacionales/66703-chavez-exige-lealtad-absoluta-su-liderazgo/

انظر أيضاً:

Margarita López Maya and Alexandra Panzarelli, "Populism, Rentierism, and Socialism in the Twenty-First Century: The Case of Venezuela," in de la Torre and Arnson, *Latin American Populism*, p. 250.

1 Sintomer, "Meanings of Political Representation," p. 18. "Bonapartism recognized the

وتاريخه إلى الإمبراطورية الرومانية المتأخرة، حين عمل الإمبراطور بوصفه رئيساً مؤلّهاً. كما أنّها تتجلى في كنيسة العصور الوسطى، حينما ظهر توتر هذا البارادیغم بين التأويلات المؤيدة للحكم المطلق الاستبدادية وتلك الخاصة بالمجامع المقدسة. اتخذ تجسيد المؤمنين في الكنيسة، الجميع متساوون بوصفهم أبناء الله، الطابع الأكثر ديموقراطيةً للزمالة في عمل نيكولاس دي كوسا (Nicholas of Cusa). دمج كوسا، بتفاصيل من الروابط الحرَفية القروسطية، التمثيل التجسيدي بالتمثيل التفويضي. وقد أعطى الأولوية للتمثيل التجسيدي كتأكيد على "جسد" الكنيسة وأعلن أنّ التمثيل التفويضي هو وكيلها المخوّل بالسلطة، أي البابا. اتخذ البابا ذاته وأتباعه الموقف النقيض: أكّد البابا، بغرض استعادة تخويله بالسلطة، الدور القيادي الذي ينبغي أن يحظى به كل بابا في مواجهة المجمع المقدس (موصوفاً بأنّه الجزء مقابل الكل)، ووصف الكل بأنّه تجسيد المسيح والمؤمنين به في ظلّ البابا. عزز الإصلاح المضاد (Counter–Reformation) إستراتيجيةً شاملة لاستعادة تخويل السلطة، وساهم في تمتين الإستراتيجية البابوية عن طريق تقديم رابط إضافي بين التمثيل بوصفه تجسيداً (في البابا)، والتمثيل بوصفه بناء هوية الجمعي (الكنيسة)[1]. سيصبح البابا بهذه الطريقة وجه الهوية الجماعية. وسيُعتمد ذلك البارادیغم لاحقاً للدفاع عن الطابع التمثيلي لصاحب السيادة. وقد سبق إعلانَ لويس الرابع عشر إنجازٌ ضمن العقيدة اللاهوتية والفقهية[2].

كان التمثيل بوصفه تجسيداً حجةً محورية استخدمها بعض فقهاء القانون مطلع القرن العشرين لانتقاد النزعة البرلمانية وإعادة تشكيل سلطة الدولة على الأحزاب المتنازعة وفي مواجهتها. نحتاج هنا فحسب إلى ذكر حجة شميت لمصلحة النزعة

validity of the popular will to such an extreme degree as to concede to that will the right to self-destruction: popular sovereignty could suppress itself"; Michels, *Political Parties,* p. 213.

1 Adriano Prosperi, *Il Concilio di Trento: Una introduzione storica* (Torino: Einaudi, 2001).

2 Adriano Prosperi, "Demagoghi e partiti: Una sindrome italiana," introduction to Andrea Bocchi, *L'eterno demagogo* (Turin: Aragno Editore 2011), pp.xiii–xviii;

انظر أيضاً:

Schmitt, *Constitutional Theory;* Ernst Kantorowicz, *The King's Two Bodies: A Study in Medieval Political Theology* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957); and Pitkin, *Concept of Representation,* pp. 106–108.

الرئاسية في مواجهة النزعة البرلمانية. الأخيرة، كما يوضح شميت، تجمعٌ من مندوبين منتخبين يمثّلون مصالح اقتصادية، وأحزاباً سياسية، وطبقات اجتماعية، ومن جانب آخر، الرئيس "منتخبٌ من الشعب الألماني بأسره"[١]. ستكونُ الانتخابات إستراتيجيةً من أجل الوحدة والرضوخ (بدلاً من الانقسام كما الحال في التمثيل التفويضي) وستمثل إعادة إنتاج بصرية حقيقية للأمة بأسرها على الصعيدين المؤسسي والرمزي، في حالة الرئيس فحَسب. "يحظى الرئيس على العكس (من المجموعات البرلمانية المتشرذمة) بثقة الشعب بأسره بلا توسطٍ من برلمانٍ متشظٍ إلى أحزاب. هذه الثقة متحدةٌ أيضاً في شخصه"[٢].

تشير الديموقراطيات البرلمانية أيضاً إلى الرئيس بوصفه شخصاً يمثّل وحدة الأمة، لكنّها لا تدمج التمثيل التجسيدي والرمزي بالتمثيل التفويضي الذي يُمنح على وجه الحصر للبرلمان. تستخدم الشعبوية التمثيل، عبر الوقوف إلى جانب استخلاص شميت، كإستراتيجية مهيمنة تتنافر مع الدعوات الليبرالية في الدفاع والتحكم والمراقبة والحوار بين المجتمع والسياسة، وعوضاً عن ذلك تضيّق المسافة بين الزعيم المنتخب والناخبين بحيث يمكن ادماج المجتمع بالدولة. وبكلمات كانوفان: "رؤية لـ'الشعب' بوصفه هيئةً متحدةً تنطوي على صبرٍ نافد من نزاع الأحزاب، وتستطيع تشجيع دعم زعامة قوية حيث يُتاح فردٌ كاريزمي لشخصنة مصالح الأمة"[٣].

تمثّل الشعبوية المعاصرة علمنةً للاهوت السياسي للتمثيل بوصفه هوية وتجسيداً جمعيين، وقد وثّق فيديريكو فينشلستاين (Federico Finchelstein) "الفكرة الثالوثية عن الزعيم" في بعض شعبويات أميركا اللاتينية، ولاسيما حالة شافيز: "أنا لست شافيز، أنتم شافيز، نحن جميعاً شافيز"[٤]. الزعيم بوصفه الشعب (*Dux cum populo*) (كنقيضٍ لمجلس الشيوخ والشعب (*senatus populusque*)) لا يمثّل احتياجات الشعب، بل بالأحرى تحقيق "معجزة" أن يكون مناصراً لمؤسسة الحكم من غير أن يُظهر ذلك.

---

1 Schmitt, *Constitutional Theory,* p. 370.

٢ المرجع نفسه.

3 Canovan, "'Trust the People!,'" p. 5.

٤ ذُكر في:

Finchelstein, *From Fascism to Populism,* p. 233.

التكلم من الجوف وضعف الإرادة وفقدان المسؤولية

المعجزة (أو الخدعة) المهيبة للتمثيل الشعبوي هي جعل الشعب وكيلاً يحرر الزعيم من المسؤولية: "أنا لست شافيز، أنتم شافيز، نحن جميعاً شافيز". الشعب هو صاحب السيادة، أو الفاعل الأول. والزعيم هو (أو الزعيمة هي) وكيله (وكيلته) وأداته العليا، يعتقد (أو تعتقد) أنّ لديه (أو لديها) مطلق الحرية لمتابعة السياسة التي اختار الشعب الصالح الزعيم (أو الزعيمة) لتحقيقها. أعلن شافيز أنّه يستطيع "الشعور" بأنّه "حالٌّ في الشعب"، لكن سبق لبيرون أن تحدّث بلغة اللاهوت السياسي قبل ذلك، إذ أعلن: "لقد كنت للأبد حالّاً في الشعب الأرجنتيني (Se ha encarnado para siempre en el pueblo argentino)"[1]. تعني حالة الحلول أنّ الزعيم لا يُعدّ حقاً مسؤولاً في السراء والضراء. تأتي النزاعات القديمة حول الأنبياء "الحقيقيين" و"الدجالين" لتساعدنا هنا. إنّها مجازات رائعة في اللاهوت السياسي للتمثيل بوصفها مفهوماً مؤسسياً عن تخويل السلطة[2]. فالزعيم المؤسس هو باراديغم العمل شبه الإلهي في إحياء الذات الجمعية، لكن دون أن يعدّلها أو أن يكون مسؤولاً عنها، بموجب عقد. الشعب هو كلّ شيء، وهو دائماً على حق، لكنّ الزعيم الشعبوي ليس مسؤولاً عنه؛ وغياب مسؤولية الزعيم يفيد كدليل على صدارة الشعب الذي يجسده الزعيم لكن لا يحلّ محله. يرحب الشعبويون بالتغلّب على التمثيل التفويضي بصفته علامةً على سياسة أكثر إدماجاً، وعلامةً على أنّ "الداخل" و"الخارج" قد اندمجا. لكن يتبيّن أنّه مخططٌ يجيز للزعيم تجنب الاستجابة لطلب المساءلة. في الواقع، وكما سنرى في نهاية هذا الفصل، المساءلة عملةٌ غير متداولة في الشعبوية[3].

---

١ ذُكر في: المرجع نفسه، ص. ٢٣٢.

2 Anonymous, *Traité des trois imposteurs* (first published 1716; Amsterdam, 1777)
كان ملهم هذه الدراسة المجهولة الكاتب باروخ سبينوزا. انظر:
Georges Minois, *The Atheist's Bible: The Most Dangerous Book That Never Existed* (Chicago: University of Chicago Press, 2012).

٣ التمثيل بوصفه تجسيداً وهوية، وهو جوهر لاهوت شميت السياسي، أشيد به (من شميت بدايةً) بوصفه أكثر بدائل الليبرالية والتصور الانتخابي للتمثيل تطرفاً، إذ يشخصن السلطة والنزعة القرارية مقابل المساومة البرلمانية والجماهير المتعددة التي خلقتها الأحزاب. انظر:
Carl Schmitt, *The Crisis of Parliamentary Democracy*, trans. Ellen Kennedy (Cambridge, MA: MIT Press, 1992).

نقّب باروخ سبينوزا (Baruch Spinoza) في نصوص **التوراة** بحثاً عن مصادر جماعة سياسية قائمة على عهد، وانتهى به المطاف إلى دراسة شخصية النبي بعناية خاصة. وبالاعتماد على مجموعة أعمال ثرية عن الملَكات البشرية، استلهمت هي نفسها الفلسفة الطبيعية لعصر النهضة، وصوّر سبينوزا الأنبياء على أنّهم أفرادٌ تمتعوا بـ"مخيلة خصبة على نحوٍ غير عادي، وليس بعقلٍ مثالي على نحوٍ غير عادي". واعتبرهم "أقلّ ملاءمةً للتفكير التجريدي"، وهكذا حاجج في أنّهم لم يكونوا تداوليين لأنّهم لم يطلبوا أبداً العمل بموجب إرادتهم الحرة وخيارهم الحر[1]. كانوا وعاء إرادة أسمى من إرادتهم، وملأت الخواء الذي خلّفه غياب إرادتهم الشخصية الواعية. لم يكن الشعب ليرى النبي نبياً حقيقياً لو أنّه اكتفى بالدعوة إلى الفضيلة والصلاح؛ كان بحاجةٍ إلى معجزاتٍ بطبيعيةٍ لا تنضب، كأنّه يتصرف على نحوٍ طبيعي أو يفعل أعمالاً طبيعية. كان من الضروري أيضاً ألّا يشاطر الشعب كلمات الله التي يتلفظ بها النبي باستقراء ذهنه أو قصده، بل أن تبدو لهم بالأحرى "مباشرة". من وجهة نظر الكنيسة، يمتلك "المخلّصون المزيفون" و"الأنبياء الدجالون" حداً أدنى من الثقافة وقدراً كبيراً من الكاريزما يسمحان لهم بإغواء الجماهير الجاهلة"[2].

كان النبي الفم المباشر، "الأداة" كما الحال في أحد الاقتباسات السابقة من شافيز. كان الأداة الميكانيكية التي يمكن أن تُنطق بها كلمات الله بلغة بشرية لجمهور المؤمنين. كانت هذه الوسيلة المعدومة الإرادة شرطاً أساسياً للاعتراف بالمتكلم بوصفه نبياً. لقد أوضح **سفر الخروج** بجلاء الفارق بين الأنبياء "المزيفين"

من أجل تحليل شامل له، انظر:
John P. McCormick, *Carl Schmitt's Critique of Liberalism: Against Politics as Technology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), chap. 4.

1 Benedict de Spinoza, *A Theologico-political Treatise*, in "*A Theologico-political Treatise*" *and* "*A Political Treatise*," trans. with an introduction by R. H. M. Elwes (Mineola, NY: Dover, 2004), pp. 27–30.

الأدبيات المتعلقة بفكرة سبينوزا عن النبوة واسعة. وقد اطلعتُ بصورة خاصة على:
Heidi M. Ravven, "Some Thoughts on What Spinoza Learned from Maimonides about the Prophetic Imagination: Part 1: Maimonides on Prophecy and the Imagination," *Journal of the History of Philosophy* 39 (2001): 193–214; and Heidi M. Ravven, "Some Thoughts on What Spinoza Learned from Maimonides about the Prophetic Imagination: Part 2: Spinoza's Maimonideanism," *Journal of the History of Philosophy* 39 (2001): 385–406.

2 Minois, *Atheist's Bible*, p. 22.

و"الحقيقيين" (أو بين "الخدع" و"المعجزات"). يسرد هذا السفر من **التوراة** المباراة التي أعدّها الله بين موسى وسحرة فرعون. يؤدي كلا الطرفين أعمالاً خارقة أمام المشاهدين الذين يحكمون عليهم ويختبرون قدراتهم. كان الفارق بين الطرفين هو الفارق بين الاصطناعي والطبيعي (أو بين ممثلي حزب وزعيم شعبوي). لم يكن النبي الحقيقي بحاجة إلى التعلم أو أن يصبح محترفاً في فن السحر بالتمرين. كان يشبه رجلاً عادياً خارج طائفة السحرة ومؤسسة الحكم. وكان مقدراً له فضلاً عن ذلك، تحديداً لأنّه لم يملك إرادةً ونيةً خاصتين به، أن يُصدَّق عبر الزمن، ومقدراً لتخويله بالسلطة ولنقائه أن يبقيا سليمين. حتى لو لم يكن بالضرورة عادياً، هو لم يكن بالتأكيد "داخلياً". توافرت مقتضيات موضوعية لتفادي أوضاع يصبح فيها نبيٌّ نبياً "دجالاً"، وهي لا تعتمد على قبول جمهور المتلقين وحده. كانت تلك المقتضيات ألّا يكون النبي ضليعاً في السحر، وألّا يكون (كما الحال مع الزعيم الشعبوي) منتمياً إلى مؤسسة الحكم، وفي النتيجة لم يكن في وسعه أن يكون مطّلعاً على خدع النخبة.

يبدو أنّ الشعب يحصل على يقينه بأنّ زعيمه ليس دجالاً انطلاقاً من هذه الواقعة، أي من أنّه أحد أفراد الشعب لأنّه يشبه الرجل العادي. لا يحتاج الزعيم إلى استخدام لغة صريحة كهذه عندما يشترع قدسيته؛ هذا واضحٌ في حالات بيرون وسيمون بوليفار (Simón Bolívar) وشافيز، والأكثر مادية من الجميع، بيرلوسكوني. كما أنّ الزعيم لا يحتاج إلى تكرار شعائر وثنية مثلما اعتاد أومبرتو بوسي (Umberto Bossi)، زعيم رابطة الشمال، أن يفعل عندما سكب مياه نهر بو في قارورة صغيرة وزعم أنّ ذلك يبرهن وجود شعب متجانس إثنياً ومنطقة تدعى بادانيا (Padania) تطالب باستقلالها. أن يعرض المرء نفسه بوصفه تجسيداً لروح الأمة – بوصفه شخصنةً لريادة الأعمال والحلم الأميركي – هو ما غامر ترامب بفعله. إنّه تكييفٌ للتقنية عينها، باستخدام التمثيل كإستراتيجية لادّعاء أنّ شخصاً ما يجسد شعباً بعينه بينما يحدّ في الآن عينه من مسؤوليته الشخصية. ولأنّ الزعيم مجرد فم الشعب ولا يمتلك إرادةً خاصةً به، لا بدّ أن يكون ما يفعله هو ما طلب الشعب منه أن يفعله. وإن لم يتحقق ذلك، فلا بدّ أنّ المسؤولية تقع على عاتق أعداء الشعب الذين لا يختفون أبداً (وكذلك لا ينامون أبداً). وعليه، يعتمد الزعيم غير المسؤول اعتماداً شديداً على نظرية المؤامرة كضربٍ من

"أيديولوجية تبرير": "العقليات التآمرية هي جزئياً تعبيراتٌ عن العجز، العجز المؤلم عن فهم القوى الغامضة التي تحكم النظم السياسية والاقتصادية التي تحكمنا، ناهيك عن التحكم بها"[١].

وفقاً لسبينوزا، ميّز ضعف الإرادة الشخصية والمسؤولية الفردية النبي الحقيقي عن الدجال. يترتب على ضعفه أنّه مضطرٌ إلى أن يتلقى الحقيقة باستسلام. ولأنّه لم يستوحِ من نيته الشخصية، لم يحط التشكك فيه وفي أعماله، وعنى ذلك أنّ الشعب سيراه "صالحاً" وصدوقاً وأنّه سيكون قادراً على الأداء بنجاح. كتب سبينوزا أنّ الله كان يزور جميع الأنبياء في أحلامهم (باستثناء وحيد هو موسى الذي تحدث الله إليه مباشرةً وهو مستيقظ وواع). أحد الأمثلة أبيمالك (Abimelech)، وقد أثبت من وجهة نظر سبينوزا أنّ مشيئة الله تتجلى في النبي "عندما تكون مخيلته أشدّ خصباً وجموحاً"[٢]. كان العقل الخامل لدى النبي وخصب مخيلته الأمرين اللذين ضمنا صحة نُبوّته ونقاء رسالته. كانا شرطين بالنسبة إليه لتجسيد كلمات الله والاتحاد الكامل به. تحاكي علاقة الزعماء الشعبويين بشعوبهم هذه الظاهريات النبوية في نقل الحقيقة والسلطة عبر المخيلة والمشاعر. وتصبح المخيلة والمشاعر الوسيلة الوحيدة للتواصل مع الشعب، والوسيلة المشروعة التي تحافظ على أصالة الرسالة بمرور الزمن[٣]. يعمل التمثيل "عمل القابلة" في ولادة الحقيقة أو جلبها إلى السطح دون أيّ غش.

يستتبع هذا "التمثيل المباشر" الذي يربط الزعيم بشعبـ"ه" أمرين. إنّه يعني، أولاً، أنّ الزعيم يقوم بزعم مباشر بتمثيل الشعب، في مواجهة أنواع الوساطة كافة. ويعني،

1 Russell Muirhead and Nancy L. Rosenblum, "Speaking Truth to Conspiracy," *Boston Globe*, August 15, 2016.

2 Spinoza, *Theologico-political Treatise*, p. 16. On the role of imagination in Spinoza's analysis of prophecy, see Daniela Bostrenghi, *Forme e virtù dell'immaginazione in Spinoza* (Napoli: Bibliopolis, 1996), chap. 3.

حول الطبائع اللامنطقية في الفكر الإنساني ودورها في الأداء التمثيلي، انظر:
C. De Deugd, *The Significance of Spinoza's First Kind of Knowledge* (Assen, Netherlands: Van Gorcum, 1966); and Susan James, "Creating Rational Understanding: Spinoza as a Social Epistemologist," *Aristotelian Society Supplementary Volume* 85 (2011): 181-199, https://doi.org/10.1111/j.1467-8349.2011.00202.x.

٣ حول المكونين الشعوري والتخيلي للتمثيل بوصفه تجسيداً، انظر:
Pitkin, *Concept of Representation*, pp. 99-102.

ثانياً، أنّ الزعيم يؤدي دوره التمثيلي بمعزلٍ عن الأغلبية المنتخبة أو العدّ "الرسمي"، وعلى الأخص فوق الإجراءات العادية والمبتذلة التي يستخدمها المرشحون العاديون لإثبات أنفسهم كممثلين. إنّ تقبّل جمهور المتلقين وضعف المعارضة هما ما يثبت أنّ الزعيم يسير على الطريق الصحيح.

يساعدنا هذا الأمر في رؤية وفهم أهمية هذه الإستراتيجية الاستباقية المتضمنة في هذا المخطط. إذا كان الشعب خيّراً أو محقّاً، فمن غير الممكن أن يكون الفاعل الذي يتصرف بوصفه الشعب (ما ينطوي على فكرة التمثيل بوصفه تماهياً أو "التصرف بوصفه" أكثر مما ينطوي على فكرة "التصرف بالنيابة عن") شريراً أو مخطئاً. فهو لا يملك إرادةً ونيةً خاصتين به، لكنّه بالأحرى أداة صاحب السيادة. هذا هو المكان الذي يتعين علينا أن ننظر فيه إذا أردنا رؤية الفارق بين الشعبوية والفاشية.

لا تعلّق الشعبوية بالكامل الحدود الزمنية المفروضة على مدة ولاية الزعيم، كما تظهر الحالات التجريبية. كما أنّها لا تعلّق الانتخابات. لكن يمكن تحييد الحدود المؤسسية المفروضة على ولاية الزعيم الشعبوي عبر الدعاية الدائمة. وإذا كان تأثيرها في عاطفة الشعب قوياً، فقد تكون سلطة الزعيم شبه مطلقة ومن دون قيود، مثلها في ذلك مثل سلطة الدكتاتور. ويمكن أن تدوم بقدر ما يدوم تماهيه بالشعب. الزعيم الشعبوي ليس مضطراً إلى إلغاء الدستور أو أن يصبح دكتاتوراً ليكون حراً بقدر ما يجيزه له شعبه. فالشعب هو صاحب السيادة المطلق، والزعيم ليس سوى "مجرد" مُطالَبٍ بأن يكون فمه وقبول حدوده المفروضة على تصرفاته. بهذا المعنى، يُعدّ الزعيم الشعبوي أنموذجاً مثالياً للدكتاتور الطموح؛ هو يستطيع تحقيق الهدف الذي يتوق إليه جميع الطغاة لكنّهم لا يستطيعون تحقيقه لأنّهم غير قادرين على تأمين سلطة رأي الشعب، فيضطرون إلى اللجوء إلى القمع.

أود القول إنّ الزعيم الشعبوي ملزمٌ بالفعل بإرادة شعبه عبر نوع من أنواع التفويض الإلزامي، وهو أساساً تفويض الرأي (في بعض المناسبات، جُرِّب "تفويضٌ قابلٌ للإلغاء" قانونياً في بعض الأنظمة الشعبوية بهدف خلق "صلة مباشرة بين الزعيم والشعب")[1]. إنّ الاعتقاد بأنّ الزعيم هو ما يريد الشعب أن يكّونه ويفعل ما يريده

1 Bruhn, "'To Hell with Your Corrupt Institutions!,'" p. 99.

الشعب أن يفعل هو مسألة اعتبارٍ وبناءٍ متخيل. وهو مُصاغٌ من خلق تساوقٍ رمزي، ويغذي خطاب الزعيم والدعاية هذا التساوق بتواصله اليومي مع شعبه. إذ إنّ شرعية حكمه تعتمد بالكامل على قوة هذا الاعتقاد وتدعمه التدخلات في المؤسسات، لكنّ هذه التدخلات لا تكون أبداً من الشدة بحيث تقضي على الديموقراطية وتؤسس دكتاتورية. تثقيف جمهور المتلقين هو في النتيجة أمرٌ بالغ الأهمية. وكما ذكرت في المقدمة، أمضى شافيز عدداً هائلاً من الساعات في شجب الرأسمالية في البرنامج التلفزيوني الخاص به، وكان بيرلوسكوني بالغ الدهاء في استخدامه لكلٍّ من محطاته التلفزيونية الثلاث ومحطات التلفزة الرسمية الثلاث (التي تتحكم بها الأغلبية البرلمانية بموجب القانون)، كما أنّ ترامب يتواصل بهوسٍ مع الشعب الأميركي عبر التغريدات مهاجماً أعداءه ومعلقاً على الأحداث اليومية، وقد أنشأ بيبي غريلو مدونته الخاصة التي أصبحت المنظمة الحزبية الوحيدة لـ"حركة النجوم الخمس"، وكان بابلو إغليسياس توريون (Pablo Iglesias Turrión) بالفعل نجماً إعلامياً قبل أن يصبح مؤسساً لحركة "بوديموس" وزعيماً لها. كذلك، يستخدم جان لوك ميلانشون، زعيم "فرنسا الأبية" (La France Insoumise) الإنترنت كأنه "مدافعٌ عن عامة الشعب في روما القديمة أو مارا (Marat) في الثورة الفرنسية"[1]. إذا أردنا وضع مسوّدةٍ للرد الشعبوي على الطابع الثنائي الحكم للديموقراطية، ففي وسعنا القول إنّ الشعبوية تتمثّل في حكم جمهور المتلقين وبهم: حكم رأي الشعب، وليس المؤسسات، الذي يؤدي دور تحفيز الزعيم واحتوائه. العاقبة الواضحة هنا أنّ دعاية الزعيم هي التي تحفّزه وتحتويه عندما يقود رأي الشعب. تتسق مطواعية الحزب مع مطواعية مؤسسات الدولة. وهذا ما يجعل حزب الزعيم منافساً طبيعياً للأحزاب التقليدية ولنظام الأحزاب؛ إنّه حزبٌ أكثر ملاءمةً لاستغلال ديموقراطية جمهور المتلقين.

إنّ مركزية جمهور المتلقين على حساب المؤسسة (التي هي جزءٌ من دعوة إلغاء الطابع المؤسسي في الشعبوية) هي قطعة مهمة أخرى من الفسيفساء. فخلافاً لزعماء الأحزاب التقليدية، يتمتع الزعيم الشعبوي بتفويض غير مقيّد حقيقي. وفي حين يتقيّد زعماء الأحزاب التقليدية بأحزابهم، يكون الزعيم الشعبوي مطلق الحرية تقريباً

1 Gerbaudo, *Digital Party*, p. 144.

في سلطته لصنع القرار، ما يجعل النخبة الشعبوية عملياً عرضةً لخطر الفساد إلى أبعد الحدود، أكثر حتى من نخب الأحزاب الراسخة. واقع الحال أنّ النخبة الشعبوية أقل عُرضةً للتدقيق من أيّ ممثلين منتخبين عاديين، وهي بهذا المعنى عرضة للمحسوبية والتعسف[1]. لكنّ علاقة الزعيم الخاصة والمباشرة بالشعب تجعله قادراً على تكييف صورته وإعادة تقييم مستمرة لاتحاده برأي الشعب. ينصهر الارتباط بين الفساد والإمساك بمقاليد السلطة ويجعل أداء الزعيم الشعبوي "المعجزة" التي تجيز له الحكم لكن دون أن يبدو أنّه يحكم، المعجزة التي تجيز له أن يكون فاسداً لكنّها تزعم أنّه غير مسؤولٍ عن الفساد. يتيح التمثيل الشعبوي تفادي الوقوع في فخ التفويض غير المقيّد (الذي يعرّض السياسيين لإغراءات أن يصبحوا جزءاً من مؤسسة الحكم، ومنفصلين عن الناخبين). كما أنّه يتيح له المطالبة بحقه في متابعة السياسة التي يعتقد أنّها مناسبة، من غير إلزام بالاهتمام برأي الشعب، إلا في لحظة الانتخابات[2]. تندرج حرية اتخاذ القرار وإرادةً البت ضمن مفهوم التمثيل السياسي بوصفه نموذج تفويضٍ غير مقيّد. غير أنّ اعتبار التمثيل بوصفه حلولاً، واعتبار الزعيم فم الشعب أو مفوضاً عن سيده (الشعب)، يلتفان على الخطر البنيوي الذي يعود إلى التمثيل التفويضي وحده، خطر أن يبدو المنتخبون مجموعةً منفصلة أو مؤسسة حكم فيصبحوا هدفاً طبيعياً لفقدان الثقة (والمراقبة). تتوجه هذه الاعتبارات نحو "معجزة" الزعامة غير المنفصلة أبداً، التي لا تشوبها في المحصّلة شائبة على الدوام. وهذا بطبيعة الحال اعتبارٌ أيضاً، لكنّه حسن الصياغة بلاغياً ومعزز باستمرار ليبدو حقيقياً.

إيجازاً لما سبق: خلافاً لزعماء الأحزاب المنتخبين، يتسق الزعيم الشعبوي مع

---

1 Weyland, "Neoliberal Populism"; Paul Ginzborg and Enrica Asquer, *Berlusconismo: Analisi di un Sistema di potere* (Rome: Laterza, 2001).

"ركّز التدقيق الخارجي إلى حد كبير على كيفية تفكيك الحكومة الهنغارية للضوابط والتوازنات الديموقراطية وخلقها ما يدعوه السيد أوربان 'ديموقراطية غير ليبرالية'، واعتناقها أيديولوجيا قومية متشددة ومناهضة للمهاجرين. لكن بما أنّ الاتحاد المدني الهنغاري حصّن سيطرته، نشأت حلقة من رجال وسيدات الأعمال حول الحزب ورئيس الوزراء، كانوا في الجوهر مجموعةً من 'الأوليغاركيين' الموالين":

Neil Buckley and Andrew Byrne, "Viktor Orbán's Oligarchs: A New Elite Emerges in Hungary," *Financial Times*, December 20, 2017.

٢ قال ويلاند إنّ "الشعبوية لا تمكّن 'الشعب'، بل تتذرّع بالشعب لتمكين زعيم"، مذكور في:
Roberts as a personal conversation, "Populism, Political Mobilization," p. 145.

نموذج مفوّض محض عن الشعب من دون تفويض غير مقيّد. لكنّ دور "المفوض" هذا يصعب أن يكون بلا حولٍ ولا قوة. ولأنّ الزعماء لا يملكون إرادةً خاصة بهم ولأنّهم فم الشعب، ففي وسعهم الالتفاف على خطر أن يبدوا جزءاً من مؤسسة الحكم. هذه الإستراتيجية معدّةٌ ليكون لها تأثيرٌ في أداء الزعماء الشعبويين الذين يستطيعون على الدوام ادّعاء أنّهم على الدرب الصحيح (لأنّ الشعب سيدهم) ويستطيعون دائماً التنصّل من مطالبات المساءلة (بما أنّهم غير مسؤولين بالفعل، لأنهم لا يمتلكون إرادةً خاصة بهم). إنّ نتيجة التمثيل بوصفه تجسيداً هي أنّه في إمكان الزعماء غير المسؤولين أن يقرروا ضمان هذا الامتياز الاستثنائي: في إمكانهم تغيير الدستور أو إطلاق البيروقراطية (المدنية والعسكرية) بوقار لجعل المؤسسات تعكس مباشرةً غياب مسؤوليتهم.

حاجج موديه في أنّ الزعماء الشعبويين يميلون إلى استخدام الدستور بانتهازية في الحالات التي يحرزون فيها الأغلبية في البرلمان. وهو يميّز هذه الانتهازية في الادّعاءات التي يقدمونها للتحدث عن "نحن الشعب"، حتى وهم يعملون على استغلال الدستور باسم الشعب عينه[١]. وكما استبقت الأمر في الفصل الثاني، الزعماء الشعبويون قادرون على دمج برامج أحزابهم بإرادة الدولة عن طريق تسخير مرجعياتهم السياسية في الدستور. إذاً، في وسعنا منح هذا الزعم الانتهازي طابعاً أكثر إستراتيجية واقتراح هذه الأطروحة: عندما تغدو الشعبوية سلطة حكم، هي تهدف إلى خلق دستورٍ خاصٍّ بها. وفي نهاية المطاف، تهدف إلى خلق ضربٍ من نظام ديموقراطي يعكس على نحوٍ وثيق خصائص تمثيلها للشعب (هو في الواقع أغلبيةٌ)[٢].

1 Cas Mudde, *Are Populists Friends or Foes of Constitutionalism?* (Oxford: Foundation for Law, Justice and Society, in association with the Centre for Socio-legal Studies and Wolfson College, University of Oxford, 2013), http://www.fljs.org/sites/www.fljs.org/files/publications/Mudde_0.pdf

٢ إنّ كلاً من تجسيد الإرادة الشعبية والحاجة إلى التحشيد الدائم الذي يتضمنه يعني أنّه من "المنطقي أن تسعى الحكومات الشعبوية إلى الوصول إلى سلطة تأسيسية، وأن تحاول إنتاج دساتير مستندية جديدة":

Andrew Arato, "How We Got Here? Transition Failures, Their Causes, and the Populist Interest in the Constitution, SSRN, September 1, 2017, p. 3, https://ssrn.com/abstract=3116219

تمثّل الحالة الهنغارية مثالاً على تداعي التمييز بين الشعبوية كحركةٍ والشعبوية كسلطة حكم. وهذا يتطابق، كما قلت، مع تداعي التمييز بين السياسات السياسية العادية والسياسات الدستورية، وكذلك مع تحويل السياسة العامة "القابلة للتغيير" إلى أحكام دستورية غير قابلةٍ للتغيير نسبياً. ليس صعباً تهيئة التبريرات عندما يكون للمرء زعيمٌ يُعدّ فم الشعب. المقصود من التغيير الدستوري في الحالة المثالية تجميد أغلبية الزعيم وجعلها أغلبيةً دائمة. وخلافاً للفاشية التي تلغي تحديد ولاية زعيمها التنفيذي وتلغي تالياً سيرورة الضوابط والتوازنات، لا تسعى الشعبوية إلى أمنٍ حديدي. وبهذا المعنى، إنّها تلعب لعبة ديموقراطية جمهور المتلقين. يستخدم الزعماء الشعبويون الدعاية كمستحضرٍ مقوٍّ لضمان دعوتهم وتكوين إيمان الشعب ضد أعدائهم الذين لم يُقمعوا بالكامل. كذلك، في إمكان الزعماء غير المسؤولين ستر أخطائهم وإخفاقاتهم بخطاب تآمري؛ يتطلّب خطاب كهذا أن يكون الأعداء أحياء وناشطين. ورغم أنّ مؤسسة الحكم قد عُزلت، فإنّ الشعب يتصور أنّها دائماً موجودة، حتى لو لم تكن، بطبيعة الحال، جزءاً من الشعب الحقيقي.

قلت في نهاية الفصل الأول إنّ الديموقراطية تُفرّق السلطة بدلاً من أن تُجمّعها. يستند الزعيم البطل (أو الزعيمة البطلة) إلى نوعٍ من الفعل السياسي يُمركز السلطة ويضفي عليها طابعاً رأسياً ويراكمها. لكنّ جهوده (أو جهودها) المبذولة لتركيز السلطة تعتمد على دعايةٍ منتشرة تعدّ المشاركة الشعبية المستحثّة للتغذية (هذا مصدر التناقض الظاهري الذي شدد عليه الباحثون المختصون بأنظمة الحكم الشعبوية: أنظمة حكم كهذه تجمع سلطةً تنفيذية قوية مع مشاركةٍ واسعةٍ في المجتمع). ليس الغرض خلقَ نظام حكم دكتاتوري، بل تحقيق وعود الديموقراطية، وفي الواقع، إضفاء طابع متطرف على الدّيموقراطية[1]. كما أنّني أشرت إلى أنّ التقسيم الثنائي للداخل والخارج (الذي تفعله النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بدقة) ييسّر تسارع السخط الشعبي، ويعجل بتصدع التحالفات القائمة، ويفيد كإستراتيجيةٍ أكثر ملاءمةً لإحداث

١ "انتُخب شافيز (أول مرة) لأنّه وعد بخلق نمط جديد تماماً من الديموقراطية ونموذج مختلف نوعياً من التنظيم المؤسسي والدستوري ونمط جديد من الالتزام السياسي من أجل مواطني فنزويلا":

Panizza, "What Do We Mean?," p. 98.

نسقٍ ديموقراطي جديد. الرموز والتعميمات هي الوسائل التي يحاول بها الزعماء أن يوحدوا في شخوصهم الأسباب المختلفة والمتعددة للسخط. استرجع لاكلاو دراية أنطونيو غرامشي بالأحزاب اليسارية (لاسيما الحزب الشيوعي الإيطالي) والعناية التي أولاها أتباع غرامشي ببناء سردية وبالرموز التي في إمكانها توحيد الطبقة العاملة بقطاعات المجتمع الأخرى. أشار لاكلاو إلى أنّ هذه الرموز والسردية ستكون مبادئ توجيهية ممتازة لزعيمه الشعبوي. لكنّ تغيّر المنظور بين مشروعٍ قائمٍ على حزب ومشروعٍ قائم على زعيم هائلٌ، كما سنرى لاحقاً.

يدعمُ الاقتداء الشعبوي بالأحزاب الجماهيرية اليسارية في الماضي مشروعاً مختلفاً جملةً وتفصيلاً. يحتلّ الزعيم مركز هذا المشروع البديل بدلاً من الأمير الجمعي عند غرامشي[1]. تنقسم الأهداف الإستراتيجية والمعيارية إلى سيناريوهين. في الشعبوية، تصبح الإستراتيجية تكتيكاً من أجل تدعيم انتصار تحالف المطالب الذي يسميه ويجسده الزعيم الذي يصبح "الوصي الرئيسي على مصالحها (الشعبوية في السلطة) والمحدد لها". ويصبح كذلك، كما هو متوقعٌ تماماً، نواةً لشبكة من الفساد والزبائن تُبرَّر عادةً باسم سلامة الدولة (*salus rei publicae*)[2]. وبالفعل، يتبيّن أنّه لا صلة للشعبوية بمحور اليمين–اليسار التقليدي الذي يميّز الديموقراطية الاجتماعية عن الديموقراطية الليبرالية. وبإعادة صياغة عبارة إدوارد بيرنشتاين (Eduard Bernstein)، يمكننا القول إنّ التكتيكات هي كل شيء، والهدف لا شيء. فضلاً عن ذلك يبدو حزبٌ منظم كالذي كان في ذهن غرامشي كأنّه عائقٌ بالنسبة إلى الشعبوية. يعتمد هذا الحزب على التنظيم، وهو ليس رخواً ولا مستعرضاً، وليس شاملاً شمولاً تامّاً لمختلف المقتضيات التي تجعل الشعب متعارضاً مع اللاشعب. من المثير للاهتمام ملاحظة أنّه في حين يوضح المنظرون ظهور الشعبوية باستخدام أفول الانقسامات الحزبية، يعتمد نجاح الشعبوية على قدرة زعيمها (أو زعيمتها) على استغلال "نزعة التيار السائد" تلك وتحويلها إلى ميدانٍ ملائمٍ لهويته

---

١ أناقش الفارق بين القاعدة المشخصنة للهيمنة والقاعدة الجماعية (التي أطلق عليها غرامشي الأمير "الجديد") في كتابي:

Urbinati, *Democracy Disfigured*, chap. 3.

2 O'Donnell, "Delegative Democracy," pp. 59–60.

(أو هويتها) ما بعد الحزبية. ينبغي ألّا تكون الديموقراطية الشعبوية غير سعيدةٍ بتكتلات الأحزاب وأفول الأحزاب المنظمة[1].

حزب جزء

الزعماء الشعبويون والأحزاب الشعبوية "يمثلون بصورةٍ عامة طرق فهم تسلطي للديموقراطية، لكنّهم في نهاية المطاف ليسوا ضدها، وتتمّ مساواتهم خطأً بالتشكيل الدكتاتوري"[2]. يكتب فينشلستاين أنّ الشعبوية بعد ١٩٤٥ "تحوّلت من أيديولوجيا وأسلوب حركة احتجاجية إلى سلطة نظام حكم": هذا ما حدث مع بيرون[3]. عند هذه النقطة، باتت أوجه تشابه الفاشية مع الشعبوية وأوجه اختلافها عنها ظاهرةً للعيان. فعلى غرار الفاشية، تصبح الشعبوية مؤثرةً بالفعل عندما تعبر من الأيديولوجيا إلى السلطة. ولكن خلافاً للفاشية لا يتمثّل هذا الانتقال في تغيير نظام الحكم أو في دكتاتورية، رغم أنّه قد يتمثّل في تغيير دستوري يقلّص سلطة البرلمان التشريعية ويزيد سلطة السلطة التنفيذية. على غرار الفاشية، تهتم الشعبوية أساساً بإعادة بناء وحدة الجماهير. وخلافاً للفاشية لا يكون الزعيم الذي يجسّد هذا الاهتمام أبداً فوق القانون بالكامل. يتجلى الحدّ غير الواضح بين الشعبوية والفاشية ليس في الفهم الكاريزمي للزعيم فحسب، بل كذلك في شكل الحزب. إذ إنّ هذا الشكل يمثّل بالفعل جانباً مثيراً للاهتمام من جوانب الشعبوية، إذ يجعلها غريبة الأطوار مقارنةً بديموقراطية الأحزاب على نحوٍ تكون فيه مشابهةً للفاشية وبعيدةً رغم ذلك تماماً عنها في الآن عينه. لا يزال أسلوبُ الشعبوية التسلطي ضمن شكل التمثيل الرمزي، وهذا التمثيل يستخدم الانتخابات ووسائل الإعلام كأدواتٍ لإبقاء القبول الشعبي حيّاً على الدوام. "ما يهم هو دائماً

١ على العكس من "حزب الحركة" (نموذجٌ تنتمي إليه الأحزاب الشعبوية)، يستند الحزب الجماهيري إلى تنظيم قوي وشكلٍ هيكلي ممأسس يحدّ سلطة الزعماء في حين يحتوي سلطتهم الشخصوية:
William J. Crotty, "A Perspective for the Comparative Analysis of Political Parties," *Comparative Political Studies* 3, no. 3 (1970): 267–296; Angelo Panebianco, *Modelli di partito: Organizzazione e potere nei partiti politici* (Bologna: Il Mulino, 1982).

2 Finchelstein, *From Fascism to Populism*, p. 6.

٣ المرجع نفسه.

اتساق الإرادات بين الحاكم والمحكوم"[1].

مأزق ميشيلس وكلّانية مصنوعة على الدوام

حاجج روبرت ميشيلس، في دراسته عن الأحزاب الاشتراكية المنشورة عام ١٩١١، في أنّ الديموقراطيين الذين يعملون في النظام البرلماني كانوا مضطرين إلى التخلي عن المثل الأعلى للديموقراطية المباشرة والسعي إلى تنظيم. لكنّ التنظيم سمح فحسب بالتنسيق عبر التقسيم بين العمل والزعامة؛ من دون هذه الأمور، سيكون أيّ برنامج سياسي في دولة حديثة مستحيلاً. أوضح ميشيلس أنّه لم يكن في وسع الديموقراطيين التملّص من هذا المأزق. التنظيم "هو سلاح الضعفاء في صراعهم مع الأقوياء"، والديموقراطية لا تستطيع الاستغناء عنه لكنّ التنظيم هو أيضاً بوابةٌ إلى البيروقراطية، وتركيز السلطة، وإضفاء الطابع الرأسي، أي إلى الأوليغاركية، وموت الديموقراطية[2]. تضع الديموقراطية الشعبوية نفسها في صميم هذا المأزق. فمن جانب، إنّها تلائم شكل الحركة أكثر من شكل الحزب، لأنّ تعبئة الشعب الدائمة تحتاج إلى أداة مرنة وطيّعة بما يكفي للتكيّف مع احتياجات الزعماء التكتيكية. ومن جانبٍ آخر، لا يمكنها تجنب أن تصبح حزباً، لأنّ الزعماء بحاجة إلى أداة مُهيكلة بما يكفي للسيطرة ولكن ليس إلى حدّ تقييد سلطتهم[3]. يوضح هذه النقطة شكلُ القطع المكافئ لحركة "بوديموس"، الأكثر ديموقراطية بين الحركات الشعبوية غير الحزبية كافة.

شكلّت "بوديموس" نفسها أساساً وفق منطقٍ "جذموري (rhizomatic)"، أفقي ومشبّك. فعلت ذلك لـ"موازنة" التنظيم بمناهضة التنظيم، وللتكيّف مع مقتضيات جمهور المتلقين، ولطمأنة أتباعها إلى أنّها استمراريةٌ بوسائل أخرى (الانتخابات) لأنماط ومبادئ حركة "المستنكرين": الإدارة الذاتية، وصنع القرار على أساس الإجماع، وغياب زعيم، والانفتاح. كانت البنية المناهضة للأحزاب التي اعتمدتها "بوديموس" ناجعةً لممارستها الإعلامية المكثّفة، لكنّها عرّضتها دائماً لمخاطر زعيمٍ

1 Pitkin, *Concept of Representation,* p. 108.

2 Michels, *Political Parties,* p. 61.

3 Roberts, "Populism, Political Mobilization," p. 140.

انتهى به المطاف إلى إنتاج ما أنتجته الأحزاب المنظمة القديمة: حركة رأسية بقائد منفرد قوي.

تكمن سخرية الأقدار في أنّه بينما قدّمت الأحزاب القديمة الطراز على الأقل إلى أعضائها وهْم أنها تتشارك مع الزعيم في تقرير خياراته والتأثير فيها، فإنّ حزب اللاحزب أو الحزب الحركة الذي تشكّله الشعبوية لا يقدّم إلى أعضائه أيّ وسيلة تقريباً لمساءلة السلطة[1]. سنعود إلى أوجه قصور التمثيل المباشر هذه في الفصل التالي. أمّا هنا، فيتعين علينا استقصاء ناحية أخرى تختلف فيها الشعبوية عن الفاشية والديموقراطية: شكل الحزب. سيتبع أنموذجي في هذا القسم رؤية إلمرت إريك شاتشنايدر (Elmer Eric Schattschneider) المتبصرة ومفادها أنّه "من الممكن وضع تمييز بين الديموقراطية والدكتاتورية على أفضل وجه من حيث سياسات الأحزاب"، وسأتبنى هذه الرؤية للمقارنة بين الشعبوية والديموقراطية[2].

حاججت في الفصل الأول في أنّ الشعبوية – رغم أنّها مناهضة للأحزاب بالمعنى الراديكالي – جاهزةٌ وعلى استعداد لتشكيل حزب مناهض لمؤسسة الحكم في مواجهة الأحزاب القائمة (التي تتهمها بأنها بعيدة عن الشعب). يبدو الحزب الشعبوي كأنّه تحالف حركات اجتماعية ويريد أن يخلق دائرةً انتخابية شاملة: الشعب "الخيّر" هو دائرته الانتخابية غير المنقسمة. وهذا يعني أنّ الزعيم الشعبوي (أو الزعيمة الشعبوية)، رغم أنّه قد لا يكون (أو أنّها قد لا تكون) شخصاً حزبياً بذاته (أو بذاتها) (وفي الواقع، غالباً ما ينتقد (أو تنتقد) "رجال الأحزاب")، يحتاج (أو تحتاج) إلى بنية حزب خاص به (أو بها) لإدارة حملته (أو حملتها) الانتخابية والفوز في نهاية المطاف[3]. كما أنّ الشعبويين ينتقدون الأحزاب بسبب طبيعتها المتحزبة حُكماً. في أعين الشعبوي،

---

١ يستفيد تحليلي لحركة "بوديموس" من دراسة ممتازة:
Lluis de Nadal Alsina, "From 'Horizontal' to 'Vertical': The Institutionalization of the Indignados Movement," delivered at the International Communications Association Annual Conference, Prague, May 2018.

2 Schattschneider, *Party Government,* p. 1.

٣ انظر:
Cas Mudde, "The Paradox of the Anti-party Party: Insights from the Extreme Right," *Party Politics* 2, no. 2 (1996): 265-276
(رغم أنّ الدراسة معنية بصورة رئيسية بالأحزاب الشعبوية اليمينة).

يقسم هذا التحزب الشعب إلى أجزاء، ما يثير مشكلات خطيرة على تطلع الزعيم إلى توحيد الجماهير (هذا التوحيد بطبيعة الحال شرط إنقاذ الشعب من مؤسسة الحكم). لكن سرعان ما تتعقد الأمور. فمن جانب، ليست علاقة الزعيم بالحزب مجرد علاقة الإستراتيجية بالوسيلة. ومن جانبٍ آخر، لا تمنع دعوات الزعيم المستمرة إلى الشعب الشعبويين من حقن العداوة في المجتمع، لأنّ المجتمع، في نهاية المطاف، ليس نظام حكم لزعيم واحدٍ وحزبٍ واحد. قد يقول أحدنا إنّ إخفاق الشعبوية في إنجاز خطتها هو ما ينقذُها (وبلَدها) من أن تصبح فاشيةً جديدة.

وبالفعل، تجلب الشعبوية تناقضاً كان يعود إلى الديموقراطية التمثيلية منذ نشوئها في القرن الثامن عشر. يتمثّل هذا التناقض في غياب الثقة بالأحزاب والارتياب بها بوصفها أمثلةً على الجهل الذي ينبغي علاجه أو التحيّز الذي ينبغي القضاء عليه. وبسبب افتراض أنّ مصلحةً عامة توحد "الديموس" بأسره، "تُحدث السياسة الحديثة مصادر قويةً وجديدة لمناهضة التحزب، متجذّرةً في فكرة أنّ في إمكان المجتمع برمته الإفلات من التحزب، أو بعبارةٍ أخرى: في إمكانه أن يتنوّر"[١]. لكنّ الشعبوية تحلّ مشكلة الانحياز بطريقة غير داخلية في سياسة الأحزاب وأنظمتها ولا متوافقة معها. ولا هي نسخةٌ طبق الأصل عن أسطورة عصر التنوير عن التغلب على "الدوكسا". في الواقع الشعبوية هي الاعتراف بأنّ السياسة هي مجرد "دوكسا". فمشروعها داخلي في عالم السياسة، وليس في المثالية السياسية. تكشف قضية التحزب مشكلات التعددية، وقيود السلطة التي تهاجم الشعبوية.

تكتب نانسي روزنبلوم عن الأحزاب كافةً في ظلّ "شبح الكلّانية": حقيقة الأمر أنّ الحكم التمثيلي ذاته ولِد باسم القضاء على الفئات كافة والتأكد من أنّ "حزباً واحداً فقط يمثّل الأمة أو الشعب"[٢]. يتصف حزبٌ شعبوي بما يُنسب إلى الأحزاب

1 Russell Muirhead, *The Promise of Party in a Polarized Age* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014), p. 26.

2 Rosenblum, *On the Side of the Angels*, p. 35;
النزعة الكلّانية المناهضة للحزبوية ليست حكراً على الفلاسفة الأفلاطونيين؛ إنها في الواقع "قوة سياسية حقيقية" تهدف إلى "اجتثاث التعددية". لنزعة مناهضة الحزبوية جذور مركبة، بعضها أرستقراطي بلا مواربة، وبعضها الآخر ديموقراطي بلا مواربة، وبعضها لا هذا ولا ذاك. كانت بداية الحكم التمثيلي باسم مناهضة النزعة الحزبوية.

كافة: النزوع إلى تعزيز تأييده بالرأي بهدف الحصول على أغلبية كبيرة، وهي أغلبية لن تكون في الحالة المثلى موضع شكٍّ وستدوم أطول مدة ممكنة (كان هذا مطمح الحزب الشيوعي الإيطالي مطلع سبعينيات القرن العشرين حينما عرض "التسوية التاريخية" كتحالف واسع بين القوى الشعبية كافة، من اليساريين إلى المسيحيين الديموقراطيين، من أجل المضيّ قُدماً نحو تحوّل اشتراكي لمجتمع ليبرالي بوسائل ديموقراطية وبموافقة انتخابية)[1]. أخيراً وليس آخراً، يحوّل شكل الحزب مواليه إلى داخليين ويجيز في النتيجة حركةً مناهضة لمؤسسة الحكم لتحقيق استقرار السلطة داخل مؤسسة حكم جديدة[2]. وفي النهاية، ليست رسالة الكلّانية هي ما يجعل حزباً شعبوياً مختلفاً عن الأحزاب الأخرى. فما يجعل الحزب الشعبوي فريداً في نوعه هو طريقة إدارته تلك الرسالة.

وكما سنرى، تخون الشعبوية المنطق التعددي لسياسة الأحزاب رغم أنّها لا تعلّق الحق في تكوين تنظيمات سياسية حالما تتولى السلطة، ورغم أنّها تعتمد على التعددية الاجتماعية (وتفترضها بالفعل). ففي حين أنّ الفاشية هي شعبوية تصبح دكتاتورية، يبدو أنّ الشعبوية في الديموقراطية التمثيلية قادرةٌ على تعزيز إجماع كبير، حتى دون تشكيك في الانتخابات، ودون تدشين نظام حكم غير دستوري[3]. إذاً، الكلّانية مشروعٌ دائم لكنّها ليست مرسّخةً في القانون. يجعلنا الطابع الثنائي الحكم للديموقراطية نعترف بفرادة الشعبوية بالصلة مع كلٍّ من الفاشية والديموقراطية.

يظلّ نزوع الشعبوية نحو الكلّانية ضمن ميدان الرأي. فهي تتجلى كدعاية دؤوبة تبقي الشعب معباً حول القضايا التي يختار الزعيم التشديد عليها، وتبقيه غاضباً من

١ قال إنريكو بيرلينغوير، وهو الأمين العام للحزب الشيوعي الإيطالي، بعد بضعة أسابيع من الانقلاب على حكومة سلفادور أليندي الاشتراكية المنتخبة: "لم يكن لأغلبية انتخابية أن تكون كافية بذاتها لتشكيل حكومة منذورة للبقاء ومقاومة العداء المباشر لـ٤٩٪ المتبقية". انظر ترجمتي كتاب:
Enrico Berlinguer, *Governo di unità democratica e compromesso storico: Discorsi 1969–1976,* ed. Gustavo Tomsic (Rome: Sarmi, 1976), p. 110.
قدّم فيدريكو مانشيني باكراً (بنيّات سجالية) في تقريره عن إيطاليا، وذلك في مؤتمر كلية لندن ١٩٦٧ حول الشعبوية، قراءةً لمشروع الحزب الشيوعي الإيطالي ذي النزعة المهيمنة؛ انظر:
Berlin, "To Define Populism," p. 160.

2 Roberts, "Populism, Political Mobilization," p. 148.

3 Finchelstein, *From Fascism to Populism,* pp. 23–24.

الرسالة التآمرية للنخب المناهضة للشعبوية. كما أنّها تضع الزعيم وحزب الزعيم في حملة انتخابية يومية. لا تستقر الكلّانية أبداً داخل المؤسسات، أو عبرها، ويتطلب الحزبُ الشعبوي فقدان الاستقرار هذا بغرض تفتيت لا مبالاة الشعب وإلغاء التعبئة التي تأتي من قلة اكتراثهم[١]. قد توسّع كلّانية الرأي هذه استقرار مؤسسات الدولة واستقلالها، لكنّها لا تغيّر النسق المؤسسي القائم فعلاً إلى حدّ تدشينها أنظمة حكم دكتاتورية، "مناصرة للحزب الواحد". إذاً، الشعبوية لا تستنسخ "حزب الفضيلة" الجامع والشامل، لأنّها تثير إرادة الشعب العامة لا مجرد رأيه. في هذه الحالة، لا يكون كافياً أن يتحدث الحزب تماشياً مع هذه الإرادة (صاحب السيادة) "بوصفه" الشعب، فمن الضروري التأكّد من أنّه الصوت الوحيد للشعب[٢]. وهذا ما لا تفعله الشعبوية، ما يجعلها مختلفةً عن الفاشية (أو بالفعل عن أيّ نظام حكم شمولي).

غير أنّ حزباً شعبوياً يختلف أيضاً عن حزبٍ أيديولوجي منظم في ديموقراطية أحزاب. كما أنّ حزباً شعبوياً في السلطة يختلف عن حزب أغلبيةٍ في ديموقراطية أحزاب لأنّه يتّسم خلافاً لحزب أغلبية برغبة محتدمة في الكلّانية وبمنظمة حزب سائبة. في الديموقراطية التمثيلية، لا تأخذ الأحزاب التعددية السياسية كحالة أمر واقع فحسب؛ إنّها لا ترى وجود حزبين أو أكثر مجرد حقيقة تجريبية، أو أفضلية ثانية. وبدلاً من ذلك، تخلق بيئةً معيارية، وتعمل داخلها، تعددية على المستوى البنيوي لأنّها تفترض (كما يفترض جميع فاعليها الحزبيين) أنّ الأغلبيات كافة محددة المدة، وفي النتيجة نسبية. وهي مواليةٌ لسياسة الأحزاب، و"حدود" الأحزاب هي شرط كلٍّ من التعددية والتحزب. تعيّن التعددية والتحديد كلا طابعي سياسة الأحزاب واحتواء كلّانية الأحزاب في ديموقراطية الأحزاب. وهذا السبب في أنّ حزبيتها على المستوى البنيوي لا تشبه ديموقراطيةً شعبوية[٣]. هذا التخصيص

١ هذا مناقض للأحزاب الشمولية التي كتبت أرندت أنّ "حاجتها إلى النشاط انتقالية"، لأنّ وجود الشعب بعد انتصارها يجب أن يكون تحت السيطرة، كما أنه يثبت فعلياً غياب ضرورته. وفق أرندت، تتلاءم السياسة بوصفها إدارةً مع الحزب الشمولي في السلطة أفضل مما تتلاءم مع التعبئة الاجتماعية:

Arendt, *Origins of Totalitarianism*, p. 315.

2 C. B. Macpherson, *The Real World of Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 1965), pp. 20–27.

٣ وضعت أرندت التعارض بين "الحركة" و"الحزب" في أصل الأحزاب الشمولية التي "أطلقت

المعياري مهمٌ لفهم الشعبوية بوصفها حزب حركة يهدف إلى الوصول إلى السلطة، وليس لمجرد تعبئة المعارضة. وهو مهمٌ أيضاً كوسيلة لفك ترميز الجدلية الداخلية (وهي في الواقع توتر) في النظرية والممارسة الشعبويتين بين مقاربةٍ عضويةٍ غير ليبرالية للسياسة (كلّانية) ومقاربةٍ تنازعيةٍ وليبرالية على نحوٍ حاسم (التنافس على نتيجةٍ كلّانية).

الكلّانية والتنازعية والهيمنة

إنّ نظام الأحزاب، وليست الأحزاب في ذاتها، هو ما يحدد طبيعة ديموقراطية الأحزاب ويناضل كذلك لمصلحة الحرية السياسية والديموقراطية التمثيلية[1]. حزبٌ يتقبل نفسه كواحد من أطرافٍ أخرى لا يريد التخلص منها (رغم أنّه يهدف إلى امتلاك أغلبية) ويتشارك الساحة السياسية عينها مع أحزابٍ أخرى، مسنداً هويته إلى تنافسه معها... هو حزبٌ أسقط طموح الكلّانية. لقد تخلى عن فكرة أنّه الحزب الخيّر الوحيد الجدير بالاعتبار. يقع حزبٌ كهذا على الحافة الخارجية لظلّ الكلّانية. وهذا هو ما يمنح قيمةً إيجابية للتحزب.

وكما يبيّن جوناثان وايت (Jonathan White) وليا يوبي (Lea Ypi)، يقع التحزب في تقاطع طريقين متعاكسين. يقوده الطريق الأول إلى توسيع الميدان واكتسابه قدر الإمكان، ويقوده الثاني إلى إيقاف التوسّع في مكانٍ ما، لأنّه (من أجل المحافظة على التحزب) بحاجةٍ إلى الإبقاء على الحزبية أو التحيّز ولا يمكن أبداً أن يصبح (أو حتى أن

على نفسها تسمية 'حركات'" بهدف التشديد أيضاً على "عمق عدم ثقتها بالأحزاب كافةً" وبالبرلمان بوصفه موطن الأحزاب:

Arendt, *Origins of Totalitarianism,* p. 251.

١ "تعتمد الديموقراطية الحديثة اعتماداً مباشراً على الأحزاب السياسية التي تتعاظم أهميتها مع ازدياد تحقق المبدأ الديموقراطي في الممارسة":

Kelsen, *Essence and Value of Democracy,* p. 38.

والديموقراطية بوصفها "غير قابلة للتصور" من دون الأحزاب نُظر إليها في:

Schattschneider, *Party Government,* p. 1037;

بالنسبة إلى نظام الأحزاب بوصفه أكثر من الواقع التجريبي للأحزاب ومختلفاً عنها، انظر أيضاً:

Hofstadter, *Idea of a Party System,* chap. 1; and Rosenblum, *On the Side of the Angels,* pp. 1–21.

يرغب في أن يصبح) متماهياً مع الكل، أو مع الإرادة العامة، أو المصلحة العامة للشعب أو البلد[1]. تفسّر الرؤية الحزبية السياسة وفقاً لمبادئ الإرادة العامة: هي لا تحتل تلك الإرادة العامة، ولا تصبح متطابقةً معها[2]. رأي المواطنين السياسي، واعياً لانحيازه، في ديموقراطيةٍ من الديموقراطيات هو احتفالٌ بكلٍّ من الالتزام بحزب (كمناضل أو مصوّت) واحتواءٌ ذاتي. إنّه احتفال بالتعنت في التمسك بمُثلٍ عليا أساسية، واستعدادٌ لقبول مناصري أفكارٍ أخرى ومناقشتهم. هذه ليست لوحةً مثالية لكنّها لوحةٌ تصوِّر تضحية. يتحدث وايت ويوني عن الصداقة (*amicitia*) بالمعنى الكلاسيكي، وتعني شعور الجمهورية عينه (*idem sentire de republicā*)، لأنّه ما من محازب على استعدادٍ بالفعل ليصبح محازباً لوجهة نظرٍ معارضة، كما يعلم المحازبون أنّه يتعيّن عليهم تحمّل كلٍّ من شرطهم المحدود ووجودِ وجهة نظر معارضة[3].

هذا الأمر يعني أنّ التحزب مخصصٌ بنيوياً لعادة ذهنية تعددية وبيئة تعددية. سيقول أحدهم إنّ هذا يجعل الروح التحزبية مستحضَراً مقوياً للسياسة، ومحفّزاً على التأمل النقدي، وهما أمران لا غنى عنهما للمحاكمة السياسية ولصنع الآراء[4]. للتحزب وظيفة معيارية في السياسة الديموقراطية، ما دام الوقوف بجانب طرفٍ دون أطرافٍ أخرى هو شرط جعل تغييرٍ سياسي ممكناً، وشرط إغناء معارفنا. إذاً، يساعد التحزبُ كفاءتنا المعرفية، بدلاً من التعتيم عليها، في أن تبقى مركّزةً على الهدف، ومركّزةً على ما هو منشود، وقادرةً على التصحيح الذاتي. أخيراً التحزب مؤشرٌ على الحرية السياسية وعلى التعددية، لأنّه يحيا من التنازعية، ويحدِثها. إنّه شرطٌ مُعدٌّ لاحتواء النزوع إلى الاحتكار الذي يوجد في السلطة السياسية[5]. وفي النهاية، يحقق التحزب استقرار المجتمعات الديموقراطية، لأنّه يتخلص من الحقيقة المطلقة التي يميل أيّ إيمانٍ أو ولاءٍ إلى خلقها. وتعددية وجهات النظر الحزبية هي المستحضر

1 White and Ypi, *Meaning of Partisanship*, pp. 26–27.

2 Muirhead, *Promise of Party*, pp. 72–79.

3 White and Ypi, *Meaning of Partisanship*, pp. 36–37.

٤ المرجع نفسه، ص. ٨٧–٩٥.

٥ أتوافق مع سارتوري في أنه لا مناسبة في إطلاق صفة الانحياز على كل ما يفيد سياسة التحشيد، مثلما اقترحت أجيال من المنظرين السياسيين:
Theory of Democracy Revisited, p. 146.

المقوي الذي يحتوي التحزب المفرط ويتجنب في الآن عينه خطر الاحتكار، وهما دربان متعاكسان في إمكانهما جعل الأحزاب "تخرج من السباق"[1]. يضخ التحزب معنى النسبية البراغماتية في فتوحاتنا ومعتقداتنا ويقينياتنا، لكنّه يفعل ذلك دون أن يجعلنا لا مبالين أو متهكمين أو غير مكترثين. وكما كتب يوهان كاسبار بلونتشلي (Johan Caspar Bluntschli)، في ما يمكن اعتباره أول دفاع مقنع عن الأحزاب السياسية، إنّها "تظهر في دولة حيث الحياة السياسية حرة. لا تعجز الأحزاب عن الظهور إلا في بلد يسود فيه عدم الاكتراث بالشؤون العامة"[2].

من المثير للاهتمام التفكّر في حقيقة أنّ مصطلحات "حزب" و"تحزب" و"مشاركة" لا تمتلك الجذر اللاتيني الاشتقاقي عينه فحسب، لكنّها تملك بطريقة ما المعنى عينه. يشير كلٌّ من مصطلحي "تحيّز" و"مشاركة" إلى نمط فعلٍ يستلزم دخول المجال العام وفي النتيجة احتلال حيز خاص ومحدد. السياسة والنزاع، السياسة والفضائل الإنجازية، السياسة والتحديد، السياسة وتوزيع السلطة، جميعها تحدد ميدان العدالة وآفاق النظام المؤسسي في ديموقراطية الأحزاب الحديثة. في الجمهوريات القديمة، كانت السياسات الحزبية حقيقةً ومصدراً للقلق في آن. وغالباً ما كانت تماهى بالتحالفات الفئوية وتُعتبر ضارّةً، لأنّه ما من نظام مؤسسي كان قادراً حقاً على ترويضها وتحييدها بالكامل، حتى في دستورٍ مختلط. كانت السياسة فناً متكلفاً لاحتواء وتحجيم الفئات، لأنّ المجموعات الاجتماعية كانت منخرطةً انخراطاً مباشراً في إدارة المؤسسات. لم يعرف القدماء الفارق بين الفئة والحزب، ربما لأنهم لم يستخدموا الانتخابات التي كانت ستمأسس التنافس السياسي وتتطلب قواعد مكتوبةً للعبة، فضلاً عن دستورٍ ناتجٍ عن ميثاقٍ بين الأحزاب لكنّه غير خاضعٍ للمجموعات الاجتماعية[3].

---

1 Sartori, *Parties and Party Systems,* p. 65.

2 Bluntschli, "What Is a Political Party?," p. 75.

٣ انظر:

Ignazi, *Party and Democracy,* chap. 1.

يكتب بوبيو أنّ الدساتير الديموقراطية كافة تستند إلى ميثاق لأنّ من صنعها هم عينهم الأبطال (تنتخبهم الجمعيات لهذه الغاية) الذين ليسوا فاعلين أحاديي الفكر، بل إنهم ممثلون حزبيون، وتعكس أفكارهم عن المجتمع تباينات في الرؤى والمصالح:

Norberto Bobbio, "Origine e caratteri della Costituzione," in *Dal fascismo alla democrazia: I*

لكن من الغريب أن نلاحظ أنّ معنيي التحزب والمشاركة شرعا في التباين عندما استطاع المجتمع (بفضل الانتخابات) – أقلّه نظرياً – تحمّل الحزبية كنمط من المشاركة دونما خطر كبير على استقراره. تحيا الديموقراطيات الانتخابية الحديثة من التنافس الحزبي، لكنّها تسعى إلى تمثيل نفسها باعتبارها توافقية بدلاً من اعتبارها منكوبةً بالصراعات، وباعتبارها معرفيةً ومحايدة بدلاً من اجتهادية وحزبية. استغرق قبول الأحزاب والتحزب في هذا الإطار التنويري للعقل السياسي وقتاً. حتى في أيامنا، تعترض الديموقراطيات عواطفُ قويةٌ مناهضةٌ للحزبوية حينما تنزع نحو الشعبوية وحينما تعتنق طموحاتٍ معرفية[1]. ورغم أنّه ليس في وسع أيّ مواطنٍ ديموقراطي تجنب التفكّر التحزبي، فإنّ المنظرين يقدمون افتراضاً معيارياً مفاده أنّه يتعين على السياسة الجيدة التغلب على "التحيّزات" (التي تتماثل أيضاً مع التفكّر التحزبي) وتغدو نمطاً من الفعل، يهتم فحسب بالحلول التقنية للمشكلات التي يُفترض أنّها تتطلب تنوعاً معرفياً وآراءً زاخرة بالمعلومات (يُفترض أن تكون في المقابل متاحةً لجميع المواطنين). تعاني الديموقراطية التمثيلية من تناذر الطموح إلى أن تكون شيئاً آخر. إنّها تسعى إلى وضعٍ يتماهى (على نحوٍ غير مطابقٍ للعصر) بالديموقراطية المباشرة وما دعاه جان جاك روسو "الإرادة العامة": صوتٌ يمكن أن يتحدث إلى كلّ مواطنٍ مسبقاً بلغة الأفكار البسيطة والواضحة، بغير مصالح وأطراف مختلطة. وكما اقترحت في الفصل الأول، مناهضة الحزبوية هي إغراءٌ دائم في ديموقراطية الأحزاب. كما أنّها بمكانة الأكسجين الذي تستنشقه الشعبوية التي تتنامى بنسبة تعادل انحدار السياسة الحزبية، ومع اجتذاب أسطورة الشعب غير المجزأ لدعم كلٍّ من اليسار واليمين[2]. الأحزاب مسؤولةٌ عن هذا التمرد عليها لأنّها تنغمس بمرور الزمن في "خطيئتين"

---

regimi, le ideologie, le figure e le culture politiche, ed. Michelangelo Bovero (Milano: Baldini and Castoldi, 1997), pp. 165–166.

قد يقول قائل إنّ التحزب تأسيسي للاتفاق المكتوب الذي تطلق عليه تسمية "الدستور".

١ أناقش هذه الأحجية وهذه المتاخمة بين حكم العارف والتكنوقراطية وبين الشعبوية في كتابي:
Urbinati, *Democracy Disfigured.*

٢ تفيد عبارة "الأغلبية الصامتة" كأداة مفيدة للمقاولين الشعبويين:
Rovira Kaltwasser, "Explaining the Emergence of Populism," p. 199.
وبالفعل، تتضمن طريقة تحييد الشعبوية في نظر بعض المنظّرين تخفيف السياسة الحزبية وتوسيع وكالات القرار الحيادية، حيث يحتل الحكم النزيه مكان تنافس الأصوات:
Rosanvallon, *La contre-démocratie,* pp. 15–21.

تصبحان مهلكتين: إمّا أنّها تضفي طابعاً متطرفاً على مواليها المتحيّزين وإما أنّها تقوم بتسوية تبايناتها في محاولة لاقتناص الأصوات. إذاً، مع مرور الزمن، يبدو أنّه سيكون صعباً عليها تجنب "أمرين أحلاهما مرٌّ: التفسخ (تداعي الكل) والإجماعية (unanimism)، حيث يبتلع الكل الأجزاء)"[1]. "الخطيئتان" شكلان متطرفان لمسار جيد للعمل. السعي إلى الالتقاء مع الأحزاب الأخرى في بعض الأحيان هو علامةٌ على اهتمام بالمصلحة العامة، ويفيد تعزيز التحزب أحياناً في احتواء شهية زعماء الأحزاب للتحالفات والحكم. "لا تبقى الأحزاب بأمانٍ في مسارها إلّا حين يكون في مقدورها موازنة التحزب والحكم المحايد، والولاء للحزب والولاء للدولة، ومصلحة الحزب والمصلحة العامة"[٢].

بمعنىً ما، تستفيد الشعبوية من عجز نظام الأحزاب عن ممارسة فضيلة الموازنة. إنّها تمثّل موجة مناهضة الحزبوية كوجهة نظرٍ لا ترتاح أبداً بالكامل لممارسة ومنظور وذهنية وعادة أن تكون حزباً من بين أحزابٍ أخرى، التي تكمن وراء ديموقراطية الأحزاب. إنّها تشاطر حزب الحزب الواحد (من الناحية التقنية، الحزب الشامل) طموح تمثيل الجزء "الخيّر" من الشعب فحسب (الأكثرية، أو العامة، أو الخارجيين). ويبدو أنّ هذا الأمر يبرر زعمها أنّها تستحق فترةً في السلطة أطول من التي تجيزها الدورة الانتخابية. صحيح أنّ أنظمة الحكم الشعبوية لا تلغي الانتخابات، وأنّها تقبل المجازفة بأن تُخلع، وأنّها تفضل تحقيق كلّانيتها في ميدان الرأي فحسب، بدلاً من ميدان المؤسسات، لكنّ عادتها هي تعبئة جمهور المتلقين دائماً لتعزيز دعمه لها كأنّها حزب حزبٍ واحد. أكرر القول: يكمن الفارق بين حزبٍ شعبوي وشامل في منهجيهما لتحقيق الهدف الذي يرغب كلاهما فيه. إذ إنّ الأول يستخدم المحاباة والفساد للاحتفاظ بدعم جمهور المتلقين له وتوسيع هذا الدعم في نهاية المطاف، في حين يمضي الثاني، وهو لا يقلّ فساداً، مباشرة إلى القمع ويستخدم إكراه الدولة المباشر لكبح الحرية السياسية وتقويض التعددية الحزبية. هذا السبب في أنّ مسألة الأحزاب هي موضع آخر نرى فيه الحدود غير الواضحة بين الشعبوية والفاشية، وبين

1 Sartori, *Parties and Party Systems*, p. 65.

٢ المرجع نفسه.

الشعبوية وديموقراطية الأحزاب.

لقد أوضح لاكلاو أنّ الانتقال إلى تجميع المجموعات حول شخص الزعيم الشعبوي لا يتزامن مع صنع عمومية الشعب، أو حتى السعي إليها. يبقى شيءٌ ما خارجياً عن مشروع الهيمنة في أن يصبح الحزب هو الشعب الحقيقي. وكما يصرح لاكلاو: "هذا التجميع يفترض مسبقاً عدم تناظر أساسياً بين الجماعة بوصفها كلاً (البوبولوس) والمستضعفين (العامة)... وفي تلوث شمولية البوبولوس بانحياز العامة تكمن خصوصية 'الشعب' بوصفه فاعلاً تاريخياً"[1].

يحاول الاشتراكيون وكذلك الليبراليون صنع "تجمعات المطالب الاجتماعية" الخاصة بهم لكنهم يتظاهرون بأنّ مشاريعهم تتطابق مع عمومية الشعب أو تحيل عليها. يتظاهرون بجعل المساواة والحرية باراديغمَي سياسة خلاصية وجامعة. ويتحدثون باسم جميع المواطنين والمصلحة العامة. لكنّنا لا نستطيع أبداً، وفقاً للاكلاو، التغلب في السياسة على ميدان الأيديولوجيا. وعلى هذا، حتى حينما تدّعي الأحزاب أنّها تتحدث باسم مُثل عليا خلاصية، هي تستخدم في الواقع تلك الأفكار لتجميع بعض المطالب وإسقاط مطالب أخرى. إنّها تفعل خفيةً ما تفعله الشعبوية علانيةً. الشعبوية سياسةٌ في أفضل أحوالها، وتتمثّل في الاعتراف بأنّ السياسات كافة متحيّزةٌ وكلّانية في آن معاً. يزعم الليبراليون والاشتراكيون والشعبويون العمومية من داخل منظورٍ متحيّز. لكنّ الشعبويين وحدهم يدركونها إدراكاً تاماً، ويتابعونها بوعي عندما يميّزون بين مؤسسة الحكم والشعب خارجها؛ الشعبويون وحدهم يفهمون ويمارسون "الانحياز الشامل" أو يجعلون الشعب في جزءٍ تأسيسي يرفض التحدث باسم الكل عندما يجعل نفسه "جزءاً هو الكل"[2].

يجعل لاكلاو حالة حاجتنا إلى فهم السياسة ظاهرةً لها علاقةٌ بـالأجزاء أو الانحياز، وليس بالكل أو العمومية (التي تظلّ دائماً اعتباراً). لم يكن الشعبويون ليختلفوا مع شومبيتر الذي عرض حجةً لعلها الأقوى ضد ميتافيزيقيا الإرادة العامة، وضد أيديولوجيا الديموقراطية، باسم الزعامة التسلطية القيصرية والاستفتائية التي تتوجها

1 Laclau, *On Populist Reason*, p. 224.

٢ المرجع نفسه، ص. ٢٢٥.

الانتخابات. كذلك، سيكونون متفقين تماماً مع مفهوم شومبيتر عن الصراع السياسي بوصفه تنازعاً بين الزعماء المتعارضين (وبين الأحزاب بوصفها أدواتهم) للسيطرة على الدولة. يشترك كلٌّ من الديموقراطيين والشعبويين الأدنويين في نزعة الأغلبوية، لأنّ كلا الطرفين يجعل الديموقراطية أساساً قضية انتصار الأغلبية. ستكون النزعة الإجرائية هي الهيكل العظمي، وستكون الشعبوية هي النسيج العضلي[١].

لكن إذا كانت الكلّانية (مجرد) إستراتيجية للفوز في منافسة، فكيف يمكننا القول إنّ الشعبوية تنتمي إلى تقليد أسطورة الحزب الواحد ومعارضة نظام الأحزاب؟ كيف يمكن أن تكون ثمرة مفهومٍ للحكم الشعبي يقوم على فكرة هيئة مشتركة إجماعية - الشعب أو الإرادة العامة - يرى أنّها ينبغي ألّا تكون مجزأةً إلى مصالح منظمة وانقسامات حزبية؟ كيف يمكن نسب دافع كلّاني إلى الشعبوية، نظراً إلى أنّها تنمو كحركة تحزبية راديكالية، لدرجة أنّ بعضَ المفكرين يزعمون أنّها داخليةٌ بالولادة بالنسبة إلى باراديغم الصديق-العدو عند شميت ويؤطرونها بصفتها نزاعيةً أساساً؟ هذه الأفكار - عن الشعبوية بوصفها نزاعيةً راديكالية أو تعبيراً عن مفهوم راديكالي عن الديموقراطية - هي الموضوعة الجوهرية في دفاع شانتال موف عن الشعبوية. كما أنّها جوهر نوع يساري من الشعبوية، كما في حالتي "بوديموس" وجان لوك ميلانشون (المرشح الرئاسي الفرنسي عام ٢٠١٧).

ترى موف أنّ الثنائية بين مؤسسة الحكم والشعب أمرٌ يعيد إحياء السياسة من داخل المجتمعات الديموقراطية. وتقترح أنّ الأحزاب التقليدية، من اليمين إلى اليسار، مالت تدريجياً إلى التودد إلى الوسط فتقلّص بذلك تنوعها[٢]. تتسق قراءتها مع قراءة بيتر ماير، ومع قراءة آخرين انتقدوا إضفاء طابع احتكاري على سياسة الأحزاب. وفق هذه القراءات، ستضع الشعبوية في واقع الأمر حدّاً للمعاناة الطويلة لديموقراطية الأحزاب.

١ في الواقع، لا تتصل مرارة المنظرين الشعبويين بالليبرالية التي هي في نهاية المطاف نظرية نزاع، بل تتصل بما هو "أخلاقي" بوصفه تصوراً تداولياً معيارياً للديموقراطية؛ قد نقول إنّ "النموذج النزاعي" للديموقراطية (الذي تستخدمه شانتال موف كأساسٍ لنظرية الديموقراطية الشعبوية) يأتي من تطويرٍ من داخل الديموقراطية لدى شومبيتر؛ انظر:
Chantal Mouffe, *Democratic Paradox* (London: Verso, 2000).

٢ حول مفهوم موف للديموقراطية النزاعية، والتقييم الإيجابي لوجود وبقاء آفاق متنوعة وتنازعية في الحلبة السياسية، انظر ص. ٨٠-١٧٠ من كتابها المذكور في الهامش السابق.

فالأخيرة شرعت في التآكل قبل ظهور الشعبوية بكثير، في اللحظة التي توقّف فيها (في تحليل أوتو كيركهايمر Otto Kircheimer) التنافس الانتخابي عن تصور التناوب كهدف، لمصلحة هدف إحراز اندماج اجتماعي لكافة الأحزاب، ما جعل الأحزاب غير مهتمةٍ بالبرامج وجعلها تهتم بتوسيعٍ دوائرها الانتخابية والتضحية بمناضليها الأساسيين. حقيقة الأمر أنّ نوع الحزب الذي عرّفه كيركهايمر بوصفه حزباً جامعاً هو حزبٌ يمتاز به نظام الأحزاب الحديث، سواءٌ تجلى كحزبٍ فاشي أم جماهيري أم شعبوي حالياً[1]. الأحزاب الاحتكارية هي أحزابٌ بعضوية حزبيةٍ ضئيلة وجمهور ناخبين ضخم متغير سريع الزوال ولُقّن على التفكير في أنّ سياسةً الأحزاب ضارة. يبدو أنّ منطق الانتخابات يحتوي داخله نزوع تدمير الأحزاب، لأنّ الانتصار الانتخابي يحثّ المتنافسين كافة على توسيع نطاق قبولهم بدلاً من الحفاظ على خصوصيتهم. إذا تُركت الديموقراطية الانتخابية من غير ضوابط، فسينتهي بها المطاف تماماً كسوقٍ حرة إلى تشجيع مكافئٍ سياسي للاحتكار، و"إضفاء طابع احتكاري" يمثّل نهاية سياسة الأحزاب[2]. تعتقدُ موف بحصافة أنّه لا يمكن إحياء الإجراءات الديموقراطية إلا إذا استخدمناها كما يُفترض بها أن تستخدم، أي كقواعد تسمح للمجموعات السياسية بالتصادم والتصرف إستراتيجياً، بهدف التوصل إلى تسوياتٍ بين وجهات نظرها غير القابلة للاختزال وفوزها في نهاية المطاف بلعبة الأصوات. منطق سياسة الأحزاب الذي لم تعد الأحزاب المتكتّلة على نحوٍ احتكاري ترغب في قبوله هو منطق "نحن" مقابل "هم"[3].

تقبل موف تأويل شومبيتر للديموقراطية الذي يعتبرها منهجاً لتنظيم التنافس. لكنّها لا تعتنق فكرة أنّ الإجراءات شرطٌ معياري للديموقراطية (المقدمة المنطقية للحرية السياسية المتساوية)، فهي تعتبرها عوضاً عن ذلك أدوات للإبقاء على التنازعية حيةً. قد يقول أحدهم إنّ الشعبوية، في استدلال موف، تؤدّي دوراً معيارياً: إنّها تفيد كمستحضرٍ مقوٍّ يعيد إحياء الممارسة المعتادة لمعارضة الأغلبية التي تغدو أقلّ

1 Kirchheimer, "Western European Party Systems."

٢ حول منطق التجمع الاحتكاري، انظر:
Richard S. Katz and Peter Mair, "Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party," *Party Politics* 1, no. 1 (1995): 2–28.

3 Mouffe, "'End of Politics,'" pp. 50–56.

قليلاً من تداولٍ توافقي التوجه للأفكار عينها بتباينات معلنة محدودة. الاختيار بين مرشحين يتسابقان كيميني وكيساري يماثل فعلياً الاختيار بين كوكاكولا وبيبسي، كما تكتب موف[١]. لكن في قراءة موف، تماماً كما في قراءة شومبيتر، تبدو التنازعية – وليس الديموقراطية – هي الخير. إنّ حجة أنّ النزاعات بين "نحن" و"هم" هي حجةٌ تأسيسيةٌ في السياسة، "بغضّ النظر عن كيفية معالجتها، وهي حجةٌ ناقصة ويغيب عنها كامل معنى الهندسة السياسية. المهم في الأمر كيفية توجيه النزاع، وبالفعل المعالجة هي التي تصنع الفارق"[٢].

إنّ تأويل موف للأفكار السياسية المتشعبة كأدوات للخصوم الديموقراطيين يعارض بها كل طرف الآخر، أو كانقسام بين "نحن" و"هم"، يجعل قواعد اللعبة وظيفيةً محضاً. لكن نظراً إلى افتراضها أنّ الإجراءات تشبه أشكالاً فارغة، من الواضح أنّ هذا الانقسام يعتمد على مبادئ إجرائية خارجية تساعدنا في تحديد "نحن" و"هم". وعلى نحوٍ أكثر تحديداً، "نحن" و"هم" ليسا نتاج قواعد اللعبة، بل إنّ قواعد اللعبة تكشفهما فحسب، رغم أنّ موف، على غرار لاكلاو، تصرّ على أنّ التنازعية تستلزم مفهوماً عن الهيمنة بوصفه تعبيراً محفوفاً بالمخاطر. إن لم يكن هنالك شيءٌ قبل الثنائية، فهذا يعني أنّها قائمةٌ أساساً على مهارة الزعيم ومثقفيه الخطابية. إنّها أداةٌ من صنع الإنسان تعتمد أساساً على الإرادوية وتحصل على شرعيةٍ رسمية من الانتخابات. ورغم أنّ لاكلاو وموف يستندان إلى مفهوم غرامشي عن الهيمنة، فإنّ غرامشي لم يكن ليتفق معهما على أنّ الانتصار يفرض قيمة مشروع هيمنة ما. في الواقع، كانت نسبويتهما التي ترقى إلى سياسة لا مبدئية (رغم عاطفيتها) الهدف الرئيسي لنقد غرامشي الموجّه إلى الفاشية. فضلاً عن ذلك، كما يكتب ماريو ترونتي (Mario Tronti) عندما يعلّق على كتاب لاكلاو عن الشعبوية، لم يستعض غرامشي في نهاية المطاف عن الطبقة بشعبية وطنية، لكنّه كيّفها بالأحرى مع نمط من أنماط النزاع السياسي أصبح قائماً بنيوياً على القبول. لم تكن الشعبية الوطنية عند غرامشي شعبويةً، ولم تتجاوز الانقسام بين اليسار

١ سطر موف موجود في:
Errejón and Mouffe, *Podemos,* p. 64. 101. Sartori, *Parties and Party Systems,* p. 49.

2 Sartori, *Parties and Party Systems,* p. 49.

واليمين، لأنّها كانت لا تزال قائمةً على أساس طبقي (شعبه "حظي بمعنىً في حزب، ومن أجل الحزب الذي وصف نفسه بأنّه الطبقة العاملة")[1]. وعلى خطى ترونتي، أقترح أنّ الشعبوية تنمو عندما تأفل الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية أو اليسارية التقليدية. الشعبوية هي علامة أفولها، علامة الساحة التي تركها خاليةً موتُ اليسار القائم على أساسٍ طبقي.

وفقاً لغرامشي، مثّل بينيتو موسوليني النسخة الشعبوية لانحطاط الأمير الجمعي (الحزب) إلى عقائدية مستبدة. لم يكن مشروع موسوليني مشروع هيمنةٍ بل مشروعاً استبدادياً[2]. كانت الحركة الفاشية مخلوق موسوليني الشخصي؛ لقد اختلق أيديولوجيا شُيّدت بالكامل لمشروعه في السلطة وكانت أداةً فعّالة فيه، بقرارٍ مسبقٍ (*ex arbitrium*) إذاً، ومن دون أيّ فلسفة أو معايير أو مُثلٍ عليا تسوّغها. لم يكن لها في الواقع هدفٌ سوى السلطة. تمثّل مشروع موسوليني الشعبوي في ربط مطالب الشعب شتى وأساليب السخط معاً بحكمٍ ليبرالي. نجح في استقطاب الآراء وتعبئة أعداد هائلة من الناس في مواجهة المؤسسات والمعايير المعتمدة باسم تمثيلٍ أكثر صحةً للشعب صاحب السيادة، وهذا يعني تمثيله الخاص به بوصفه تجسيداً لذلك الشعب. لم يخفق غرامشي في ملاحظة إعجاب موسوليني بغوستاف لوبون (Gustave Le Bon)[3].

---

١ ربما يكون مثيراً للاهتمام أن نرى كيف يربط ترونتي بين نمو الشعبوية وأفول الأحزاب اليسارية في إيطاليا:

> عندما يتم التخلي عن تحديد الخصائص - مثلما حدث قبل بضع سنوات من حل الحزب الشيوعي الإيطالي، فعلياً في المدة التي تلت موت إنريكو بيرلينغوير - لم ينقرض الشيوعيون فحسب، بل انقرض التصور الواقعي للشعب أيضاً. يجب علينا إدراك أننا حين نتحدث اليوم عن "شريحة شعبية"، فإننا نتعامل مع مفهوم سوسيولوجي، عن شرط وموقف للوجود الاجتماعي، وليست مصادفة أنّه يستحيل الإمساك بهذا المفهوم وتمثيله سياسياً. بالفعل، يمكن الإمساك به وتمثيله تحديداً عن طريق المواقف المناهضة للسياسة. ضمن هذا الرابط نستطيع تحديد موقع الشعبوية (Tronti, "We Have Populism Because There Is No People").

2 Benedetto Fontana, "The Concept of Caesarism in Gramsci," in *Dictatorship in History and Theory: Bonapartism, Caesarism, and Totalitariansim,* ed. Peter Baehr and Melvin Richter (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), pp. 181, 191-192.

3 Antonio Gramsci, *Quaderni del carcere,* ed. Valentino Gerratana (Turin: Einaudi, 1975), pp. 1145-1146.

بصدد الخلفية الفكرية لأيديولوجيا موسوليني الفاشية، انظر على الأقل:

وعلى هذا الأساس، أستنتج أنّ الجانب الإشكالي في مفهوم الديموقراطية بوصفها محض تنازعيةً هو الدور الوحيد الذي يؤديه القبول في إثبات صلاحية الهيمنة. وذلك أنّ القبول قد يتضمّن (أو على الأقل لا يستبعد قبْلياً) فرض المبادئ الفائزة على مجموعات لا توافق عليها[1]. دعونا ننظر على سبيل المثال في الاحتمال التالي. يمكن أن يكونَ (وغالباً ما يكون) هنالك أفرادٌ ومجموعات لا يوافقون على أنّ الخيار الثنائي هو الوحيد في السياسة. قد يكون هؤلاء الأشخاص والمجموعات على استعدادٍ لمعارضة حزبٍ سياسي في بعض الحالات وتأييده في حالاتٍ أخرى. وقد تكون الأيديولوجيا أو المصالح الطبقية دافعهم، وليس السلوك الإستراتيجي وحده. ولكن في رأي موف، يمكن اعتبار هؤلاء الأفراد والمجموعات "هم" دائماً لأنّهم لا يتفقون مع "نحن" على كل قضية، ولذلك قد لا يلتحمون بالكامل مع بديلٍ شعبوي لمؤسسة الحكم. يصبح هذا التضمين حتى أكثر إشكاليةً حين نرى أنّ التنازعية، من وجهة نظر موف، لا تتطلب فئات متنازعة لتمتلك فرصة حقيقية في أن تصبح "نحن" الحاكمة، إذ تتطلب ببساطةٍ أن تكون قادرةً على التعبير عن سخطها كي تبقي التنازعيةَ نفسها حيّةً. في رأيها، على ما يبدو، يجب أن تكون الأقليات دائمة. ويجب أن يكون ممكناً دائماً ألّا تصبح أغلبية أبداً. هذا يتعارض مع الفكرة الإجرائية للديموقراطية، الفكرة التي تفيد بأنّ امتلاك الأقليات السياسية فرصةً حقيقيةً في الظفر بالسلطة جزءٌ حاسم من الديموقراطية، بحيث يتغيّر الحزب الذي يتولى السلطة. المعارضة لا توجد فحسب لغرض تيسير التنازعية؛ إنّها توجد مع الوعد بأنّها ربما تصبح يوماً ما أغلبيةً. هذا هو الشرط المعياري الحاسم للإجرائية الديموقراطية، ما يديم ليس الأحزاب والتنازعية فحسب، بل نظام الأحزاب أو ديموقراطية الأحزاب. وبالفعل إنّه جوهر الديموقراطية ذاتها. لا تتمثّل الديموقراطية في وجود التنازعية فحسب، ففي الواقع، سيكون من المناسب

Charles S. Maier, *Recasting Bourgeois Europe: Stabilization in France, Germany, and Italy after World War I*, 2nd ed. (Princeton NJ: Princeton University Press, 1988); and A. James Gregor, *Mussolini's Intellectuals: Fascist Social and Political Thought* (Princeton NJ: Princeton University Press, 2004).

1 Mudde and Rovira Kaltwasser speak of "sacralization of consensus" in "Populism and (Liberal) Democracy," p. 14.

أكثر الحديث عن "انشقاق" بدلاً من "تنازعية"، ما دامت الانقسامات الحزبية ليست أبداً مطلقةً، ولا تقطع جسم المواطنين إلى جزأين كاملين، مثل "اليمين" و"اليسار". حتى لو بدا أنّ موف أقل انجذاباً إلى المقدمات المنطقية المناهضة لليبرالية (بوصفها عضويةً) من لاكلاو، فإنّ تكييفها للتنازعية عند شميت داخل لعبة السياسة الانتخابية يجعل الديموقراطية تبدو كأنّها مصارعة، بدلاً من أن تبدو سيرورةً في إمكان المعارضات أن تصل عن طريقها إلى السلطة. تمثّل التنازعية أحد جزأي الحركة الديموقراطية، لكن لا بدّ أن يكون التغيير في الحكم هو الجزء الآخر. وهذا يعني أنّ التنازعية هي وسيلة – إنها من أجل شيءٍ ما – وليست بذاتها منفعةً أو غاية[1].

نظام الأحزاب هو القضية التي تطعن فيها الشعبوية، والقضية التي تجعل السياسة الشعبوية المعارضة غير آمنةٍ كفايةً للديموقراطية، حتى لو لم تكن بذاتها مناهضةً للديموقراطية.

فوق–حزب في رؤية الحزب الأحادي للسياسة

الرؤية الشعبوية للسياسة، التي تزعم أنّها توحد القسم الأكبر من السكان وتمثّله، وتهدف إلى إحراز أغلبية قوية وطويلة الأمد، تضمّ في آنٍ مفهوماً كلّانياً عضوياً ومفهوماً تنازعياً، رغم أنّهما يبدوان مختلفين جذرياً أحدهما عن الآخر. ثمة مرحلتان في سعي الإستراتيجية الشعبوية إلى القبول. أولاً تدمّر التجميعات القائمة وتفكّكها (مثلاً، تحطّم التحالفات السياسية السابقة) مستخدمةً خطاب المناهضات المعارض (لاسيما النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم). وتالياً تغير اتجاه رأي الشعب عبر تجميع المطالب بشعبٍ جديد. لقد وصف لاكلاو هذه المرحلة:

> إذاً، لدينا هنا تشكيل حدٍّ داخلي، وتقسيم للطيف السياسي المحلي عبر ظهور سلسلةٍ مكافئة من المطالب غير الملباة. تتحوّل الطلبات إلى

1 Saffon and Urbinati, "Procedural Democracy." 107. Laclau, *On Populist Reason*, p. 74.

> مطالب. سندعو مطلباً يبقى منعزلاً مطلباً ديموقراطياً، لُبّي أم لم يُلبَ. سندعو تعدد مطالب يؤسس، عبر تعبيره المكافئ، ذاتيةً اجتماعية أوسع، ومطالب شعبية.[1]

لتكوين تكافؤ عن طريق توحيد مطالب متباينة، ينبغي تصميم وحدةٍ مشتركة تُحاكي كياناً شعبياً أسطورياً. وسواءٌ اتبع الزعماء الشعبويون بوعي وصفاتٍ لاكلاو أو لا، فإنّ ذلك يبدو إستراتيجيةً شعبوية واقعية مقنعة. وعلى هذا، يبدو مبرراً أن ندرج الأيديولوجيا الشعبوية ضمن تقليد واسع من مناهضة الحزبوية. كما يبدو مبرراً أن نلجأ إلى استعارة الحدود غير الواضحة (مع الفاشية)، متذكرين أنّ الفاشية هي المغامرة الأكثر نجاحاً في وضع مشروع هيمنة "حزب الحزب الواحد" في السلطة.

كانت مناهضة الحزبوية واحدة من أكثر سمات الحركة الفاشية خصوصيةً. وكان هذا صحيحاً منذ اللحظة التي ظهرت فيها إلى الوجود في أعقاب الحرب العالمية الأولى. هاجم موسوليني الأحزاب الضعيفة والمشاكسة في البرلمانية الليبرالية واتهمها بالتكاثر الاصطناعي وفقاً لقضايا غير ذات صلة لمجرد أنّها تمكنت من توسيع النخبة الأوليغاركية داخل المؤسسات. كذلك اتهم موسوليني الليبرالية بخيانة المطالبة الديموقراطية بالمضي قُدماً نحو حكم شعبي. وحاجج في أنّها شرذمت "إجماع" الجماهير بغية اختيار النخب التي في إمكانها خدمة مصالح الأقلية المتنفذة أفضل[2]. وأخيراً انتقد موسوليني منهج سياسة الأحزاب الذي تمثّل في نقاشٍ وانتقاد وسفسطائية بلا نهاية. كانت هذه الإستراتيجيات هي التي دعمت الآخرين من أجل إحداث بلبلة في الأمة وتحطيم وحدة الجماهير. وهكذا إنّ الفاشية، كما زعم مبدعها في فجر مسيرته السياسية، لا بدّ أن تكون

1 Laclau, *On Populist Reason*, p. 74.

٢ باتت هذه الحجج شعبية بفضل غايتانو موسكا الذي لم يكن فاشياً وصنف نظرية الحكومات في سجل الأوليغاركية، مع حكومة تمثيلية كإستراتيجية حديثة لأقلية اختارها الرعايا، تحديداً استخدام وسائل الإقناع لجعل الاقتراع مجرد تخويل رسمي لخيار اختاره المرشح و"أصدقاؤه" أو النخب.

Gaetano Mosca, *The Ruling Class: Elementi di scienza politica*, ed. and rev. Arthur Livingston, trans. Hannah D. Kahn (New York: McGraw-Hill, 1939), p. 154.

حركةً، وليس حزباً. ولكن بعد انتصار موسوليني الانتخابي الأول، عندما فازت الحركة بمقاعد في البرلمان، تغيّر موقفه. فلحشد القوى ضد نظام الأحزاب، كانت الفاشية تحتاج إلى تجاوز وضعها كحركة لتصبح "تنظيماً". وكانت بحاجة فعلاً أن تصبح أداةً قادرةً على إدارة الانتخابات كي "تضع حدّاً لنظام الحكم البرلماني الديموقراطي" وتستولي على الحكم. وعلى هذا النحو، كانت الحركة المناهضة للأحزاب مضطرةً أن تصبح (وأصبحت بالفعل) حزباً. كانت بحاجة إلى هيكلة تنظيمها، وإلى تشكيل الدولة (حالما تولّت السلطة) كي يكون في وسعها دمج كل نواحي سياسة الجماهير في صوتٍ منظم واحد وآلةٍ واحدة. أصبح حزب الحزب الواحد حزباً على نحوٍ متزايد عندما حكم الدولة من منظور حزب، ومن منظور الأيديولوجيا الفاشية وزعيمها[1]. لقد أصبح الحزب الفاشي فئةً في اللحظة التي ادعّى فيها أنّه حزب الكل، ففي هذه اللحظة، لم يكن هنالك متسعٌ لأحزابٍ أخرى، لأنّ الكل قد أُخذ بالفعل.

كتب جوزيبي بوتاي (Giuseppe Bottai)، وهو أحد ألمع المثقفين الفاشيين، في ١٩٤٣ أنّه يتعين على مناهضة الأحزاب أن تكون قادرة على أن تصبح فوق-حزب (hyperparty)، لأنّه من أجل مقاومة إغراء أن تصبح شبيهةً بحزبٍ تقليدي، وتُشرع الأبواب في النتيجة أمام تعددية حزبوية، لا بدّ أن يصبح حزب مناهضة الأحزاب حزباً شاملاً كي يكون في وسعه الالتحام بالكامل بالمطالب المتعددة التي تنبثق من المجتمع. استنتج بوتاي أنّ تعددية المطالب الاجتماعية ضرورية، لكنّ تجميعها السياسي ينبغي أن يكون واحداً[2]. إنّ حزباً يريد أن يكون التعبير السياسي الوحيد عن التعددية الاجتماعية لا بدّ أن يصبح هو والدولة شيئاً واحداً. وفي اللحظة التي يحدث فيها هذا الأمر، تصبح مناهضة الأحزاب فوق-حزب بالفعل، ولا تعود حزباً على الإطلاق (مجدداً يفترض وجود حزب تعدد الأجزاء)[3]. وهكذا، لاحظت

1 Paolo Pombeni, *Demagogia e tirannide: Uno studio sulla forma-partito del fascismo* (Bologna: Il Mulino, 1984), pp. 7–43.

2 Giuseppe Bottai, "Vent'anni di 'critica fascista,'" *Primato,* May 15, 1943, in *"Primato," 1940–1943,* ed. Luisa Mangoni (Bari: De Donato, 1977), pp. 425–439.

٣ حول هوية الحزب والفاشية والدولة – الذي وضحه الكتّاب الفاشيون عام ١٩٩٢ – انظر:
Pombeni, *Demagogia e tirannide,* particularly p. 41.

حنة أرندت (Hannah Arendt) أنّ الحركة الفاشية بدت أكثر صراحةً من الأحزاب المنظمة، وفي النتيجة، بدت محقّةً في تنسيق حملة ضد آلة الحزب: "لكنّ ذلك كان في المظهر فحسب، لأنّ الهدف الحقيقي لكلّ 'حزبٍ فوق الأحزاب' كان الترويج لمصلحة معينة واحدة إلى أن يلتهم الأحزاب الأخرى كلّها، وأن يجعل مجموعةً معينة سيّدةً لآلة الدولة"[١].

ما إن أصبحت الفاشية نظام حكم، أمكن فهم التعددية الاجتماعية بوصفها احتياجاً إلى إيجاد تركيبتها السياسية في الحزب بوصفه واحداً. كان الفوق–حزب تسجيلاً مهيمناً لمطالب المجتمع العديدة، كما أنّه سهّل نقلها إلى الدولة[٢]. كان الفوق–حزب الوكيل الموحِّد و"المنظِّم" بين الجماهير والدولة. كان صوت مجتمعٍ بغير أحزاب (رغم أنّ هذا المجتمع كانت لا تزال لديه مطالب في مجاله الاجتماعي). في هذا المنطق المناهض للحزبية، يأخذ الجزء (أو الحزب) زمام المبادرة في تشجيع "التعبير عن الاحتياجات"، حتى حين يواجه التعددية الكلّانية للمقتضيات الاجتماعية، بطريقة تتعارض تماماً مع تعددية الأحزاب. يبدو ذلك تناقضاً لفظياً، لكنه ليس كذلك، لأنّ فكرة السياسة بوصفها تجسيداً وهويةً (السياسة الفاشية على وجه الخصوص) هي أنّه من الضروري وجود حزبٍ يوحد المطالب العديدة ضمن المجتمع ويمثّلها للحيلولة دون تكرّر تعددية الأحزاب. وهذا ما تفعله الأحزاب الجماهيرية في الديموقراطية، لكن دون تبني أنموذج الفوق–حزب، فهي تقبل عوضاً عن ذلك التنافس على الهيمنة، ولا تدّعي أنّها الكل، رغم أنّها حين تحكم تدّعي فعل ذلك من أجل خير الكل، فإنّ وجودها عينه مستمدٌّ من حقيقة أنّها لا تماهي نفسها تماماً بالجمهور العام، حتى حين تتصرف (لحسن الحظ) من أجل

1 Arendt, *Origins of Totalitarianism*, p. 256.

٢ في الأنظمة الشعبوية أيضاً، التعددية الاجتماعية أكثر أهمية من التعددية الحزبية، رغم أنّه لا ينتج عنها أيّ عنف أو قمع. في وصف النظام التواصلي الجديد (Nuevo Orden Comunicacional) الذي أطلقه شافيز عام ٢٠٠٥ (وأصبح قانوناً في ٢٠٠٦)، تعلّق مارغريتا لوبيز مايا وألكسندرا بانتزاريللي: "تتقلص أهمية الأحزاب بالمقارنة مع المنظمات الاجتماعية التي تروج لها الرئاسة والتي استُخدمت لإدارة الخدمات العامة والدفاع عن الرئيس و/ أو تحشيد القواعد الشافيزية في الأوقات الانتخابية":

"Populism, Rentierism," p. 262.

الجمهور العام[1]. إنّ عبارة "تتصرف من أجل" (وليس تحلّ محل) هي على وجه التحديد معنى حرف الجر "ل" في المجاز المرسل الجزء للكل، كما سبق لي أن قلت في هذا الكتاب. يتلاشى هذا المعنى في منطق الشعبوية المناهض للحزبوية، إذ إنها بـهذا المعنى وظيفية.

إنّ الفوق–حزبوية (hyperpartyism) لا تخصّ الأحزاب الشاملة في أنظمة الحكم الفاشية فحسب، ولا تأتي مع النكهة الكريهة عينها عندما تعمل ضمن ديموقراطيات الأحزاب. ما يجعل حزباً جماهيرياً حزباً تدفعه دعوة فوق–حزب، من دون اللجوء إلى قمع تعددية الأحزاب، هو محاولته تحييد التعددية بخلق إجماعٍ حماسي. إنّه يسعى، كما قلتُ، إلى ملاحقة كلّانيةٍ داخل جمهور المتلقين فحسبُ. وهذا أيضاً ما يجعل حزباً شعبوياً مشابهاً لحزبٍ جماهيري ومختلفاً عن حزب فاشي. الحزب الفاشي لا يقمع التعددية السياسية فحسب، لكنّه لا يأبه بمجتمعٍ لا مبالٍ، في حين يخشى الحزب الشعبوي والحزب الجماهيري اللامبالاة ويسعيان إلى الحصول على تأييدٍ حماسي.

فضلاً عن ذلك يغذي نظام حكم شعبوي طموح حكم مجتمع يتابع فيه حزب الزعيم وحده بنجاح سياسة هيمنة، في حين تُهمّش الأحزاب الأخرى حتى تكاد تصبح عديمة الوجود، وتُغرقها الدعاية المستشرية للزعيم الحاكم. لكنّ التهميش ليس مثل القمع. كان هدف شافيز تطوير نمطٍ آخر من التنظيم السياسي لا يشبه الأحزاب السياسية؛ استهل خطةً لـ"حشد دعم قواعده الشعبية" عبر الحركات الاجتماعية والطلاب والمنظمات المجتمعية وما شابه. لكن في مرحلة معيّنة، وبسبب مقتضياتٍ داخلية بالنسبة إلى الحكومة، أطلقت الجمعية الوطنية "عملاً برلمانياً في الشوارع"، وأدرك الشافيزيون أنّهم بحاجة إلى قليلٍ من التعددية السياسية، وكذلك "إلى نمط بديل من التداول، نظراً إلى غيابٍ المعارضة في البرلمان"[2]. وبالتأكيد، ليست الحكومات الشعبوية كافة متماثلة، أو تتبع تقليد أميركا اللاتينية، إذ توجد باستمرار حركاتٌ اجتماعية سياسية تنطلق من القاعدة.

1 Harvey C. Mansfield, "Whether Party Government Is Inevitable," *Political Science Quarterly* 80, no. 4 (1965): 532.

2 López Maya, "Popular Power," p. 382.

فحالة هنغاريا على سبيل المثال مختلفة. حيث أشار فيكتور أوربان أكثر من مرة إلى أنّ مهمة الحكم هي حلّ المشكلات لا مناقشتها: "حين تسقط شجرة على درب... ما نحتاجه ليس نظريات، بل بالأحرى ثلاثين شاباً قوياً يشرعون في العمل لتنفيذ ما نعلم جميعاً أنّه يجب فعله"[١].

إذا أخرجنا النمط الدكتاتوري للسلطة الفاشية من مقارنتنا لبرهة، ففي وسعنا استخدام منطق مناهضة الأحزاب/ الفوق-حزب، المنطق الذي استخدمته الحركة الفاشية، لاستكشاف سلوك أنظمة الحكم الشعبوية المعاصرة.

تشدد تحليلات التجارب الوافرة للشعبوية في أميركا اللاتينية، الراديكالية منها والمحافظة في آن، على مهاجمة الأحزاب باسم "ديموقراطية الأغلبية الوطنية". تضمّ هذه "الأغلبية الوطنية" نظام المنظمات الاجتماعية المستشري، وهي منظماتٌ مصممة للاندماج بالقوة الريادية للحزب الشعبوي وزعيمه.[٢] في وثيقة لمنظمة التحالف البوليفاري (Alianza Bolivariana) في فنزويلا، نقرأ أنّ "المجتمع" ينبغي أن يشارك في "ديموقراطية الشعب المباشرة بدلاً من الديموقراطية البرجوازية المفوّضة التي تمثّلها الطبقة السياسية وتستغلها الأحزاب السياسية المختلفة. سيشارك الشعب من الأسفل بطريقة طبيعية تماماً"[٣].

إنّ خطاب السياسة، في إطار منطق صديق-عدو عند شميت، "يميل إلى محدودية فائدة مؤسسات التمثيل"، عندما يضع الأولوية للتعبئة والتجميعات الاجتماعية "كأداةٍ سياسية بامتياز". يصح هذا حتى عندما يظهر ذلك الخطاب ضمن نظام مؤسسي هو بصورةٍ عامة ديموقراطي. وهو يعني أنّه في الواقع ليس سياسياً، لأنّ التعبير عنه لا يحدث بالتنافس السياسي بين الأحزاب، بل عبر المجموعات الاجتماعية[٤]. تُميّز التعددية الاجتماعية التي شدد عليها بوتاني في نظريته عن "الحزب الفاشي بوصفه فوق-حزب" نظام حكمٍ يتمحور فعلاً حول

---

١ اقتُبس في:

Müller, *What Is Populism?*, p. 26.

2 Cynthia McClintock, "Populism in Peru: From APRA to Ollanta Humala," in de la Torre and Arnson, *Latin American Populism*, p. 231.

٣ اقتُبس في:

López Maya, "Popular Power," p. 379.

4 López Maya and Panzarelli, "Populism, Rentierism," p. 240.

رؤية أحادية الحزب للجمهور العام، حتى لو لم يصبح أبداً دكتاتورياً بالكامل ولم يحتلّ أبداً الكل بموجب مرسوم.

الجدلية بين الأجزاء والكل هي من صميم تأويل الديموقراطية. وهذا صحيحٌ سواء فهمنا الديموقراطية بوصفها ساحةً سياسية لسيرورة الأغلبية/ المعارضة (نظام الأحزاب) أو بوصفها سياسةً جماهيرية تستند إلى أسطورة الإجماع، لكنّها لا تتعارض قبْلياً مع التعدد في العالم الاجتماعي. هل الشعبوية وسيلةٌ ديموقراطية (وليست فاشية) للتصدي لإنجاز وحدة الجماهير؟ وهل هي تعبيرٌ عن تأكيد "الكل" في مواجهة "أجزائه"؟

من رهاب الأحزاب إلى عبادةٍ وثنيةٍ لجزء

كان منتقدو ديموقراطية الأحزاب "مفتونين بالعقيدة السائدة" التي تبدأ بـ"تمييزٍ صارمٍ" بين "القانونين العام والخاص" وتنتهي بتشكيكٍ في التعددية[1]. تبدو الدولة، بالنسبةِ إليهم، كأنّها "مسيرةٌ مظفّرة نحو دولةٍ جمعية تتخطى الأفراد، متسقة وموحدة". وقد اعتبروا أنّ ديموقراطية الأحزاب موضوعٌ مثير للقلق دائماً. تحاكي الشكوى ضد المصالح والخاصّوية (particularism) الإيحاء السلبي المنسوب إلى الأحزاب، أي حجة أنّها تشجع الفئات. إنّ مناهضة الحزبوية نتيجةٌ طبيعية لهذه الرؤية عن "تفوق المصلحة الوطنية أو الجماعية". وكما استبقتُ في الفصل الأول، تردد الصيحة ضد سلطة الجزء أو حكم الحزب صدى أسطورة الشعب الجمعي، غير المنقسم، كما حاجج بوبيو[2]. غنيٌّ عن البيان، كما أضاف بوبيو، أنّكم لستم بحاجة إلى أحزاب يجيز الدستور وجودها كي يكون لديكم أحزاب؛ إنّ ممارسة الديموقراطية نفسها هي التي توجدها. حين يتمتع الفعل السياسي بالحرية، لستم بحاجة إلى طلب "إذن"[3]. يتبع تحليل كلود لوفور الخط عينه. فهو يصف "الثورة الديموقراطية" بأنّها اختفاء "مؤشر اليقين": ممثّلٌ (أو ممثلة) يجسد بشخصه (أو

1 Bobbio, *Future of Democracy,* p. 122.

٢ المرجع نفسه.

٣ المرجع نفسه، ص. ١٢٤.

تجسد بشخصها) سلطة مجموعةٍ معينة إذ يستطيع (أو تستطيع) إعلانها صاحبة السيادة الحقيقية. من وجهة نظر لوفور، تعني حقيقة أن يصبح موقع السلطة في الديموقراطية شاغراً أنّ السلطة علائقية. وهي تعني أيضاً أنّ السلطة تتجلى، على صُعد الحياة كافة، "بين الذات والآخر". وباختصار: تصبح الديموقراطية إعلاءً للمؤسسات والإجراءات في مواجهة حلول السلطة في فاعلٍ مركزي أو في جزءٍ من الشعب.

رأى لوفور أنّ هذه المقاومة الشاملة لعملية حلّ مركز التمثيل هي الموقف الديموقراطي الأشد راديكاليةً. من وجهة نظره، تتضمن عقيدة السلطة وممارستها الاستيلاء على المؤسسات والقواعد احتلال العالم العلائقي "بين الذات والآخر"[١]. تبعث الشعبوية ظلالاً لهذه الرغبة التي عفا عليها الزمن والتي تسعى إلى تحديد العالم السياسي بأسره لبلد ما بشخصٍ بعينه أو مجموعةٍ بعينها من أجل تحرير السلطة من "مصالح وشهواتٍ" خاصة. يتضمن ردّ الفعل على تعددية المصالح "وهم الشعب بوصفه واحداً، بدايات بحثٍ عن هوياتٍ جوهرية، وجسمٍ اجتماعي ملتحمٍ برأسه، وسلطة مجسدة، ودولةٍ خاليةٍ من الانقسام"[٢].

تتمثّل مفارقة الشعبويّة في أنّ رهاب الأحزاب ذاك (بروحيته المجملة المتمثّلة في تجمّع "صالح" غير مجزأ، ومنفصل، وغير منقسم) يعيدنا إلى عبادة وحدانية لحزب: عبادة وثنية لجزء. هذا هو التناقض في السياسة الشعبوية الذي يوثّقه لاكلاو بهذه البراعة. إنّ محاولته هي المحاولة الوحيدة المتماسكة لابتكار نظريةٍ عن الشعبوية تجعل هذا التناقض مرئياً.

يمكننا وصف المفارقة التي تطارد الشعبوية على هذا النحو. الحركة الشعبوية لا تتمثّل في منح جزءٍ ("الضحية البريئة") شرعيةً أو صوتاً فقط، بل إنّها لا تتمثّل في ادّعاء أنّ هذا الجزء "الخيّر" يتحدث نيابةً عن الكل، أو أنّ هذا الجزء "الخيّر" يمكن أن يمثّل بصورةٍ أفضل المصالح العامة لأنّه الجزء الذي يعاني من الظلم الأشد. الشعبوية لا تقدّم زعماً بعموميةٍ تبدأ من النفي كما يفعل كارل ماركس: "حينما

1 Claude Lefort, "The Question of Democracy," in *Democracy and Political Theory*, p. 18.

٢ المرجع نفسه، ص. ١٢–٢٠.

يزعم الماركسيون أنّ الطبقة العاملة هي الطبقة العالمية، ويزعمون أنّها أكثر من مجموعة مصالح (في الواقع، أكثر من أيّ مصلحة وطنية)"[1]. بهذا المعنى، ليست الشعبوية جزءاً للكل، أو الجزء الذي يتحدث نيابةً عن الكل. سيظلّ تأطيرٌ كهذا يفترض وجود كل، أو أفقٍ عالمي لقيمة (التحرر من الاغتراب، مثلاً)، بالصلة مع ما يستلزم الشعبوية للمطالبة بسلطتها. لكنّ النقد النضالي لنظام الأحزاب، وتمثيلاً تعددياً لمطالب الشعب، يضعاننا خارج ميدان العمومية هذا الذي يمثّله اعتبار الجزء للكل، لأنّ الشعبوية تستغني كذلك عن معايير العمومية كافة. هذه المعايير مجرد أيديولوجيا، وهكذا تختفي تماماً فكرة السلطة بوصفها "خاضعةً لإجراءات إعادة التوزيع الدوري"، بإعادة صياغة قول لوفور[2]. إنّ التمثيل بوصفه تجسيداً وهوية – لا يستتبع الاستعاضة عن كلٍّ بجزءٍ من أجزائه – هو ما يمنعنا من وضع السياسة الشعبوية ضمن باراديغم الجزء للكلّ. الحجة التي أقترحها هي أنّ الرهاب الشعبوي من تعدد الأجزاء (ومن ثمّ، رهابها من السياسة البرلمانية) يفسح المجال لسيناريو أكثر تطرفاً بكثير. إذ إنّه يجعل السياسة تتمثّل في جزءٍ يعلن، بوصفه كذلك (أي بوصفه جزءاً)، أنّه في مركز سلطة الدولة، ويزعم أنّه "الجزء الخيّر" المخوّل بالحكم، ليس بالضرورة لمصلحة الجميع، وبالتأكيد ليس لمصلحة من يُفهم أنّهم "مؤسسة الحكم".

لاحظ لاكلاو أنّ العالمية لا يمكن أن تكون هدفاً سياسياً، لأنّ الصراع السياسي على السلطة يتطلب بمجمله تماهياً مع محتويات "خاصّوية"، وليس مع عالمية عامة[3]. "إنّ العبور من تركيبة هيمنة، أو تشكيلةٍ شعبية، إلى أخرى سيتضمن دائماً انقطاعاً جذرياً، خلقاً من عدم (creation ex nihilo)... (الذي هو) 'فعل حرية'"، بناءٌ نقيّ[4].

لقد سبق لنا إيضاح أنّ جذر الشعبوية النظري ليس كل الشعب – ليس الإرادة العامة لدى روسو – لأنّ فكرة الشعب التي يتأملها تفترض مسبقاً أن تتطابق مع

1 Mansfield, "Whether Party Government Is Inevitable," p. 530.

2 Lefort, "Question of Democracy," p. 17. Laclau, "Future of Radical Democracy," p. 258.

3 Laclau, "Future of Radical Democracy," p. 258.

4 Laclau, *On Populist Reason,* p. 228.

الكل مطروحاً منه الأقلية المتنفذة. تفترض فحسب الشعب غير النخبوي. يحاجج لاكلاو، عبر تخطي ماركس والتخلي عن النزعة العالمية التي لا تزال تظهر في بروليتاريا ماركس، في أنّ الإرادة هي دائماً إرادة مجموعةٍ قطاعية. وبوصفها كذلك، "يُضطر الممثّل إلى إظهار أنّ (هذه الإرادة) تتماشى مع مصلحة الجماعة ككل"[1]. إنّ السياسة الشعبوية هي مجال إرادويةٍ وخطابية محض، وتشبه السياسة التي صوّرها أفلاطون في كتابه *Republic* [الجمهورية]. هناك، يصر ثراسيماخوس (Thrasymachus) على أنّ السلطة هي دائماً سلطة الجزء الفائز، وأنّ العدالة دائماً عدالة الجزء الأقوى. من وجهة نظره خطاب العمومية هو مجرد أداةٍ بلاغية للظفر بالقبول. تلتقي الإرادوية المسرفة والنسبوية الصارمة في مفهومٍ السياسة القائم أساساً على استبدال طبقةٍ بأخرى، أو فاعلٍ تمثيلي بآخر[2].

تكشف الشعبوية النزعةَ الفئوية البنيوية للسلطة وتقبلها. وتظهِر كيف أنّ الخطاب آليةٌ بلاغيةٌ أيديولوجية تخفي نيات السلطة عن طريق إظهارها كأنّها تجسد مصلحة الشعب الحقيقية. إنّ الأيديولوجيا شرطٌ شامل، وتزيل بقايا المعيارية كافة، مثلما كان سيفهمها فيلفريدو باريتو. والنتيجة ظاهريات السياسة بوصفها نزعةً فئوية. تتمثّل الشعبوية، وهي جزءٌ من هذه الظاهريات، في سلسلةٍ من التجسيمات. تعلن مجموعة جزئية (مؤلفة من مناهضي مؤسسة الحكم) أنّها تجسيد للكل عبر زعيمها الذي يمثّل حلولها فيه[3]. "الكل" هو ذاته بناء خطابي، في حين أنّ المجموعة الجزئية هي المادّية التي تتخذ صورة أقوال الزعيم وأفعاله. وفي نهاية المطاف، يكون الزعيم هو موقع السلطة الوحيد. تحتل "القطاعات المهمّشة" مركز الصدارة، بفضل الممثّل الذي "ستتمثّل مهمته في نقل إرادةٍ أقلّ مما تتمثل في تقديم نقطة

---

١ المرجع نفسه، ص. ١٥٨.

٢ يقترح أراتو (Arato) أن نقرأ شعبوية لاكلاو بوصفها عودةً إلى لينين "في صياغته الأكثر إرادوية. فهو لا يتخلى عن المفهوم الماركسي عن الطبقة فحسب، كما يجدر به، بل كذلك عن أيّ بدائل سوسيولوجية مقبولة (سواء أكانت شرائح أم مجموعة أم جمعية أم كياناً اعتبارياً أم حركة، وما إلى ذلك) بوصفها مفاهيم لها محتوى محاذٍ لأسماء فارغة، لكن تأسيسية":
"Political Theology and Populism," p. 47.

3 Laclau, *On Populist Reason,* p. 44.

تماه"[1]. وبعبارةٍ موجزة: لا يعيد الزعيم (أو الزعيمة) "الإرادة" إلى المجموعات المهمّشة، فهو يعرِض (أو هي) على هذه المجموعات "نقطة التماهي" الخاصة به (أو بها) التي ستصل المجموعات إلى السلطة بها. يؤكد لنا لاكلاو وجود علاقة مصالح متبادلة بين الممثِّل والممثَّل. وهو مقتنعٌ أنّ اتجاه السلطة ليس من الأول إلى الثاني فحسب، بل كذلك من الثاني إلى الأول[2]. لكن ليست هنالك ضمانةٌ مؤسسية أو إجرائية بأنّ هذه التبادلية ستعمل ما إن يحتل الحلول والجزء الذي يعلن الزعيم أنّه يمثّله (أو تعلن الزعيمة أنّها تمثّله) ساحة "المؤسسات والإجراءات" (ساحة السياسة الخاوية عند لوفور). إذاً، لقد أعدنا بناء ظاهريات النزعة الفئوية، حيث لا يكون لدينا في النهاية صيغة الجزء للكل، بل صيغة الجزء للجزء. يحكم الجزء (الزعيم في الواقع) باسم نفسه. يستولي "الميروس" على "الكراتوس".

الحزب والفئة

نحن الآن في موقع يسمح لنا بالعودة إلى السجال بين رايموند بولين ونوربيرتو بوبيو بشأن معنى "ميركراسية" (سلطة الجزء) بالصلة مع ديموقراطية الأحزاب والتعددية السياسية. وكما رأينا في الفصل الأول، يماهي بولين مباشرة "كراتوس الميروس"، أو "سلطة الأجزاء" بسياسة الأحزاب، وينتقدها باسم شعبٍ غير منقسم. وعلى العكس، يحاجج بوبيو في أنّ هذه "الكراتوس" هي الشرط البنيوي للحكم التمثيلي القائم على الأحزاب وليس الانتخابات فحسب[3]. وكما لاحظتُ سابقاً، هذه هي الأسطورة عن وحدةٍ عضوية للسيادة الشعبية التي ينبغي ألّا تجزئها الأحزاب متجذرةٌ في السياسة الشعبية. إنّها لا تقتصر على الشعبوية؛ حقيقة الأمر أنّها عين مصدر الجمهورية الدستورية الحديثة. تتضمن الديموقراطية الدستورية إجراءاتٍ تسمح بتحقيق المصلحة العامة العملية وبتنظيمها. وهذا الأمر يدفع الفاعلين السياسيين والمواطنين إلى تقبّل أنّ الديموقراطية تعتمد على اعتبار

١ المرجع نفسه، ص. ١٥٩.
٢ المرجع نفسه، ص. ١٦٠–١٦٣.
3 Bobbio, *Future of Democracy*, p. 123; Polin, *La liberté de notre temps*, pp. 229–255.

"تمثّل الأغلبية بالإجماع"[1]. إنّه اعتبارٌ بمعنى أنّ أيّ أغلبية تحاول تحقيق برنامجها السياسي بالسبل القانونية والتسويات التي يُفترض أن تجعلَ رغبتها في السلطة أكثر سلاسة، ثم تحقّقها بموافقة العمومية التي توفرها المؤسسات (من الناحية التقنية، يمثّل "الشعبَ" جميعُ الممثلين السياسيين الذين يوجدون في البرلمان. إنّهم لا يمثلون فقط قسماً محدداً منه، أو يمثلون فحسب دوائرهم الانتخابية)[2]. يكتسب هذا الاعتبار معنىً معيارياً عندما تتقبل الأحزاب لأغراضٍ عملية أنّها أكثر من حزبٍ واحد وعندما تتقبل أنّ المعارضة تتمتع بالشرعية. إنّه ليس إستراتيجية محضاً لتأجيج التنازعية، ولا الأفضلية الثانية في انتظار نظامٍ سياسي أحادي الحزب، ولا بناءً خطابياً لتغطية طابع السلطة المتحيز[3].

لقد استكشف ريتشارد هوفستاتر (Richard Hofstadter) المسار المعقد الذي حدث في سياسة الولايات المتحدة، من النمط الأحادي الحزب في بدايات الجمهورية الأميركية وصولاً إلى صعود "المعارضة الشرعية" وتقبّلها بالكامل، أي المعارضة التي توجد خارج الحكم وتطعن في أغلبيته على أمل الاستيلاء على السلطة لنفسها. كانت أمام الأحزاب عقبتان عليها تذليلهما قبل حدوث هذا التقبّل. أولاً كان عليها اكتساب الشرعية بإثبات أنّها لا تمثّل تهديداً للنظام الدستوري. كما كان عليها أن تبيّن أنّها ليست بالفعل فئات متنكرة تحاول الاستيلاء على السلطة وتقويض النظام، ولكنّها ستشارك بصدقٍ في المنافسة المفتوحة. وعليها أن تظهر أنّها لا تحرّض على الفتنة، لأنها تناشد قبول الناس بشأن اعتباراتٍ بالغة الأهمية في شؤون الحكم العامة. كان التمييز بين الأحزاب والفئات (التي كانت تعَدّ متماثلةً منذ الجمهوريات الإغريقية والرومانية إلى القرن الثامن عشر) إنجازاً ظهر لأول مرة عند مكيافيلي (بتمييزه بين الأصدقاء الحزبيين والأعداء الحزبيين) ثم مرةً أخرى

1 Rosanvallon, *La légitimité démocratique*, p. 28.

٢ في الصفحة ٤٠ من كتاب كيلسن (*Essence and Value of Democracy*)، نقرأ أنّ "انقسام الشعب إلى أحزاب سياسية يقيم في الحقيقة الشروط المسبقة التنظيمية لإنجاز... التسويات" داخل البرلمان. والتسوية وفق كيلسن ليست أداتيةً فحسب بالنسبة إلى سياسة الحزب، بل هي ممارسة تفترض الحد من الكلّانية والتخلي عنها.

٣ حول هذا الأمر، انظر بخاصة المقدمة والقسم الأول من كتاب:
Rosenblum, *On the Side of the Angels*.

على نحوٍ أشد وضوحاً عند ديفيد هيوم (David Hume) وإدموند بيرك (Edmund Burke). ثانياً تعيّن على الأحزاب أن تقنع السياسيين والحكّام والشعب في إمكانية وجود نمط شرعي من رؤيةٍ حزبية تنتقد سياسةً عامةً بعينها وتسعى إلى إعادة توجيه الأغلبية نحو أهدافٍ مختلفة. ظهرت هذه الفكرة عن الحزب في وقتٍ مبكر يعود إلى مناقشة بولينغبروك (Bolingbroke) المتعلقة بالأحزاب (أي ضدها)[١].

كانت هاتان العقبتان متصلتين. وحالما باتت الأحزاب قادرةً على إثبات أنّ في إمكانها أن تكون معارضةً "مسؤولة" – أي حالما أثبتت أنّها في معارضة أغلبيةٍ محددة، وليس النظام الدستوري بحدّ ذاته – أمكنها إقناع آخرين بفكرة إمكانية وجود منظوراتٍ مختلفة، وحتى شرعية، في تأويل الدستور عينه والمصلحة العامة عينها. في المقابل، سمح لها هذا الأمر بالترويج لفكرة أنّ المصلحة العامة ليست واحدة، وليست في السعي إلى تجسيدٍ واحد[٢]. وطّدت هذه الأمور الشرط اللازم للتمثيل السياسي. لم يكن غياب التجانس الاجتماعي، وتعددية مطالبه، يتطلبان أيّ تجسيدٍ موحد في الميدان السياسي، بل تنافساً مفتوحاً وجدليةً بين المطالب التمثيلية المتعددة.

رُبطت المصلحة العامة ضمن نظام الأحزاب بالسيرورة نفسها، إذ أتاحت روحية التسوية وقواعد اللعبة التعايش بين الآراء ونقلها من المجتمع إلى مؤسسات الدولة. إنّ التواصل مع الدولة (دونما تعرّضٍ لاستحواذها) مكوّنٌ أساسي من مكوّنات لعبة السياسة في ثنائية الحكم الديموقراطية. وقد اعتُبر أنّ هذه السيرورة تستلزم الحرية السياسية، أي حرية تطوير الأحكام والأفكار السياسية المتعلقة بتأويلات روح الدستور العامة والطعن بها صراحة وعلناً. وبعيد ذلك، لم يجرِ تقبّل الأحزاب فحسب، بل أثبتت فعاليتها في طيفٍ واسع من الأنشطة: تحديد البرامج الانتخابية، واجتذاب المشاركة، وتعبئة الأتباع والأعضاء، واختيار المرشحين، وتوعية المرشحين المنتخبين والمحتملين بثقافة الجمهور العام القانونية والإدارية، وتوفير اللغة والكفاءة الإداريتين، وصقل ثقافة المواطنين السياسية، وما شابه. وبدلاً

1 Hofstadter, *Idea of a Party System,* in particular chap. 1. 139. Ibid., p. 4.

٢ المرجع نفسه، ص. ٤.

من أن يكون نظام الأحزاب مجرد "الخيار الثاني تفضيلاً" في ما يتعلق بالحسنة الأولى للوحدة بوصفها إجماعاً، أصبح بحثاً عن المصلحة العامة وتعبيراً سياسياً عن حرية الأفكار بصورةٍ عامة. بالنسبة إلى كيلسن، وعلى نحوٍ مشابه إلى شاتشنايدر، باتت الديموقراطية الحديثة غير قابلة للتخيل دونما أحزاب. أشار هذان المؤلفان في الواقع إلى أنّ الأحزاب السياسية "خلقت" الديموقراطية الحديثة، ولكنها لم تخلق السيادة الشعبية بالدرجة عينها[١].

وكما هو متوقعٌ بما يكفي، كانت الحجة الأكثر مرونةً ضد الأحزاب (لاسيما المعارضة) هي الحجة التي أقامها المؤسسون الأميركيون. وكما لاحظ هوفستاتر، زعم هؤلاء المؤسسون أنّ الجمهورية الأميركية توافقت مع الحسنة الأساسية للجمهورية:

> لم يفكر الفيدراليون والجمهوريون في بعضهم بعضاً بوصفهما حزبين بديلين في نظامٍ ثنائي الحزب. فقد أمل كلٌّ منهما عوضاً عن ذلك في القضاء على النزاع الحزبي بإقناع أعضاء الطرف الآخر الأكثر "براءةً" وقبولاً واجتذابهم إليه؛ أمِل كل طرفٍ في إلحاق وصمة عار الولاء للأجنبي والخيانة بزعماء الطرف الآخر المتصلبين، وإزاحته عن العمل كحزب.[٢]

بقراءة ذلك المقطع، نفهم سبب استخدام المؤسسين لكلمة "فئة" عندما أرادوا اتهام بعضهم بعضاً بالانتماءات الحزبية. لقد تداخل قبول "الحزب المعارض" بالتمييز بين حزبٍ وفئة (الذي اكتمل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما اتخذ "نظام الأحزاب" شكله). شارك المنظرون السياسيون والقانونيون في العمل المتعلق بالمشروع النظري المرافق لهذا المسعى المهم لوضع شروطٍ معيارية يستطيع المرء استخدامها للتمييز بين حزبٍ سياسي وفئة. على الصعيد السياسي،

١ "الأحزاب السياسية خلقت الديموقراطية ولا يمكن تصوّر الديموقراطية الحديثة إلا من زاوية الأحزاب":

Schattschneider, *Party Government*, p. 1.

2 Hofstadter, *Idea of a Party System*, p. 8.

عُرّفت الأحزاب والفئات بموجب متغيرات واضحة ويمكن التحقق منها، ومعيارية أو متصلة بصنع القرار ضمنها وخارجها: العلانية مقابل السرية، التنظيم بموجب الميثاق مقابل المناهج التقديرية لاتخاذ القرارات، زعم الاعتماد على المبادئ التي يمكن أن تعزز المصالح العامة مقابل التحيّز الطائفي للأهداف (حيث يُكشف عن هذه الأهداف)[1].

يرجع منظرو التحزب المعاصرون إلى مقالة بلونتشلي: "ما هو الحزب السياسي؟" المنشورة عام ١٨٦٩ بغية تقديم وجهة نظرهم بأنّ تقبّل الأحزاب تزامن مع تطوّر تعريفٍ تحليلي للحزب، ومع الفصل بين الأحزاب والفئات[2]. كان بلونتشلي، في وضعه الشروط الأساسية للأحزاب مقابل الفئات، يبحث عن حجة تكون قادرةً على تبرير استبعاد الأحزاب المعادية في حقبة سياسة الأحزاب. وقد بيّنً أنّ هذا ممكنٌ عن طريق بخس قيمة المجموعات، عن طريق تصنيفها كـ"فئات". كان الحزب الطائفي (الكاثوليك المنخرطون في السياسة) والحركة القائمة على أساسٍ طبقي (الحزب الاشتراكي) مجموعتين "غير سياسيتين". ارتأى بلونتشلي، مردداً صدى سياسات بسمارك (Bismarck)، أنها كانت فئات. وعلى هذا، ارتأى ضرورة إقصائها عن المؤسسات التمثيلية[3]. وبإنكاره شرعية هذه الأحزاب، برر قمعها على أساس أنّها فئات، أو على أساس أنّها تُمثّل تهديداً لمبدأ سيادة الدولة (الذي يعتقد بلونتشلي أنّه الشرط الأساسي لسياسة أحزابٍ أصيلة). وعلى هذا، الإحالة إلى الإجماع لم تتلاشَ مع حكم الحزب وإعادةً تأهيل الأحزاب؛ لقد

١ ثمة كم كبير من الأدبيات في مجال العلوم السياسية حول هذا الموضوع، رغم أنّ النظرية السياسية أبدت اهتماماً بالأحزاب انطلاقاً من أسباب معيارية في وقتٍ أقرب إلينا وبفضل أعمال رونزبلوم وموير هيد؛ انظر:

Matteo Bonotti, *Partisanship and Political Liberalism in Diverse Societies* (Oxford: Oxford University Press, 2017); and Valeria Ottonelli and Enrico Biale, "Intra-party Deliberation and Reflexive Control Within," *Political Theory*, first published October 20, 2018, 1-27, https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177009059171880 6829/

٢ طوّر بلونتشلي "تصوراً للحزب ما يميزه بموجبه من المجموعات السياسية المتنافسة هو الهدف المشترك لشركائه في السعي لمصلحة الكل (المفهوم هنا بوصفه الدولة والمجتمع و"أرض الآباء") بدلاً من مصلحة الوطن":

White and Ypi, *Meaning of Partisanship*, p. 17.

3 Gregorio, *Parte Totale*, pp. 12-13.

نُقلت من سياسة عامة إلى العهد الأساسي أو الدستور أو الدولة. كان المقصود من المعارضة الشرعية في المقام الأول الولاء الدستوري، ولا بدّ من البحث عن برهان هذا الولاء في أيديولوجيات ومواثيق الأحزاب[١]. وبدلاً من مجرد تقديم تسويغ لسياسة الأحزاب بوصفها نمطاً من التحزب المثمر، كان قصد بلونتشلي تحديدَ ما عُدّ سياسياً (أي ما عُدّ حزباً) وما عُدّ تقويضاً للنظام الدستوري (أي ما عُدّ فئةً)[٢].

كان التمييز بين الأحزاب والفئات في الحكم البرلماني الخطوة الأولى نحو قبول سياسة الأحزاب وشرعنتها في حقبة التأسيس الجمهوري. وقد استُخدم هذا التمييز لتنقية بيئة الأحزاب من تلك الجمعيات التي اعتُبرت إشكاليةً بالنسبة إلى استقرار النظام. يمارس حزبٌ شعبوي عمل التنقية عينه إلى هذا الحدّ أو ذاك عندما يتهم الأحزاب القائمة بشرذمة الجماهير، أو الشعب، لتيسير مصالح متحيزة. فهجومه على سياسة الأحزاب مُعدٌّ بوصفه هجوماً على السياسة الفئوية. الغريب في الأمر أنّ السياسة الشعبوية ليست تأكيداً لنزعة عالمية مقابل سياسة متحيّزة، كما رأينا؛ إنّها بالأحرى احتفالٌ بتمثيل جزء واحدٍ، الجزء الطرفي أو الهامشي، يمثّل في بعض الأحيان الجزء الأكبر عدداً. السياسة الشعبوية ميركراتية (merecratic) بالمعنى الكلاسيكي؛ إنّها تطالب بمصالح جزء ما إن يُعلَن أنّ الكل بناء خطابي محض، وما إن يُعلَن أنّ "المؤسسات والإجراءات" (ساحة السياسة الخاوية) عاجزةٌ عن أن تكون خاويةً حقاً. وبتعبير لوفور: "كان محور حجتنا بشأن الديموقراطية أنّه من الضروري نقل تصور الخواء من مكان السلطة في نظام حكمٍ ديموقراطي إلى عين ذات تحتل ذلك المكان"[٣].

من وجهة نظر لاكلاو، لن يكون لتمدد هذا الخلاء من المؤسسات إلى الذات معنىً إلا "إذا تعاملنا بتجردٍ مع الجوانب القانونية الرسمية للديموقراطية"[٤]. لكنّ

---

١ سيكون هذا الأمر هو الحجة التي استُخدمت بعد قرن من ذلك في البلدان الأوروبية لتبرير طرد الأحزاب الشيوعية والفاشية من التنافس الانتخابي، وهو ما يُعرف حالياً باسم الديموقراطية النضالية.

٢ إنّ هذا التمييز "يقود بلونتشلي... إلى مناقضة مقدماته المنطقية الليبرالية الأصلية بدلاً من تبني المقاربة المثالية المهيمنة... الحزب هو ذات الدولة":

Ignazi, *Party and Democracy,* p. 55.

3 Lefort, "Question of Democracy," pp. 12–13.

4 Laclau, *On Populist Reason,* p. 169.

السياسة تحدث دائماً، والذات السياسية تُبنى دائماً، خارج هذا الجانب "الرسمي". في الواقع، لا يُحتمل وقوع الخواء حتى على المستوى المؤسسي، لأنّ البوليتيا – الدستور – موجود داخل جسم المدينة، وداخل العلاقات الاجتماعية وعلاقات السلطة. ومن اللافت أنّ لاكلاو يوضح، لتبرير تجسيم هذه الساحة الخاوية، معنى الدستور باسترجاع معناه الأرسطي (أو الهيغلي). يقترح أنّ الدستور "كامل أسلوب الحياة السياسي للجماعة"، أي أنّه حجةٌ تنظم علاقات السلطة بين القوى الاجتماعية القائمة بالفعل. فضلاً عن ذلك هي ليست مجرد أحزاب، بل "مصالح ومطالبات اجتماعية". وهي تجسد تعدديةً اجتماعية تحتاج، كما رأينا مع بوتاي، إلى توحيدٍ على مستوى الدولة عبر زعيم.

بدأتُ هذا الكتاب بزعم أنّ الجانب "الرسمي" للديموقراطية التمثيلية جوهريٌّ للديموقراطية (بافتراض أنّنا نعني بكلمة "ديموقراطية" فضاءً مفتوحاً يتنافس فيه المواطنون والمجموعات لاتخاذ القرارات وتغييرها، ويقاومون ويعارضون في المقابل من أجل عرض مشاريعهم الخاصة). وقد أوضحت الآن أنّ الشعبوية تتعلق بتأويل الديموقراطية. إذا كان دستور الديموقراطية، كما يقترح لاكلاو على ما يبدو، "ترتيباً" ينظم علاقة السلطة في ما بين مطالبات اجتماعيةٍ سياسية متعارضة – النخبة والعامة – فمن الواضح أنّ السياسة هي على الدوام سياسةُ الفئات.

خاتمة

في هذا الفصل، أتممت المحاجة بشأن مناهضي مؤسسة الحكم التي بدأتها في الفصل الأول. وقد أظهرت أنّ الإنجاز المهم حقاً لزعيم شعبوي – في الواقع "المعجزة" – يتمثّل في إحباطه الخطر الأفظع الذي يمكن أنّ يواجهه حالما يصل إلى السلطة. ذلك الخطر هو خطر أن يبدو لشعبه كأنّه أقام ببساطةٍ مؤسسة حكم جديدة. إذ ينبغي أن تنتمي مؤسسة الحكم إلى الماضي. فالزعيم الشعبوي الذي يسعى إلى السلطة ينبغي أن يصبح شخصاً داخلياً دون أن يُظهر أنّه كذلك. إنّه لا يستطيع الاكتفاء بأن يقود حركةً احتجاجية على مؤسسة الحكم. ويتعيّن عليه أن يكون قادراً على هدم

الفارق بين الحركة والسلطة، وبين الخارج والداخل. هذا هو اللغز الذي استكشفته بغية تفحّص التوتر بين الشعبوية والديموقراطية التمثيلية، وإيجاز أوجه اختلافها عن الفاشية. حين نتفحص دور الزعيم في الشعبوية، نرى بُعدها عن الديموقراطية وقربها من الفاشية. ونرى أوجه الاختلاف بين الدربين الشعبوي والدكتاتوري بالنسبة إلى النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم. لقد بيّنت أنّ فهم التمثيل بوصفه تجسيداً هو مفتاح إدراك "معجزة" زعيم يفلت من فخّ مؤسسة الحكم بالتنصّل من المسؤولية السياسية. إنّ شخص الزعيم والحزب هما المكوّنان الأساسيان لديموقراطية شعبوية. وهما المقدمتان المنطقيتان اللتان سأستخدمهما، في الفصل التالي، للمحاجة في أنّ الشعبوية في السلطة هي نوعٌ من التمثيل المباشر، من الجوانب كافة.

الفصل الرابع

التمثيل المباشر

اكتسبَ عداءُ الحركات الجامعة لنظام الأحزاب دلالةً عملية عندما توقف نظام الأحزاب، بعد الحرب العالمية الأولى، عن أن يكون آليةً للعمل.[1]

حنة أرندت، *Origins of Totalitarianism* [أسس التوتاليتارية]

رأينا في الفصل السابق أنّ الحلول، أو التجسيد هو النمط الخاص من التمثيل الذي يميّز الحركات وأنظمة الحكم الشعبوية. يتعين علينا الآن أن نوجه انتباهنا إلى السيرورة التي يتحقق بها هذا النمط. هذا هو موضوع هذا الفصل الأخير. أتفحص نمط التمثيل الذي تفعّله الحركات الشعبوية، مع أمثلة توضيحية من حالتين معاصرتين نموذجيتين للأحزاب المناهضة للأحزاب: "حركةً النجوم الخمس" (Movimento Cinque Stelle) و"بوديموس"[2]. لا يطمح تحليلنا إلى دراسة هاتين الحركتين ولكن إلى أن نوضح عبرهما سيرورة نزعة الزعامة المفرطة (hyperleaderism) عبر الفجوة الرقمية.

١ العبارة مقتبسة من كتاب:
Arendt, *Origins of Totalitarianism*, pp. 260–261.

٢ حول الأنماط المتعددة للحزب (من الحزب الجماهيري إلى التعددي إلى حزب الجبهة إلى حزب الحركة) وإدماج "بوديموس" في نمط حزب الحركة، انظر:
Marco Damiani, *La sinistra radicale in Europa: Italia, Spagna, Francia, Germania* (Rome: Donzelli, 2016), pp. 136–143.

ظهرت "النجوم الخمس" و"بوديموس"، على غرار الحركات المشابهة الأخرى التي ظهرت في المدة الأخيرة في أوروبا وأميركا اللاتينية، عبر "أدوات تشاركية" توفرها الشبكة العنكبوتية، "تطبيقات صنع القرار الجماهيري مباشرةً عبر الإنترنت التي تسهّل مشاركة الأعضاء في المناقشات والمداولات والاقتراعات الإلكترونية المختلفة"، وتتميّز بتعريفٍ مرن للعضويات يطمس "الحزب" ويوحد المواطنين بمجموعة من الإستراتيجيات يمكن تمييزها بوصفها استفتائيةً وشعبوية ومستندةً إلى زعيم، وخطاباً "تفاعلياً"[١]. وبكلمات مانويل كاستيلز (Manuel Castells) الحماسية، بدت ما بعد الأحزاب تلك شبيهةً بـ"مجتمع الشبكات" الذي ينعكس فيه هرم التراتبية[٢].

إنّ هاتين الحركتين مختلفتان للغاية ليس في برامجهما فحسب بل كذلك في مناهجهما وإنجازاتهما. تعتمد "النجوم الخمس" على مأثور "الشخص العادي" (qualunquismo) المتجذر في الديموقراطية الإيطالية منذ ولادتها (١٩٤٥)، وهو وسطي (لكنّه يناصر مصالح أولئك الذين "تخلفوا عن الركب")، ومناهض للتطرف ومناهض للأحزاب (معاد جذرياً للأحزاب القائمة والنظام الذي يتألف منها). أمّا "بوديموس"، فتعتمد خلافاً لذلك على ضرب لينيني من ضروب الإرادوية، يستند إلى ثنائية ٩٩% بالمئة و١%، ويتضمن مفهوماً أكثر جذريةً عن الشعب والسياسة[٣]. تقع "بوديموس" قطعاً في الطرف اليساري من الطيف الأيديولوجي ولا تترفّع عن أن تصبح حزباً من كلّ الجوانب، ومناهضتها للحزبوية ما هي في الواقع إلا انتقاد لتحفظ الحزب الاشتراكي التقليدي ووسطيته. لم تزعم "النجوم الخمس" يوماً أنّها حركة يسارية؛ إنّها تريد أن تكون حركة المواطنين العاديين (gentismo) التي تتماشى مع مشاعر ومطالب الكثرة غير المتمايزة (la gente)، أو الأكثرية. وهي تهدف إلى أن تكون حزباً أكثر عموميةً وتشميلاً من حزبٍ أيديولوجي تقليدي، وهي في مصلحة سياسة اجتماعية قائمة على المساعدة لا إعادة التوزيع؛ نستطيع وضع "النجوم

1 Gerbaudo, *Digital Party,* pp. 16–17.

2 Manuel Castells, *The Rise of the Network Society,* 2nd ed. (Chichester, UK: Wiley-Blackwell, 2010).

٣ انظر على التوالي:
Piergiorgio Corbetta and Elisabetta Gualmini, *Il partito di Grillo* (Bologna: Il Mulino, 2013); and César Rendueles and Jorge Sola, "Paradigm Shift," *Jacobin,* April 13, 2015, https://www.jacobinmag.com/201504//podemos-spain-pablo-iglesias-european-left

الخمس" في إطار مأثور حزبٍ جماهيري معتدل كأحزاب الديموقراطية المسيحية. أمّا "بوديموس"، فهي تدعو إلى التغلب على التقسيمات التقليدية بين اليمين القديم واليسار القديم، مع الحرص على سياسة أكثر تقدميةً من اليساروية التقليدية. تقترح "بوديموس"، التي ولدت في أعقاب "المستنكرين" وهي حركةٌ شعبية عفوية شجبت الإفقار والنخبوية، أن تكون بديلاً حقيقياً عن مؤسسة الحكم السياسية؛ "ليس الأمر 'اليسار' أو 'اليمين'، إنّه 'الدكتاتورية' أو 'الديموقراطية'" (No es izquierda o derecha, es dictatura or democracia)[1]. تزعم "النجوم الخمس" و"بوديموس" أنّهما شعبويتان، وأدت كلتاهما دوراً مهماً في شرعنة الشعبوية بين الديموقراطيين وداخل اليسار. تستخدم كلتا الحركتين وسائط الإعلام الجديدة (بيبي غريلو وبابلو إغليسياس توريون) أو وسائط الإعلام التقليدية (إغليسياس ولكن ليس غريلو) لتفعيل نوع من أنواع "التشاور الدائم على الإنترنت" مع مناضليهما. وكلتاهما مجرد "منظّمتين جذورهما في الإنترنت" لأنّ نظام صنع القرار داخل حزبيهما وتواصلهما الداخلي يعتمدان على الإنترنت فحسب (على النقيض من الأحزاب الهجينة المستندة تقليدياً إلى "منظمات موالاة" وتستخدم الإنترنت للتواصل مع العالم الخارجي)[2]. يصبح المناضلون الرقميون أشبه بالزعامة الحقيقية والجماعية والأفقية مع الزعيم الذي يمثّل صوتهم وحضورهم البصري، لكن دونما بنية تراتبية للكوادر. تمثّل هذه الحركات حقاً حالاتٍ جديدة من ديموقراطية شبكة ما بعد أيديولوجية. إنّها جديدةٌ بسبب الوسائل التي تستخدمها، حتى إن كانت السيرورة التي تطلقها هي عينها سيرورة الأحزاب والزعماء التقليديين (التي تهتم بالقدر عينه بإنشاء خطٍّ دائم أو تواصلٍ مباشر مع الشعب). يدرج باولو جيرباودو (Paolo Gerbaudo) في كتابه *The Digital Party* [الحزب الرقمي] هذه الأنماط الجديدة من نزعة الزعامة المفرطة ضمن المقولات

1 Pablo Muçhuca, "Pablo Iglesias (Podemos): 'Falta Gente Joven y Sobra Casta en Política y Económica,'" Huffington Post, May 18, 2015, http://www.huffingtonpost.es/201418/05//pablo-iglesias-entrevista_n_5338870.html

نجد تحليلاً مثيراً للاهتمام لحركة المستنكرين في:
Ernesto Castañeda, "The *Indignados* of Spain: A Precedent to Occupy Wall Street," *Social Movement Studies* 11, nos. 3-4 (2012): 309-319; and Catherine MacMillan, "Welcome to the Carnival? Podemos, Populism and Bakhtin's Carnivalesque," *Journal of Contemporary European Studies* 25, no. 2 (2017): 258-273.

2 Gerbaudo, *Digital Party*, p. 13.

التقليدية من قبيل نزعة التسلط القيصري والنزعة الاستفتائية. أحاجج باستمرار أنّ ديموقراطية جمهور المتلقين - التي ييسرها الإنترنت - تتغلغل في الأحزاب المنضوية في الطيف السياسي وتجعلها أكثر شعبويةً في أسلوبها مما ترغب في أن تبدو.

لا يمكن التشكيك في ميزة تقنيات وسائط الإعلام الحديثة، ويبدو أنّها تمنح الشعبوية فرصةً لحلّ مأزقها الذي أثاره روبرت ميشيلس منذ ١٩١١. التنظيم هو، كما يحاجج ميشيلس، وسيلة الأكثرية في كفاحها ضد الأقلية المتنفذة، لكنّ التنظيم مقدرٌ له دائماً أن يصبح باباً خلفياً تخترق الأقلية المتنفذة عبره نضال الأكثرية وتجعله نضالها الخاص. كيف يمكن الأكثرية أن تصل إلى السلطة دون المرور بلحظة وسيطة، أي اللحظة التي تعيد إنتاج مؤسسة الحكم على نحوٍ لا يقاوَم؟ وبتوظيف التناقض اللفظي، كيف يمكن أن يؤدى التمثيل مباشرة بالنظر إلى أنّه مهيكلٌ بطريقة ذاتية المنشأ كشكلٍ غير مباشر وتوسطي من أشكال الوجود السياسي؟ للإجابة عن هذين السؤالين، نحتاج أولاً إلى توضيح ماهية سيرورة تمثيل، ولماذا تتطلب وساطات، وما نوع الوساطات التي تتطلبها. تُعدّ الشعبوية جزءاً من خبرة الحكم التمثيلي المعقدة والمتقلبة، لكنّها ليست جزءاً من مقولة الديموقراطية المباشرة.

التصويتات المباشرة والاستفتاءات

يبدو أنّ كثيراً من سمات الشعبوية يتماشى مع خط تفكيرٍ تابعته الديموقراطية المباشرة وليس الذي تابعه التمثيل: الحجة المناهضة لمؤسسة الحكم، والطعن في الأحزاب التقليدية، وتعبئة المواطنين العاديين الذين لا حول لهم ولا قوة، وبهم. حاجج الباحثون في أنّ الشعبوية "قد تُعدّ ضرباً من التطرف الديموقراطي"، لأنّها طعنٌ على الضوابط والتوازنات والإجراءات التمثيلية، باسم "الاستفتاءات وطرق أخرى من الديموقراطية المباشرة"[1]. يستند تأويل هؤلاء إلى قناعة مفادها أنّ الدور الأعلى للزعيم عاملٌ عرضي وليس حاسماً. فالظاهرة الأكثر غرابةً على الشعبوية من وجهة نظرهم هي الطعن في المكوّن الليبرالي في مجموعة المكونين الموصولين بواصلة ديموقراطي-ليبرالي.

1 Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser, "Populism: Corrective *and* Threat to Democracy," in Mudde and Kaltwasser, *Populism,* pp. 207-208.

هذا هو السبب كما يفترضون في أنّ الشعبوية تمثّل تهديداً للتعددية، ولكن ليس بالضرورة للديموقراطية. وقد أثرتُ شكوكاً بشأن هذه الحجة في الفصول السابقة. أمّا هنا، فسأضيف أنّ الاستفتاءات والتصويتات المباشرة، رغم أنّها بالتأكيد من "طرق" الديموقراطية المباشرة، فإنها ليست شرطاً بحدّ ذاتها للديموقراطية الراديكالية؛ هي لا تجعل السياسة الشخصانية وإضفاء الطابع العمودي ملغيين.

الاستفتاء نمطٌ ديموقراطي لتخويل السلطة لزعيم أو قضية. والتصويتات المباشرة نمط للتدخل المباشر تابع للنظام التمثيلي، لأنّه يحدث ضمن إطار صنع القرار بواسطة سياسيين منتخبين[1]. يمكن بسهولة أن يصبح هذان النمطان أداتين للتلاعب، وقد استخدمهما مراراً الزعماء والسياسيون الراغبون في الحصول على القبول الذي سيعزز سياساتهم وأهدافهم. يُعدّ انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي حالة أنموذجية على ذلك. إذ دعا رئيس الوزراء ديفيد كاميرون (David Cameron) إلى إجراء استفتاء بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي لتحقيق هدف يتسم بالمحدودية، وهو هدف بعيد عن الموضوع المعروض للاستشارة الشعبية؛ كان يريد إضعاف المعارضة داخل حزبه عن طريق تعزيز التأييد الشعبي لشخصه. ولذلك، ضغط على وتر يعلم أنّه يحظى بشعبية كبيرة في بلاده: وتر مناهضة النزعة الأوروبية، ثم المخاوف من البطالة، وهجرة قوة عمل رخيصة، والأزمة الاقتصادية التي لا تنتهي والتي غذّتها بالفعل مشاعر الشعب البريطاني المشككة باليورو. أواخر صيف ٢٠١٦ أجرى زعيم هنغاريا فيكتور أوربان تصويتاً استشارياً مباشراً من أجل إعادة تأكيد دعم الشعب لسياساته المناهضة للهجرة، وفضلاً عن ذلك من أجل معرفة المدى الذي يستطيع بلوغه في دعم سياسة حدود مغلقة مع الاتحاد الأوروبي.

بالانتقال إلى الاستفتاء، يُعدّ تاريخ هذه المؤسسة مختلطاً. فقد استُخدمت في آن لشرعنة البدايات الدستورية (على سبيل المثال أثناء تشكيل دولة إيطاليا في ١٨٦١) و(بتواتر أكبر) لتتويج زعماء مستبدين. بدايةً مع نابليون بونابرت (Napoleon Bonaparte)

١ شرح شميت الفارق بين نمط الاستفتاء في الدولة البرلمانية التشريعية (أي الذي يلغي أو يقترح قوانين قررها البرلمان أو سيقررها) والنمط الآخر، حيث "يبرز 'الشعب' بوصفه نمطاً حصرياً ونهائياً للنظام الديموقراطي الاستفتائي":
Carl Schmitt, *Legality and Legitimacy,* trans. Jeffrey Seitzer, with an introduction by John P. McCormick (Durham, NC: Duke University Press, 2004), p. 62.

في ١٨٠٠، كثيراً ما لجأ رؤساء الدول أو الزعماء السياسيون الذين يتولون السلطة بالفعل ويرغبون في تعزيز تأييدهم الشعبي أو يسعون إلى الحصول على تفويض مطلق لمواجهة المعارضين داخل حاشيتهم (نابليون الأول) أو داخل الجمهورية البرلمانية الديموقراطية (نابليون الثالث) إلى دعوة الشعب إلى الاستفتاء[١]. يمثّل استفتاءٌ ما أداةً قد يلجأ إليها الزعماء لمهر ما يتمتعون به من كاريزما في عيون الشعب، وتعزيزها بموافقة رسمية[٢]. نرى ذلك في الكلمات التي استخدمها بونابرت للتعليق على استفتاء ١٨٠٢ (الذي جعل منه، كما نذكر، قنصلاً مدى الحياة): "يمتلك الاستفتاء ميزة شرعنة تمديد منصبي ووضعه على أرفع أساسٍ ممكن"[٣]. علّق كارل ماركس على استفتاء نابليون الثالث بألمعيته المميزة: "تعاملَ الاستفتاء بصورةٍ عامة مع الضربة القاضية للإمبراطورية. لأنّ كثيرين ممن صوتوا بنعم للإمبراطورية المكللة بعبارات بوسترابا (Boustrapa) (لقب للويس بونابرت يتألف من المقطع الأول لكلمات بولونيا وستراسبورغ وباريس) الدستورية يظنون أنّ في وسعه الآن إعادة الإمبراطورية على نحو غير رسمي بكل بساطة (sans phrase)، أي نظام حكم كانون الأول/ ديسمبر"[٤].

الموافقة هي جوهر موضوعة الاستفتاء؛ إنّها علامةُ تكليفٍ وثقة[٥]، ما يوضح

١ انظر التحليل التاريخي والقانوني للاستفتاء في:
Fimiani, *"L'unanimità più uno."*

2 Weber, "Parliament and Government in Germany," p. 221.
شدد فيبر أيضاً على إمكانية أن يستخدَم الاستفتاء لمعاقبة دكتاتور: "إمّا أن يصعد الزعيم عبر الطريق العسكري، كالدكتاتور العسكري نابليون الأول الذي تمّ تعزيز موقعه بالاستفتاء، وإما أن يصعد عبر الطريق المدني كسياسي غير عسكري (مثل نابليون الثالث) تتأكد مطالبته بالزعامة عبر الاستفتاء ثم يقبله العسكر" (المصدر السابق).

٣ اقتبس في:
Isser Woloch, "From Consulate to Empire: Impetus and Resistance," in Baehr and Richter, *Dictatorship in History and Theory,* p. 33.

4 Marx to Engels from London, May 18, 1870, in *Letters of Karl Marx and Friedrich Engels 1842-1895,* Marx Engels Internet Archive, https://www.marxists.org/archive/marx/works/1870/letters/70_05_18.htm
حول الالتباس بين الديموقراطية المباشرة والاستفتاء، انظر، من بين مراجع أخرى:
Roberts, "Populism, Political Mobilization," pp. 143-144.

٥ في رطانة شميت التمييز بين الاستفتاء والتصويت الفردي "البرجوازي" كان تحديداً بهدف نقل القيمة الشكلية للتصويت الذي كان بالفعل صرخة أو تهليلاً لأنه لم يكن متوقعاً منه أن يجعل كل فرد جمهوراً عاماً (ناهيك بالأقلية)، بل الأغلبية فحسب. لذا، لم يكن التصويت يعَدّ تعبيراً عن الحق المتساوي لكل فرد، بل تعبيراً عن إدراج الجميع في الجمهور العام الجمعي. كان التصويت

السبب في أنّ ما يشغل الزعيم في المقام الأول هو تجنب الامتناع عن التصويت (وليس الرفض). إذ إنّ المشاركة المرتفعة في الاستفتاء، وليس أغلبية الأصوات بحدّ ذاتها، هي التي تظهر وثاقة التحام الشعب بخطط الزعيم[1]. خلافاً للشعبوية التي تجسد المثل الأعلى للتعبئة تقلّص ديموقراطية الاستفتاء دور المواطنة الفعالة بغية التشديد على أجوبة الشعب التفاعلية مع وعود الزعيم وأفعاله وقراراته وإطلالاته. وفي نهاية المطاف الاستفتاء والتصويت المباشر نمطان من أنماط الدعوة المباشرة للشعب، لكنّهما لا يشكّلان ديموقراطية مباشرة. ذلك لأنّ الديموقراطية المباشرة تستلزم كل ما تبقّى من حكم ذاتي سياسي للمواطنين: من طرح الأسئلة، إلى اختيار القضايا التي تتعيّن مناقشتها، إلى التصويت. إذا وافقنا على أنّ الزعيم والشعب، في الشعبوية، هما مجموعة توأم – تظهر وتعمل معاً عندما تخطط الحركة الشعبوية للتنافس على السلطة، أو للبقاء فيها – فمن الواضح أنّ الإحالة على الديموقراطية المباشرة لا تساعدنا في وصف الظاهرة الشعبوية.

في ما يلي، سأبرز أولاً الفارق بين الشعبوية والتمثيل التفويضي. التمثيل التفويضي، من الناحية التقنية، هو النمط السياسي للتمثيل الذي تعتمده ديموقراطية الأحزاب وتحوّله الشعبوية. مفاد زعمي أنّ هذا التحويل يتمثّل في تطوير نمط مباشرٍ من التمثيل، وليس نمطاً مباشراً من الديموقراطية. ينظم هذا النمط الجديد من مستويات التمثيل مستوىً رأسياً من تخويل السلطة (كما الحال مع التمثيل التفويضي)، لكنّه نمطٌ ينجح في إلغاء كامل التباعد عن الشعب (بخلاف التمثيل التفويضي). أقترح أنّ الشعبوية لا تعارض الحكم التمثيلي لكنّها بالأحرى تعارض طريقة الوصول إلى هذا الحكم. إنّها انتقادٌ للأحزاب المنظمة والوسائط المحترفة، إذ لا تسعى إلى إعادة استقلالية المواطنين السياسية، لكنّها تسعى إلى بناء علاقةٍ مباشرة بين الممثِّل والممثَّل. يتمثّل هدف التمثيل الشعبوي في نمط توسطي للتمثيلٍ التفويضي، وليس في الانتخابات أو الحكم غير المباشر على نحو أعم. هذا رغم أنّ "الحاجة إلى تحقيق توازنٍ بين

العام، مقابل التصويت السري، يهدف إلى طمس الفرد، ومشاركته في صنع الآراء، وقراره:
Schmitt, *Crisis of Parliamentary Democracy,* particularly pp. 16–17.

١ في الاستفتاء الفرنسي لعام ١٨٠٢، لم يكن الانشغال الرسمي يتركز حول احتمالية "لا"، بل حول الامتناع عن التصويت:
Woloch, "From Consulate to Empire," p. 34.

الزعامة وآلة الحزب" تبرز كأساس، ولاسيما في الديموقراطيات المعاصرة، ينزع إلى الخضوع لهيمنة سلطة جمهور المتلقين[1].

سيرورتان تمثيليتان

سبق لي أن بيّنت أنّ الشعبوية ترفض التمثيل التفويضي لأنّ هذا النوع من التمثيل يضخ التعددية والانقسامات ضمن الشعب ويركّز على "الشكلانية" (التصويت) ومماهاة المشاركة بـ"وضع" (الناخبين). فضلاً عن ذلك إنّه يولّد، ويترافق مع، الأمان (بوساطة المواطنين عبر وسائل الإعلام والأحزاب والممثلين)، والمسؤولية (مسؤولية المنتخب إزاء الدستور والقانون)، والقدرة على الاستجابة (استجابة المنتخب للحزب والناخبين). ورغم أنّ علماء السياسة قد يكونون محقين عندما يحاججون في أنّ "القدرة على الاستجابة" أسطورة أكثر منها سلوكاً واقعياً – لأنّ الناخبين بعيدون كل البعد عن كفاءة الحكم على المنتخَب – يبقى صحيحاً أنّ "قواعد اللعبة" تخلق كلاً من اللاعبين والبيئة. فهي تفعل ذلك في لحظة تشكيل اللعبة رغم أنّها لا تضمن كفاية اللاعبين أو صدقهم أو كفاءتهم (إذ كيف يمكنهم التمتع بهذه الصفات؟). غير أنّ "الحصيلة" أقلّ أهميةً بكثير من طريقة تحقيقها، وأقلّ أهميةً بكثير من الطريقة التي لُعبت بها اللعبة. في الحقيقة، تجعل الطريقة التي تُلعب بها اللعبة حصيلةً غير مُرضية شرعيةً وتتسبب في وضع يؤكد فيه المواطنون تأييدهم للنظام الديموقراطي. حقيقة أنّ الناخبين "جاهلون منطقّياً" وأنّ المنتخَبين لا يتمتعون بالكفاءة ولا يتسمون بالشفافية تماماً، وحقيقة أنّ تفضيلات الناخبين بعيدةٌ كل البعد عن التوافق مع "إرادة الشعب" الافتراضية... لا تدحض أيٌّ من هذه الحقائق شرعية اللعبة الديموقراطية[2]. وبكلمات بوبيو: "تشكّل قواعد اللعبة، واللاعبون وتحركاتهم، كلّاً يتعذر تقسيمه إلى وحدات منفصلة... بهذا المعنى تكون قواعد اللعبة (مثل الانتخابات)، واللاعبون

1 Nico de Federicis, "Plebiscitarianism and Democratic Society: An Outline," in *Exploring the Crisis: Theoretical Perspectives and Empirical Investigation*, ed. Andrea Borghini and Enrico Campo (Pisa: Pisa University Press, 2015), p. 178.

2 Christopher H. Achen and Larry M. Bartel, *Democracy for Realists: Why Elections Do Not Produce Responsive Government* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016), chap. 2.

والتحركات، مترابطة لأنّها تدين بعين وجودها للقواعد"[1].

وفي مواجهة هذا التركيز المؤسسي الذي يكوّن هوية الهيئات التمثيلية وعملها، تشير الشعبوية إلى "العلاقات المتبدلة للسلطة بدلاً من المؤسسات الثابتة"[2]. تقترح الشعبوية، عبر التشديد على عملية تغيير العناصر الرسمية والدستورية، ممارسةً للتمثيل تراعي تقديم المطالب أكثر مما تراعي ممارسة الاستقلالية السياسية بكامل معناها. تتكوّن سيرورة تقديم المطالب من صناعة الرأي وصناعة القرار. وكما سبق لنا أن رأينا، التمثيل بوصفه تقديم مطلبٍ هو البارادیغم الذي يلائم الظاهرة الشعبوية على أفضل وجه، ويتعارض مع التمثيل التفويضي الذي لا يستند فحسب إلى المطالب التي وحدت أشخاصاً معينين حول اسم زعيم، بل كذلك إلى فعل الإرادة أو التعيين الانتخابي[3].

يستمد التمثيل الانتخابي الشرعية من الشعب بمكوناته من الأفراد. يصح هذا الأمر حتى لو كان المواطنون يعترضون لا محالة على مزاعم المسؤولين المنتخبين بأنهم يعملون باسم الشعب. وهذا صحيحٌ لأنّه، في المقام الأول، ما من تطابقٍ بين هاتين اللحظتين، ولأنّه، في المقام الثاني، إذا نظرنا إلى ما وراء الحق الاعتباري (*fictio juris*) للسيادة الشعبية المتوخاة في الدستور، فسنجد أنّ الشعب ليس سوى علاقة تجاورٍ (وليست علاقة تطابق) بين الممثَّلين والممثِّلين، تديرها السلطة السلبية التي يمتلكها المواطنون لمراقبة المنتخبين ورصدهم والتصدي لهم وعزلهم[4]. يعتمد التمثيل التفويضي على فصلٍ دائم بين "الخارج" و"الداخل" حتى وهو يولّد تياراً من الأحكام والآراء السياسية التي تنشئ تواصلاً بين القطبين[5]. إنّ التوتر القائم بين المواطن (أو المواطنة) وهو متعددٌ (أو، وهي متعددةٌ) حتماً في وجهات نظره (أو وجهات نظرها)

1 Bobbio, *Future of Democracy,* pp. 65-66.

2 Saward, *Representative Claim,* p. 1.

3 Pitkin, *Concept of Representation,* pp. 106-109.
نحتت جين مانسبريدج تعبير "التمثيل الجيروسكوبي" لتفسير هذه الظاهرة، وذلك في مقالتها:
Jane Mansbridge, "Rethinking Representation," *American Political Science Review* 97 (2003): 515-528.

4 Rosanvallon, *La contre-démocratie,* pp. 19-28.

٥ انظر:
Urbinati, *Representative Democracy,* chap. 1.

وانحيازه (أو انحيازها) في الأحكام السياسية والناخب (المتماثل حتماً ويمتلك حق تصويت بوزنٍ متساوٍ) هو في صميم التمثيل التفويضي. وهذا التمثيل، كما قلت، يجري كمجموعةٍ من الديناميات تُفعّل أوجه التواصل بين مؤسسات الدولة والمجتمع. حتى إن كان التمثيل السياسي يبدأ بالانتخابات، فإنّ تأدية تمثيلٍ سياسي انتخابي محض لا تستنفد معنى الديموقراطية التمثيلية.

من جانبٍ آخر، يتمثّل التمثيل الشعبوي في سيرورةٍ يبدو للوهلة الأولى أنّ لها مظهراً ثنائياً، سيرورةٍ ينجز بها عددٌ كبير من المطالبات والمجموعات المتنوعة (وليست بالضرورة مقنعة) وحدةً ذاتية بوصفها جماعية وتمثّل إرادةً مفردة وتترجم إلى قرارات. إنّ تجسيد الشعب يعني التصرف كـالشعب، كما قلت، كما أنّه يعني التصرف نيابةً عن الشعب. في نهاية سيرورة تقديم المطلب، يبرز صانع قرارٍ قوي: تحقيق الوحدة والتصرف كفرد هما سيرورتان دُمجتا في سيرورةٍ واحدة. يكون التمثيل بوصفه تجسيداً ناجحاً ما دام إيمان الشعب بزعيمه غير مجزأ وغير متحفظ. هذا هو نقيض التمثيل التفويضي الذي يولّد فقدان الثقة ويستغلها. إذ إنّ محرك التمثيل الشعبوي هو الثقة عبر الإيمان، وليس الثقة عبر النقاش الحر والمفتوح (الذي ربما يستتبع طعناً ومعارضةً) بين الأتباع، وبين الأتباع وممثّلهم. فالتدفق المتواصل للأحكام والانتقادات الذي يربط المجتمع بالمؤسسات ويفصلهما ذاتي المنشأ بالنسبة إلى الديموقراطية التمثيلية. وهو حاسمٌ لمفهوم المساءلة الذي سيكون خاوياً إذا فُصل عن مناخ الشجب وفقدان الثقة الذي يميّز مجتمعاً كهذا[1]. الافتراض الذي تعززه الانتخابات هو أنّ الزعيم لا يشبهنا على أيّ حال ويمكن عزله؛ هذا الافتراض هو الضخ الأكثر فعالية للثقة في اللعبة الديموقراطية. فتدني الإيمان بالزعماء، بمعزلٍ عن مزاعمهم بشأن أنّهم أقرب إلى الشعب من المعارضة أو منافسيهم، هو المستحضر

1 Rosanvallon, *La contre-démocratie,* chap. 1.
لتقديم صورة كاملة عن التوترات الحتمية ضمن الحكومة التمثيلية، عليّ أن أذكر بأنّ بعض علماء السياسة برهنوا، بمعطيات منطقية وتجريبية، أنّ أكثر أشكال المساءلة قابليةً للتحقق منها، أي المساءلة الاسترجاعية، ضعيفة وناقصة؛ انظر:
John Dunn, "Situating Democratic Political Accountability," in *Democracy, Accountability, and Representation,* ed. Adam Przeworski, Susan C. Stokes, and Bernard Manin (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 329–344; and Achen and Bartels, *Democracy for Realists,* pp. 135–145.

المقوي للتمثيل التفويضي، ولكن ليس للتمثيل التجسيدي الذي لا يستفيد من أيّ صمام أمان ضد "كابوبوبولو".

تختلف أنماط التعبئة باختلاف البلدان، وسيكون خطأً اقتراح طابع أحادي المعنى للتمثيل الشعبوي حيال الديموقراطية. لكن حالاتٍ عدة من الشعبوية تَبدو كأنها تؤكد أنّ قدرة شخصيةٍ مهيمنة "على اختراق مؤسساتٍ الدولة (و)تشكيل سياسات عامة والاعتراض عليها" أقل نجاحاً إذا كانت الذوات الشعبية "مستقلة نسبياً، وذاتية التكوّن، وتحشَد من الأسفل"[1]. إذ إنّ التوتر بين الممثّل والشعب يُعدّ علامةً على نظامٍ سياسي صحي؛ يتعين قياس نظام كهذا بـالمسافة القائمة بين الداخل والخارج وليسَ بإلغائها. لا يتعهد الزعماء الشعبويون بالرعاية فكرة المساءلة، بل إنّهم يزدرونها في الواقع. فبالنسبة إليهم هم الذين يدّعون أنّهم "فردٌ من الأكثرية"، ويمثّل إيمان شعبهم علامة على شرعيةٍ لا يمكن أن يحطمها تدقيقٌ رسمي أو مؤسساتٌ وسيطة. وتتوافق فرص نجاحهم الانتخابي مع شدة اقتناع مواطنيهم بأنّهم بعيدون عن تخويل السلطة السياسية وأنّ المؤسسات لا تمثلهم. إنّ فرص الزعماء الشعبويين في موافقة جمهور المتلقين عليهم ما إن يتولوا السلطة تتوافق مع شدة اقتناع مواطنيهم بأنّ تخويل السلطة السياسية هو في يد الشعب، عبر زعيمهم (هذا الأمر صحيحٌ بمعزلٍ عن مدى غموض هذا الحكم أو "الاقتناع"، وعن مدى صعوبة إثبات المضمون الدقيق لإرادة الشعب الأصيلة). تُعدّ القضية الضبابية للمساءلة داخلية بالنسبة إلى مفهوم المسافة بين الداخل والخارج. وهذا يجعل هذا المنظور بالغ الأهمية لأنّنا إذا افترضنا (كما فعلنا في التمثيل التفويضي) أنّ المسافة بين الداخل والخارج هي البارادايغم الذي يحدد وييسر سلطة المواطنين التدقيقية (المراقبة والاعتراض وتوخي الحيطة)، تصبح الحاجة إلى تحديد إرادة الشعب أقل دراماتيكية. ذلك أنّ عملية تشكيل الرأي والاعتراض عليه، في تلك القراءة، تصنع إرادة الشعب بالفعل. بموجب التمثيل التفويضي، ليست هنالك طريقةٌ آمنة يمكن بموجبها إخضاع الشخص المنتخب للمساءلة، ناهيك عن الانتظار حتى انتهاء تفويض الزعيم (أو الزعيمة) من أجل تأييده (تأييدها) مجدداً، أو إزاحته (إزاحتها). وفي الوقت عينه، مجرّد حقيقة أن الناخبين لا يتنازلون عن المطالبة بدليلٍ

1 Roberts, "Populism, Political Mobilization," pp. 143–144.

عملي علامةٌ فعليةٌ على المحاسبة، وعلامةٌ على مدى أهمية الإبقاء على "الخارج" و"الداخل" منفصلين لا متحدين.

لكنّ فكرة التمثيل بوصفه تجسيداً مبنيةٌ بطريقة تُحيّد المطالبة بالمساءلة مسبقاً، لأنّها تتحقق بتنازل الشعب الذي يتجلى هو نفسه بالإيمان بزعيمه. إذ لا يعَد انتصار الشعبوية انتصاراً للشعب؛ إنّه انتصارٌ للشعب "الأصيل" الذي يعلن زعيمه التمثيلي أنّه يعرف احتياجاته وإراداته "الصحيحة" كما لم يعرفها شخصٌ من قبل (حتى إذا كان الزعماء السابقون حكموا بموافقة الأغلبية). واقع الأمر أنّ الشعب الفعلي يحوّل في لحظةٍ ما إلى كيانٍ متخيل يحلّ في الزعيم. يستخلص الزعيم الشعب "الحقيقي" من الشعبِ الاختباريِ الذي يقطن في بلدٍ ما، أو الخاضع للنظام القضائي في بلدٍ ما. وكما تكتب مارغريت كانوفان، ليس الشعب بذاته ما يؤسس شعبوية الشعب، إنّما أيديولوجيا الشعب[1]. وهذا يجعل الشعبوية في السلطة شبيهةً بنظامٍ أشبه بما بعد الفاشية مدموجاً بالانتخابات، كما يكتب إنزو ترافيرسو (Enzo Traverso) وروجر غريفين (Roger Griffin) وفيديريكو فينشلستاين[2]. فهي لا تلغي المؤسسات الديموقراطية المتبقية، ويقودها شخصٌ يجسد الشعب ويقضي بإعادة شرعنة ذلك الشعب. إذاً، يتبيّن أنّ السيرورة التي يبدو للوهلة الأولى كأنّ لها هذا المظهر الثنائي هي سيرورةٌ رئيسية واحدة. فخطوة جعل الشعب يشعر بأنّ صوت الممثل هو صوت الشعب هي في الواقع مماثلة لخطوة تكوين الشعب عبر الصور والرموز الموحية. وهي مماثلة لخطوة الإشارة إلى مناسبات أنموذجية تجعل قضية المساءلة غير ضرورية. كما أنها مماثلة لخطوة جعل صوت الممثّل الصوت الوحيد الذي يمكن أن يُسمع. لعلنا نقول إنّ الشرعية الرسمية والإجراءات المؤسسية أو قواعد اللعبة (التصويت والضوابط الدستورية) أقل أساسيةً بالنسبة إلى هذا العمل التمثيلي من سيرورة دعم جمهور المتلقين هذا. لكنّ بنجامين موفيت يكتب أنّ سيرورة الشعبوية ليست أبداً "عملية أحادية التوجه" لأنّ الشعب نفسه هو من ينبغي أن "يحاكم" تمثيل الشعب

١ "في ظل الحكم الأوتوقراطي، تستبعَد جماهير الشعب تماماً من السلطة":
"Taking Politics to the People," p. 26.

٢ انظر خاصة:
Griffin, "The 'Post-fascism' of Alleanza Nazionale"; Traverso, *Les nouveaux visages du fascism*; Finchelstein, *From Fascism to Populism*.

ليكون فعالاً، فالشعب لا يُجرّد أبداً من إصدار أحكامه[1]. وهذا يجعل العلاقة بين إصدار "الحكم" و"الإرادة"، وهي علاقة تنشئ الطبيعة الثنائية الحكم للديموقراطية، موضوعةً أخرى لا بدّ من تفحصها.

تقدّم ثنائية الحكم الديموقراطي مزعمين: أولاً إنّها تشير إلى أنّ "الإرادة" وإصدار "الحكم" هما "سلطتا المواطنين أصحاب السيادة، وثانياً تقترح أنّهما مختلفتان وينبغي أن تظلّا متمايزتين رغم أنّهما بحاجة إلى أن تتواصلا باستمرار"[2]. يُعدّ الجمهور العام صميم إصدار الحكم، إلى جانب الأحزاب التي تنظم الآراء السياسية وتكوّن الجمهور العام. وهو لا يطالب بسلطة سيادية لكنّه يضطلع بدورٍ بنّاء في صنع القرارات أو الإرادة. يترتب على الحكم الثنائي توترٍ، أكثر مما يترتب عليه تناغم. يبيّن شطراه أنّ للديموقراطية التمثيلية استعداداً ذاتي المنشأ لتوليد المعارضة والنزاع وفق الخطوط الحزبية؛ ينظّم التصويت هذه المعارضة وهذا النزاع لكنّه لا يحلهما. نشاهد دائماً، قبل الانتخابات وبعدها – وفي الواقع بعد عدّ الأصوات مباشرةً – تنامياً في مقدار التأويل النقدي والاعتراض. هذا الأمر لا يحدث فحسب بين ظهراني "الخاسرين" (في محاولتهم تحديد المسؤوليات وفهم مكمن الخطأ)، بل يحدث أيضاً بين ظهراني "الفائزين" (المنتخبين على وجه الخصوص) الذين يغريهم العدول عن وعودهم ويحاولون عرض تأويلٍ أكثر ملاءمةً لممارسة سلطتهم. لقد قمت في مكانٍ آخر بـ"مفهمة" التمثيل التفويضي بوصفه سياسةً ذات طابع زماني[3]. إنّها سياسةٌ ذاتُ طابعٍ زماني لأنّ الأصوات في السياسة التمثيلية لا تكون أبداً مجرد كميات، وهي لا تعطي الكلمة الأخيرة في موضوع ما. إنها تعكس الطابع المعقد للآراء والتأثير السياسي؛ ليس أيٌّ من هذين الأمرين كياناً قابلاً للحساب رقمياً، وكلاهما يتصل اتصالاً وثيقاً بمناسبات التصويت السابقة والتالية. عندما نترجم الأفكار إلى أصوات انتخابية، نميل إلى نسيان هذا التعقيد الزماني، ونفترض أنّ الأصوات تعكس تفضيلاتٍ فردية، وليس مجرد إصدار آراءٍ عنها. إذا أردنا تعديل قراءة التصويت الديموقراطي التي تقترح أنّه يختار صناع القرار، وليس السياسات، فسنحتاج إلى توخي الوضوح في

1 Moffitt, *Global Rise of Populism,* p. 104.

2 Urbinati, *Democracy Disfigured,* p. 2.

3 Urbinati, *Representative Democracy,* chap. 1.

أنّه خلافاً للأصوات بشأن قضايا مفردة (أي الديموقراطية المباشرة)، يعكس صوتٌ واحد لمصلحة مرشح ما الأجل الطويل (longue durée)، أو فعالية كوكبة من الأفكار السياسية عبر الزمن. إنّه يعكس أحكام المواطنين على منصة سياسية أو مجموعة مطالب وأفكار تربط منظورات الماضي والحاضر والمستقبل. بهذا المعنى، تشبه الديموقراطية التمثيلية "نظام حكم مرتبط بمدة زمنية"[١]. الأحزاب السياسية منقوشةٌ داخله وليست مضافةً إليه بصورة مفتعلة. إنّها سجل هذا الأجل الطويل، الشيء الذي يجعله مستداماً وحيّاً. إنّها التعبير عن الطابع الحزبي للمحاكمة السياسية. تنطوي هذه المحاكمة، كما رأينا في الفصل الثاني، على مطلب الولاء وافتراض أنّ الولاء محدود، لأنّ التحزب يتطلب التعدد والتغيير وليس التساوق. إنّها تطالب بتناسق السلوك مع بعض القيم المميّزة الجوهرية، لكنّ سردية هذه القيم ليست تكراراً إحصائياً، ولا يصدّق عليها النجاح الانتخابي للزعيم فحسب. يتغيّر التحزب، وهو يمتلك تاريخاً، والحزبيون "دوماً متحيزون"، حتى حينما يتولى حزبهم السلطة، ما يعني أنّه "مهما كانوا متحمسين وخالين من التشكيك، فهنالك حدٌّ للمطلب الحزبي وتحفظٌ عليه"[٢]. حتى حينما يتولون السلطة، لا يمكن أن يتحدوا بالكل لأنّ ذلك سيذيب جزأهم وما يدافعون عنه. ذلكم هو الشرط الذي يجعل الأحزاب السياسية المعقل الآمن للتعددية وقواعد اللعبة، بسبب جمعه بين "الإدماج والشمول والاستعداد للتسوية"[٣].

في حالة التمثيل التفويضي، يكون للحزب دورٌ أساسي. لكن في حالة التمثيل

---

1 Pierre Rosanvallon, *La démocratie inachevée: Histoire de la souveraineté du peuple en France* (Paris: Gallimard, 2000), pp. 62, 49.

من أجل تحليل ممتاز عن طريقتين لتأويل التصويت – هل هو نقل للمصالح أو للآراء السياسية – انظر:

Jeremy Waldron, "Rights and Majorities," in Waldron, *Liberal Rights: Collected Papers 1981–1991* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993) pp. 49–51.

حول تأثير تفتت الحركات والأحزاب وتشكل أحزاب جديدة بفعل الديموقراطية المباشرة مثل الاستفتاء، انظر:

Andreas Ladner and Michael Brändle, "Does Direct Democracy Matter for Political Parties? An Empirical Test in a Swiss Canton," *Party Politics* 5, no. 3 (1999): 295–296; and Yannis Papadopoulos, "Analysis of Functions and Dysfunctions of Direct Democracy: Top-Down and Bottom-Up Perspectives," *Politics & Society* 23 (1995): 424–428.

2 Rosenblum, *On the Side of the Angels,* p. 364.

٣ المرجع نفسه.

بوصفه تجسيداً تكون وسائل الإعلام والدعاية هي الأساسية. يتبنى جميع الزعماء المنتخبين إستراتيجية "الموصل-الدولة" حالما يتولون السلطة. فضلاً عن ذلك يُظهر الزعماء الشعبويون صبراً نافداً حيال منظمة الحزب التي تضغط على تفردهم الشخصي وتطالبهم بالتماشي مع اتجاهات الحزب، الأمر الذي يعرقل إستراتيجيات التواصل التي تُعدّها إستراتيجية "الموصل-الدولة". كما رأينا في الفصول السابقة، يفضّل الزعماء الشعبويون الحركات على الأحزاب، لأنّهم يريدون حزباً شخصياً يتسم بما يكفي من المرونة لاتّباع خططهم. وكما هو متوقع، يعشق الزعماء الشعبويون التواصل ووسائل الإعلام أكثر بكثيرٍ من منظمات الأحزاب، لأنّ وسائل الإعلام تيسّر تحركين: مواجهة مباشرة مع أعدائهم (مؤسسة الحكم)، ونشر الأفكار والرموز التي يريدون أن يستوعبها الشعب[1]. في ديموقراطية الأحزاب، يُترك لمحاكمة المواطن أساساً خيار اتّباع حزبٍ واختياره. وقد تكون هذه المحاكمة متصلةً إلى حدٍّ بعيد بالأفكار والقيم التي يمثّلها هذا الحزب أو بعيدة عنه، بل قد تكون غير مبالية بالجانب العاطفي للتحزب[2]، ما يعني أنّ سيرورة التمثيل عملٌ لا نهائي من بناء الهوية وإعادة التفكير. ثمة وكلاء عدة للممثّل ودوائره الانتخابية، وليس ثمة موحِّدٌ بمفرده يستطيع القول: "أنا الشعب الحقيقي". إذ إنّ المجال العام للتواصل (الـ"خارج") متعددٌ، ويكتسب أحياناً طابعاً ناشزاً أو حتى "فوضوياً"[3].

أمّا في التمثيل الشعبوي، فيكون مركز الأداء واضحاً، ولا يرقى إليه الشك، وبالتأكيد موحّداً أو واحديّاً (أي إنّه واحد). ما من أحد سوى الزعيم (أو الزعيمة) أو من يحددهم (أو تحددهم) يُفترض به (أو بها) الاضطلاعُ بمهمة الممثّل. ربما يكون الاعتقاد بهذا التماهي شديداً نوعاً ما، ويتمثّل عمل الزعيم في إبقاء سوية الإيمان مرتفعة. بالعودة إلى حجة موفيت من الواضح أنّ الزعيم الممثّل لم يسرق "المحاكمة"، لكن هل تتمتع باتساع الإمكانات والحرية الذي تتمتع به في ديموقراطية الأحزاب؟ الدكتاتورية وحدها هي ما يتعدى على حدود القانونية الدستورية، والشعبوية لم تصبح دكتاتوريةً بعد، كما سبق لي أن قلت. غير أنّ مناخ الحملة الدائمة والدعاية الضروري للإبقاء

1 López Maya and Panzanelli, "Populism, Rentierism," p. 253.

2 Mansbridge, "Rethinking Representation."

3 Habermas, *Between Facts and Norms*, pp. 299–313.

على استمرار تقدّم العمل التمثيلي لا يشجع المعارضة. فالمعارضة واللامبالاة تلاقيان الإذلال. ورغم أنّ القانونية لا تحشَد لمواجهة المعارضة، فإنّ الشرعية تحشَد بكثافة وتصبح ضرباً من ضروب حراسة الشعب "الحقيقي". تتعرض الآراء والقرارات التي تتصدى للشعب الشعبوي باستمرارٍ للتوبيخ والسخرية والرفض بوصفها مؤامرةً تحيكها النخب[1].

في السيرورة التمثيلية، لا يقلّ مضمون النقاش العام أهميةً عن الحماية الرسمية التي توفرها الضمانات القانونية. المقصود من إظهار قوة جمهور المتلقين المنتصرة على تعدد الأصوات هو تعزيز حكم واحد، في حين يقزّم الأحكام الأخرى كافة. ولتفادي الاعتداء على الشرعية وانتهاك الديموقراطية (تجنباً للتحوّل إلى ما يشبه الفاشية)، يحتاج الزعيم الشعبوي إلى البقاء في مزاج حملةٍ دائمة لأنّ لشكلانية الانتخابات قيمةً أقل، بطبيعة الحال، من قيمة قوة جمهورٍ المتلقين. لقد سجل الباحثون عدد ساعات البث التي استخدمها هوغو شافيز عندما كان رئيساً، ودرسوا البنى التحتية لوسائل الإعلام الممولة حكومياً في مختلف حكومات أميركا اللاتينية، أو في إيطاليا في ظل حكومات سيلفيو بيرلوسكوني وحالياً في ظل حكومة ماتيو سالفيني[2]. إنّ تقديم صوت الزعيم (أو الزعيمة) وشعبه (أو شعبها) "كأنّه" الصوت الأكثر تمثيلاً، أو الصوت الذي يفرض احتراماً أكثر ممّا تفرضه الأصوات الأخرى، ليس حكم أغلبيةٍ غير مؤذية. فأيّ تحركٍ لاحتكار أصوات ممثّلي الشعب هو حالةٌ من حالات الحكم المطلق[3].

خلاصة القول: إنّ ثنائية حكم الإرادة والرأي هي البارادايغم المفقود في التمثيل بوصفه تجسيداً. وهي تتمثّل في فكرةٍ مفادها أنّ الإرادة خارجيةٌ عن سيرورة التمثيل بدلاً من أن تكون مختلطةً بها. مع الشعبوية، تودَع تلك الإرادة لدى الزعيم الذي يشبه "فم" الشعب (كما قال ترامب عن نفسه)، في حين يعزز الشعب هويته التمثيلية عبر مجال الرأي غير السيادي. يشير هذا الأمر إلى المهمة القرارية (decisionist) للزعيم

1 Ochoa Espejo, "Power to Whom?," pp. 80–81.

2 López Maya and Panzarelli, "Populism, Rentierism," pp. 252–254.

3 Rosenblum, *On the Side of the Angels,* p. 43.

"الزعيم الذي يقولب أتباعه كي يناسبوا أهدافه ومصالحه يجعلهم يمثلونه":
Pitkin, *Concept of Representation,* p. 110.

الشعبوي. تعمل الانتخابات على إظهار بأس القوة الشعبية التي يمتلكها الزعيم بالفعل. وعلى أكثر تقدير، تعمل الانتخابات كاستفتاءات، كما رأينا في الفصل الثاني. المقصود من التصويت أن يكون دليلاً حياً على التحام الشعب بزعيمه. في التمثيل التفويضي الالتحام منحازٌ وموجَّه تجاه فاعلين جمعيين يعترفون بانحيازهم عندما يتنافسون على الأغلبية. ولكن في التمثيل الشعبوي، الالتحام شاملٌ وكلّاني، وبالتأكيد ليس تعددياً. يوصلنا هذا الاختلاف الملحوظ إلى قضية التوسط، وفي هذا الصدد، في وسعنا العودة إلى مأزق ميشيلس.

بملاحظة حقيقة أنّ الشعبويين يحيّدون الأقلية المتنفذة عبر ربط الأكثرية مباشرةً بشخصٍ واحد، وضعت الشعبوية ضمن باراديغم التمثيل التجسيدي الأحادي الحكم. يتماشى هذا مع الافتراض الكلاسيكي بأنّ الأقلية المتنفذة – أكثر من الشخص الواحد – هي التي تعادي الأكثرية. نزعة مناهضة الحكم بنمطها الشعبوي تديم التمثيل بوصفه تجسيداً وتعتمد على سياسةٍ وحركةٍ شخصانيتين. وبذلك، هي تعترض على باراديغم خلط الأقلية المتنفذة والأكثرية في حكومةٍ عبر تنظيم الأحزاب (من هنا اعتراضها الشديد على "التنظيم" باسم علاقةٍ مباشرة وأفقية بين الزعيم والشعب) وتلجأ إلى خليط آخر يعكس أسطورة "أحادية الحكم الديموقراطية" بوصفها الحامي الطبيعي للأكثرية في مواجهة الأقلية المتنفذة. تردد هذه الحجة صدى ملاحظات جون آدامز (John Adams) في بداية الجمهورية الأميركية. ففي تهجماته الكلاسيكية على الأوليغاركية، ادّعى أنّ "الديموقراطية" يمكن أن تكون "محميةً" أفضل في مواجهة الأقلية المتنفذة بوساطة "ذراع الحكم الأحادي القوية". "إنّ الأرستقراطية هي العدو الطبيعي للحكم الأحادي"، كما كتب، "والحكم الأحادي والديموقراطية هما الحليفان الطبيعيان في مواجهتها"[1]. ومن المنطلق عينه، نجد تأييداً للزعامة الشعبوية عند كتّاب مطلع القرن العشرين المناهضين للبرلمانية، من جورج سوريل إلى فيلفريدو باريتو. يُعدّ شومبيتر مثالاً بليغاً عندما وصف الديموقراطية بأنّها منهجٌ لاختيار زعيمٍ قيصري كما يحدث في

١ ذُكر في:
Luke Mayville, *John Adams and the Fear of American Oligarchy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016), p. 53.

استفتاء[1]. إنّه المنطق عينه الذي يوجه الشعبوية، حيث يهيئها كعملية بناء إرادةٍ جمعية تحقق قابلية رؤيةٍ تمثيلية عبر زعيم يغدو اسمه اسماً للحركة نفسها.

الصندوق المظلم وجشع الشعبية

لقد قارنت التمثيل التفويضي بالتمثيل التجسيدي بوساطة الاعتماد أساساً على التعميمات النظرية. لم أحلّل الظروف الواقعية التي ترافق صعود وأفول نمطي التمثيل هذين، كما لم أتفحص العوامل التي تحوّل بسرعةٍ تلك النبذة النظرية إلى صورةٍ ممثلنة. وقد درس برنار مانان كلا النمطين على نحوٍ فعّالٍ للغاية، وفي وسعنا الاعتماد على افتراضاتٍ عدة جمعها عن ديموقراطية الأحزاب والتمثيل التفويضي. أقترح وضع مخططٍ لموقفه في هذه التأكيدات الأحد عشر:

١. يصوت الناخبون لحزب وليس لمجرد شخص.
٢. ينقسم المجتمع على أساس المصالح الاقتصادية والطبقات التي تعكسها بأمانةٍ إلى هذا الحدّ أو ذاك أيديولوجيات الأحزاب.
٣. يتمتع الممثلون بتفويضٍ حرّ بموجب القانون لكنّهم لا يتمتعون إلا باستقلاليةٍ جزئية عن ناخبيهم (بفضل انضباط الأحزاب الذي يتحكم بالممثلين وتترتب عليه في النتيجة مساءلةٌ عملية).
٤. تكون الأحزاب قادرةً على إجراء تسويات رغم أنّ هوياتها الأيديولوجية تقيّد قدرتها على إقامة تحالفاتٍ أو المساومة على المقترحات التشريعية.
٥. تكون المؤسسات التداولية من الكونغرس والبرلمان أكثر مركزيةً من المؤسسات التنفيذية.
٦. الحزب لا يكون أبداً "داخل" المؤسسة فحسب، لكنّه يمتلك دائماً قاعدةً متينةً في المجتمع، بين المناضلين والمتعاطفين.
٧. كذلك تمتلك الأحزاب صلاتٍ بالمصالح الاجتماعية المنظمة كالنقابات أو

---

١ ثمة مقالة مثيرة للاهتمام عن الديموقراطية القيصرية عند شومبيتر:
Josiah Ober, "Joseph Schumpeter's Caesarist Democracy," *Critical Review: A Journal of Politics and Society* 29, no. 4 (2017): 473–491.

ممثلي الصناعيين والمصالح أو المطالبات الأخرى.

٨. تمتلك الأحزاب وسائط الإعلام والدعاية الخاصة بها التي تميل إلى تصحيح المعلومات الصادرة عن وسائل الإعلام المستقلة (الخاصة والعامة) أو مخالفتها أو معارضتها.

٩. تملك الأحزاب كليات لتدريب الزعماء ولإنشاء روابط مع المثقفين والمهنيين.

١٠. تملك الأحزاب ضرباً من ضروب "الذاكرة"، تحفظها بعناية بوساطة الأرشيفات والمؤسسات الثقافية، وتشجيع النقاشات الوطنية بشأن القضايا اليومية الأكثر إلحاحاً والموضوعات الثقافية التي توجه أحكام المواطنين والباحثين.

١١. للمناضلين رأي في وضع هذه البرامج، وكذلك رأي (أقل قوة) بخصوص وضع لائحة المرشحين[1].

تقوم الديموقراطية التمثيلية بنيوياً على كلٍّ من الارتباط العاطفي (التماهي الحزبي) - الذي يتضمن نزوعاً إلى النقاش وإلى التحليل النقدي لكيفية تصرف الأحزاب وزعمائها - ومجتمع يتسم بالتعددية ويزخر بالترابطات والانتماءات، وليس مجرد تجمعٍ من المواطنين والأفراد المنفصلين. إنّ هذه التعددية الترابطية لا تقوم على مصالح مادية ونفعية فحسب. إنّها تعتمد بالأحرى على تنظيمات سياسية قادرة على إلهام التماهيات، ما يعني أنّ السياسة البرلمانية ليست بمفردها شأناً من شؤون السياسيين، ولا مجرد مساومة يومية بين الأحزاب الممأسسة. تعتمد قدرة نظام الأحزاب على العمل بتأييدٍ من الناس على منظومة من المعتقدات لها دورٌ وظيفي في الحفاظ على التعددية السياسية. لكنّها لا تُعدّ بذاتها نزعةً وظيفية محض. وهذا هو ما يميّز ديموقراطية الأحزاب عن الحكم التمثيلي في الحقبة ما قبل الديموقراطية. ففي ذلك الوقت، لم تكن الأحزاب انتخابيةً حقاً إلّا لأنّ حق الاقتراع كان محدوداً، ولأنّ التمثيل كان مقتصراً على نخبة ضيقة متجانسة إلى حدٍّ ما. في الديموقراطية التمثيلية، يُعدّ الوفاء بالوعود جزءاً من نظام الأحزاب الحسن التشغيل، وجزءاً من الأحزاب التي نُظمت بغية إشراك المواطنين، وليس لحشد الناخبين فحسب. إنّها تعزز نفسها

1 Manin, *Principles of Representative Government*, pp. 206-218.

باتصالها المباشر بالمناضلين والأتباع والناخبين.

وصف جيوفاني سارتوري دور الأحزاب في الديموقراطية بفعاليةٍ تامة:

> إذاً، مع حق الاقتراع العام، يكتسب نظام الأحزاب خاصيةً جديدة. طالما بقي المجتمع المسيس مجتمع نخبةٍ صغيرةٍ نسبياً، من الممكن أن يظلّ نظام الأحزاب في حالة من الاضطراب. لكن حين يغدو المجتمع مسيساً بصورة عامة، إنّ قواعد المرور التي تصل المجتمع بالدولة، والدولة بالمجتمع، توضع بحيث يصبح نظام الأحزاب منظماً. في هذه المرحلة، تغدو الأحزاب وكالات إرشاد، ويغدو نظام الأحزاب نظام توجيه سياسي للمجتمع.[١]

ورغم أنّ الأحزاب آلاتٌ تحتاج إلى تراتبيةٍ وتخلقها، فإنّ الأحزاب آلاتٌ بلا روح.

في وسعنا إكمال وصف أفول نمط الأحزاب في الديموقراطية بتحليله عبر عدسة مأزقٍ داخلي المنشأ بالنسبة إلى الديموقراطيتين البرلمانية أو التمثيلية. يعيش هذا النمطُ من النظام السياسي على الاستقلال الفردي (الاقتراع السري والفردي، المعقل الحقيقي في مواجهة التزكية)[٢]. إنّه يعيش على النقاش العقلاني وتقييم المشكلات المتعلقة ببعض الحقوق المشتركة عموماً. كما يعيش على التسامح، وقبول تعددية الأفكار والتأويلات. هذا كلّه يتطلب تكريساً وقدراً من الحماسة العاطفية يستخدمها المواطنون للتعبير عن، واشتقاق، المصلحة العامة التي تيسر التعددية والانفتاح. ما من حزبٍ يزعم أنّه يمثّل مصالح الجزء الذي يعتمد عليه مباشرةً. وما من حزبٍ يخلط بين تسامحه مع الأحزاب الأخرى وتراخيه أو قلة اكتراثه أو تأييده مبادئها. فالتسامح لا يعد التصلب[٣]. موجز القول: تقتضي الديموقراطية التمثيلية في آنٍ نقاشاتٍ عقلانية وقبول وجهات نظرٍ معارضة أو مختلفة فحسب (لاسيما على الصعيد المؤسسي). لكنّها تقتضي كذلك أكثر من مجرد التحام مواطنيها العقلاني بالمصالح أو بحساب

1 Sartori, *Parties and Party Systems*, p. 41.

2 Stein Rokkan, "Mass Suffrage, Secret Voting and Political Participation," *Archives européens de sociologie* 2, no. 1 (1961): 132–152.

3 White and Ypi, *Meaning of Partisanship*, pp. 147–148.

نفعيتها. إنّها تقوم، كما قد يقول المرء، على غياب التماثل البنيوي بين العقلانية والالتحام العاطفي. يسمح هذا اللاتماثل بتوازنٍ واهٍ وهشٍّ هشاشةً متوطّنة، وهو دليلٌ على قوة الانخراط الحزبي. في وسعنا استعادةُ ما كتبه سارتوري منذ سنوات عدة عن "أوجه ما تكونه" الديموقراطية "وأوجه ما يجب" عليها: "توجد الديموقراطية ما دامت مُثُلها العليا وقيمها تترجمها (الديموقراطية) إلى واقع"[1]. كانت الأحزاب السياسية لعقود عدة الوكالات التي سمحت في إمكانية هذه الترجمة.

غير أنّه سيكون تبسيطياً الإيحاء بأنّ الأحزاب السياسية وزعماءها هي الكيانات الوحيدة المسؤولة عن تعطيل النظام. إنّ صعود الشعبويين الذين يتصرفون بوصفهم "منادين بالسيادة" (هو اسمٌ يشدد على التعارض بين الدول ذات السيادة الوطنية والمنظمات المعولمة أو أنماط اندماج دولٍ قومية كالاتحاد الأوروبي) يشير إلى أنّ الديموقراطية التمثيلية تعاني من – والشعبوية تستغل – أفول السيادة المتمركزة حول الدولة. يعارض الشعبويون تأييدهم السيادة الشعبية (التي يدعونها إرادة الشعب) برفضهم قوى العولمة والشركات الكبرى غير الشخصية، بقدر رفضهم المهاجرين. يقال أنّ هذه القوى تهدد بزعزعة الاقتصاد المحلي، ويشجب الشعبويون ما هو إشارةٌ واضحة إلى أفول السيادة (ونظام الأحزاب). إنّ عجز الدول القومية المتزايد عن إدارة اقتصاداتها، وتنظيم حدودها، وإنجاز قدراتها السياسية، يؤجج اللهب الشعبوي فحسب. وبكلمات مانان: "كعاقبة لتنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل... ستغدو المشكلات التي يتعين على السياسيين مواجهتها ما إن يتولوا المنصب أقل فأقل قابليةً للتوقع... لذلك لا يميلون إلى تقييد أياديهم بإلزام أنفسهم برامج عمل مسهبة"[2].

كان النظام التمثيلي مقيداً بوجود نسقٍ اجتماعي اقتصادي قائم أساساً على سلطةٍ سيادية فعالة على مستوى الدولة. زوّد هذا النسق الأحزاب بحيّزٍ كافٍ لتقديم الوعود. وعنى ذلك أنّ الحكومة لم تكن مجرد حَكَمٍ محايدٍ ينظم حركةَ المرور التي تنتجها القوى والمصالح الاجتماعية، كما أنّها انخرطت في حكم المجتمع وفق المشاريع التي تماهى بها المواطنون أكثر من غيرها.

1 Giovanni Sartori, *Elementi di politica*, 3rd ed. (Bologna: Il Mulino, 1995), p. 46.

2 Manin, *Principles of Representative Government*, pp. 220–221.

توقف هذا النظام الفخم لتسهيل التفاعلات بين المجتمع والحكومة على تعدد الفاعلين التمثيليين. كان هدف هؤلاء الفاعلين أن يتفادوا أنماط السياسة الاستفتائية، لكن دون إبعاد الشعب عن السياسة. وقد سعوا إلى إلهام التحزب، لكن دون السماح للولاءات بأن تصبح المؤولة الأصولية للمبادئ والقيم (كما حدث في الفئات). كما أنّهم أملوا أن يحولوا دون صعود الزعامة المشخصنة أو سياسة المشاهير (وهو دورٌ فائق الأهمية في الديموقراطية البرلمانية). بهذا المعنى، لم يكن مفترضاً بالأحزاب أن تسيطر على الجماهير بالنخبة فحسب، كما يمكن أن يوحي تعميم ميشيلس الشهير. لقد كان المقصود منها أيضاً – لعل ذلك أكثر أهميةً – كبح جماح الزعماء الفرديين، لأنّ طموحات زعماء من هذا القبيل قد تكون على الأقل مزعزعةً بقدر ما هي أهواء الحشود التي لا زعيم لها (وفق الفهم المكيافيلي). كان هذا المعمار المعقد تحفة ديموقراطية الأحزاب. وقد عمل جاهداً على منع السياسة من أن تصبح معتمدة على ركيزتين (الشعب والزعيم) وحدهما. وبإعادة صياغة عبارة ماكس فيبر، يتحقق توازن الديموقراطية الحديثة عندما، وبشرط أن، تندمج بالزعامة (لا سيما الزعماء الاستفتائيين) في إطار مجتمع سياسي، والحزب المنظم هو الوسيلة لتحقيق ذلك. أضفت ديموقراطية الأحزاب طابعاً تعددياً على المجال السياسي ومفصلت المجتمع تحديداً كي تتفادى تلك الثنائية البسيطة بين الفرد والأكثرية. يُفترض بالأحزاب المنظمة أن تحتوي سلطة الفرد. وظيفة التحقق هذه ذات معنى على وجه الخصوص في الجمهورية الرئاسية، وفي وسعها عرقلة ظهور الزعماء الشعبويين في الديموقراطية البرلمانية[1].

يعكس أفول ديموقراطية الأحزاب صعود الشعبوية، وتميل كلتا الظاهرتين إلى أن تسيرا جنباً إلى جنب مع نجاح تلك الثنائية البسيطة (باراديغم الأكثرية والفرد). يقارن بعض الباحثين هذه السيرورة بأزمة الحكم التمثيلي الدراماتيكية التي سبقت تاريخياً الدكتاتوريات الجماهيرية. إنّ استنفاد ديموقراطية الأحزاب يعني أنّ المسافة بين "الشعبية" و"الدستورية" تزداد باستمرار. وفي نهاية المطاف، تغدو "الشعبية" بلا جسد (لأنّ الأحزاب بوصفها مجموعاتٍ منظمة في المجتمع تصبح غائبةً عملياً،

1 Schattschneider, *Party Government,* p. 210.

في حين أنّها متجذرة في المؤسسات) ويُنظر إلى "الدستورية" بوصفها آليةً شكلانيةً محضاً تقع في أيادي السياسيين المنتخبين أو المعينين الذين يماهيهم الرأي العام بمؤسسة الحكم، أو الطبقة السياسية، أو ببساطة "النخبة"[1]. تسبق هذه المصطلحات تاريخياً الظاهرة الشعبوية التي تعكس وتمثّل (لكنّها لا تخلق) صورة الديموقراطية التمثيلية بوصفها حلقةً بين الداخليين والخارجيين، أو بين المؤسسة والشعب. دعونا نستكشف حالةً تجريبية لإثبات هذه النقطة.

في ١٩٩٢، عندما انهار نظام الأحزاب في إيطاليا، لم تكن الحركات وأساليب السياسة الشعبوية قد احتلت المشهد العام على نحوٍ واسع. ولكن، كما يكتب ماريو تاركي (Mario Tarchi)، كان الرأي العام، الرأي المهني والسائد في آنٍ، قد صار لديه استعداد جيد لتحوّل السياسة "المنادي بالشعبوية":

> سيادة الرأي العام على المؤسسات، والإيمان بالفضائل الإعجازية للإنسان الذي كرّس نفسه لخير الشعب، والنزعة الاستفتائية، وتفوق المجتمع والاقتصاد على السياسة، وحق المواطنين الأفراد في فرض تفويض على الممثّلين وإلغائه عندما يشعرون أنّهم تعرضوا للخيانة أو سوء الفهم بإرسال رسالةٍ إلى الحكّام عبر النسبة المئوية في استطلاعٍ من استطلاعات الرأي.[2]

تجد الشعبوية تربةً خصبة في بلدانٍ كان فيها فقدان الثقة بالأحزاب والتحزب على أشده.

وعلى وجه الخصوص، ظهرت عصبة الشمال وبيرلوسكوني معاً في تسعينيات القرن العشرين بعد أن كان تطوّر الحزب المشخصن قد حدث بالفعل، بفضل بيتينو كراكسي، الأمين العام للحزب الاشتراكي الإيطالي. وكما يكتب ماورو كاليسي (Mauro Calise) في محاولته فهم ظروف نجاح بيرلوسكوني:

> بات الخروج من الأنموذج السابق (الأحزاب الجماهيرية المنظمة) أكثر لفتاً للنظر مع العلاقة الشخصية والمباشرة التي أقامها بيتينو كراكسي بين

1 Mair, "Populist Democracy vs. Party Democracy," p. 87.

2 Tarchi, "Populism Italian Style," p. 137.

رئيس الوزراء الجديد والهيئة الانتخابية... بالفعل، كان صعود السياسة الشخصية في محاولة لخلق علاقة أكثر مباشرةً بين الحكومة والهيئة الانتخابية مرتبطاً كذلك بالتأثير بشدةٍ في تقليد حكم الأحزاب لصنع القرار جماعياً.[١]

أثناء هذه الفترة، كان نفوذ وتنظيم الأحزاب التقليدية يتراجعان بسبب الفساد وانتهاء الأيديولوجيات المستقطبة الخاصة بالحرب الباردة[٢]. ظهرت "حركة النجوم الخمس" في ٢٠٠٨، عندما أعاد الحزب اليساري، الحزب الديموقراطي (Partito Democratico)، تأسيس نفسه. تحققت إعادة التأسيس هذه على نحو واعٍ بهدف منع صنع نسخة طبق الأصل عن الأحزاب المنظمة القديمة؛ عوضاً عن ذلك سيصبح الحزب المعاد تأسيسه "مائعاً" و"خفيفاً" ويتجنب إنشاء مقراتٍ محلية أو تسلسلٍ قيادي من المستوى المحلي إلى الوطني[٣]. تُرجم أفول التماهياتِ الحزبية إلى أفولٍ في مشاركة المواطنين (انتخابياً وارتباطياً)، كما تُرجم إلى توسيع المسافة بين المواطنين والمؤسسات[٤]. غير أنّه لم يفضِ إلى مجالٍ عام أكثر حصافة. ولم يسفر عن أعدادٍ أكبر من المصوتين المستقلين أو مصادر معلوماتٍ أكثر موضوعيةً وغير متحزبة[٥]. عوضاً عن ذلك أشرع الأبواب لأطرافٍ فعالةٍ وحركاتٍ سياسية جديدة أقامت سطوتها على ميدانٍ عام أُفرغ من الروابط الحزبية. لوحت هذه الأطراف الفعالة الجديدة بلغة سياسةٍ غير حزبية، وساعدها تنامي وسائل الإعلام التي كانت بمعظمها تجاريةً ومستقلةً بصورةٍ أساسية عن الأحزاب. نجحت الشعبوية

1 Mauro Calise, "The Italian Particracy: Beyond President and Parliament," *Political Science Quarterly* 109, no. 3 (1994): 452.

2 Damian Tambini, *Nationalism in Italian Politics: The Stories of the Northern League, 1980–2000* (London: Routledge, 2001), chaps. 3, 4; Tom Gallagher, "Rome at Bay: The Challenge of the Northern League to the Italian State," *Government and Opposition* 27, no. 4 (2007): 470–485.

3 Filippo Tronconi, *Beppe Grillo's Five Star Movement: Organization, Communication and Ideology* (Oxford: Routledge, 2015).

٤ تناول الأدب هذا الموضوع بكثرة. وسوف اقتصر على ذكر عمل حديث كتب بالإنكليزية:
Ignazi, *Party and Democracy,* particularly chap. 7.

٥ تناولت بالتفصيل هذه الحجة في كتابي:
Urbinati, *Representative Democracy,* pp. 38–39.

بالاستفادة من جماعة مواطنين مثّلت جمهوراً عاماً غير محددٍ من ناخبين ضعيفي الانتماء للأحزاب والولاء لها.

يمضي تحويل الديموقراطية التمثيلية يداً بيد مع الشعبوية. تختلف السيرورة التي تفضي إلى أفول ديموقراطية الأحزاب وفق كلّ بلد، لكنّ اتجاه تلك السيرورة يتشابه دائماً على نحوٍ لافت. عندما يبدأ نظام الهيئات الوسيطة الكثيف الذي شيدته ديموقراطية الأحزاب التآكلَ، فإنّه يحدث تأثيراً مشابهاً لتأثير الصندوق المظلم. تكون المكونات السابقة كافة مقلوبة: تنتهي حقبة الناشطين السياسيين، وكذلك حقبة المشاركة الانتخابية القوية. يصبح المجتمع أكثر سيولةً وفردانيةً وغير مسيس، ويغدو الرأي خاضعاً لسيطرة المؤسسات الإعلامية المركزية، سواء أكانت خاصةً أم عامة. التلفزيون أولها، ثم تأتي تشكيلة من "وسائل الإعلام الجديدة" الأخرى من قبيل الشبكات الاجتماعية على الشبكة العنكبوتية. وأخيراً تتبع السياسة درب المشاهير وتبحث عن جمهور متلقين كاختبارٍ لنجاحها. يحلّ الإبصار محلّ السمع بوصفه أداة المجال العام، ويشرع هذا المجال العام في إنتاج مجرد "صورٍ فعّالة" بدلاً من التداول المعلل. الصندوق المظلم هو ديموقراطية جمهور المتلقين التي صوّرها مانان في كتابه. يمثّل أنموذج السياسة مسرحاً يكون فيه جمهور المتلقين الحَكَم النهائي. في إمكان فن الخطابة والرؤى أن يحفز جمهور المتلقين هذا، ويجعله ساذجاً في كثيرٍ من الأحيان، لكنّه في النهاية الجائزة المقبولة الوحيدة للمرشحين والزعماء. تسجل الانتخابات ما سبق أن دعمه جمهور المتلقين أو نبذه. في تنافسٍ قائم بالكامل على جمهور المتلقين، حيث الأحزاب والتحزب أقل صلةً بالموضوع إلى حد كبير، لا يعلم المرشحون مسبقاً على أيّ جزءٍ من جماعة المواطنين يمكنهم الاعتماد. يتعين عليهم بناء صورتهم وأسلوبهم ورسالتهم... وباختصار، عليهم بناء دائرتهم الانتخابية والقيام على كل الأعمال التي كانت الأحزاب تفعلها في السابق، لكن دون اعتمادٍ على أيّ ضبط اجتماعي أو أيّ شيءٍ مشابه. يُعدّ "خبراء الإعلام" مساعدين للمرشح، فهم خبراء في الأدوات اللسانية، وقادرون على إبداع التعابير الأكثر فعاليةً. بطبيعة الحال، لا يُفترض بهم احتواء طموحات الزعماء الشخصانيين، بل إطلاق عنانها[1].

1 Manin, *Principles of Representative Government*, pp. 223-224.

تمثّل ديموقراطية جمهور المتلقين نظام جشع الشعبية المفرط. وهذا يعني أنّ الانتصار الانتخابي في نظام كهذا هو أولاً وأخيراً انتصار الزعيم (أو الزعيمة) و"خبراء الإعلام" خاصته (أو خاصتها). إنّه انتصارٌ مشهدي لأنّه مبنيٌّ من الصفر تقريباً دونما دعم منظم من مناضلين أو أجهزة أو وسائل إعلام معتمدة. وهو مجرد انتصارٍ ثانويٍ لشعار الحزب؛ حقيقة الأمر أنّ هذا الشعار يُطمس، في مناسباتٍ كثيرة، ويغدو وجه المرشح الصورة الوحيدة التي تحدد المجموعة السياسية والقائمة الانتخابية. كلّ هذا يعني أنّ ديموقراطية الأحزاب مهيأةٌ لإنتاج نقيضها: انكماش التحزب وتودد الاحتكارات الانتخابية للمركز. كما أنّ ضعفها الوظيفي، أو أفولها، مهيأٌ لخلق شروط نزعة التيار السائد التي تحبّذ الامتناع عن المشاركة في الانتخابات واللامبالاة السياسية. نزعة التيار السائد هي أحد الأهداف السهلة للشعبوية، لكنّها أيضاً عين الميدان الذي يرسّخ إمكانية السياسة الشعبوية.

تقع النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم في صميم العداوة التي تكنّها الحركات الشعبوية كافة لنظام الأحزاب. وهي تشير على نحوٍ مباشر إلى اكتمال إلغاء الوساطة في العملية السياسية، وإلى تبسيط اللعبة السياسية. تفعل ذلك عن طريق الإبقاء على لاعبَين فحسب: الشعب والزعيم[1]. يتواجه أنموذجا التمثيل هذان في ميدان الرأي: عالم الأفكار والصور والأحكام والتبريرات غير الرسمي الذي يمكن أن يتشكّل فيه القبول والشرعية، وكذلك يمكن أن يتآكلا.

في مقدورنا اكتشاف هذا النمط السلوكي في الحالات الشعبوية كافة. وتؤكده أدبياتٌ سياسية وتاريخية واجتماعية وافرةٌ على نحوٍ لافت، درست حالاتٍ تتراوح بين أميركا اللاتينية وأوروبا. غير أنّني أود في الصفحاتٍ القليلة المتبقية أن أتناول حركتين شعبويتين حديثتين للغاية. إحداهما فحسب تتولى الحكم حالياً، لكنّهما ظهرتا إلى الوجود أخيراً بهدف إحراز أغلبيةٍ وتولي الحكم، وتفعلان ذلك من دون أن تتخذا شكل حزبٍ أو حتى في مواجهة حزب. إنّهما "النجوم الخمس" و"بوديموس". وهما

[1] يكتب إيف ميني وإيف سوريل أنّ الحركات الشعبوية كافة تبدي تحفظاً كبيراً، بل عداءً، تجاه آليات التمثيل باسم تأكيد واحد جمعي لإرادة الناخبين أو الشعب:
"The Constitutive Ambiguity of Populism," in Mèny and Surel, *Democracies and the Populist Challenge*, pp. 1–21.

تتبعان النمط السلوكي للحركات والحكومات الشعبوية التقليدية، ومن الأمثلة على ذلك أنّهما تعيدان إنتاج إعلانات شافيز بشأن "السلطة الشعبية" المباشرة و"الديموقراطية التشاركية". وكما ذكرت، تتجسد هذه الأفكار في رعايتها لعدد كبير من الحركات الاجتماعية التي تتدبر شؤون الخدمات الاجتماعية مباشرة (بمعنى أنّها تديرها مباشرةً بدلاً من أن تحكمها مباشرةً). كان المقصود من هذه الخدمات الاجتماعية أن تحلّ محلّ الأحزاب السياسية، وتُحوّل الانتخابات إلى "استفتاء تأكيد"[1]. وكما لاحظ كثيرٌ من الباحثين، يستفيد الزعماء الشعبويون في الطيف السياسي من الاستخدام الغزير لوسائل الإعلام لتحقيق أهدافهم. لقد عرض موفيت لمحةً عامة دقيقة عن الحالات والدراسات التي تحلل "البناء التوسطي (للشعب) داخل الشعبويات المعاصرة" وتوثّق هوس الزعماء الشعبويين بصنع صورتهم وصورة "شعبهم" وتعديلهما والتحكم بهما (إنّه هوسٌ يتشاطره جميع أنواع الشعبويين: الديموقراطيون وأولئك الذين يصبحون فاشيين). يشدد موفيت محقّاً في لمحته تلك على طابع الشعبوية التمثيلي والتوسطي[2].

أمّا في أيامنا، فتظهر الديموقراطية الشعبوية ضمن "البيئة الدعائية" وتعمل أولاً وأخيراً على جمهور المتلقين. وهي تهدف إلى تفكيك الوساطة (أقلّه في صورها التقليدية) وتدشين نوع من آنيّة المشاعر والمعتقدات تتيحه وسائل الإعلام ويتطلبه الإنترنت وجمهور المتلّقين. يهدف الشعبويون المعاصرون إلى استعادة السلطة على جمهور المتلقين، ولا يستفيدون من أفول الأحزاب الجماهيرية التقليدية فحسب، بل

1 López Maya and Panzarelli, "Populism, Rentierism," p. 252.

2 Moffitt, *Global Rise of Populism,* in particular chaps. 5, 6.

كتب إيكو أنّ وظيفة التلفزيون الدعائية لا تتمثل في منح وقت كل يوم للزعيم فحسب (أمرٌ نادراً ما يكون ممكناً في ديموقراطية دستورية)، لكنها تتمثل أيضاً في منح صوتٍ غير مرغوبٍ فيه فرصة التحدث أولاً في سجال ومماهاته بالرأي الذي يجب مناقضته:

> يعمل التلفزيون على هذا النحو: إذا كان هنالك سجال حول قانون ما، يُقدّم الموضوع وتمنَح المعارضة فوراً فرصة تقديم اعتراضاتها كافة. يمكن توقع النتيجة: مَن يتحدث أخيراً هو المحقّ. إذا تابعت باهتمام البرامج الإخبارية التلفزيونية كافة، فسوف ترى هذه الإستراتيجية: يقدّم المشروع، تتحدث المعارضة أولاً، ويتحدث مناصرو الحكومة أخيراً. لا يحدث الأمر بالاتجاه المعاكس أبداً. لا يحتاج نظامٌ يعتمد على وسائل الإعلام إلى سجن معارضيه. وهو لا يسكتهم بالرقابة، بل يكتفي بأن يجعلهم يقدمون حججهم أولاً.

(Umberto Eco, *Turning Back the Clock: Hot Wars and Media Populism: Hot Wars and Media Populism* [New York: Harcourt, 2006], pp. 144–145.)

كذلك من الثورة التكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات. ومثلما استغلت الفاشية وسائل الإعلام الجديدة في أيامها (لاسيما المذياع وصناعة السينما)، كذلك تستغل الشعبوية التلفزيون والإنترنت، وهذا أكثر أهميةً. وكما يظهر موفيت بقدرٍ كبيرٍ من التوثيق الوافر، تبثّ وسائل الإعلام الجديدة الأداء الشعبوي وتكرِه جميع السياسيين والأحزاب على تبني الأسلوب الشعبوي في السياسة. يستطيع الزعماء التحدث مباشرةً إلى الشعب، ويتوقون إلى عرض تعليقاتهم على السياسات اليومية عبر وسائط التواصل الاجتماعي تماماً كما يفعل المواطنون "العاديون". اعتيادية مناهضة مؤسسة الحكم مفيدة في هذا الصدد. وفي هذه المرحلة، لا تتحوّل بنية الأحزاب فحسب، إذ تغدو أحزاباً عفا عليها الزمن[1]. على هذا الأساس، أقترح أنّه يتعين علينا التحدث عن تحويلٍ شعبوي للديموقراطية، أو ربما الأفضل الحديث عن تحويلٍ للنمط الذي تتهيأ الديموقراطية التمثيلية لاتخاذه في حقبة سيادة جمهور المتلقين.

أفول الهيئات الوسيطة، وصعود ديموقراطية شبكة الإنترنت

في كتاب *Siamo in Guerra* [نحن في حالة حرب]، يزعم جانروبيرتو كازاليجيو (Gianroberto Casaleggio) وبيبي غريلو – مؤسسا "النجوم الخمس" – أنّ هنالك حرباً تدور بين "العالم القديم" و"العالم الجديد". يمثّل العالمَ القديم ديموقراطية الأحزاب والسياسة الحزبية والتمثيل السياسي، أمّا الجديد، فيمثّله مواطنون أحرار مرتبطون أفقياً عبر الشبكة من غير منظماتٍ وسيطة ولا انقسام بين "الداخل" و"الخارج". "لا ترغب شبكة الإنترنت في الوسطاء"، كما يلاحظان، وهذا يعني أنّ الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام التقليدية محكومة بالاختفاء[2]. وبالفعل، تُصوَّر الأحزاب ووسائل الإعلام المعتمدة باعتبارها عوائق أمام الديموقراطية في وسع المواطنين التخلص منها بفضل الشبكة. بالعودة إلى الأفكار المطروحة في نهاية الفصل الأول، يمثّل اندثار بنية الحزب التقليدية خطوةً ضروريةً في مسعى المضي قُدُماً نحو سياسةٍ أكثر سيولةً،

1 Moffitt, *Global Rise of Populism*, pp. 125–126.

2 Casaleggio and Grillo, *Siamo in guerra*, p. 86.

ومنح صوتٍ للحكمة الجمعية، وهي قوةٌ مستقلة وديموقراطية تتيح لها الشبكة الظهور والتعبير عن نفسها. ليست الرغبة في جعل الشبكة وسيلةً لتعميق المشاركة ما يجعل مطلب "النجوم الخمس" جذرياً إلى هذا الحد، فهذه الرغبة معقولة تماماً. الجزء الجذري في مطلب الحركة هو حجتها المناهضة لمؤسسة الحكم، ومسعاها لإزاحة التنافس الحزبي والتداول السياسي بين الأحزاب. إنّها الحجة التي تجعل "النجوم الخمس" "حزب اللاحزب" (كما ينص ميثاقها)، وهي تتماشى مع ثنائية الشعبوية بين "الديموقراطية الفولكلورية" و"الديموقراطية المعتمدة" (المصممة، كما سبق لي أن قلت، لإعادة توحيد "داخل" و"خارج" الدولة)[١]. إنّ طموح "النجوم الخمس" هو منح "الناخبين" سيطرةً على المؤسسات، وخلق "برلمانيةٍ مباشرة" عن طريق إبقاء الممثّلين على تواصل دائم مع المواطنين عبر الشبكة. يشير برنامج "النجوم الخمس" بكل بوضوح إلى أنَّ الديّموقراطية الرقمية (digital democracy) مرحلة متقدمة من الديموقراطية الرقابية (monitory democracy) التي يُفترض بها أن تحلّ محلّ الأسلوب القديم للديموقراطية المباشرة[٢].

لهذه الأسباب، معارضة مؤسسة الحكم هي أساساً معارضة للوساطة. فهي ترفض بخاصةٍ الأحزاب والصحافة المحترفة التي غدت "الهيئات الوسيطة" الحديثة التي تجعل الحكم التمثيلي ممكناً. لقد استكشفت مختلف الانتقادات الموجهة إلى أنموذج الحزب القديم، وفي ما يلي أودّ العودة بإيجازٍ إلى الانتقاد الموجه إلى وسائل الإعلام الرسمية. يترافق هذا الانتقاد في أيامنا بالاستخدام المباشر للإنترنت – من الشعب وزعمائه في آنٍ – كوسيلة لإنتاج الأخبار وتأويل الوقائع والتعليق عليها. يبدو أنّ هذه الظاهرة تقوّض تقسيمَ العمل وتحقق أسطورة أنّ الساحة العامة بأكملها توحدت في وقتٍ واحد (إن لم يكن في مكانٍ واحد).

وضع "الشبكات الرقمية" الثوري هو واحدٌ من عوامل عدة تكمن خلف النهضة الشعبوية. وهو غير متعمد ويسهّل إستراتيجيات حركات ما بعد الأحزاب شتى بطرقٍ جديدة حقاً ولا تتماهى بالضرورة بالشعبوية. يظلّ للباحثين والمواطنين وجهات نظرٍ

١ المرجع نفسه.

2 Roberto Biorcio and Paolo Natale, *Politica a 5 stelle: Idee, storia e strategie del Movimento di Grillo* (Milan: Feltrinelli, 2013), chaps. 1, 2.

مختلطة بشأن الإنترنت. بعضهم قابَل هذه الثورة بمنطوقات منذرة بالشؤم بشأن التأثيرات الضارة لـ"فايسبوك" و"تويتر"، إذ يختلقان وينشران أنواعاً من الأكاذيب والمعلومات المضللة التي سرعان ما يستغلها زعماء طموحون. "تفتح شبكة الإنترنت حقلاً جديداً في وعينا الجمعي، بين 'الأخبار' القديمة الطراز وما جرت العادة على إطلاق تسمية الشائعات عليه: الشائعة، الأقاويل، كلام الناس"[1]. وكما الحال مع أزمة الحكم التمثيلي التي سبقت صعود الفاشية، ربما يتهيأ للمرء هنا أيضاً أنّه قد مرّ بمثل ذلك من قبل (déjà vu).

اشتهر غوستاف لوبون بدراساته عن سلطة جمهور المتلقين الصاعدة بوصفها قوةً في وسعها تحفيز الناس الذين هم عدا ذلك عقلاء على تبنّي أبغض أوجه الإجحاف إذا انغمسوا في حشد. كذلك يعتقد كاس ر. سانستين (Cass R. Sunstein) أنّ الإنترنت قادرٌ على إنتاج حشودٍ على طراز حشود لوبون مع أعضاء مجموعة "يبدو أنّهم يظهرون دعماً لا يتزعزع لقضيةٍ، أو إيماناً راسخاً بحقيقةٍ مفترضة، رغم أنّ معظمهم يشككون في سرائرهم في هذه القضية أو الحقيقة"[2]. يبدو معقولاً تحديد موضع ظاهريات التمثيل المباشر ضمن هذا الاهتمام القديم الجديد (الذي لا يكون أبداً حيادياً) بسلطة الأفكار والأساطير والصور – وكذلك سلطة الدعاية والترويج الحدّي – في تشكيل جمهور المتلقين[3].

يثبت الإنترنت قدرته على صهر المشاركة والتمثيل، وهو يفعل هذا على نحوٍ سريع وزهيد التكلفة بالنسبة إلى المواطنين الأفراد. تمثّل الشعبوية في وقتنا الراهن سياسةً ميسورة التكلفة، وهذا أحد أسباب نجاحها. كذلك يثبت الإنترنت أنّه في إمكان الشعب نفسه أن ينجز الحركات السياسية ويختار المرشح الانتخابي الوطني دون "تنظيم" أو "بنىً حزبية". يضطلع الشعب مباشرةً في تقديم مطالبه التمثيلية وتماهيه بالزعماء، وفي جمع المعلومات والأخبار. لقد أصبح ما أُطلقت عليه تسمية الربيع

1 Tom Dowe, "The Netizen: News You Can Abuse," *Wired*, January 1997, p. 54.

2 Cass R. Sunstein, *On Rumors: How Falsehoods Spread, Why We Believe Them, What Can Be Done* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2009), p. 42.

٣ ثمة منجم من المعلومات والتحليلات المتبصرة في:
Garth S. Jowett and Victoria O'Donnell, *Propaganda and Persuasion*, 5th ed. (Los Angeles: Sage, 2012).

العربي أمثولةً أسطورية لما يمكن أن يكون عليه التمثيل المباشر: في ذلك التحرك، كانت الهواتف الذكية و"سكايبي" هي الوساطات (التقنية) الوحيدة. لا يشكك التمثيل المباشر في بنية صنع القرار غير المباشرة؛ إنّه يشكك في تدبير صنع القرار وفي فاعليه. يمكن أن يتم التمثيل مباشرة، ويمكن أن يطالِب به الممثَّل بوصفه مخلوقاً مستقلاً. يغدو الممثِّل في هذا النمط مؤشراً يختاره جمهور المتلقين، ولا يختاره حزب[١].

يبدو أنّنا لم نولِ اهتماماً كلياً بعد بالآثار المترتبة على التمثيل المباشر. تتضمن هذه الآثار صلةً أكبر بالعالم، وبأداء الوظائف التي تتعلق بتشكيل الرأي العام من داخل الساحة المحلية، وصهر الخاص والعام في تشكيل الأفكار والتعبير عنها. كما أنّها إيذانٌ بنهاية أيّ تمييزٍ بين أسلوبي الخطاب، أو معايير إصدار الأحكام أو مبادئ التقييم في المجالين الخاص والعام. تتطلب الاجتماعات المادية أن يخرج أشخاصٌ ومواطنون من بيوتهم ويرتدوا ثيابهم التي تفرض عليهم تأدية دورٍ عام، ويستخدموا لغةً لا تعبّر مباشرةً عن مشاعرهم، ويتجنبوا إصدار الأحكام بشأن أعضاء اللقاءات المشخصنة إلى حدٍّ مفرط. باختصار: تقتضي لقاءاتٌ كهذه منهم أن يخلقوا شخصياتٍ عامة من هوياتهم الشخصية. تُعدّ ساحة السياسة، حتى عندما تكون خارج المؤسسات، خارجانيةً مقارنةً بالعالم الحميمي للعواطف والعلاقات العائلية، وهذا شرطٌ أساسي للمقابلات بين الغرباء. تقتضي السياسة تمييزاً بنيوياً بين الـ"داخل" والـ"خارج". يصح هذا الأمر حتى حين لا يشارك الوسطاء، كما حدث في جمعيات الحركات الطلابية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وفي حركة "احتلوا وول ستريت" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

قبل قدوم الإنترنت، كان التفاعل (وليس مجرد التواصل) يؤدي إلى نوعٍ من أنواع الحضور الفعلي. كما أنّه تضمّن تجربةً حيةً في المجال العام، كشكلٍ مختلفٍ عن المجال الخاص. غيّر الإنترنت هذا الأمر جذرياً. فالحركات الافتراضية واقعٌ بالغ الأهمية، حتى لو كانت هشةً بمرور الزمن. كما أنّها مؤطرةٌ بأسلوبٍ لساني وبنيةٍ نحوية تتماشيان مع اكتساب جمهور المتلقين أكثر من تماشيهما مع إقناع جمهور متلقين معيّن. وتمثّل لغتها التعبير الفوري للمشاركين الذين لا يحتاجون حتى إلى

١ تتوافق هذه الرؤية مع أنموذج التمثيل بوصفه صياغة مطالبة وقد اقترحه ساوارد:
Saward, *Representative Claim*, chap. 2.

مغادرة بيوتهم كي يشاركوا، وتتيح لهم التواصل على نحو لا يختلف كثيراً عن تواصلهم الذاتي. كذلك، توفّر الشبكات الاجتماعية قياساً سريعاً لشعبية المشاركين، وتعلّم الامتثالية غير الارتكاسية بقدر ما تعلّم الفاعلين أنّ المحاكاة تعمل على نحو أفضل من المبالغة بوصفها "استجابةً عقلانية للحدود المعرفية (الخاصة بهم)"[1]. الشعارات والصور والشذرات المكرّرة، تبدو جميعاً أشد فعاليةً من الرموز الجمالية التي استخدمتها الحركات الجماهيرية في سعيها لتحقيق التواصل والوحدة والسلطة. حتى رغم هذه الاختلافات البالغة الأهمية، سيرورة تشكيل التمثيل عبر بثّ الدعاية ليست بذلك الاختلاف عن الطريقة التي كانت عليها عندما ظهرت الحركات الشعبوية للاعتراض على نزعة المناداة بالبرلمانية الليبرالية والأحزاب المعتمدة. إنّها أسرع في تأثيرها فحسب.

يستخدم غريلو وإغليسياس الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي (وينظّران لها) كوسائل سيعيد الشعب بها إنشاء صلة مباشرة بزعمائه وبالسياسة. إنهما يحاولان صهر القطبين الشعبويين: الجمعي والمفردٍ، الأكثرية والواحد. لا يبدعان جديداً، مثلما فعلت الحركات الشعبوية في الماضي. لكنّ التكنولوجيا الحديثة تمنح الزعماء الشعبويين فرصةً لتحقيق نمط ما بعد الأحزاب للديموقراطية. إنّه حلمٌ أقدم من الديموقراطية الحديثة نفسها: حلم التخلص من الأحزاب. لكنّه ليس من طبيعة الشعبوية استئناف الديموقراطية المباشرة أو استعادتها أو النهوض بها. والشعبوية الشبكية دليلٌ إضافي على هذه الحقيقة. ولهذه الأسباب مجتمعةً، يتعيّن علينا ألّا نتسرع في قراءة هذه الإعلانات الجديدة للنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بوصفها "انبعاثاً" للديموقراطية المباشرة، حتى عندما يمكن أن تجعل وسائل التواصل والتفاعل هذا الأمر ممكناً. يكتب غارث إس. جوويت (Garth S. Jowett) وفيكتوريا أودونل (Victoria O'Donnell): "يغدو الإنترنت حالياً مصدراً متزايد الأهمية للمعلومات في مجتمعنا وبدأ في تولّي الدور الذي أدّته مصادر الصحافة التقليدية... (إنّه) أصبح الكابوس المستقبلي الذي أفزع جميع السياسيين: مصدر الاستفتاء اليومي على تصرفاتهم"[2].

1 James Surowiecki, *The Wisdom of Crowds* (New York: Anchor Books, 2005), p. 58.

2 Jowett and O'Donnell, *Propaganda and Persuasion*, p. 160.

تختلف موجات الاعتراضات المناهضة لمؤسسة الحكم الأخيرة كثيراً عن الثورات السابقة أو الانتفاضات الشعبية (سنوات ١٨٤٨ و ١٨٧١ و١٩٦٨)، رغم أنّها قد تُقرأ بوصفها إعادة تأكيد لمثَل الديموقراطية الأعلى الكلاسيكي "السلطة للشعب". دافعت تلك الأحداث "القديمة" عن استقلالية المواطنين السياسية ومشاركتهم في صنع القرار. وباسم ذلك المبدأ، احتجّت على التوزيع الضيق للسلطة الانتخابية (١٨٤٨)، وطالبت بتمثيلٍ مع تفويض إلزامي (١٨٧١)، وسعت إلى توسيع الديموقراطية في المجتمع (١٩٦٨). لكنّ هذه الموجات الأحدث للاعتراض على سياسة التمثيل لا تدافع عن الاستقلالية السياسية وفق الأسلوب الديموقراطي الكلاسيكي، ولا عن توسيع السيادة مثلما فعلت في الماضي سلطة المواطنين المباشرة مقابل سلطتهم غير المباشرة[1]. وبإعادة صياغة عبارة بيير روزانفالون وجون كين (John Keane)، أود القول إنّ موجات الاعتراض الحديثة على السياسة التوسطية والتأسيسية تشهد على رغبةٍ في ضبط ومراقبة المؤسسات والزعماء. إنّها تمثّل رغبةً في الإمساك بمقاليد ضربٍ من سلطة سلبية، وتطالب بالمحاكمة المباشرة بدلاً من التفتيش ومن تمثيل سلطةٍ إيجابية لصنع القرار، وستسعى إلى إحداث موجةٍ مباشرة للمحاكمة بين المواطنين والمنتخبين. وهي تشهد على رغبةٍ من جانب المواطنين في تفتيشٍ رقابي وديموقراطية مراقبة. طموح هؤلاء المواطنين هو مشاركةٌ عينية وحكمية. بوجهٍ عام هم يهدفون إلى الإشراف وليس الحكم المباشر[2].

تتطلب ممارسة الديموقراطية التمثيلية في بثٍّ مباشر أو حيٍّ شفافيةً. يرغب المواطنون في مشاهدة ما يفعله الزعماء، وفي إرسال ردود أفعالهم، وفي أن يقدّموا إليهم اقتراحاتهم بشأن كيفية التعامل مع الخصوم السياسيين والمؤسسات. يرغبون أساساً في التفاعل مع الممثّلين من سكينة بيوتهم مثلما يفعل المتفرجون مع الممثّلين على خشبة المسرح الذين يكيّفون أنفسهم آنذاك مع ردّ فعل المتفرجين (إن استطاعوا). وبدلاً من ديموقراطية مواطنين متمتعين بحكمٍ ذاتي يرغبون في البتّ مباشرةً، تعيدنا

١ حاولت المقارنة بين هذه الظواهر الجديدة والثورات والانتفاضات السابقة في كتابي:
Nadia Urbinati, *Democrazia in diretta: Le nuove sfide alla rappresentanza* (Milan: Feltrinelli, 2013).

2 Rosanvallon, *La contre-démocratie*, chap. 2; John Keane, *The Life and Death of Democracy* (New York: Simon and Schuster, 2009).

هذه القصة الجديدة تماماً ظاهرياً عن التمثيل دون وساطة إلى عامة روما. إذ كانت العامة تتفاعل مع زعمائها في الساحة العامة ليس لاستبدالهم في الحكم، بل لتشعر أنّ في إمكانها التحكّم فيهم عن طريق فرض عبء التفتيش. جعلت العامة رغبة النخب في السلطة مكلفةً، وكانت الخصوصية هي الثمن الذي تعيّن على النخبة دفعه. البثّ الحي أو المباشر هو النسخة المعاصرة للفكرة عينها، إذ يفرض عبء التفتيش على أولئك الذين يمارسون السلطة.

لهذه الأسباب، لا تتضمن حظوظ الشعبوية في الديموقراطية المعاصرة أفول ديموقراطية الأحزاب التقليدية فحسب؛ إنّها تتضمن أيضاً أفول أسطورة الحكم الذاتي المباشر، وتوثّق تأثير التوسط التكنولوجي في عملية التواصل والتفاعل، وهو عامل بالغ الأهمية من خارج السياسة. لقد جرى تجاوز الأحزاب السياسية بوصفها أحزاباً عفا عنها الزمن مثلما جرى تجاوز وسائل نشر المعلومات والتواصل القديمة، ومعهما تقسيم العمل الذي أدار دفة تشكيل الرأي في الديموقراطية التمثيلية. يعزز الإنترنت الروح الداخلية المنشأ للشعبوية والدفع للتغلب على أيّ وساطة تفصل الشعب عن السياسة وزعيمه. تستلزم السياسة التمثيلية حكماً مؤقتاً وعن بعد: سياسةً مرجأة. وهي تعمل عبر الدورات الانتخابية والعلاقة التي تجعلها الأحزاب ممكنةً بين المواطنين والمؤسسات. تفعل ذلك لأنّها ترغب في تجنب التعامل مع أفراد منفصلين وأولئك الذين لم يستفيدوا من التوجيه الهيكلي في تشكيل آرائهم. أمّا الشعبوية، فهي سياسة حاضريةٍ (presentism) ومجاوِرة، رغم أنّ هاتين السمتين تتمظهران بشكلٍ مرئي ومسموع، وليس عبر إرادة البت. تطمس الشعبوية الأشياء التي تتدخّل بين الشعب ومؤشر تمثيل الشعب.

هل يشير هذا النمط الجديد من الشعبوية إلى قدوم نزعة أفقية (horizontalism) ناجحة وإلغاء تراتبيات الزعامة كما يقترح مناصروها وزعماؤها؟ ينتهي مطاف هذا الكتاب إلى حالتين لافتتين من حالات الشعبوية الجديدة: "النجوم الخمس" الإيطالية و"بوديموس" الإسبانية. إنّهما الحالتان الأكثر جرأةً ومشهديةً للانتفاضات الشعبوية التي تحدت الأحزاب السائدة في السنوات الأخيرة. أتت إحداهما من اليسار، والأخرى من موقعٍ أكثر وسطيةً، لكنّهما حاولتا خلق ديموقراطيةِ حركةٍ بغية إعادة

الحكم إلى الشعب عبر التمثيل المباشر. بطبيعة الحال، لم يكن في إمكان أحد أن يتنبأ بالمستقبل كي يتوقع ما قد يفعله حزبا اللاحزب هذان إذا نجحا في تشكيل حكومة. ومع ذلك، في وسعنا تفحص الميل نحو إضفاء الطابع العمودي أو فرط القيادوية الذي شرعت الحركتان في إبدائه حالما حاولتا العبور من شعبوية حركة إلى شعبوية موجهة انتخابياً.

الشعبوية الرقمية

بحلول تسعينيات القرن العشرين، كان بيبي غريلو معروفاً على نطاقٍ واسع بالفعل بين الجمهور الإيطالي كممثلٍ هزلي. حينما ترك التلفزيون الوطني، جدد مسيرته المهنية في المسارح وساحات المدينة بتنصيب نفسه ناقداً راديكالياً لمدينة الرشى (tangentopoli) (منظومة الفساد السياسي الوطنية التي كشف عنها المدعون العامون عام ١٩٩٢). بالتحدث باسم "المواطنين العاديين" (la gente)، وليس باسم "الشعب" الأكثر سياسية (على هذا عرّفتُ حركته باسم gentismo)، عمّم غريلو تنديده بـ"الطبقة المغلقة" عبر الخطابة والهجاء. وقد حوّل نفسه بحلول ٢٠٠٥ من خطيب منصة صغيرة إلى محرّضٍ سياسي حقيقي. كان هذا التحول يعود بقدرٍ لا يستهان به إلى عمله في مدونته الشخصية (beppegrillo.it) التي رعتها شركة روبرتو كازاليجيو للإنترنت والنشر (التي تتصدّر إدارة الاتصالات والتسويق الرقمي في إيطاليا)[١]. دمج غريلو بين نوعين من الساحات العامة - الساحة الفعلية والافتراضية - وحوّل فعل المشاركة عن طريق تشاطر الآراء إلى محركٍ لحركة اعتراضٍ ومشاركةٍ جديدة. كان هدفه النهائي التغلب على حكم الأحزاب (partitocracy) وإنشاء ديموقراطية غير حزبية. ومنذ عروض غريلو الشعبية الأولى على المسارح، أسس خطابه على قضايا تتعلق بالتحزب كالشفافية والنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم والاستقامة، وقرَن هذه الأيديولوجيا بـ"المعتقدات والانقسامات القائمة مسبقاً" التي تتخطى الانتماءات

١ منذ البداية، اجتذبت المدونة اهتمام الصحافة الدولية التي قيّمتها بوصفها إحدى أهم المدونات، واكتسبت المدونة إعجاب جوزيف ستيغلتز ودعمه.

والولاءات الحزبية. وقد أمسى ذلك أساس "شعب منصة" "النجوم الخمس"[1].

أسست "النجوم الخمس"، حزب اللاحزب، رسمياً في ٢٠٠٩ كحركة شبكية وصحيفة. سعت إلى تجاوز الهيئات الوسيطة، بما فيها الحكم التمثيلي والحزب ووسائل الإعلام المعتمدة. سُجّل اسم الحركة وشعارها في غرفة تجارة ميلانو بغرض التشديد على فكرة أنّ الحركة جمعية خاصة وليست سياسية. لم ترغب الحركة إلا في أن تكون جمعيةً مدنية لا حزباً سياسياً تقليدياً. تمثّلت إستراتيجيتها في تصفية الأحزاب ووسائل الإعلام المعتمدة كافةً أكثر مما تمثلت في زيادة المشاركة. وبهذا، تحوّل الديموقراطية الإيطالية من الأسفل إلى الأعلى ومن الخارج إلى الداخل. ماهى كازاليجيو الذي كان مثقف الحركة وملهمها الأخلاقي الشعبوية بالديموقراطية المباشرة، وأعلن أنّه "فخورٌ بأن يكون شعبوياً إلى جانب آلاف وآلاف الشعبويين... إنّ الأشخاص الذين يعملون في المؤسسات ويتحملون واجب خدمة الشعب لا يمكن أن يكونوا فوق الإرادة الشعبية. إذاً، نحاول تقديم أدوات جديدة للديموقراطية المباشرة في بلد لا توجد فيه ديموقراطية"[2].

انتسب كازاليجيو إلى شركة الكمبيوتر الرائدة Olivetti، وكان مأخوذاً بمفهوم أدريانو أوليفيتي (Adriano Olivetti) الحالم بديموقراطية تكنوقراطية وتعاونية ومن غير أحزاب[3]. وعلى هذا الأساس، سعى إلى تحرير جماعة المواطنين الإيطاليين من الأحزاب و"الأخبار الكاذبة" التي اعتقد أنّ وسائل الإعلام الرسمية كانت تختلقها. أنشأ وغريلو حركةً مكوّنةً من أساليب مختلفة من الممارسات السياسية التي: (١)

1 Gerbaudo, *Digital Party*, p. 15.

2 "V-Day, Casaleggio: Orgoglioso di essere un populista," DirettaNews.it, December 1, 2013, https://www.youtube.com/watch?v=OZ3SCKSCLow

انظر أيضاً:

Corbetta and Gualmini, *Il partito di Grillo.*

٣ عام ١٩٤٩، وبعد بضع سنوات فحسب من ولادة الحزب الديموقراطي الإيطالي، نشر أوليفيتي تبريراً هو الأوضح والأكثر جذرية حول ضرورة إلغاء الديموقراطية للأحزاب، وذلك في كتاب عنوانه: *Democrazia senza partiti*، أعلن حلم مجتمع متعاون يحكم نفسه بنفسه ومكوّن من "جماعات" وظيفية يجب أن تبقى معاً عبر فلسفة تفريع السلطة وأخلاق المشاركة المسؤولة في تنظيم الحياة الجمعية والاقتصاد والسياسة. (نشرت نسخة بالإنكليزية بعنوان *Democracy without Political Parties* عام ١٩٥١ في دار Community Movement التي نشرت أعمال أوليفيتي).

تمحورت حول الحضور المباشر لرأي المواطنين (باستخدام اللقاءات "الثقيلة" (بالحضور الشخصي) و"الخفيفة" (القائمة على الإنترنت) (٢) اقتصر اعتمادها على المدونين الأفراد وحركات الرأي. أدرج غريلو "النجوم الخمس" ضمن حركة مناهضة الحزبوية العابرة للحدود الوطنية، التي تعود بجذورها إلى بيان سيمون فيي (Simone Weil) لعام ١٩٤٣، Note sur la suppression générale des partis politiques [حول إلغاء الأحزاب السياسية كافة] (الذي كتبته أواخر حياتها)[1].

لعلّ الجمع بين الاستفتاءات القائمة على الإنترنت والتواصل على الإنترنت، وبين اللقاءات الشخصية وتعميم الأخبار، هو المساهمة الأكثر أصالةً لغريلو في السياسة الديموقراطية، حتى لو لم تكن ناجحةً تماماً. لكنّها لم تكن مساهمته الوحيدة[2]. فمنذ البداية، كانت أهدافه أكثر طموحاً. لقد سعى إلى جعل مدونته فاعلاً سياسياً بكلّ ما في الكلمة من معنى. أرادها أن تجمع الوظائف القديمة والجديدة: اجتذاب الأتباع وخلق هويةٍ متينة، وتكوين خبرة واسعة النطاق وقادرة على جمع الأخبار وتعميمها، وإدارة مجموعات اللقاءات التي ستثير المشكلات وتعترض على مؤسسة الحكم، وإطلاق منصات للنقاش، والتحضير للدعاية والتعبئة[3]. ادّعت "النجوم الخمس" أنّ طرائقها

1 Simone Weil, *On the Abolition of All Political Parties,* trans. Simon Leys (Melbourne: Black, 2013);

وانظر:

Damiano Palano, *La democrazia senza partiti* (Milan: Vita e Pensiero, 2015).

٢ استعادت الملتقيات بعض ممارسات النشاط الديموقراطي التقليدي، وتربطها المنصة بممثلين عن "حركة النجوم الخمس" في المؤسسات. البغية من منصة روسو هي تنظيم الديموقراطية الرقمية بأسلوب أكثر منهجية، إذ تتلقى اقتراحات القوانين من المواطنين وتسمح بمناقشة المقترحات التي ينبغي أن يقدمها المرشحون مسبقاً في المؤسسات. غير أنّ هذه الأداة موضوع انتقاد وغربلة قانونية لأنّ مالكها السري هو دافيده كازاليجيو (Davide Casaleggio)، وهو ابن المرحوم المؤسس، ولا تقدّم أيّ ضمانة بتطبيق إجراءات المشاركة والمراقبة.

٣ في البداية، مارست الحركة أنماط استشارة مألوفة في الديموقراطيات المعاصرة (تستخدم في عملية المراجعة الدستورية في أيسلندا)، كمجالس المواطنين التداولية والميزنة التشاركية وأشكال متنوعة من هيئات محلفي الاستشارة الشعبية، تكون فيها الصور متنوعة بتنوع الديموقراطية التداولية والانتخابات ووظيفة القرعة مجتمعة. حول "هيئات محلفي المواطنين" والنماذج الأخرى من مجالس المواطنين، انظر:

Archon Fung and Erik Olin Wright, eds., *Deepening Democracy: Institutional Innovations as Empowered Participatory Governance* (London: Verso, 2003); and Hélène Landemore, "Inclusive Constitution-Making: The Icelandic Experiment," *Journal of Political Philosophy* 23, no. 2 (2015): 166-191.

عامةٌ وشفافة بالكامل، وتبنت تقنية البثّ الحي عندما تقتضي الضرورة تداولاً محلياً أو وطنياً[1]. وفي غضون أشهر، أضحت مدونةbeppegrillo.it حركةً سياسية وأنجبت حزباً انتخابياً، لكن من غير أن تتحوّل بنفسها إلى حزب انتخابي[2]. والأهم من ذلك أنّ منصة "النجوم الخمس" لم تطالب بأفقية كاملة لكنّها بالأحرى نصّبت نفسها كـ"حكم الجدير (meritocracy) الديموقراطي" ووزعت الترشيحات والوظائف على أساس الكفاءة لا العضوية الحزبية. لعلّ أكثرها شهرةً أنّ اختيار المرشحين لانتخابات رئاسة بلدية بارما لعام ٢٠١٢ جرى عن طريق جمع السير الشخصية وعقد اجتماع لجنة ضمن الحركة. يتضمن التركيز على الكفاءة بدلاً من التحزب مفهوماً في السياسة يزعمٍ أنّه يستند إلى معرفةٍ "موضوعية" بالمشكلات الاجتماعية عوضاً عن الاستناد إلى سلطة الخبراء التكنوقراطية. إذاً، واقع الأمر أنّ "النجوم الخمس" تتميز بأسطورة موضوعيةٍ وضعانية. أقترح إطلاق تسمية نظام موضوعي (objectocracy) على هذه الأسطورةً. كانت مدونة غريلو، قبل أن تصبح محرك "النجوم الخمس"، منصةً لجمع الأخبار وتعميمها. وقدّمت تقديراً "حقيقياً" و"موضوعياً" للمشكلات، على عكس وسائل الإعلام المتشبّثة برأيها والصحافة المعتمدة. منذ اللحظة الأولى، كانت أسطورة الموضوعية علامةً مميزّة للحركة؛ وكما رأينا، يبدو أنّها تشبه أثراً من آثار مناهضة الحزبوية. كان هدف إلغاء السياسة البرلمانية مكوّناً أساسياً في شعبوية ما بعد الأحزاب القائمة على الإنترنت هذه (بالفعل، كان غريلو يصرّ على هجماته على التمثيل التفويضي غير المقيّد).

لكن عندما تنامت الحركة، وعندما أضحت أكثر انخراطاً في الإدارات المحلية

١ بث على الهواء الاجتماع الذي عقده في شباط/ فبراير ٢٠١٣ زعماء الحزب الديموقراطي و"حركة النجوم الخمس" لتقصي إمكانية بناء حكومة تحالفية، وقد أخفق الاجتماع بالطبع. كان عقد مفاوضات علنية إستراتيجية دعائية استخدمتها "النجوم الخمس" لبرهنة أنها لن تقبل أبداً سياسة التحالف. حول الإنترنت بوصفه "يولد النفاق"، في حين يزعم ترويج الشفافية، انظر:

David Runciman, "Political Theory and Real Politics in the Age of the Internet," *Journal of Political Philosophy* 25, no. 1 (2017): 18.

٢ أبلت "النجوم الخمس" بلاءً حسناً في الانتخابات الإدارية لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٦؛ ظفرت بالسيطرة على مجلس البلدة وبمنصب عمدة بارما، إحدى أغنى المدن الصناعية في الشمال، وبمنصب العمدة في كلٍ من تورين وروما. وصلت الحركة إلى البرلمان بما يعادل ٢٥% من الأصوات في انتخابات شباط/ فبراير ٢٠١٣.

والمؤسسات الوطنية، تعيّن عليها اعتماد بعض الخيارات البراغماتية. تضمن ذلك حاجةً إلى بناء تنظيم أفضل، وتحديد برنامج للحكم، وتعيين زعامة دونما الرجوع إلى تصويت الإنترنت غير المراقب وحده (لم يتطلب هذا المنهج نصاباً قانونياً، ولذلك لم يشارك في عملية التصويت إلا أقلية من المسجلين في المدونة). لكنّ الحركة – على نحوٍ أخص غريلو – رفضت اعتماد تلك الخيارات. قد نقرأ هذا الأمر بوصفه دليلاً على ملاحظة شاتشنايدر الشهيرة عام ١٩٤١ ومفادها أنّه "لا يمكن تصوّر" الديموقراطية الحديثة دون أحزاب. السؤال بالفعل هو: أيّ نوعٍ من الأحزاب تتطلبه الديموقراطية؟

تشير معظم الانتقادات الموجهة إلى "النجوم الخمس" إلى الشخصنة القاتلة لزعامتها. حدثت هذه الشخصنة عندما باتت "الحركة" حزباً بحكم الأمر الواقع، لكن دونما اعترافٍ بذلك. أخفق الحزب، الذي لم يكن حزباً، في تصميم تنظيم يستطيع التحقق من زعمائه ومراقبتهم ويحول دون مشاركةٍ زائفة في صنع القرار. كما أنّه أخفق في كبح جماح تحركات غريلو شبه الاستبدادية (لأنّه لا يزال رسمياً مجرد "ضامن" للحركة)، وبدأ غريلو فصل الممثلين المنتخبين من الحركة، ما يُظهر أنّه يعتبر حق المواطنين في الاقتراع أقلّ أهميةً من حركته (يؤكد هذا الأمر الطابع الفئوي لشعبوية "النجوم الخمس"). يؤكد مثال "النجوم الخمس" تأكيدات كانوفان بشأن مفارقة الشعبوية؛ أعني عجزها عن التوفيق بين ديموقراطية خلاصية وديموقراطية براغماتية. ليس في وسع "النجوم الخمس" حلّ مشكلاتها دون تغيير نفسها، ولا تستطيع رعاية طموحها في خلق ديموقراطيةٍ رقمية دون تنظيم حزبي[١].

كانت مدونة beppegrillo.it، ولا تزال إلى حدٍّ ما، ركيزة الحركة، وكانت لسان حال تحوّلٍ جذري لتنظيم وتواصلٍ سياسيين. غير أنّ المسار من الحزب إلى الإنترنت وجد أخيراً موقعاً أكثر تكنوقراطيةً مع افتتاح روسو، وهو الاسم الرمزي الذي أُعطي لمنصة تفاعلية على الإنترنت، والمقصود منها إتاحة التواصل المستمر بين مواطني

١ نجد في: Biorcio and Natale's *Politica a 5 stelle* وصفاً وتحليلاً لبرنامج "النجوم الخمس" لجهة أنه يتضمن خمس نقاط رئيسية: إعادة تعريف للعلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، والدفاع عن البيئة، وتحسين وتوسيع منظومة الرعاية الاجتماعية، وزيادة ميزانية التعليم الحكومي والبحث الأكاديمي، والحد من القوى العظمى في المجال الاقتصادي.

"النجوم الخمس" ومؤسساتها (يستطيع المواطنون اقتراح قوانين، والمنصة مبرمجةٌ لاختيار الاقتراحات وترشيحها بطريقةٍ محايدة قائمةٍ على معايير تقنية فحسب: التوافق مع الدستور وأفكار الحركة). تهدف منصة روسو إلى تغيير النظام المؤسسي – والبرلمان بالطبع، الذي يمكن أن يعتمد، نظرياً على الأقل، على تفاعلٍ مباشرٍ مع المواطنين – وفي النتيجة تحويل المنتخبين إلى مجرد مندوبين، كما الحالُ في نظرية جان جاك روسو. أمّا في الواقع، فهذا التحوّل نحو هياكل الإنترنت يظهر سيناريو مقلقاً للغاية، يعبّئ فيه إلهٌ من آلة (deux ex machina) النظام نشاط العالم الواقعي وينسّقه، وهو دافيده كازاليجيو (Davide Casaleggio)، ابن الشريك المؤسس لـ"النجوم الخمس" وخليفته في السلطة. يندمج المالك والمنتج والإستراتيجي في شخص زعيم الكواليس هذا (بالفعل إلهٌ من آلة) الذي يوجه ويلهم المنتخَبين وكذلك الحكومة حالياً من دون نظام تحكم ومراقبة عام أيّاً كان، لأنّ منصة روسو مشروعٌ خاص.

أبدعت "النجوم الخمس" أيضاً في حقل المعلومات وتشكيل الرأي. إضافةً إلى تحجيم غريلو للأحزاب، دافع منذ البداية عن "تحرير" تكوين الرأي من وسائل الإعلام التقليدية وصناعة المعلومات باسم "الصحافة الأفقية". لطالما ادّعت مدونته أنّها المصدر الأكثر صدقيةً للمعلومات بالنسبة إلى أعضائها، وتعيّن على مدونيها أن يكونوا مواطنين – عصاميين كشرلوك هولمز (Sherlock Holmeses) – يجمعون البيانات ويجرون التحقيقات وينشرون الأخبار. أُعلن أنّ مصادر المعلومات الرسمية غير موثوقة وتجاوزها الزمن، واعتُبر الصحافيون المحترفون بقايا نظامٍ احتكاري قديمٍ لصنع الرأي يخدم مؤسسة الحكم. لا يزال تأثير إلغاء مهننة الصحافة صعب التقييم، وهو يتجاوز خبرة حركة غريلو (وهذا الكتاب). لكنّه يعد بأن يصبح أحد أهم العوامل في سيرورة تحوّل الديموقراطية التمثيلية ونظام الأحزاب.

مع ذلك، الأسئلة التي يطرحها غريلو ذات صلة بالموضوع. إنّه يثير أسئلةً تتعلق بحقيقة أنّ المواطنين لا يملكون فرصاً متساوية في الوصول إلى سوق الأفكار، وأنّ بعض المواطنين أو المجموعات يتمتعون بصوتٍ أعلى من الآخرين بسبب الثروة المادية التي يمتلكونها ويستطيعون توظيفها لتضخيم أصواتهم ومواصلة أجنداتهم بطريقةٍ أسهل. تتطلب وسائل الاتصال التكنولوجية – التقليدية (المطبوعة) أو الحديثة

(الرقمية) – المال، والمال يجلب المصالح الخاصة وأوجه التفاوت الاقتصادي إلى السياسة. لقد انتُهكت المساواة على نحوٍ جوهري، ويمثّل هذا الأمر تحدياً بالنسبة إلى الحرية السياسية[1].

ديموقراطية شبكة الإنترنت لحلّ مأزق ميشيل؟

تعود مفارقة كانوفان مع حالة "بوديموس" الإسبانية. فمؤسسها، بابلو إغليسياس، أستاذ في العلوم السياسية ونجمٌ إعلامي عرفه الجمهور الإسباني تمام المعرفة قبل بزوغ حركته. انبثقت "بوديموس" من حركة "المستنكرين" التي تعود إلى ٢٠١١. وسرعان ما أضحت تعبيراً عن "ديموقراطية جمهور المتلقين" مع أهدافٍ صريحة بأنّها لاحزب وتفعّل ديموقراطيةً مباشرة قائمة على الشبكة العنكبوتية، المقصود منها التغلب على نخبوية التنظيمات والانقسامات الأيديولوجية التقليدية بين اليسار واليمين[2]. إنّها حركةٌ انتشارية وقادرة على ضمّ الحركات الاجتماعية والاحتجاجية القائمة. كما أنّها "هجينة" بوصفها "لاحزب"، لأنّها تجمع الممارسات التشاركية مع عناصر عمودية، في حين أنّها تعِد بتجنب "الترتيب الهرمي"[3]. ورغم أنّ بعض التحليلات تربط "بوديموس" بالحركات الفوضوية ورفضها التمثيل، فإنّ الحركة لم تقترح ديموقراطيةً مباشرة ولا ترغب فيها. وهي لا تنتقد الأحزاب التقليدية من وجهة

1 Chris Demaske, *Modern Power and Free Speech: Contemporary Culture and Issues of Equality* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2009), pp. 39-41.
كان لويس برانديس هو الذي قدّم عام ١٩٢٠ حجة حرية المواطن في الكلام وارتباطها المباشر بمبدأ تقرير المصير، وراجعها أخيراً روبرت تشارلز بوست:
Robert C. Post, "Recuperating First Amendment Doctrine," *Stanford Law Review* 47 (1995): 1249- 1281.
تطرقت إلى هذا الموضوع في الفصل الأول والخلاصة من كتابي:
Urbinati, *Democracy Disfigured.*

٢ في التحليل التالي، استندت بقوة إلى المخطوط المذكور سابقاً:
Nadal Alsina, "From 'Horizontal' to 'Vertical.'"

3 Zeynep Tufekci, "Capabilities of Movements and Affordances of Digital Media: Paradoxes of Empowerment," Connected Learning Alliance, January 9, 2014, https://dmlcentral.net/capabilities-of-movements-and-affordances-of-digital-media-paradoxes-of-empowerment/

نظر الديموقراطية التشاركية، بل تنتقدها لأنّها تتصوّر أنها أخفقت في تمثيل "نا". اقتضت الرغبة في أنّ تُمثّل بشخص غير "ها" بحثاً عن تمثيل أكثر إخلاصاً وفعاليةً. لكنّ هذا التمثيل الجديد سيكون مع ذلك تمثيلاً. وبكلمات زعيم من أكبر زعماء الحركة هو إنيغو إريخون (Íňigo Errejón): "لقد اتسعت الفجوة بينَ الممثِّلين والممثَّلين، ما يفضي إلى ما يدعوه علماء السياسة 'جفاءً'، يمكن أن يُفهم على الصعيد الشعبي بأنّه 'طلاق'"[١].

كان التنظيم ووسائط التواصل الاجتماعي إستراتيجيتين متكاملتين للحركة من أجل اكتساب الثقة التمثيلية مجدداً، وفق "نموذج تشاركي متشابك".

منذ بدايات "بوديموس"، كان جمهورُ المتلقين ميدانها الأكثر أهميةً. فمنذ ولادتها، أعلن زعيمها إغليسياس (الذي كان معروفاً على نطاقٍ واسع بالفعل من البرامج الحوارية التلفزيونية، كما أشرت)، أنّ "استديوهات التلفزيون باتت البرلمانات الحقيقية" وأطلق برنامجه من محطة تلفزيون مدريد المحلية. سرعان ما تنبأ الباحثون بأنّ الحزب الجديد المناهض للأحزاب كان يستحضر، باعتماده على شخصية إعلامية، "سمةً إسبانية لسياسة الأحزاب تُدعى 'الشخصانية' (personalismo)، تتمحور بمجملها حول سياسة زعامة كاريزمية"[٢]. كانت الزعامة الشعبوية تتوقف على حركة ليست حزباً أرادت "بوديموسً" أن تكونها بحدودٍ أيديولوجية واهية. فقد كانت منذ تأسيسها أكثر من حركة جامعة، بدوائر أو مواقع محلّية للنقاش منتشرةٍ في أرجاء البلاد. تمثّل هدف إيغليسياس في خلق "حزبٍ مائع، دون حدود واضحة بين الداخل والخارج". وهو أسلوبٌ سعت إليه بضراوةٍ أحزابٌ تقليدية، مثل الحزب الديموقراطي في إيطاليا، من أجل توسيع هيئاتها الانتخابية مع تقليل أعباء التنظيم على الزعيم، وفي النتيجة تقليص دور المناضلين وخصوصية الحزب الأيديولوجية[٣].

1 Errejón and Mouffe, *Podemos,* p. 25.

2 Cristina Flesher Fominaya, "Debunking Spontaneity: Spain's 15-M / Indignados Autonomous Movement," *Social Movement Studies* 14, no. 2 (2015): 142-163.

٣ من أجل تحليل لميثاق الحزب الديموقراطي في إيطاليا (الذي تأسس عام ٢٠٠٨) وعواقب الاستفتاء التي أدت إليها إقامة انتخابات أولية مفتوحة لاختيار أمين الحزب، انظر:
Antonio Floridia, "Modelli di partito e modelli di democrazia: Analisi critica dello *Statuto* del PD," in *Il Partito democratico: Elezione del segretario, organizzazione e potere,* ed. Gianfranco Pasquino (Bologna: Bononia University Press, 2009), p. 223.

هدفت "بوديموس" إلى تحييد التمييز بين أعضاء الحزب والمتعاطفين معه. واتّبعت بهذه الطريقة نموذج الفوق-حزب للتغلغل في كثيرٍ من المجموعات الاجتماعية دونما استنساخ منطق شكل الحزب الجماهيري وتنظيمه الكبير. أدى هذا المنهج وظيفتين في الآن عينه. إذ وحّد الشعب بوجه عام بعيداً عن مصالحه ومطالبه المختلفة، واعتمد وجه زعيم كرمزٍ لتوحيده. إنّ تكوين ذاتٍ جمعية بحدود أيديولوجية نادرة - أو حتى دونما حدودٍ أيديولوجية -مهمةٌ لا يمكن إنجازها إلا بالاعتماد على زعيم. أظهر مؤتمر ٢٠١٥ النتائج الشخصانية والممركزة لهذا الحزب اللاحزب. ولجعل الحزب فعالاً، تعيّن على "بوديموس" التغلب على النزعة الفئوية الراديكالية التي قد تهدد بخلاف ذلك الإستراتيجية الشاملة للزعامة. قد يسأل أحدهم هل ينبغي معاملة "النزعة الفئوية" بوصفها تعبيراً عن التعددية، وبوصفها دعوةً للمساءلة الديموقراطية من جانب الزعيم. فقد أعلن المنتقدون الداخليون للطريقة التي كُبح فيها جماح فئات "بوديموس" أنّ الزعامة قد "قررت تشييد بنيةٍ شخصانية مركزية عمودية، وليست ديموقراطيةً تماماً"[١]. كبحت "بوديموس" جماح هذه الفئة بنهج انتخاباتٍ أولية استفتائي ديموقراطي. كما أنّه النهج الذي استخدمته لخلق رابطٍ مباشر بين الزعيم وشعب الزعيم، أي لتأسيس تمثيلٍ مباشر[٢]. ورغم وجود أنماطٍ تداولية وتركّز على النقاش لصنع القرار على الإنترنت، يستنتج جيرباودو بإقناع أنّ الأحزاب الرقمية مثل "بوديموس" و"النجوم الخمس" هي في الواقع أحزابٌ "من القمة إلى القاعدة بوضوح" وتدشن "التزكية الرقمية"[٣].

يمكن اكتشاف مسار "بوديموس" المبكر نحو التمثيل التجسيدي في أحزابٍ أخرى تبنّت أنموذج الانتخابات التمهيدية لانتخاب زعمائها[٤]. تميل الانتخابات التمهيدية إلى تمجيد الزعامة الأعلى، رغم أنّها تقام عادة بهدف تعميق الديموقراطية

---

١ ذُكر في:

Nadal Alsina, "From 'Horizontal' to 'Vertical.'"

2 Gerbaudo, *Digital Party*, pp. 131–132.

٣ المرجع نفسه، ص. ١٣٣-١٤١.

٤ حول الميثاق الجديد للحزب الديموقراطي في إيطاليا بوصفه موجهاً نحو حزب استفتائي يتماهى بشخصية الزعيم عبر الانتخابات الأولية، انظر:

Nadia Urbinati and David Ragazzoni, *La vera Seconda Repubblica* (Milan: Cortina, 2016), pp. 179–202.

عن طريق إضفاء طابع اللامركزية على اختيار المرشحين والزعماء. حللت فرانسيس ماكول روزنبلوث (Frances McCall Rosenbluth) وإيان شابيرو (Ian Shapiro) أخيراً هذه الحصيلة المفارِقة (التي يبدو أنّها تعرض دليلاً إضافياً على صحة مأزق ميشيلس). أظهرت روزنبلوث وشابيرو، بتحليلٍ مقارن، كيف ألحقت الانتخابات التمهيدية ضرراً بالغاً بتنظيم الحزب، وأضرت في النتيجة بالأطراف المسؤولة. واقع الأمر أنّ الانتخابات التمهيدية تبعث على تغيرين، فهي تختزل الدمقرطة بمجرد تصويت على خياراتٍ لم يشارك المصوّتون في تقديمها، وتحبّذ تسمية مرشحين راديكاليين وأقلياتٍ قصوى، ما يجعل قيام الأفراد على أعمالهم داخل المؤسسات كأطراف مسؤولة بالغ الصعوبة. تكمن النتيجة المفارِقة في أنّ أحزاباً "أكثر" ديموقراطيةً و"أقلّ" تنظيماً تسفر عن ديموقراطية أضعف عوضاً عن ديموقراطية أقوى، ديموقراطية تمنح سلطةً أقلّ للمواطنين ومزيداً من سلطةٍ دون رادع لطبقةٍ سياسية صغيرةٍ ومغمورة، وتتصرف خارج إطار المؤسسات والحزب[1]. تعدلُ الانتخابات التمهيدية طريقة ممارسة الديموقراطية داخل الحزب، جاعلةً منها طريقةً انتخابوية (electoralist) لا تداولية. تتمثّل إحدى النتائج الواضحة للانتخابات التمهيدية في تقلّص مشاركة المناضلين الأيديولوجيين وتوسّع انضمام المواطنين العاديين إلى جمهور المتلقين. إنّ الفكرة القائلة إنّ "فطنة الحشود" - الحكمة الجمعية التي تحافظ على نفسها دونما تنظيم - تولّد على نحوٍ مفارق زعامةً لا تخضع للمساءلة في اللحظة عينها التي تتخلص فيها من أعضاء الحزب العاديين. وأخيراً هي تشجع على تخفيضٍ في عدد الأعضاء الحزبيين وزيادةٍ في عدد المتعاطفين العامّين[2]. كان الانقسام والخلاف بين زعيمي "بوديموس"، إريخون وإغليسياس، يتعلق بالآثار المترتبة على التأويل الاستئنائي للديموقراطية. إذ إنّ هذا

1 Frances McCall Rosenbluth and Ian Shapiro, *Responsible Parties: Saving Democracy from Itself* (New Haven, CT: Yale University Press, 2018), chap. 1.

٢ يضائل أفول الأحزاب المخزون المناهض للخبراء الشعبويين؛ قدّم جورج والاس "نداءه الشبيه بترامب عام ١٩٦٨، وتمتع بمستويات من الدعم الشعبي شبيهة بمستويات ترامب"، لكنه عمل في "عالم مختلف" كانت فيه أهمية الانتخابات الأولية أقل شأناً ولم تكن مؤسسة الحزب "ستدعم ترشيحه أبداً":

Levitsky and Ziblatt, *How Democracies Die*, pp. 46-47.

الضرب من ضروب الديموقراطية خلق تمثيلاً بوصفه تجسيداً وحوّل السياسة إلى ميدانٍ شبيهٍ بمدرج رياضي أو حلبة مصارعة. بل إنّ زعيماً محلياً مقرّباً من إريخون تحدّث بلهجةٍ أشد: "قد يخسر الأمين العام تصويتاً في اللجنة المركزية، لكنّه بعد ذلك سيطلب من الشعب مباشرةً متجاوزاً المنظمة. هذا هو الأنموذج الاستفتائي الذي لجأ إليه صدام حسين وفرانكو (Franco)"[1].

ختاماً: لم تكن حتى "بوديموس" قادرة على حلّ مأزق ميشيلس. يبدو أنّ مسارها يؤكد أنّ التحرك للتغلب على وساطة حزبٍ يمكن أن ينتهي به المطاف بسهولةٍ إلى تأسيس زعامةٍ أكثر تراتبيةً وليست أقل تراتبية (حتى لو دعمها التحام جمهورٍ المتلقين على نحوٍ منتشرٍ وواسع). تتبع ديموقراطية ما بعد الأحزاب منوال أنموذج الفوق-حزب، بدلاً من نموذج اللاحزب. وهي تعتمد على جمهور متلقين تكون منصةٌ ما قادرة على تمثيله أكثر مما تمثّله عضويةٌ حزبية انتقائية.

تتشاطر "النجوم الخمس" و"بوديموس" مؤشرات ديموقراطيةٍ يكون جمهور المتلقين في صميمها. وهذا النوع من الديموقراطية شعبوي وفقاً للمبادئ التوجيهية المحللة في هذا الكتاب. إنّها تتضمن نوعاً من التمثيل التجسيدي يتمحور حول زعيمٍ قوي أو شعبي ويهدف إلى توحيد أوسع تشكيلةٍ ممكنة من الأفكار والمجموعات والمطالبات كأنّه جاذبية مغناطيسية. يجمع هذا النظام ما بعد الحزبي المواطنين ليس بسبب التماهي الحزبي، بل بسبب الاحتياجات أو المطالبات. ويبدو أنّ هذا بدوره يجعل السياسة تتداخل مع الشعب أو أكبر عددٍ منه أو أكثر أشخاصه اعتياديةً. يندمج مسار ديموقراطية جمهور المتلقين مع مسار الديموقراطية الشعبوية، حيث يكون وجه الشعب فيه هو وجه الزعيم عينه.

تمثّل ديموقراطية الأحزاب والديموقراطية الشعبوية تعبيرين عن الدينامية المعقدة الداخلية بالنسبة إلى الحكم التمثيلي. وهما تكرران مجدداً بطريقةٍ ما "القصة المعيارية (التي) تتعارض فيها الديموقراطية الشعبية بصورة أساسية مع الديموقراطية

1 Voro Maroto, "El líder valenciano de Podemos compara el 'cesarismo' de Pablo Iglesias con el de Franco y Sadam Hussein," ElDiario.es, February 6, 2017, http://www.eldiario.es/cv/Monedero-Iglesias-Errejon-Hitler-Podemos_0_609639447.html

التمثيلية القائمة على الأحزاب"[١]. يشير تحليلي للحركتين إلى أنّ هذين النمطين من الديموقراطية هما في الواقع إجابتان ممكنتان عن مأزق ميشيلس. تجعل ديموقراطية الأحزاب التنظيم (بنية التداول والقرار) حاملاً لمشاركة الشعب في حياة الحزب، المؤلَّف ليس من مناضلين يبرزون عضلاتهم في مواجهة مناضلين آخرين فحسب، بل كذلك من مناضلين يمارسون قدراً من التدقيق على زعمائهم[٢]. تريد الديموقراطية الشعبوية أحزاباً ضعيفة التنظيم بغية تعميق الديموقراطية، وما تتوصل إليه في الواقع هو تواصل الجماهير المباشر مع الزعيم. يقترح الشعبوي أن يحلّ مأزق ميشيلس بقفزةٍ جذرية: عبر وجود زعيمٍ يضطلع (أو زعيمةٍ تضطلع) مباشرةً بالتمثيل أو بتجاوز تنظيم حزبه (أو حزبها).

خاتمة

لقد أكمل هذا الفصل تبياني لمدى ارتباط الشعبوية بتأويل الديموقراطية. فالمقصود من انتقادها التمثيل التفويضي وديموقراطية الأحزاب هو بناء شعبٍ يستطيع التغلب على الانقسامات السياسية الداخلية والانتماءات الحزبية كافة. ورغم أنّ الدعاة والسياسيين الشعبويين يدخلون المشهد بانتقادٍ شديد لأفول تنازعية الأحزاب، فإنّ المطاف ينتهي بهم إلى الاستفادة على وجه التحديد من الأحزاب الاحتكارية التي يوبخونها. العادة السائدة لتلك الأحزاب مسؤولةٌ عن إخماد ديموقراطية الأحزاب. والشعبوية لا تتسبب بذلك الإخماد، لكنّها تستفيد منه. الزعيم هو الفاعل الأساسي على هيئة تمثيلٍ يسعى إلى توحيد تعدد المطالبات التي توجد في ديموقراطية ما بعد الأحزاب، ثم إلى استعادة تخويل سلطة الشعب. رأينا كيف يحرك طموح الفوق-حزب منطق الشعبوية المناهض للأحزاب، وهو طموحٌ مهيأ لإلقاء ظلٍّ كلّاني مشؤوم على التنازعية السياسية (حتى

1 Ethan J. Leib and Christopher S. Elmendorf, "Why Party Democrats Need Popular Democracy and Popular Democrats Need Parties," *California Law Review* 100, no. 1 (2012): 70.

٢ من بين ناقدي ديموقراطية الأحزاب، ربما تكون حنة أرندت، استثناءً في اعترافها بأنّه "ليس أقل صحةً أنّ أفضل ما أنجزه (الحزب) هو نوعٌ من مراقبة المحكومين للحكام"، رغم أنّه "لم يمكن أبداً المواطن من أن يصبح 'مشاركاً' في الشؤون العامة":

On Revolution, p. 268.

عندما يدّعي أنّه يمتدح نظرياً مثل هذه التنازعية). نجد مثالاً على لغز الشعبوية في الحالتين الأحدث اللتين تفحصتهما. تقترح "النجوم الخمس" و"بوديموس" التخلص من التحزب التقليدي، وتخطي اليمين واليسار، وتوحيد المواطنين العاديين في مواجهة "الطبقة المغلقة"، لكنّ المطاف ينتهي بكلتيهما إلى تنصيب زعامة جديدة، شخصانية الطابع ويغذيها استفتاء جمهور المتلقين. في نهاية المطاف، تسفر الشعبوية، سواءٌ أكانت تقليديةً أم رقمية، عن ضربٍ من التصويب الملكي للديموقراطية التمثيلية؛ إنّها تسفر عن حركةٍ تتسمّى باسم زعيمها.

خاتمة

طريقٌ مسدود؟

من غير الممكن أن يتعلم الأحفاد من أخطاء الماضي إلا إذا "واجهوا المشكلة عينها" التي واجهت أسلافهم.[1]

يورغن هابرماس، "الديموقراطية الدستورية"

في هذا الكتاب، جعلت الشعبوية موضوع نظريةٍ سياسية. حاججت في أنّها تتطور داخل الديموقراطية التمثيلية وتحوّل نمطها لكن دون إسقاطها. لم يكن اهتمامي منصبّاً على الملابسات الشعبوية الكثيرة التي شهدتها الديموقراطية في قرنين من تاريخها الحديث، بل انصبّ على النهضة الشعبوية التي شهدناها أخيراً داخل الديموقراطية الدستورية، وهي نفسها النظام السياسي الذي أعقب حرب التحرر من الدكتاتوريات الجماهيرية. تشكّل الشعبوية تحدياً للباحثين والمواطنين للتأمل في الخَطب الذي ألمّ بحكوماتهم، بشأن ما حدث ليجعل الناس مستائين إلى هذا الحدّ المتطرف من ديموقراطية الأحزاب والمجتمع التعددي، أو حتى معادين لهما. ورغم أنّ تمرد الشعبوية هو في المقام الأول تنديدٌ بالأوليغاركية وبإفقار الطبقة الوسطى الاقتصادي، فإنّ الشروط الاجتماعية الاقتصادية للشعبوية لم تكن موضع تركيزي. انطلقتُ من

١ العبارة مقتبسة من:
Epigraph: Habermas, "Constitutional Democracy," p. 775.

الحقيقة العارية: نجاح الشعبوية كحركةٍ وفي الحكم، وسعيتُ إلى فهم ما تفعله بالديموقراطية الدستورية، ومن أين تستمد طاقتها، وضد من تعمل. تفيد دراسة كيفية تحويل الشعبوية للديموقراطية في تسويغ اهتمامنا وأوجه قلقنا، كما أنّها مقدمةٌ منطقية لأيّ تأملٍ يريد فهم أوجه ضعف ديموقراطية الأحزاب والتغيّرات التي قد تحتاجها ليكون في وسعها مقاومة التحدي الشعبوي.

استخدمتُ مقولاتٍ عدة لتمثيل الخصائص الأساسية لهذا النمط الجديد من الحكم المختلط: مقولة النزعة الفئوية التي تنبع من مفهوم تملكي للحقوق والمؤسسات، ومقولة نزعة الأغلبوية التي تحرّف مبدأ الأغلبية بجعله يخدم أغلبيةً واحدة، ومقولة الزعيم بوصفه الشعب التي تتطابق مع التجسيد، ومقولة نزعة مناهضة الحزبوية التي تشكّل القوة الدافعة للكلّانية الشعبوية. بلغة مونتسكيو، اقترحتُ مقولة التمثيل المباشر بوصفها "طبيعة" الشعبوية، ومقولة مناهضة مؤسسة الحكم بوصفها "روح" الشعبوية. تجعل سلطة جمهور المتلقين شبه المطلقة في قيادة الحكم الشعبويةَ في السلطة أشبه بحملةٍ انتخابية دائمة يخوضها الزعيم وأغلبيته لإثبات أنّهما ليسا – ولن يكونا أبداً – مؤسسة حكم جديدة. إقناع الشعب أمرٌ بالغ الأهمية، بما أنّ الإيمان بالزعيم (أو الزعيمة) هو الضمانة الوحيدة التي يملكها الشعبوي (أو الشعبوية) بأنّ سلطته (أو سلطتها) ستدوم. كما أنّ الإنترنت هو الوسيط الذي يحلّ محلّ الأحزاب التقليدية في عقد التحالف بين الحكم والشعب. وهكذا، أشرت إلى أنّنا نرى الشعبوية نوعاً من الحكم التمثيلي الذي يلائم على وجه الخصوص "ديموقراطية جمهور المتلقين". وبالنظر إلى أنّه ليس نظام حكمٍ خاصّاً بالشعبوية لكنّه بالأحرى تحوّلٌ يحدث داخل الديموقراطية، فالشعبوية في السلطة محفوفةٌ بالمخاطر على نحو داخلي المنشأ، وهي عُرضةٌ لخطرين يتوعّدانها بالإبادة: العودة إلى الحكم التمثيلي كما جرت العادة، وأن تصبح دكتاتوريةً.

وباستخدام هذه المقولات، أحطت بظاهريات الشعبوية ورسمت صورةً لأربعة اتجاهاتٍ وسيناريوهات:

١. تصف الشعبوية نفسها بأنّها عصيةٌ على الانقسامات الحزبية التقليدية (الحزبوية المتعددة) وتشدد على ثنائيةٍ أساسية وحيدة: ثنائية الأكثرية العادية ومؤسسة الحكم. وتترجم هذه الثنائية إلى نمطٍ منسوبٍ إلى شميت، أو تنازعيةٍ متعنتة

تتعالى على أيديولوجيات اليمين واليسار، ولا تعتمد إلا على موقف الأجزاء شتى بخصوص ممارسة سلطة الدولة. تشكّل الثنائية بين الأكثرية العادية ومؤسسة الحكم خطاب الشعبويات كافةً، بغضّ النظر عن السياقات الخاصة التي ينطبق فيها هذا الخطاب. وهذا يجعل الشعبوية حالةً من حالات صنع وحدة (للجزء الذي تزعم أنها تحكم نيابةً عنه) واستبدال نخبة. كما أنّها لا تصبر على القواعد والإجراءات التي تستخدمها الديموقراطية التمثيلية لأنّها لا تصبر على التعددية.

٢. تتطلع الشعبوية إلى الوصول إلى السلطة بالتنافس الانتخابي. لكن عوضاً عن الانتخابات لتقييم مختلف المزاعم التمثيلية، تستخدمها كاستفتاءاتٍ تعمل على إثبات قوة الفائز لدى الجمهور العام. تكشف الانتخابات ما يوجد بالفعل: الشعب "الخيّر" بانتظار أن يحكم. إذا نجحت الشعبوية في هذا، فإنّها تحاول إضفاء طابعٍ دستوري على "أغلبيتها". تفعل ذلك عبر فك ارتباط "الشعب" عن أيّ تظاهرٍ بالحيادية وإعداد مشهد تماهي جزءٍ (الجزء "الخيّر") بالحاكم الشرعي (الجزء للجزء). وفي حال نجحت النزعة الدستورية الشعبوية، ستجسر المسافة التي تبعد القانون الدستوري عن القانون العادي، وهي مسافةٌ تُعدّ حيويةً بالنسبة إلى الديموقراطية الدستورية. وباختصار: ستضفي طابعاً دستورياً على إرادة أغلبيةٍ بعينها.

٣. تحقق الشعبوية هذا التحوّل بعد رفض الفكرة القائلة إنّ التمثيل ترجمةٌ انتخابية للمطالبات ولوجهات النظر الحزبية، لمصلحة الفكرة القائلة إنّ التمثيل حلولٌ للمطالبات كافة بزعيم يغدو صوت الشعب "الصالح". يختار التمثيل المباشر الذي يربط الشعب بالزّعيم جمهور المتلقين بوصفه المصدر الوحيد للشرعية، ما من شأنه الحطُّ من قيمة الوسطاء السياسيين (الأحزاب المنظمة والضوابط المؤسسية) وتمكين الزعيم (أو الزعيمة) من تعزيز زعم مناهضة مؤسسة الحكم عبر سلطته (أو سلطتها) الحاكمة. تُعدّ الدعاية مكوّناً أساسياً من مكوّنات الشعبوية في السلطة، وتمثّل شعبويةٌ كهذه، إلى هذا الحدّ أو ذاك، في تعبئةٍ وحملاتٍ انتخابية دائمة.

٤. تعيد الشعبوية تأويل الديموقراطية بصفتها نزعةً أغلبوية راديكالية، ما يستلزم

إيجاد حلٍّ لعدم التعيين والانفتاح اللذين يتمثّل منهما الشعب الديموقراطي، وتوطيد السلطة الحاكمة التي يتمتع بها قسمٌ من السكان يتحدث عبر الزعيم. النزعة الفئوية هي طابع السياسة التي تمارسها الشعبوية، إنّها اعترافٌ بأنّ السياسة أشبه بحربٍ منها بلعبة، ومسألة فائزين وخاسرين دونما اعتبار للنزعة العالمية. تمثّل الشعبوية احتفالاً بالتحرر من الوهم السياسي، أي نهاية ضروب اليوتوبيا و"المثلنة" كافة. إنّها تمثّل اعتناق رؤيةٍ مفرطة الواقعية للسياسة بوصفها بناء الأقوى للسلطة وممارسته لها.

توجد هذه السيناريوهات الأربعة حينما توجد الشعبوية. وعلى هذا، الشعبوية أكثر من مجرد حركة اعتراض أو تعبئة، وينبغي ألّا يُخلط بينها وبين الحركات الاجتماعية في المجتمع المدني[1]. الشعبوية حركة اعتراضٍ على مؤسسة الحكم السياسية القائمة، لكنّها حركةٌ تسعى إلى أغلبيةٍ ستحكم بمطامحَ لا ضوابط لها وتخطط للبقاء في السلطة لأطول أجَلٍ ممكن، ولكن دون إلغاء الحرية السياسية أو تصفية الخصوم. تتضمن الجوانب "الحميدة" للشعبوية في السلطة تقزيم المعارضة والأقليات بإذلالها وإثارة حملة دعائية ساحقة تعزز بغير حدود سلطة رأي الأغلبية. يصح هذا الأمر سواء أكانت الحركةُ المحددة بقيادة زعيم يساري أم يميني. تتسم الشعبوية بطابعٍ فئوي بسبب بنائيتها الجذرية، ونسبويتها المحتفى بها، وإرادويتها الممجدة، وخَلطها الشرعية

١ إنّ التقليد المتّبع في دراسة الحركات الاجتماعية بوصفها أطرافاً فعالة في السياسة الديموقراطية، الذي أعتمد عليه، يعود إلى تجربة ستينيات وسبعينيات القرن العشرين؛ انظر بخاصة التحليل الاجتماعي الذي أجراه ألبيرتو ميلوتشي والذي ترجم جزئياً إلى الإنكليزية، كما في:
Challenging Codes: Collective Action in the Information Age (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

انظر أيضاً ص. ٣٣-٣٧، وكذلك كتابه الأساسي:
Theory of Communicative Action, vol. 1, *Reason and the Rationalization of Society,* trans. Thomas McCarthy (Boston: Beacon, 1981); and Jean L. Cohen and Andrew Arato, *Civil Society and Political Theory* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995).

يمكن أن تمضي بنا السجالات حول دور "الحركات الاجتماعية الجديدة" في التحليل النقدي للقيم الليبرالية بعيداً عن موضوعنا. لكنّ عليّ على الأقل ذكر أنّ نظرية خطاب إرنستو لاكلاو عن الشعبوية تقع ضمن السجال الأوسع الذي استثاره تقييم هابرماس النقدي لـ"الحركة الاجتماعية الجديدة". يمكن العثور على لمحة عن هذا السجال في:
Henry Krips, "New Social Movements, Populism and the Politics of the Lifeworld," *Cultural Studies* 23, no. 2-3 (2012): 242-259.

بالنجاح الحقيقي أو برأي الأكثرية الإيجابي. ومن هذا المنظور، فإنّ توجهها اليساري أو اليميني هو توجه عرَضي بالكامل. ولأنّ مجال العمومية كمعيارٍ لإصدار الحكم يتبخر، يحدث أن تتمثّل السياسة في السعي إلى السلطة وتشكيلها، ويغدو الفوز بالنزاع السياسي الاختبار الوحيد للشرعية، ما من شأنه أن يقودني إلى استنتاجي الذي أعرضه في ما يلي: آمال إحياء اليسار الديموقراطي عبر الشعبوية في غير محلها جدّياً.

كيف يمكننا وضع الشعبوية ضمن تجربة الديموقراطية، خاصة ضمن تجربة ديموقراطية القرن الحادي والعشرين؟

للشروع بالإجابة عن هذا السؤال، يجدر التذكير بأنّ الديموقراطية لم تحظَ يوماً بحياة سهلة. لقد ولدت إلى جانب خصومها الذين درسوها وحددوا هويتها قبل أصدقائها، وعلى نحوٍ أكثر استفاضةً منهم. هذا صحيحٌ حالياً مثلما كان صحيحاً في الأزمنة القديمة والحديثة. فمنذ استئناف رحلة الديموقراطية في القرن الثامن عشر، يستمر خطاب الأوليغاركية القديمة وخطاب أفلاطون والتحليل الوقح الذي قدّمه إدموند بيرك وجوزيف دو ميستر (Joseph de Maistre) في معاودة الظهور بأنماط محدّثة[1]. نواجه اليوم نشوب نوعٍ جديدٍ من الخلاف. تتنامى يومياً الأسئلة المتعلقة بضعف الحكم المنتخب. وترافقها النزاعات اليومية على حدود الدول الديموقراطية، والأزمة الإنسانية المرتبطة بالهجرة، وتنامي اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية ضمن حدود الدول. يبدو أنّ ديموقراطيات الأحزاب خائرة القوى ولا تتسم بالكفاءة، لأسبابٍ ليست عرضيةً فحسب بل بنيوية. ويبدو أنّ السياسيين السيئين يكشفون عن ضعف النظام التمثيلي نفسه؛ يبدو أنّهم يكشفون عن ضعفٍ ذاتي المنشأ للديموقراطية. إذ إنّ مبادئها القائمة على المساواة تبدو لكثيرين عاجزةً على نحوٍ متزايد عن إلهام سياسة تمنح الناس ما يستحقونه (على أساس ما يقدمونه من مساهمةٍ للمصلحة العامة وكيفية تأديتهم هذه المساهمة). الشعبوية جزءٌ من هذه الظاهرة.

تتعرض الديموقراطية للضغوط، ما يعني أنّ بدائل بدت، حتى وقتٍ قريب، غير

---

١ من أجل إعادة بناء نقدية وجدالية حول النزعة المحافظة بوصفها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياسة رد الفعل (العنيفة أحياناً) على الديموقراطية، انظر:
Corey Robin, *The Reactionary Mind: Conservatism from Edmund Burke to Donald Trump*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2017).

متصورة ولا تطاق بمجملها، تبدو الآن كأنّ تلكما الصفتين فيها أقل حدّةً. تتضمن تلك البدائل مقترحات بشأن متطلبات الكفاءة في الحكم (التكنوقراطية) ومقترحات بشأن الاختيار السياسي بموجب الجدارة (حكم الجدير). كما تتضمن اقتراحاتٍ من جانب بعض منظري الديموقراطية الواقعيين و"المنادين بحكم العارف (epistocratic)" شبيهة باقتراح وجوب امتناع المواطنين غير الأكفاء عن الإدلاء بأصواتهم[١]. وتتضمن أخيراً مقترحات لمعالجة الظلم الاجتماعي بوصفه قضية من قضايا الشرعية والقانون والنظام العام، لا قضية إعادة توزيع. هذا تبديلٌ في الصياغة يولّد موجات تتعلق بمناهضة الهجرة ورهاب الأجانب (السلطوية). تقترح الشعبوية نفسها كحَلٍّ في وسعه ملء فراغ المشاركة واستعادة وحدة الأمة قبل القضايا الجزئية كافة (وفي مواجهة حقوق الأقلية). تتطور هذه التحوّلات الاجتماعية والثقافية المعقدة في بلدان انطلقت فيها نهضة الدستورية الديموقراطية تحت راية الأيديولوجيا الديموقراطية: في أماكن شُجعت فيها الديموقراطية الليبرالية بوصفها البديل الوحيد لأنظمة حكم تقوم على رؤيةٍ كلّانية للشعب، وعلى إجماع شمولي. يبدو أنّ أيديولوجيا الديموقراطية خدمت الديموقراطية نفسها على نحو سيئ. إنّها في حقيقة الأمر سببٌ لضعف الديموقراطية.

بدأت هذه الأيديولوجيا التشكّل في خمسينيات القرن العشرين كسلاح موجه إلى أيديولوجيا اشتراكية الدولة أو "الديموقراطية الشعبية". لكنّ انتهاء الحربِ الباردة جعلها فائضةً عن الحاجة وخاوية: الديموقراطية الدستورية هي النمط الوحيد الجدير بالثقة من أنماط الحكم على كوكب الأرض. وكما قال جون دان (John Dunn): "لم يحدث في تاريخ البشرية بأسره أن استُخدمت لفظة واحدة في خطابٍ أو عبره أكثر من لفظة ديموقراطية، ولا حتى لفظة الله"[٢]. تتمتع الديموقراطية الدستورية بهيمنة

١ "التصويت السيئ" – أو التصويت من دون "تبرير أخلاقي أو معرفي كافٍ" – يشوّه "النتائج الانتخابية" ويؤدي إلى نتائج سيئة:
Jason Brennan, "Polluting the Polls: When Citizens Should Not Vote," *Australasian Journal of Philosophy* 87, no. 4 (2009): 535–549.

في وقتٍ أحدث، انظر:
Achen and Bartels, *Democracy for Realists*, chaps. 1–3.

تترجم الحجة "الواقعية" قضايا الاستياء إلى قضايا قلة كفاءة أو قلة عقلانية:
James S. Fishkin, *Democracy When the People Are Talking: Revitalizing Our Politics through Public Deliberation* (Oxford: Oxford University Press, 2018), p. 209.

2 Dunn, *Breaking Democracy's Spell*, p. 4.

عالمية دون منازع، ما يعني أنّه حتى الإصلاحات الدستورية التي تقيّد الحريات المدنية القائمة أو تردّها إلى مرحلة اعتقدنا أنّها تعود إلى الماضي - إصلاحاتٌ تناقض روح الانفتاح السياسي - تُجرى حالياً باسم الديموقراطية، إلى حدّ اقتراح أنّها "تأكيداتٌ أكثر أصالةً" من قيم الديموقراطية. وهذا الأمر يُحدث مفارقةً. هذا يعني أنّه لا توجد مصطلحاتٌ أخرى في المفردات السياسية قادرة على منح الشرعية لمشاريع سياسية أسهل من الحديث عنها بوصفها "ديموقراطية" (أقلّه من ناحية المؤسسة التمثيلية والدستورية للديموقراطية التي أصبحت تبدو كأنّها المؤسسة الوحيدة). وعندما يتصدى الباحثون لهذه المفارقة، نشهد نحت مصطلحات تتسم بالتناقض اللفظي: ديموقراطية تسلطية، وديموقراطية تكنوقراطية، وديموقراطية غير ليبرالية، وما شابه. وهذا الأمر يضع النظم السياسية الديموقراطية بالاسم في حالة توترٍ مع الديموقراطية بصورةٍ عامة، وهو يلقي بظلال الشك على قيمة الديموقراطية بحدّ ذاتها. إن لم نطوّر مصطلحاتٍ لتسمية هذه التحوّلات الخاصة، فسوف نساهم في نزع الشرعية عن الديموقراطية. تعتّم أيديولوجيا الديموقراطية على المشروع الديموقراطي، وهو مشروع حريةٍ سياسية عبر المساواة، وتبقينا عاجزين عن التصدي لمن هم حقاً أعداءٌ للديموقراطية من داخلها[1]. في هذا السياق الثقافي والسياسي، يتهيأ نمط جديد من أنماط الحكم المنتخب للظهور. وهو يغيّر الديموقراطية أيضاً من داخلها.

لقد حاولت في هذا الكتاب أن أعرض تحليلاً نظرياً لتشوّه الديموقراطية المعاصرة الأساسي: ظاهرة الشعبوية في السلطة. بقيتُ صامتة عن عمدٍ عن "الأسباب" الاقتصادية

١ ثمة جانب تحذيري في الكلمات التي استخدمها آلان تورين وصموئيل فالنزويلا في موجز تقريرهما لعام ١٩٩٦ الذي حمل عنوان "الديموقراطية مقابل التاريخ":

> اليوم، لم يعد الأعداء الرئيسيون للديموقراطية التقليد المتّبع والمعتقد، بل هم، من جانب، الأيديولوجيات الأصولية التي تستند إلى الجماعات (سواءً أكان محتواها قومياً أم إثنياً أم ثيوقراطياً) وتستخدم الحداثة كوسيلة للسيطرة، ومن جانب آخر الثقة العمياء في السوق المفتوحة حيث تختلط الهويات الثقافية. في هذه الشروط، يجب أن يكفّ الفكر الديموقراطي عن أن يكون نبوئياً. لم تعد الديموقراطية قادرة على الالتفات إلى المستقبل الواعد، بل إلى فضاء ينبغي إعادة بنائه، لإفساح المجال للبناء الحر للحياة الشخصية ولأنماط التوسط الاجتماعية والسياسية التي تستطيع حمايتها.

Democracy versus History, Reihe Politikwissenschaft 34 [Vienna: Institut für Höhere Studien, 1996], http://nbnresolving.de/urn:nbn:de:0168-ssoar-266822)

لنجاح الشعبوية في المجتمعات الديموقراطية، لأنّ هذا المجال ليس ضمن مجال خبرتي. لقد ركّزت عوضاً عن ذلك على الجوانب السياسية للتحوّلات الشعبوية، ولاسيما بتفحص تأثير الخطاب الشعبوي وحركته وأغلبياته في الخطاب العام والحكم التمثيلي. كما أنّني استخلصت أوجه التماثل بين الطفرات المؤسسية أو هزائم الحكم الدستوري في الماضي. صحيحٌ أنّ نجاحات الشعبوية في أعقاب الحرب العالمية الأولى أشرعت الأبواب أمام أنظمة حكم جماهيرية دكتاتورية في أوروبا وأميركا اللاتينية، غير أنّني رغم ذلك، عالجت انبعاثَ الشعبويةِ المعاصر بوصفه ظاهرةً متميّزة. فهي ليست نسخة طبق الأصل عن أحداث الماضي، لكنّها بالأحرى فرع نوع من الديموقراطية، دستوري وتعددي، حكَم إعادة الإعمار الاجتماعية والسياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبإعادة صياغة عبارة جيامباتيستا فيكو (Giambattista Vico)، إذا بدا أنّ ما مضى يعود، فذلك تحديداً لأنّ "الأعراف البشرية... والممارسات والعادات" لا تتغيّر "جميعها في وقتٍ واحد"، إذ إنّها رغم تأسيس مؤسسات جديدة للرد على المقتضيات الجديدة، تبقي على "انطباع عن عادة ممارسة سابقة". إنّ ترسّب أنماط سياسية واجتماعية سابقة يجعل من كشف الأنماط الجديدة أمراً بالغ الصعوبة، ويعطي بين حينٍ وآخر انطباعاً ببعث تجربة الماضي، كأنّ المرء مرّ بمثل ذلك من قبل (*déjà vu*)[1].

كما أنّني ظللتُ عمداً بمنأى عن خطابات "أزمة الديموقراطية" (التي تتمتع بشعبية كبيرة اليوم) وقاومت تحركاً يجعل التحوّلات الشعبوية جزءاً من المشهد الكارثي لاحتضار الديموقراطية المفترض، بل حتى موتها. قد تكون خطابات الأزمة مصدر غموضٍ أكثر ممّا هي مصدر توضيح. فعلى الأقل منذ القرن الثامن عشر فصاعداً، كانت هنالك لازمة متكررة من الخطابات المتعلقة بأزمة الديموقراطية في كلٍّ من الكتابات الأكاديمية وغير الأكاديمية[2]. وكما لاحظ ديفيد رونسيمان (David Runciman)، لا يكاد يمكن فصل "الديموقراطية" عن "الأزمة"، ما يعني أنّ القصص عن نجاحٍ وأزمةٍ

1 Giambattista Vico, *The First New Science* (1724)
حرره وترجمه عن الإيطالية ليون بومبا،
(Cambridge: Cambridge University Press, 2002), p. 66.

2 Reinhart Koselleck, "Crisis," *Journal of the History of Ideas* 67, no. 2 (2006): 357–400.

متداخلةٌ حتماً[١]. فقد بدأت رحلة الديموقراطية الحديثة جنباً إلى جنب مع مزاعم كونها في أزمة، رغم أنّ ما حدّد إيقاع الأزمة السياسية الأكثر دراماتيكية والخطابات التي رافقتها لم يكن إلا اضطرابات عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. كانت الأزمة حينئذ قاتلةً بالنسبة إلى الحكم الدستوري والحرية السياسية. وليست هذه الحال اليوم رغم ازدهار خطابات بشأن "تآكل (تآكلات) الديموقراطية 'الجوفي'" الذي يقال أنّ الحركات الاحتجاجية وانحسار المشاركة الانتخابية كشفت عنه[٢]. تُعدّ الحركات الاحتجاجية ملح الديموقراطية لا سمّها، ما من شأنه أن يجعل خطابات الأزمة غير مبررة وتقارب أيضاً استحالة معرفة مدى الحاجة الشديدة إلى اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية لإثارة الانتفاضات الشعبوية[٣]. كذلك، يبدو أنّ سيناريوهات الانحدار الكارثية نحو الحلول التسلطية أو اللاليبرالية توحي، صراحةً أو دون صراحة، بأنّ الديموقراطية وحدها لديها أسلوب إنجاز وحيد، أي الأسلوب الذي ابتكرته البلدان الغربية بعد ١٩٤٥. إنّ نجاح أنموذج الأحزاب في دفن الشمولية (totalitarianism) وتفضيل النمو الاقتصادي وإعادة التوزيع ينطوي على خطر تجميد مجموعةٍ مثيرةٍ

1 David Runciman, *The Confidence Trap: A History of Democracy in Crisis from World War I to the Present* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014), p. xiv.

2 Merkel, "Is There a Crisis?," p. 23; Simon Tormey, *The End of Representative Politics* (Cambridge: Polity Press, 2015); Claus Offe, "Democracy in Crisis: Two and a Half Theories about the Operation of Democratic Capitalism," openDemocracy, July 9, 2012, https://www.opendemocracy.net/claus-offe/democracy-in-crisis-two-and-half-theories-about-operation-of-democratic-capitalism

انظر أيضاً:

Nadia Urbinati, "Reflections on the Meaning of the 'Crisis of Democracy,'" *Democratic Theory* 3 (2014): 6–31.

٣ يُرجع داني رودريك أصول شعبوية اليوم إلى صدمة العولمة:

"Populism and the Economics of Globalization" (CEPR Discussion Paper 12119, Center for Economic Policy Research, London, 2017).

في الخط عينه، يظهر الأكاديميون كيف أنّ رد الفعل العنيف على العولمة هو استجابة لزيادة اللامساواة في الدخل:

Lubos Pastor and Pietro Veronesi, "Inequality Aversion, Populism, and the Backlash against Globalization" (mimeo, University of Chicago, 2018).

من أجل نقاش للعوامل الاقتصادية التي تفسر نمو الشعبوية، انظر:

Giuso et al., "Populism."

انظر أيضاً:

Michele Alecevich and Anna Soci, *Inequality: A Short History* (Washington, DC: Brookings Institution, 2018), particularly pp. 127–132.

للإعجاب من الأفكار والإنجازات التي أنتجتها السنوات الثلاثون المجيدة. إذا أقنمنا الديموقراطية، فسنحدّ من قدرتنا على فهم أنماطها وإنجازاتها، وكذلك تاريخانيتها، وتغدو مجرد أيديولوجيا.

تستلهم السرديات المنذرة بالشؤم صورةً عن عالم تهدده الشعبوية، لكن غالباً ما تكون هذه الصورة مديحاً ذاتياً، ولا تكون مقنعةً في غالبية الأحيان. أولاً، عندما نشجب تقييد الأغلبيات الشعبوية للحقوق المدنية، سنبدو كأنّنا نوحي بأنّ بلداننا تتمتع بهذه الحقوق من اللحظة التي تبنّت فيها الدساتير الديموقراطية وشرعة الحقوق. سنبدو كأنّنا نعتقد أنّ الأكثر سوءاً في نزعة الأغلبوية هو "هناك" بطريقة ما، في ديموقراطيات "أقلّ تقدماً". لكن في الديموقراطيات الغربية، أُعلنت الحقوق المدنية قبل وقتٍ طويلٍ من تمتع المواطنين والمجتمعات بها. منذ عقود، كانت ديموقراطياتنا على كلا جانبي المحيط الأطلسي بعيدةً عن الانفتاح على (مثلاً) الحق في الطلاق والإجهاض والفرص المتساوية في المسارات الوظيفية السياسية والحكومية، وزواج المثليين، واحترام الأقليات على قدم المساواة. كنت مراهقة عندما أصبح الحق في الطلاق قانوناً في بلدي إيطاليا، وعندما منع استفتاءٌ محاولة إلغائه. كنت بالفعل راشدةً حينما أُقرّ قانونٌ يبيح للمرأة اختيار الأمومة المسؤولة. ولم أرَ بعدُ التطبيق الكامل لبعض الحقوق الواردة في الدستور الإيطالي (من قبيل المادة ٥١) بشأن الفرص المتساوية لمشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية.

ديموقراطياتنا تكويناتٌ تاريخية وليست نماذج ثابتة ولدت من عقل مينيرفا (Minerva). لقد قطعت وعوداً مهمةً بتوسيع الحقوق لكنّها لم تولد معها، وحريٌّ بهذا أن يكون سبباً كافياً لنرتاب في أنّ ديموقراطياتنا عُرضةٌ دوماً لتقييدها والحدّ منها. فالأغلبيات الشعبوية في القرن الحادي والعشرين عدائيةٌ تجاه تلك الحقوق. ولديها آلاتٌ دعائية وتأييدٌ شعبي لدفع الجمهور العام نحو عقلية ثقافية تعيد إلى الأذهان عقليةً سبقت حركة الحقوق المدنية. تدلّ الديموقراطية الشعبوية بطريقة ما على تحركٍ ثوري مضاد، وإمكانية مدينة دولة أكثر انغلاقاً بدلاً من مدينة دولة أكثر انفتاحاً. حاججتُ في أنّ هذه الانتكاسة ليست بحاجة إلى تأويلها بوصفها فاشية، حتى لو اتخذت شكلاً فاشياً في الماضي. لكنّ ما تثبته هو أنّ الحقوق ليست إنجازاً مضموناً على الإطلاق،

إذ حتى لو تعهدت الأغلبيات رسمياً ألا تتعدى على هذه الحقوق، فإنّ احتفاظها بسلطة قوية لتوجيه الجمهور العام ووضع قوانين ونظم أساسية، توسّع مدى الحريات المدنية أو تقيّدها، يجعل التمتع بها عسيراً إلى هذا الحدّ أو ذاك ويخضعها للتوسّع في الميزانية أو لتخفيض الميزانية. والشعبوية جزءٌ من انتكاسةٍ في ثقافة الانفتاح السياسي وممارسته.

أخيراً يبدو أنّ سردية الأزمة والتنبؤ المنذر بالشؤم تتغاضى عن حقيقة أنّ حركات الرأي والاعتراضات السياسية – من ثم الحركات الشعبوية أيضاً – هي جزءٌ من جدليات الديموقراطية، وليست علم أمراضٍ أو علامةً على مرض. هكذا، يبدو أنّ تعريف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بوصفه حالة ديموقراطيةٍ في "أزمة" يوحي بأنّ الديموقراطية لا تنطوي على حركات اعتراضٍ حرة أو استفتاءات، بل على مؤسساتٍ وحاكمية (governmentality). لكنّ الانتفاضة الشعبية، أو حتى الاهتياج، وكذلك التظاهرات الجماعية ضد العتاة وسياساتهم، هي أيضاً ما تعنيه الديموقراطية. لقد نظّر يورغن هابرماس هذا الأمر بوصفه نظاماً قانونياً وسياسياً بمجالٍ عام يتسم بتعارضٍ حيوي أحياناً، وحتى "بالفوضوية"[1]. إنّ تظاهرات "السترات الصفراء" التي ظهرت كتجمع ذاتي التنظيم في فرنسا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ وتمخضت عن أحداثٍ أسبوعية في باريس ليست مجرد تعبيرٍ عن عنف الشارع، لكنّها في المقام الأول اعتراضٌ راديكالي على طريقة عمل الديموقراطية التمثيلية؛ إنّها "تجمعٌ ينتفض" على نخبةٍ تبدو منفصلةً عن حياة المواطنين ومشكلاتهم وعاجزةً عن التصرف كمدافع عنهم وعن أن يشعروا بأنّها تمثّلهم، رغم القول إنّها تعلن كونها تمثيليةً ومخولةً بالسلطة عبر الانتخابات. يشجب الاعتراض الذي تُفعّله "السترات الصفراء" "البؤس الجديد الذي تسببت فيه الإصلاحات النيوليبرالية" ويرفض "تمثيل اليمين واليسار ووساطتهما"[2]. البون شاسعٌ بين المؤسسات وخارج المؤسسات إذ لا يوجد تداولٌ للمعارف والأفكار يربط بينهما. تُقاس أزمة مؤسسات التمثيل بغياب

1 Habermas, *Between Facts and Norms,* pp. 481–488.

2 Tony Negri, "On the Yellow Vests and the New Wave of French Insurrection," Copyriot.com, December 9, 2018, https://non.copyriot.com/antonio-negri-on-the-yellow-vests-and-the-new-wave-of-french-insurrection/

هذا التواصل. لكنّ إلقاء اللوم على الحركات الشعبوية بشأن هذه "المشكلات" يشبه السير في الاتجاه الخطأ. وفضلاً عن ذلك يوحي على ما يبدو بأنّ اللاكتراث واللامبالاة السياسيين يفيدان الديموقراطية أفضل. وبالفعل، هذه الرؤية التكنوقراطية التي تماثل الديموقراطية الجيدة بالنتائج التي ترضي زبائن الحكومة تمثّلت على أفضل وجه في حقبة عُرفت باسم "الثلاثين المجيدة"، كما في وسعنا أن نقرأ في وثيقة اللجنة الثلاثية حولَ أزمة الديموقراطية لعام ١٩٧٥[١].

موجز القول: لقد اقترحت في هذا الكتاب أنّه بدلاً من التحدث عن أزمة أو تصوير سيناريوهاتٍ منذرةٍ بالشؤم، يتعيّن علينا أن نولي اهتماماً بطريقة تعرّض الديموقراطية للتغيير، ومن ثم باستكشاف كيفية تحويل الشعبوية للإجراءات والمؤسسات والممارسات الديموقراطية. وعلى وجه الخصوص، حاججت في أنّه يصعب أن تكون الشعبوية حلاً بينما هي علامة أسى مبرر يظهره المواطنون المستضعفون، لأنّ الناطقين باسمها وزعماءها يريدون استخدام الأغلبية ليس فحسب أو ببساطة كمنهج لحل خلاف. الأصح أنّ الشعبوية تسعى إلى تنصيب نفسها كأغلبيةٍ "خيّرة" تشرعنها الانتخابات وتثبت عدم تسامحها مع قطاعاتٍ أخرى من السكان. إنّ الوسائل التي تمكّن أغلبيةً شعبوية من تشويه الخطاب العام، وأسلوب السياسة، والعلاقة بين الزعيم والمؤسسات، جميعها قضايا معقولة تثير القلق. فمن بين تخويلي السلطة اللذين يكوّنان الحكم الثنائي الديموقراطي، يُعدّ ميدان الرأي الأشدّ تخريباً، بسبب قدرته على التأثير في التفاعلات العامة بين المواطنين. الشعبوية مدرسةٌ سيئة للمشاركة السياسية لأنّ موقفها الخلافي يخلق مناخاً عدائياً بالنسبة إلى التداول ويتسم بالتفاؤل اللساني. وهي تُلحق الضرر بالتنازعية السياسية لأنّها تفسد "الصداقة" بين المواطنين وتخلق أماكن ملائمة للأفراد ذوي التفكير المتماثل، وهي حقيقةٌ تُعرّض للخطر الشرط الأساسي للاحترام بين "أطراف" المجتمع المتقابلة و"أجزائه"، وتُعرّض للخطر عملية مراجعة الأفكار (حتى داخل حزبٍ أو مجموعة سياسية)[٢]. إنّ ضخ العداوة في حياة الجمهور

1 Michel Crozier, Samuel P. Huntington, and Joji Watanuki, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission* (New York: New York University Press, 1975).

٢ حول الصلة بين "التحزب" و"الصداقة" بين المواطنين، انظر:
White and Ypi, *Reason of Partisanship.*

الاعتيادية هو ما يمجد النزعة الفئوية. والنزعة الفئوية، كما بيّنت، هي طبيعة الشعبوية، رغم أنّها تزعم أنّها تتحدث نيابةً عن الشعب وباسمه. واقع الأمر أنّها تتحدث نيابةً عن الشعب "الخيّر" وباسمه بعد أن قررت طرد الأجزاء التي ترى أنّها لا تنتمي وينبغي ألّا تنتمي إلى الشعب. وباستخدام الشعبوية الحكمَ نيابةً عن جزئها (الأغلبوي)، تفرض عقوبة تحطيم الصداقة بين المواطنين، وهذا ما يدعوه علماء السياسة إضفاء طابع التطرف، ويتمثّل في تشديد الثنائية بين "نحن الأخيار" و"أنتم الأشرار". في هذا الكتاب، ربطتُ الشعبوية بإبطال ديموقراطية الأحزاب، لأنّ الشعبوية محاولةٌ لتأكيد شرعية جزء واحد فحسب.

أقترح أنّه يتعيّن علينا ألّا نتسرع فنماثل ظواهر الشعبوية بالفاشية، حتى حين نولي اهتماماً بالمصاعب في توسيع مجال الحقوق والحرية، بل بالمصاعب الأكبر في استخدام الفضاء العام بطريقة سلمية وحضارية. فحقيقة أنّ لدينا بلداناً ديموقراطية تحكمها أغلبياتٌ شعبوية لا تستتبع أنّ الديموقراطية في النزع الأخير، أو أنّ الوضع السائد اليوم مطابقٌ لما كان عليه في أوروبا عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. ما من شك في أنّ كثيراً من الزعماء الشعبويين المعاصرين يستعملون لغةً وأسلوباً في السياسة يذكراننا بالفاشية التي حصلت – هذا صحيح – على تأييد شعبي بالدفاع عن أولوية السيادة الوطنية في مواجهة المتنفذين الأجانب ("الشركات التجارية الكبرى" ومؤامرة مجموعات الضغط المعادية للوطن التي تنظم عملية الاتجار بالبشر) وفي مواجهة المنظمات الدولية (يمثّل الاتحاد الأوروبي هدفاً اليوم مثلما كانت عصبة الأمم هدفاً في عصر موسوليني). غير أنّ مماثلة الشعبوية اليمينية أو الأغلبيات القوموية اليوم بالفاشية ليس خطأً فحسب (لأنّ الدعاية وديموقراطية جمهور المتلقين ليستا دكتاتوريةً بعد)، بل إنّها لا تساعدنا في حلّ طلاسم الظاهرة التي نختبرها، ولا وضع إستراتيجيات فعّالة لمواجهتها وإسقاطها. ليست الممارسات والإجراءات الديموقراطية واهية؛ إنّها

يقدم ليفيتسكي وزيبلات وصفاً مؤلماً وأحياناً يائساً لمفاعيل النزعة الترامبية في الخطاب العام الاعتيادي في:

Levitsky and Ziblatt, *How Democracies Die,* pp. 210–219.

لكن يبدو أنّ علاج هذه الدعاية الزاحفة المصنوعة من "الصدق" اللغوي عبر "قنوات مؤسسية" فحسب (ص. ٢١٧ من المصدر السابق) يشلّ المعارضة الحزبية بدلاً من تقويتها.

رحبةٌ بما يكفي لإتاحة وإفساح المجال لظاهرةٍ لا يختلف كثيرون منا معها فحسب بل يكرهونها بشدة.

لكنّ الجاهزية العالمية للأيديولوجيا الديموقراطية لتشمل التغييرات المؤسسية كافة، شريطة أن تحصل على قبول الشعب، لا تساعد في صقل فهمنا النقدي لمسؤولية الديموقراطيات القائمة والزعماء السياسيين في تمهيد الدرب أمام نقدٍ شعبوي. يضعف التفكير في هذه المصطلحات الفكر الديموقراطي ويجرده من قدرته على الإبداع، عبر انتقاد ومواجهة التأويلات والسياسات التي تُعرّض مبادئه للخطر باسم أهدافٍ (من قبيل قابلية الحكم والتوحيد الوطني) يمكن أن تبرر في الحقيقة تصاميم مؤسسية مناهضة للديموقراطية على نحو سافر. كيف يمكننا أن نقدّر المساواة السياسية عندما تشجع ديموقراطياتنا التكنوقراطية، أو تُجرى إصلاحاتٌ مؤسسية تُشرعن الزعماء المستبدين؟ واقع أنّنا نفتقر إلى أسماء لهذه التحولات هو جزءٌ من المشكلة. فهو يساهم في نزع الشرعية عن النظام السياسي الديموقراطي، وينتقل في نهاية المطاف إلى تجميد نموذج الديموقراطية التمثيلية في مخطط مخلّد، وخلق ضربٍ من قفصٍ مفهومي وعملي، ويصح هذا سواء أكان ذلك الانتقال يخدم مصالح الديموقراطيين الأصلاء (الذين يعتقدون أنّه الأنموذج الوحيد الذي في إمكانه جعل المشاركة مضمونةً وقادرةً على إصدار قراراتٍ فعّالة) أم يخدم عوضاً عن ذلك مصالح المشككين في الديموقراطية (الذين يعتقدون أنّها مجرد نظامٍ شعبي زائف يوهم المواطنين بأنّهم يحكمون حتى عندما يشرعن سلطة نخبة من النُخب).

أظهرت الديموقراطية منذ نشأتها من أكثر من خمسةٍ وعشرين قرناً براعتها في الابتكارات المؤسسية الاستثنائية القائمة على التجربة والخطأ، وهي لذلك عُرضةٌ دائماً لخطر الفشل[١]. لم تكن الديموقراطية يوماً لعبةً مغلقة خاليةً من النتائج غير المرغوبة، رغم أنّه جرى تصوّر إجراءاتها بما يتيح اتخاذ قراراتٍ سليمة. إذ إنّ مبادئها الأساسية قادرةٌ على إجراء التكيّفات البراغماتية ضمن سياقاتٍ تاريخية، بشرط أن يقرّ الناس بأنّهم "في القارب عينه"، كما كتب هابرماس بنفاذ بصيرته[٢]. فهم ينتجون نُظماً

١ نجد صفحات ملهمة في:

Frank, *Constituent Moments*, pp. 237–254.

2 Habermas, "Constitutional Democracy," p. 775.

سياسيةً فريدةً محددةً تاريخياً، رغم أنّه يُتوقّع منها دائماً تجاوز حالاتها الطارئة. وكما رأينا في هذا الكتاب، فعلا "الكون" و"الوجوب" هما المستويان المتداخلان اللذان يجعلان الممارسات الديموقراطية مميّزةً للغاية ويبقيانها دائماً مفتوحةً على تحليلٍ ذاتي النقد. يكتب بيير روزانفالون بأسلوب بديع عن الرابط الخلاق بين الديموقراطية والتاريخ والمبادئ:

> إنّ شروط العيش معاً والحكم الذاتي ليست محددةً قبْلياً يثبّتها موروثٌ أو تفرضها سلطة. على العكس، يولّد المشروع الديموقراطي حقلاً سياسياً مفتوحاً بسبب التوترات واللايقينيات التي تكتنفه... لا يستطيع المرء إدراك السياسي، مفهوماً بتلك العبارات، دون إبراز كامل تضاريس وكثافة هذه التناقضات والالتباسات التي تكتنفه. وعلى هذا، لا بدّ من الإفصاح بوضوح عن أنّ اقتراح وجود تاريخ للديموقراطية غير كاف. يجب على المرء بالأحرى أن يتخذ خطوةً أكثر جذريةً ويدرك أنّ الديموقراطية تاريخٌ لا ينفصل عن سيرورة استكشاف عين جوهرها واختباره وفهمه وتوضيحه.[١]

هذا الدأب الاستكشافي يعني أنّ الديموقراطية ليست مجرد "مختبر حيّ لحاضرنا" ولا وسيلةً لـ"حوار دائم بين الماضي والحاضر"[٢]. إنّه يجعلها تمتد أيضاً نحو المستقبل والمجهول، وعلى نحوٍ خطيرٍ أحياناً. لا تديم المقاربة التأريخية للسياسة أيّ معتقدات مريحة في التقدّم الأخلاقي والاجتماعي[٣]. كذلك، ليس في إمكان معرفة الماضي أنّ تمنحنا أيّ يقين بشأن الحاضر أو المستقبل. فالتاريخ لا يعيد نفسه ولا يعلمنا كيف نعيش[٤]. قد يقولُ قائلٌ إنّ الديموقراطية مطلب أن يتابع كلّ جيلٍ خياراته الخاصة

1 Pierre Rosanvallon, "Democratic Universalism as a Historical Problem," *Constellations* 16, no. 4 (2009): 547.

٢ المرجع نفسه، ص. ٥٤٨.

3 Wendy Brown, *Politics out of History* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001).

4 "Historia vero testis temporum, lux veritatis, vita memoriae, magistra vitae,"

هذا ما كتبه ماركوس توليوس سيسرو في:

Marcus Tullius Cicero, *De Oratore*, 2.36;

في المجمل، ينير التاريخ حقيقة الذاكرة وحياتها؛ "التاريخ هو معلّم الحياة":

Marcus Tullius Cicero, *De Oratore*, in *On Oratory and Orator*, trans. J. S. Watson (New York: Harper and Brothers, 1860), p. 92.

حتى لو كانت سيئة. يُبطل هذا الجانب الطارئ حُكماً، تحاول الدساتير أن تحكمه، كلّاً من التخليد الأيديولوجي والنزعة الكارثية. إنّه يحوّلهما إلى جنسين أدبيين لا يفعلان أي شيء لجعل مؤسساتنا الديموقراطية أكثر وضوحاً، ويبقياننا عاجزين عن فهم الفجوة القائمة بين التصميم التاريخي والتجارب الحقيقية. توجز الشعبوية تلك الفجوة. فهي نتاج سياقٍ محدد، وتمثّل ظهور إرادةٍ سياسية تستكشف سبلاً جديدة في محاولتها الردّ على ممارساتٍ لا تفي بما وعدت به أو ما افتُرض أنّها وعدت به. حقيقة أنّ الشعبوية تقدّم إلينا أغلبياتٍ سيئة وقراراتٍ مثيرة للقلق ليست سبباً لاعتقاد أنّنا نستطيع إنقاذ الديموقراطية بتجميدها في أنموذجٍ يعود إلى أيام الماضي الرائعة[1]. وعلى أيّ حال، يصعب أن يعني الخروج من الشعبويّة العودة إلى حيث كنّا من قبل. فقد بُخس هذا الـ"قبل" في اللحظة عينها التي مكّن فيها من نجاحات الشعبوية. هذا هو المنظور الذي اعتمدته عندما كنت أحاول فهم الديموقراطية الشعبوية بوصفها نمطاً جديداً من سياسة وحكم التمثيل.

هذا الكتاب ليس مجرد نصٍّ استقصائي؛ هو يمتلك أهمية سياسية. إنّه يسعى إلى الدخول في حوارٍ بشأن الديموقراطية الشعبوية مع الباحثين الديموقراطيين، وكذلك مع المواطنين الذين اعتنقوا الشعبوية أخيراً ونظّروا لها بوصفها أكثر من حركة تنديد (إشارةً إلى مشكلات العدالة الاجتماعية والاستضعاف التي تهاجم الديموقراطيات المعاصرة). لقد اعتنق هؤلاء المفكرون والمواطنون الشعبوية بوصفها صورة فضلى للديموقراطية. واعتبروها خندقاً أمامياً في المعارك التي يخوضونها لاستعادة قوى نفوذهم في توزيع الدخل ولمجابهة اللامساواة. باختصار: هم يعتقدون أنّ الشعبوية محاولة لإعادة تصميم الحكم التمثيلي بالتغلب على ديموقراطية أحزابٍ منهكة وميلها نحو أوليغاركيات منتخبة. أخذتُ هذه الانتقادات والاعتقادات الشعبوية على محمل الجد، وتفحّصت المقترحات الشعبوية لإعطاء الأولوية للأغلبية بغية القضاء على سلطة الأقليات الاقتصادية والسياسية.

تُبيّن الحجج الشعبوية المعاصرة أنّ الشعبوية لا تخلق المشكلات التي تضخمها

١ "التشبث بالنموذج القديم للحزب المتراص يعني الغرق في الحنين إلى ماض لا يمكن استرداده":
Colin Crouch, *Post-democracy* (Cambridge: Polity Press, 2004), p. 111.

وتنوي حلها[1]. إذ تكشف هذه المشكلات عجز المؤسسات التمثيلة عن الوفاء بما وعدت به. لقد وعدتْ بطبيعة الحال بأنّ التمثيل سيجعل الديموقراطية أكثر كفايةً، وأنّه سيمنح صوتاً لمطالب المواطنين وسيُخضع الانتخابات لسلطة الناخبين الرقابية الدائمة، بفضل الأحزاب المنظمة ومجالٍ تعددي لتشكيل الأفكار. يسعى الشعبويون إلى استعادة سلطة الأغلبية. ويقترحون فعل ذلك بإفراغ الافتراضات الدستورية المتعلقة بسيادة القانون وأوجه الحماية المدنية من محتواها (لاسيما تلك التي ترى أنّ يقينية سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية تتوقف على إنشاء هيئاتٍ غير منتخبة، تستخدم أحكاماً محايدة لإيقاف الإرادة السياسية أو قرارات الأغلبية). يحاججون في أنّ الإستراتيجيات الدستورية لاحتواء السلطة، وكانت حاسمةً في إعادة السلطة إلى الديموقراطية بعد انهيار الدكتاتوريات الجماهيرية ومنظومات تعسفها السياسي، بلورت سلطتهم في العقود القليلة الماضية. أمّا حالياً، فهي توطّد مؤسسة حكم تطالب بامتيازات الحكم مثل طبقة كبار البيروقراطيين المغلقة. تمثّل هذه المجموعة من الطبقات صاحبة الامتياز القديمة والجديدة، كما يزعم الشعبويون، جبل الجليد الذي غرق أخيراً استناداً إلى معيار الحيادية (الذي زعمت السلطة غير السياسية شرعيته في احتواء القرارات السياسية). داخل ديموقراطية "مصابة بالخرف" – نالت مؤسساتها التمثيلية من قدرتها على ضمان المساءلة والمشاركةً والانفتاح – تطالب الشعبوية لنفسها بدور قوة إنقاذ. إنّها، وفقاً لمؤيّديها الديموقراطيين، صرخة سخط الأكثرية ضد تحويل الأوليغاركية للديموقراطية التمثيلية. كما أنّها اتهامٌ بأنّ الديموقراطية الدستورية عاجزةٌ عن تعديل نفسها بما يكفي لتكون فعّالةً في الوفاء بوعدها باحتواء السلطة. يزعم الشعبويون أنّ أغلبيةً أشدّ إقداماً – أي "سلطة الشعب" – يمكن أن تكون الحل وأنّه يتعيّن عليها أن تعيد موازنة سلطات الدولة بحيث تمنح الأسبقية للحظة اتخاذ القرارات، وباختصار: يتعيّن عليها إعادة كتابة الدساتير. هذا هو، كما يقولون، الحل للمشكلات التي تسبب فيها أنموذج ديموقراطيتنا الهرمة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

---

١ كتب سايمون تورمي أخيراً عن الشعبوية بوصفها عرَضاً للأزمة، فعاملها بوصفها قادرةً على إنتاج مفاعيل إيجابية وسلبية معاً:
"Populism: Democracy's *Pharmakon?*," *Political Studies* 39, no. 3 (2018): 260–273.

يشير الشعبويون المعاصرون في أحيان كثيرة إلى انحسار المساواة الاقتصادية والعجز الموازي للأحزاب اليسارية والديموقراطية الاجتماعية التقليدية عن مواصلة الإصلاحات الاجتماعية. وهذا أحد اعتراضاتهم الأكثر جاذبيةً بالنسبة إلى وضع الأمور الحالي. بدأت الشعبوية بالنمو جدياً بعد الحرب الباردة، مع ما رافقها من تآكل الأحزاب الأيديولوجية (التي ستكون في رأيها قادرةً على توحيد المطالب الشعبية من أجل سياسة إصلاحية اجتماعية). لم تنمُ الشعبوية عبر حركات المعارضة فحسب، بل كذلك الأحزاب التي سعت إلى السلطة ديموقراطياً وظفرت بها أحياناً. في وسع ديموقراطيةٍ شعبوية، كما تمضي المحاجة، في آنٍ، أن تضع حدّاً لفشل الأحزاب اليسارية التقليدية وأن تمنع انبعاث الأيديولوجيات والحركات اليمينية. في وسعها أن تلهم "اتحاد المطالب الديموقراطية في إرادةٍ جمعيةٍ لبناء 'نحن،' 'شعب' يواجه خصماً مشتركاً: الأوليغاركية"، ومن ثم "استعادة الديموقراطية لتعميقها وتوسيعها"[1]. من المفترض أن تفعل الأمرين معاً عبر إرجاع السلطة إلى السيادة الشعبية وطرد مؤسسة الحكم.

يعرض مؤيّدو الشعبوية الديموقراطيون قضيتهم عبر التنديد بالمشروعين الرئيسيين للانعتاق العالمي اللذين انطلقا بعد ١٩٤٥. كان الأول مشروع الأحزاب اليسارية بخططها الديموقراطية أو الليبرالية لخلق مجتمعٍ أكثر مساواةً وديموقراطية سياسية. والثاني مشروعاً أسفر عن أنماط من الحوكمة الدّولية (من المؤسسات العالمية لتنظيم السوق المفتوحة، إلى التجارب شبه الاتحادية من قبيل الاتحاد الأوروبي) بوصفها عوامل إعادة إعمارٍ ديموقراطية بعد الحرب. وقد حاولت هذه الأنماط الجمع بين الحرية السياسية والسلام، على غرار موروث عصر التنوير.

بالنسبة إلى الزعم الأول، يوجه منظرو الشعبوية الديموقراطيون أصابع الاتهام إلى الأحزاب اليسارية المعتمدة، ويحاججون في أنّها تواطأت مع السياسة النيوليبرالية في الخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية، ما أدى إلى تآكل برامج دولة الرفاه. من الشائع ملاحظة أنّ يساريي اليوم أصبحوا بالفعل وسطيين. لقد نبذوا نقدهم الطبقي التقليدي. وكما يكتب توماس بيكتي: أضحوا مرتبطين منذ سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين

1 Chantal Mouffe, *For a Leftist Populism* (London: Verso, 2018), p. 24.

بالناخبين ذوي التعليم العالي، ما أسفر عن نظام أحزابٍ متعدد النخب: النخب ذات التعليم العالي تصوت لمصلحة اليسار، في حين تصوت النخب ذات الدخول المرتفعة/ الثروات الكبيرة لمصلحة اليمين، أي النخبة المثقفة (يسار البراهمة) مقابل نخبة رجال الأعمال (يمين التجار)[١].

ومن المفارقات أنّ الطاقة التي حقنها الديموقراطيون الاجتماعيون والليبراليون في حقبة إعادة الإعمار الديموقراطية تبخرت إلى جانب مشاريع الانعتاق الخاصة بها (المتعلقة في أحيان كثيرة بالفقر والجهل). بفضل الأحزاب اليسارية، تدبر بعض "العامة" أمر تسلق السلّم الاجتماعي ليصبحوا من الطبقات الوسطى. لكن اليوم لم تعد الأحزاب عينها التي دعمت الانعتاق بعد الحرب تمثّل سوى جزءٍ محظوظ من الطبقتين العاملة والوسطى الدنيا. وكما رأينا في تحليلنا لأرسطو واستكشافه المسببات الاجتماعية للديماغوجيا، يُعدّ رخاء الأكثرية أملاً يدفع الديموقراطية ويخلق طبقةً وسطى. لكنّ هذه الطبقة الوسطى تميل إلى حماية وضعها الخاص وتغلق البوابات في وجه الطبقات الأدنى، فهي تعلم أنّها إذا ضمتها إليها، فستخفض وضعها هي. لقد توقف اليسار الديموقراطي عن التفكير والفعل من ناحية إستراتيجياتٍ جديدةٍ للتشميل وأضحى مجرد حارس بوابة الجزء المشمول بالفعل.

توضح الإستراتيجية الوسطية للأحزاب اليسارية إنهاء وظيفتها الانعتاقية. وكما لاحظ المراقبون، هذا أحد عوامل إعراض المواطنين عن السياسة والمشاركة الانتخابية[٢]. لم يتوقف اليسار الراديكالي عن الوجود فحسب، بل أصبح اليسار عموماً أكثر اهتماماً بحماية أصحاب الامتيازات المستفيدين من سياسته الاجتماعية بدلاً من توسيع أو ابتكار برامج الرعاية الاجتماعية من أجل تكييفها مع احتياجات الأقل ثراءً[٣]. لقد مضى إضفاء طابعٍ احتكاري على الأحزاب، وهو أمرٌ يعتقد بعضهم

1 Piketty, "Brahmin Left vs. Merchant Right."

2 Donatella della Porta, *Can Democracy Be Saved?* (Cambridge: Polity Press, 2013); Larry Diamond and Leonardo Morlino, eds., *Assessing the Quality of Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2005).

٣ اليمين واليسار هما "انقسام زائف" بوصفهما "جانبين لعملة (ليبرالية) واحدة"، هذا ما يكتبه جون دون في مقدمة كتابه:
John Dunn, *Traditionalism, the Only Radicalism: A New Mythos for Modern Heretics* (London: Study Press, 2015), pp. 6–8.

أنّه أحد عوامل تنامي الشعبوية، يداً بيد مع تآكل المُثُل العليا الاجتماعية في الأحزاب اليسارية، وتآكل التعارض الأيديولوجي بين اليسار واليمين. إنّ "الأغلبيات الصامتة" التي تميّز الديموقراطية ما بعد الأيديولوجية، وكذلك التكتيكات السائدة التي اعتمدتها الأحزاب الانتخابية كافة، كانت نتاج ديموقراطية الأحزاب نفسها. انهيار "الوسط" والوسطية هما الأرض الخصبة للشعبوية التي تسترد الإرادوية الشعبية حتى عندما تكشف المنطق الذي يحرك الديموقراطية التمثيلية: نمطٌ ينتج آخَرَها الراديكالي في عين اللحظة التي يحقق فيها استقراره في نظام الأحزاب. ليست الشعبوية نتاج قوةٍ خبيثة وهي لا تضع الديموقراطية تحت الحصار مثلما يمكن أن يفعل عدوٌّ خارجي. الشعبوية نتاج عين أنموذج الديموقراطية "الصالح" الذي حقق استقرار مجتمعاتنا بعد الحرب العالمية الثانية.

تطوّرت هذه السيرورة المفضية إلى أحزابٍ جامعة ثم تطوّر إضفاء طابعٍ احتكاري على الأحزاب يداً بيد مع استنفاد السيادة الشعبية. يشرح بيرنار مانان هذه السيرورة على أفضل وجه في نهاية كتابه الصادر في ١٩٩٧، حين وضع مخططاً إجمالياً لمعالم نظرية عن نمو ديموقراطية جمهور المتلقين[1]. لقد أضعف تمدد الرأسمالية المالية المعولمة تدريجياً سلطة صنع القرار في الدول السيادية (لاسيما الديموقراطية منها). كذلك، قلّص سوق العمل المعولم إمكانية التوصل إلى ضربٍ من تسويةٍ اجتماعية ديموقراطية بين رأس المال والعمل، أفادت كأساسٍ لديموقراطية الأحزاب ما بعد الحرب[2]. تواجه إضعافَ سيادة الدولة للتكيّف مع الشركات التجارية العالمية دعوة الشعب لإغلاق الحدود، كأنّ المواطنين الديموقراطيين يعتقدون أنّ في إمكانهم حماية سلطتهم السياسية عبر المطالبة باحتواء حرية الحركة والحدّ من التنافس الحر على الأجور والإعانات الاجتماعية. هذا هو المحرك المعاصر للسيادوية (sovereignism).

1 Manin, *Principles of Representative Government,* pp. 218–234.

٢ من أجل تحليل مقنع لتأثير الرأسمالية المالية المعولمة في صميم منظومة القيم في كل مجتمع، انظر:
Alain Touraine, *After the Crisis* (Cambridge: Polity Press, 2014);
حول تغير معنى العمل وانفصاله التدريجي عن منظورات التغيير الاجتماعي والسياسي، انظر:
Anson Rabinbach, *The Eclipse of the Utopias of Labor,* Forms of Living (New York: Fordham University Press, 2018).

وكما كانت الحال في الماضي، تربط الشعبوية سياسة إعادة التوزيع الاجتماعي بالسياسة الحمائية. فضلاً عن ذلك تدفع ظاهرة الإرهاب الدراماتيكية (المترافقة في غالبية الأحيان مع التطرف الإسلامي) سياسة أمن الدولة على حساب الحقوق المدنية وتشدد على الطابع القومي للديموقراطية بوصفه شرطاً حيوياً للهوية الدينية والثقافية التي يتعيّن حمايتها من الأعداء الخارجيين. يسفر الانقسام بين العواطف الشعبية المعادية للتنوير والضائقة الاقتصادية، وبين الخطاب الثقافي الذي تهيمن عليه النخب الكوزموبوليتانية، عن عجزٍ تمثيلي. وهذا بدوره يفتح الساحة السياسية أمام الزعماء الشعبويين وخططهم المناهضة لمؤسسة الحكم. الشعبوية ظاهرةٌ عالمية عززتها الثقافة العالمية التي تشجبها. تأتي لتؤدي دورين أدّتهما تقليدياً الأحزاب الاجتماعية الديموقراطية: التنديد باللامساواة الاجتماعية وبامتيازات الأقلية المتنفذة (التي ليست بحاجةٍ إلى انتماء وطني لحماية مصالحها)، واستعادة سلطة السيادة الشعبية وتأكيدها أولويةً مصالح الأغلبية. تؤدي الشعبوية هذين الدورين عن طريق توجيه الحكومات نحو منح الأولوية للمصالح الوطنية القصيرة الأجل. يعيّن أفول تنظيم الأحزاب نقطة تحوّلٍ كبيرة في تفضيل إرادة الأغلبية "هنا" و"الآن"، بينما كانت الأحزاب المنظمة "سبلاً لدفع مشاريع طويلة الأجل تمتد لما بعد فترات حياة الأفراد"[1].

هل الديموقراطية قريبةٌ من نهايتها؟ إذا كانت الديموقراطية تكويناً تاريخياً - كما حاججت -، فينبغي ألّا يدهشنا انحطاطها الممكن. كان القدماء مدركين لزمنية أنماط الحكومات كافة إلى درجةٍ نظّروا فيها لدورة التغيّرات وكذلك لطرق منعها. كان توجه الفيدراليين الأميركيين مماثلاً، ولكن بجاهزيةٍ أكثر تفاؤلاً بكثير، عندما حاولوا أن يصوغوا دستوراً مكتوباً في وسعه إكراه النقائصَ البشرية على أن تعمل كعوامل لتحقيق الاستقرار، في إمكانها منع الانحطاط. من الممكن أن يعمل إدراك محدودية الديموقراطية كترياقٍ للزهو بانتصار "أنموذجٍ مغلقٍ" للديموقراطية. كما أنّه الشرط اللازم لفهم أوجه القصور المؤسسية لهذا الأنموذج. وفي الآن عينه، قد يسبب وعي الطفرة التاريخية كرباً، وقد يزيد خطر الارتداد إلى حلولٍ مناهضةٍ للديموقراطية. تبدو

1 Jonathan White, "Archiving for the Future: The Party Constitution," in *Institutions for Future Generations*, ed. Axel Gosseries and Iñigo Gonzléz-Ricoy (Oxford: Oxford University Press, 2018), pp. 353–365.

المخيلة الديموقراطية اليوم كأنّها عالقة بين نارين: أن تُجمّد وتُؤبّد أنموذج "الثلاثين المجيدة" أو أن تتبنى تحوّلاتٍ قد تكون ضروريةً لكنّها تحقق نتائج غير مؤكدة[1].

تأتي التحديات التي تواجه الديموقراطية الدستورية من جانبين متعارضين: الأقلية المتنفذة الأوليغاركية التي تسيطر بالفعل على عملية صنع القرار، والأكثرية الشعبية التي تزعم أنّ الطريقة الوحيدة التي تمكّن من تلافي اللامساواة في سلطتها هي عبر المطالبة بأولوية الأغلبية على أجزاء المجتمع الأخرى كافة. تمثّل الطفرتان الأوليغاركية والشعبوية تحديين متطابقين. في كلتا الحالتين، المبدأ التنظيمي للانفتاح والحيادية (لجميع الناس) هو الذي تُبخس قيمته. ففي شرط "الحيادية الزائفة" والهيمنة الواقعية للأقوياء اجتماعياً، تتعرض شرعية الديموقراطية الدستورية لتآكلٍ مهلك. إذا كانت الأقلية المتنفذة هي تحديداً ما يصنع القرارات (من أجل شخصٍ)، فلماذا ينبغي أن يكون استرداد الأكثرية صنعَ القرار من أجل نفسها فضيحة؟ تتعرض المعركة بين الأكثرية والأقلية المتنفذة لخطر بلوغ النقطة التي حذّر منها أرسطو معاصريه: مع انبثاق حكم فئوي يعمل كتعبيرٍ تعسفي عن رغبة القوة الحاكمة بالسلطة (أكانت الأقلية المتنفذة أم الأكثرية). المفارقة في الأمر أنّ الطموح الشعبوي بتخطي انقسامات اليمين واليسار هو مؤشر مهم على سيرورة النزعة الفئوية هذه.

تدّعي الحركات الشعبوية كافة أنّها تمثّل نقطة تحوّلٍ في سياسة الأحزاب. تريد أن تمثّل الشعب "الحقيقي" فحسب، بعيداً عن انقسامات اليمين واليسار. من المؤكد أنّه بينما يقاوم الشعبويون التعرّف عليهم، وبينما يزعمون أنّهم يقدّمون رؤىً عن المصالح الشعبية تشكّل بديلاً – قومياً إقصائياً (الجناح اليميني) أو تشميلياً جذرياً (الجناح اليساري) – فإنّ الأسلوب الشعبوي في نشاطهم السياسي يظلّ مشتركاً. تدّعي الأنماط اليسارية من الشعبوية أنّها تشميلية (للمهاجرين الجدد مثلاً) ومناهضة للحمائية؛ وبهذا المعنى هي النقيض للشعبويين القومويين اليمينيين. لكنّها لا تقدّم زعمها باسم الوعود الديموقراطية، بل تضعه في إطار حركةٍ معارضةٍ لمؤسسة الحكم، مثلما تفعل الشعبوية

---

١ يزداد عدد الإصدارات المتعلقة بمصير الديموقراطية؛ انظر تحليلاً مثيراً للاهتمام لأحدث الأعمال في:
Adam Tooze, "Notes on the Global Condition: Democracy's Twenty-First-Century Histories," Adam Tooze's website, February 9, 2018, https://adamtooze.com/201809/02//notes-global-condition-democracys-twenty-first-century-histories-call-comments/

اليمينية. ليس اليمين ولا اليسار أو ما بعد اليمين واليسار القاسمَ المشترك بين مختلف شعبويي اليوم[1].

كتب آلان (Alain) ذات مرة وفقاً لريمون آرون (Raymond Aron): "حينما أُسأل هل الانقسام بين الأحزاب اليمينية واليسارية، وبين رجال اليمين ورجال اليسار، لا يزال له معنى، الفكرة الأولى التي تتبادر إلى ذهني هي أنّ طارح السؤال ليس بالتأكيد رجلاً من اليسار"[2].

ما من شكٍّ في أنّ "القومي" و"الشعبي" نعتان مختلفان؛ الشعبي وحده قد يكون فارغاً حقاً، وبذلك يمكن أن يكون أكثر شمولاً من القومي. وهذا من شأنه، وفقاً لأرنستو لاكلاو، أن يجعله مؤاتياً للديموقراطية. لكنّ التأويل الشعبوي للشعب ليس تشميلياً بالكامل، كما رأينا في هذا الكتاب. فهو محددٌ بفعل قبْلي من الاستبعاد (استبعاد مؤسسة الحكم)، يسعى إلى تجميد نفسه في الشعب "الصالح" بمعزلٍ عمّن يكونه هذا الشعب. وينتهي المطاف بالمعنى الاجتماعي الأساسي لشعبه التأسيسي إلى المساومة على طابع الشعبوية الديموقراطية التشميلي. سيكون المنطق متماثلاً سواء أكان منطقاً ديموقراطياً قومياً أم ديموقراطياً راديكالياً. في كلتا الحالتين ثمة حاجةٌ إلى ثنائية "مؤسسة الحكم" مقابل "الشعب". فكلٌّ منهما خارجي بالنسبة إلى الآخر وبحاجة إليه، إذ إنّ كلاً منهما محددٌ بأنه لا يتشابه مع الآخر. ويغدو هذا الأمر التعارض الوحيد المهم: تعارضٌ بسيطٌ وبديهي، ولا لون له، وبعيدٌ عن أيديولوجيات الأحزاب. بناءً على هذا التبسيط البنيوي المشترك، يستتبع ذلك أنّ الديموقراطية الشعبوية "تتخطى اليسار واليمين". هذا هو حالياً القاسم المشترك الذي تتقاطع فيه الشعبويات في تجاربها الجيوسياسية المختلفة.

هذا هو مصدر التشكيك المتعلق بالشعبوية الذي وجهني في كتابة هذا الكتاب. وكما هو متوقع، إنّ له معنى سياسياً (كالشعبوية نفسها التي لم تكن يوماً ولن تكون مجرد موقفٍ "أكاديمي").

---

١ انظر على سبيل المثال الأيديولوجي الأكثر تمثيلاً لليمين الفرنسي:
Alain de Benoist, *Le moment populiste: Droite-gauche, c'est fini!* (Paris: Pierre-Guillaume de Roux, 2017).

2 Raymond Aron, *The Opium of the Intellectuals,* trans. from the French by Terence Kilmartin (New York: Norton, 1962), p. 3.

بالنسبة إلى بعض الباحثين والمثقفين، يتوقف مصير الديموقراطية على قدرة اليسار على محاكاة اليمين، وعلى الأقل أن يصبح شعبوياً، ومن هنا "أهمية إعادة الاستحواذ على مصطلح شعبوية"[1]. فضلاً عن ذلك، الأمر الوحيد الذي يبدو قادراً على مقاومة شعبوية اليمين وهزيمتها هو الشعبوية اليسارية. ليست الأحزاب الاجتماعية الديموقراطية أو الإصلاحية التقليدية ضعيفة فحسب، بل إنّها عاجزةٌ بنيوياً عن الدفاع عن الديموقراطية في مواجهة الأعداء الفاشيين الجدد والقومويين، لأنّها قائمةٌ على تأمّلٍ لا يكاد يؤثر عاطفياً. ربما يبدو أنّ شعبويةً راديكالية مضادةً للشعبوية قادرةٌ على وضع حدٍّ للمشكلات التي أحدثتها الحكومات النيوليبرالية، وهي حكومات دعمتها الأحزاب الاحتكارية والتحالفات السائدة، ولديها مناضلون ومواطنون ساخطون، وولّدت لامبالاةً انتخابية وإحساساً ملموساً بالعجز عن الالتزام السياسي[2]. بعد عقودٍ من الثقة بالإجراءات والإستراتيجيات القانونية والمؤسسات داخل ديموقراطياتٍ تعهدت أن تحقق العدالة الاجتماعية، تبدو إعادة ضخ الإرادوية في السياسة ضرورية، لأنّ الديموقراطيات غيّرت توجهها نحو معايير السوق في التوزيع، وأظهرت الإجراءات أنّها بلا حولٍ ولا قوة؛ أظهرت في الواقع أنّها قادرةٌ بكلّ رياء على أن تغدو حوامل للطبقات الأوليغاركية. تتطلب تعبئة الشعب للفعل السياسي طاقةً من "المظالم ومشاعر الاستياء" التي ولّدتها وعودٌ غير محققة قدّمتها الحكومات الديموقراطية المتعاقبة[3]. هنا تكمن الثقة الجديدة بالشعبوية داخل المعسكر الديموقراطي واليساري. الافتراض هنا هو أنّ الشعبوية فارغة المحتوى: وسيلةٌ محايدة، اسمٌ لإرادويةٍ صرف في السياسة، تعتمد على أسلوبٍ خطابي وسياسةٍ بوصفها حرفةً. إنّ أسطورة زعيم يوحد الأكثرية بوساطة خطابٍ بسيط وقوي، أو كاريزما شخصية، توحي برؤيةٍ للشّعبوية بوصفها أداةً محايدة وميكانيكيةً. وهذا بدوره يوحي بأنّ إستراتيجيةً شعبويةً تستطيع في الوقت

1 Errejón and Mouffe, *Podemos*, p. 127.

2 Fraser, "Against Progressive Neo-liberalism"; Tatiana Llaguno, Krytyka Polityczna and European Alternatives, "Emancipatory Movements Must Have a Populist Dimension: An Interview with Nancy Fraser," Political Critique.org, September 7, 2017, http://politicalcritique.org/opinion/2017/emancipatory-movements-must-have-a-populist-dimension-an-interview-with-nancy-fraser/

3 Hans-Georg Betz, "Conditions Favoring the Success and Failure of Radical Right-Wing Populist Parties in Contemporary Democracy," in Mény and Surel, *Democracies and the Populist Challenge*, p. 196.

الحاضر فعل ما فعلته في الماضي أحزابٌ اجتماعية ديموقراطية أو تقدمية.

تبدو هذه الصورة جذابةً لأنّها تؤكد للديموقراطيين أنّ في وسعهم الاستيلاء على "أسلوب" السياسة الشعبوية خدمةً لآمالهم في التجدد الاجتماعي والسياسي. زعمي الأساسي هنا أنّ هذا الأمل كاذب. فالآلة التي يستعدّ زعيمٌ شعبوي في مسيره (en marche) نحو سلطة الدولة لتحريكها بعيدةٌ عن الحيادية. إنّ الافتراضات اليسارية المناصرة للشعبوية عن الشعبوية غير صحيحة، لأنّ الشعبوية ليست مجرد أداة يمكن تسخيرها لخططٍ إصلاحية أو محافظة. إنّها ليست مجرد "أسلوبٍ في السياسة"؛ فكي تكون ناجحة، عليها أن تحوّل المبادئ والقواعد الأساسية للديموقراطية نفسها. وبذلك، تقود السياسة والدولة نحو نتائج لا يستطيع المواطنون التحكّم فيها. تعمل الشعبوية حتماً على تمجيد دور وسلطة الزعيم المسيطرة وتأكيدهما. يحدث هذا الأمر لسببٍ بسيط هو أنّ نجاح السردية يعتمد على نجاح الزعيم، ويتوقف كلا الأمرين على سلطة الزعيم على الشعب وأجزائه.

إنّ الشعب الشعبوي يتخلى عن سلطته للزعيم (أو الزعيمة) لأنّه دونه (أو دونها) لا يوجد كذاتٍ جمعية تحكم الدولة. من غير الممكن تجنّب هذا التخلي إن كان على السياسة الشعبوية أن تكون ناجحة. وعلى هذا، الشعبوية محاطةٌ بمفارقةٍ لا تستطيع إيجاد حلٍّ لها. وبمعزلٍ عن برنامجها الإصلاحي والراديكالي، يعتمد تحقيقها ضمن دولةٍ ومجتمعٍ أساساً على تخويل الزعيم (أو الزعيمة) بالسلطة، وعلى مجموعةٍ صغيرةٍ من مؤيّدي الزعيم (أو الزعيمة)، وإيمان الشعب به (أو بها). هنا يكمن تقليدياً سوء الظن اليساري بشخص زعيم ما ودوره. إنّ جعل الحزب زعيماً جمعياً مستوحى من نظرية مفادها أنّه ليس في وسع أيّ زعيم فردي تكوينه اعتباطياً، وكان هذا جواب أنطونيو غرامشي تحضيراً للعمل التدريجّي من أجل التغيير المهيمن ولفعل ذلك عن طريق مواجهة خطر الشخصنة، ولاسيما في حالة "حربٍ على المناصب"، كما الحال في الديموقراطية الانتخابية[1]. اعتقد غرامشي، على نحوٍ معقولٍ تماماً، أنّ توحيد

١ لكن كانت هنالك فرصة في أنظمة الحكم البرلمانية، وفق غرامشي، لوجود زعيم تسلطي قيصري في حالات الحاجة الدراماتيكية للتغلب على الانقسامات التحزبية، وفي حالة إنكلترا البرلمانية أثناء وزارة رامسي ماكدونالد. كان الزعيم التمثيلي في الديموقراطية الانتخابية المعادل لدى غرامشي للزعيم الاستفتائي ضمن البرلمان لدى فيبر:

الشعب بالتماهي "الشبقي" أو "الوجداني" بزعيم لم يستطع ولم يكن بذاته ومن ذاته شرطاً كافياً لتحويل سياسةٍ مهيمنة إلى تقدمية أو ديموقراطية[١]. في رأيه، يستطيع مشروع الهيمنة النجاح بقدر ما يحيّد تنامي سياسة التفرد الشخصي. إذاً قد يقول المرء إنّ مشروع غرامشي المتعلق بالهيمنة هدف إلى منع أيّ زعيم فردي من النجاح في اكتساب السيطرة عن طريق التدخل في معنى الأيديولوجيا وتطبيقها الذرائعي[٢].

إنّ زعمي الأساسي هو أنّ الشعبوية لا تستطيع إيجاد حلٍّ للمشكلات التي يتصدى لها الشعبويون. صحيحٌ أنّ العوامل التي توضح نجاحات وتأثيرات شعبوية بعينها سياقيةٌ للغاية. صحيحٌ أيضاً أنّ الشعبوية تتخذ أنماطاً عدة. لكن يمكننا الاتفاق على أنّ الشعبوية تتعلق بتصور شعبي عن تعطيل الحكم الدستوري، وكذلك عن قصور المؤسسات التمثيلية. تشير الشعبوية إلى فسادٍ سياسي شامل عملت اللامساواة الاقتصادية على تيسيره. سيتطلب الرد على الانتقاد الشعبوي من الديموقراطيين التدخل في الحجج السياسية والدستورية الشعبوية بدلاً من شيطنتها. سيتطلب منهم مراجعة بعض القواعد الأساسية للّعبة بطريقةٍ تعيد سلطة صنع القرار المباشرة إلى المواطنين وتمنحهم أيضاً مزيداً من الرقابة الصارمة على ممثّليهم. سيتطلب إعادة تشكيل الأحزاب السياسية في كلٍّ من تنظيماتها الداخلية والأدوار التي تؤديها في المؤسسات (قد يكون معقولاً أحياناً، كما الحال في بعض الديموقراطيات البرلمانية، جعلها دستوريةً)، أو فرض مزيد من الرقابة الصارمة على مواردها المالية، وإعادة كتابة مواثيق وهياكل الأحزاب لجعلها فعالةً في تأويل المطالب الحزبية وتمثيلها (وتحريرها من المتنفذين الأوليغاركيين الذين يحكمونها ويجدون فائدةً في التشديد على الانقسام الحزبي أو كبديلٍ تأييد

Gramsci, *Quaderni del carcere,* pp. 1194–1195, 1619–1622.

حول القضية الشائكة لدور الزعيم في الحركات الاجتماعية اليسارية، انظر:

Dieter Groh, "The Dilemma of Unwanted Leadership in Social Movements: The German Example before 1914," in Graumann and Moscovici, *Changing Conceptions of Leadership,* pp. 33–52.

١ تكتب موف في ص. ٧٠ من كتابها *For a Left Populism* [من أجل شعبوية يسارية]: "يمكن أن تؤدي الروابط العاطفية مع زعيم كاريزمي دوراً مهماً... ليس هنالك سبب للمساواة بين الزعامة القوية والنزعة التسلطية". لكن على أيّ أساس نستطيع القول بأنه لا وجود لمثل هذا السبب؟

٢ ناقشت مفهوم غرامشي للزعامة وفقدان ثقته بالزعيم الكاريزمي للحركة المهيمنة في كتابي:

Urbinati, *Democracy Disfigured,* pp. 153–157.

السياسة السائدة تبعاً لما يلائم خططهم ومانحيهم الأثرياء)[١]. تمثّل الحركات المناهضة للأحزاب خطراً، لكنّها ليست غير مبررة أو عديمة الفائدة، ربما لأنّه ليس ثمة شكلٌ ثابت لوجود الأحزاب[٢]. إنّها تكشف عن طفرات الديموقراطية التمثيلية التي تحتاج إلى تحليل وإجابات. يمثّل التصوّر الدستوري مصدراً يعود إلى الديموقراطية. إن كان من غير الممكن فصل الديموقراطية عن عادة الاستكشاف الذاتي والتجريب، وإن كان من غير الممكن فصلها عن المعارضة والاحتجاج، فمهمتها الملحة اليوم هي الابتكارات الدستورية والإجرائية. أثبتت ديموقراطية الأحزاب، الناجحة والمهمة للغاية لبضعة عقود حاسمة، أنّها ليست مناسبة لحكم مجتمع لم يعد يعتمد على تنظيمات هيكلية للعمال والمواطنين واكتسبت فيه، فضلاً عن ذلك، ديموقراطية شبكة الإنترنت صدقيةً بوصفها تعبيراً أكثر مباشرةً عن الإرادة الشعبية. إنّها تديم الفساد السياسي المتفشي الذي تعجز الضوابط المؤسسية وحدها عن احتوائه وتصحيحه. لقد وصلت ديموقراطيات الأحزاب إلى العتبة التي تفصلها عن السياسة الفئوية، ومن ضمنها الشعبوية التي هي تأكيدٌ صريح لسياسة في خدمة الجزء. تُعدّ الشعبوية، من الجوانب كافة، نتاج أوجه قصور ديموقراطية الأحزاب[٣]. هنا يبدأ كتابي، وهنا ينتهي: تشريح وتفحص المخاطر التي تنشأ حين تتمدد الديموقراطية نحو الشعبوية.

---

١ تبقى الأحزاب "أساسية لتجنب الميول المناهضة للمساواة في حقبة ما بعد الديموقراطية. لكننا لا نستطيع الاكتفاء بالعمل لتحقيق أهدافنا السياسية عبر فعل ذلك عبر حزب":
Crouch, *Post-democracy*, pp. 111-112.

أخيراً قُدّمت اقتراحاتٌ لإصلاح الأحزاب على جانبي المحيط الأطلسي؛ انظر على سبيل المثال:
Ignazi, *Party and Democracy*, pp. 247-258; and Leib and Elmendorf, "Party Democrats Need Popular Democracy," particularly pp. 91-113.

٢ لذلك، أتفق مع موف عندما تشير بالانتقاد إلى الأحزاب الاجتماعية الديموقراطية القائمة، أو الأحزاب التي هي ببساطة في يسار الوسط والتي كان لها بالتأكيد دور مهم في استقرار الديموقراطية وتوسيعها بعد الحرب العالمية الثانية، لكن تبدو الآن "سجينة عقائدها ما بعد السياسية":
For a Left Populism, p. 21.

٣ قد يتحدث المرء عمّا قاله مناهض لامع للفاشية حول نجاح الفاشية في إيطاليا: "ليس هنالك شك في أنّ أحد أسباب النجاح الفاشي يكمن في تدهور الحياة البرلمانية":
Carlo Rosselli, *Liberal Socialism* (1930), trans. from the Italian by William McCuaig (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), p. 128.

شكر وامتنان

حررت هذا الكتاب بين ٢٠١٦ و٢٠١٨ عندما انتُخب الزعماء الشعبويون والحركات الشعبوية لتولي الحكم في البلدين اللذين أنتمي إليهما، إيطاليا والولايات المتحدة. كانت تلك أيضاً أول انتخابات تكون فيها الأطراف الفعالة هي شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بدلاً من الأحزاب التقليدية. ذكّرني تحرير هذا الكتاب بأنّ الديموقراطية واقع مرن؛ فهي تخضع لتحوّلاتٍ ليست دائماً سارة أو مرغوباً فيها، لكنها قادرة على تمثّل التغيرات وتغيير اتجاهاتِ الأمم. وهذا لا يجعلها واهنة أو ضعيفة. الديموقراطية مفتوحة على الخطر، والشعبوية هي الظاهرة الخطيرة التي يدرسها هذا الكتاب.

يعود اهتمامي بالشعبوية إلى مطلع تسعينيات القرن العشرين عندما كانت آخذةً في التصاعد في بعض البلدان الأوروبية. منذ ذلك الوقت فصاعداً، احتلت الشعبوية المشهد السياسي على المستوى العالمي، لتصبح إحدى الكلمات الأكثر استخداماً لدى السياسيين والباحثين على حد سواء. على مدى السنوات، ازدادت الأدبيات حول الشعبوية مثلما ازدادت قائمة الزملاء والطلاب الذين ساهموا في فهمي لهذه الظاهرة. ثمة قائمة طويلة من الأشخاص الذين أود شكرهم على لفت انتباهي إلى الشعبوية عندما كانت لا تزال "قضية غير مهمة"، ومن ثمّ ساعدوني في دراستها على نحوٍ أفضل. أدين بأعظم امتنانٍ لجميع طلاب جامعة كولومبيا، الذين بات بعضهم في هذه الأثناء أساتذة وباحثين. أودّ بخاصة شكر كارلو إنفيرنيتزي أكسيتي وشينيد كارولان وألكسندر دي لا باز وكزافيير وايتش فلوري وروب غودمان وبن مايليوس ونيكول بيساجوفيتش وديفيد راغاتسيوني وماريا بولا سافون وكاميلا

فيرغارا. كما أسجّل شكري العميق لليزا ديش وبييرو إيغنازي وبرنار مانان وجون ماكورميك ويان فيرنر مولر ونانسي روزنبلوم، وتشارلز سيبل الذي يعود نقاشي معه عن الشعبوية والموضوعات المتصلة إلى سنواتٍ عدة. لقد سنحت لي الفرصة لمناقشة فصول الكتاب في محاضرات وندوات وورشات عمل في جامعة أكسفورد وجامعة بوكوني في ميلانو وجامعة أوسلو ومؤسسة جانجاكومو فيلترينيلي في ميلانو و"معهد علوم الإنسان" في فيينا والمدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي، وجامعة بيزا ودار المعلمين العليا في بيزا ومعهد سانت آنا العليا في بيزا وجامعة تشارلز في براغ وجامعة ستوكهولم و"مركز الثقافة المعاصرة" في برشلونة وجامعة فلورنسا وكلية ريز وجامعة لويس في روما وجامعة كامبردج وجامعة برنستون وجامعة فوسكاري في فينيسيا وكلية مدينة نيويورك وجامعة سيدني وجامعة براون وجامعة كولومبيا وجامعة كاليفورنيا في بيركلي ومعهد الخريجين في جامعة مدينة نيويورك وجامعة أيسلندا في ريكيافيك ومعهد الجامعة الأوروبية في فييزولي. أشكر رؤساء الجلسات والمشاركين في تلك الندوات والمحاضرات والحلقات الدراسية لتعليقاتهم، وأودّ بخاصة ذكر مانويل أنسيلمي وأندرو أراتو ولوكا بالديسيرا وميشيل باتيني ورتشارد بيلامي ويوجينيو بياجيني ويان بيبا وبول بلوكر وهوبرتوس بوشتاين وداريو كاستيليوني وجان ل. كوهين وغوستافو هيسمان دالاكوا وكارلوس دي لا توري ودوناتيلا ديلا بورتا وماتيا دي بييرو وباولينا أوتشاوه إسبيغو وروبيرتو أسبوسيتو وديفيد إيستلوند وفدريكو فنشلستين وأنطونيو فلوريديا وماركو غيونا وكارلو غينزبورغ وألكس غوريفيتش وستاتيس غورغوريس وفالور إنغيموندارسون وأندرياس كاليفاس وإيرا كاتزنلسون وجون كين وجيريمي كيسلر وهانسبيتر كريسي وكريستينا لافون ومارتن ميجستريك وفولفغانغ ميركل وماسيمو موريلي وأليساندرو موليري وماريا فيكتوريا موريلو وجوشيا أوبر وجيوليا أوسكيان وكينش أوسكرا ونيني بانورجيا وبابلو بيكاتو وديفيد رونسيمان وكيم لين شيبيله ولوكا سكوكسيمارا وبرونو سيتيس وإيان شابيرو وإيف سانتومير وآنا سوسي وميشيل سوريس وماركو تارشي وأرنالدو تستي وآدم توز وسايمون تورمي وسلفاتوري فيكا وميغيل فاتر وباتريك إ. فيل وليا إيبي. فقد كانت المحادثات بيني وبين هؤلاء المفكرين حول مواضيع محددة في مختلف مراحل

تأليف هذا الكتاب ثمينةً حقاً. كما أدين بالامتنان لقراء منشورات جامعة هارفرد الذين لم تُعرف هويتهم والذين كانت اقتراحاتهم وملاحظاتهم النقدية دليلاً ممتازاً للمراجعة النهائية للمخطوط. أخيراً أدين بامتنان خاص لجيمس إدوين براندت وجون دونوهيو اللذين كانت صرامتهما التحريرية لا تقدّر بثمن.

فهرس الأعلام

ت

فهرس الأماكن

‘أفضل تحليلٍ للشعبوية‘

جون كين، مؤلف *The Life and Death of Democracy*

‘يتفرّد هذا الكتاب بأصالته البديعة‘

جان ويرنر مولر، مؤلف *What Is Populism?*

ما الذي يميّز الشعبوية عن السياسات الديموقراطية الاعتيادية؟ ولماذا ينبغي أن نشعر بالقلق إزاء صعودها؟

تحاجج المؤلّفة بأنّه لا بدّ من اعتبار الشعبوية نمطاً جديداً من الحكم التمثيلي، يقوم على علاقةٍ مباشرة بين الزعيم وأولئك الذين يرى أنهم ‘صالحون‘. يدّعي الزعماء الشعبويون أنّهم يتحدّثون إلى الناس ومن أجلهم من دون حاجةٍ إلى وسطاء، ولاسيّما الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المستقلة.

يقدّم هذا الكتاب، بالجمع بين التحليل النظري وتاريخ الفكر السياسي والأوضاع الحالية، عرضاً أصيلاً ومتألّقاً للشعبوية وعلاقتها بالديموقراطية.

ناديا أوربيناتي أستاذة كرسي للنظرية السياسية في جامعة كولومبيا. لها كتب منها *Mill on Democracy* الحائز جائزة David and Elaine Spitz Prize لأفضل كتاب في النظرية الديموقراطية.

ISBN 978-614-03-2134-2

9 786140 321342

DAR AL SAQI
دار الساقي
www.daralsaqi.com